THE LIBRARIES

COLUMBIA UNIVERSITY

GENERAL LIBRARY

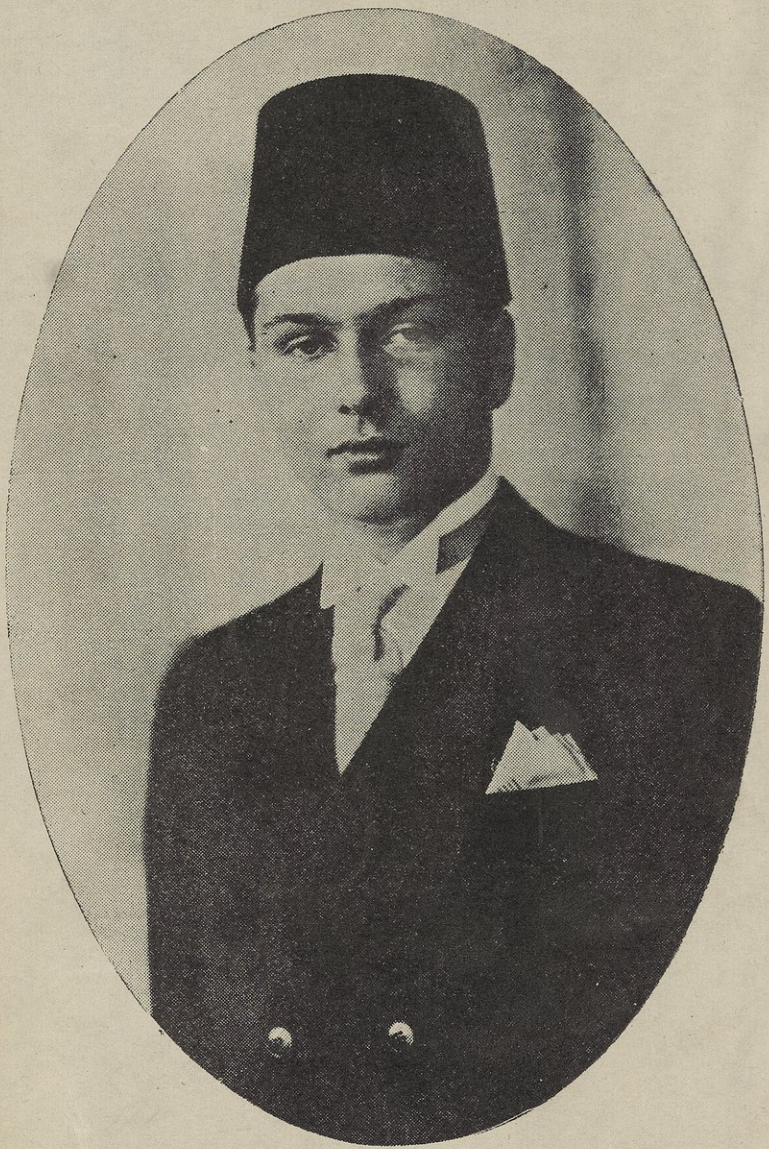

حضرة صاحب الجلالة فاروق الاول ملك مصر

الشهادات العربية

امام اللجنة الملكية

فى فلسطين

وخلاصة قرار اللجنه الملكية

الطبعة الثانية

ثمن النسخة ١٠٠ قرش فلسطينى

طبع فى مطبعة الشعب ـ ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م

DS
126
.A5
1938

نبذة تاريخية

عن الادوار التي مرت على القضية الفلسطينية

لم تصب بلدة من بلاد العالم بما اصيبت به فلسطين من نكبات وويلات جاءتها عن طريق تصريح بلفور والصهيونية فقد اعطى الانكليز تصريحاً بسيطاً لايتجاوز الثمني لان يسكن اليهود في قسم من فلسطين اذ قال بلفور في تصريحه ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تشييد وطني قومي لليهود في فلسطين . ومن هذا التصريح يفهم ان الانكليز تعهدوا في اسكان قسم من اليهود في فلسطين وان التصريح يدل على ان يكون لليهود وطن قومي في فلسطين الا انهم حرفوا الكلم واخذوا يطمحون في جعل فلسطين كلها وطناً قومياً لهم وتجاوزوا ذلك الى شرقي الاردن ولم يكفهم الادعاء بالوطن القومي بل ذهبوا الى ان هذا التصريح يخولهم حق تشكيل مملكة يهودية في هذه البلاد . وقد كان زعماؤهم يخاتلون ويموهون على العرب في بادئ الامر ويظهرون المسكنة ويطلبون

الرحمة باولئك اليهود المساكين الذين شردتهم بعض الحكومات الاوروبية تحت كل كوكب

وقد كانت هجرتهم الى فلسطين في باديء الامر محدودة حتى ظلت خمسة عشر عاماً لم يتجاوز مجموع اليهود القدماء والمهاجرين ١٥٠ الفاً ولكن الهجرة اتسعت اخيراً قبل خمس سنوات اتساعاً لفت نظر الاهلين وعلى الاخص بعد ان قامت حكومة النازي في المانيا وطردت اليهود من بلادها

واذ ذاك دلف اليهود الى فلسطين بصورة مخيفة واخذوا في دخول البلاد سراً وعلناً وتهافتوا على شراء الارض فساعدهم على ذلك بعض ضعاف الايمان من العرب واكثرهم من لبنان وقسم قليل من دمشق الشام

باع آل سرسق من اليهود مرج بن عامر وهي أحسن اراضي فلسطين بثمن بخس ثم جاء سليم علي سلام فباعهم امتياز الحولة فبنوا لهم على هذه الارض كثيراً من القرى ووضعوا اساس الوطن القومي في هذه البقاع . ثم اخذوا يشترون صفقات صغيرة من هنا وهناك فكانت هذه الحالة وتدفق المهاجرين سبباً مباشراً في انتباه العرب الى الخطر المحدق بهم اذ كان اليهود كلما ازداد عددهم ازداد

صلفهم وعنفوانهم وتعديهم على العرب فلما جاوز عددهم اربعماية الف يهودي اخذوا يتظاهرون في طلب المملكة اليهودية علناً وبدأوا في اغتيال العرب جهاراً تحت سمع الحكومة وبصرها

وقد بدأت اعتداآتهم على العرب بقتل اثنين من الآمنين الابرياء على طريق ملبس - كفر سابا واعقبها اعتداءهم في تل ابيب على كل عربي يمر فيها سواء كان متفرجا او صائماً او عاملا حتى ضاق العرب ذرعاً فراجع زعماءهم فخامة المندوب السامي ووزارة المستعمرات وقاموا باحتجاج صاخب على تعدي اليهود ولكن بدون جدوى فلما رأى العرب ان لا حيلة لهم بغير القوة هبوا هبة رجل واحد يذودون عن حياضهم ويدافعون عن عرينهم فطلبوا اولا ايقاف الهجرة وبيوع الاراضي والوقوف في وجه صلف اليهود واعتداآتهم وكان العرب كلما سكنوا قام اليهود بحركات تثير كوامن الغيظ مما أدى الى اجتماع الهيئات الوطنية واعطاء قرار بالاضراب فاضربت البلاد عن بكرة ابيها في ١٦ نيسان سنة ٩٣٦

دام هذا الاضراب حتى اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الاول في سنة ٩٣٦ وفي خلال مدة الاضراب جاء نوري باشا السعيد وزير خارجية العراق آنئذ وتوسط في حل المشكلة باسم ملوك

العرب وكاد الاضراب ينتهي لولا ان وزير المستعمرات المستر اورمسبي غور صرح في مجلس العموم ان الحكومة الانكليزية لم تكلف نوري باشا السعيد ولم توسط ملوك العرب في انهاء الاضراب فعاد الاضراب الى اشد ما كان عليه قبلا وقامت الثورة في قضاء طولكرم ونابلس وجنين وفي قسم من الخليل ويافا

وفي هذه الاونة اعلنت الحكومة الانكليزية على لسان وزير المستعمرات في مجلس العموم انها عينت هيئة اللجنة الملكية التي كان وزير المستعمرات السابق اعلن عنها وسمت لها رئيساً النبيل اللورد (بيل) واعضاءها السر هـ . موريس ، والسير كارتير والبروفسور كوبلاند والسير هوراس والسير همو ندو السير رامبولد واشترطت وجود الهدوء في البلاد لارسالها ولكن العرب ابوا الرجوع عن الثورة والاضراب قبل صدور امر من وزارة المستعمرات بوقف الهجرة ريثما تنتهي اللجنة من تحقيقاتها

ثم عاد ملوك العرب وكلفوا نوري باشا السعيد باعادة الكرة والتوسط بايقاف الثورة والاضراب على ان يأخذوا على عاتقهم السعي لدى الوزارة الانكليزية في انصافهم ولكن العرب الذين لم يثقوا بوعود الحكومة لم يصغ احدهم سمعاً وظلوا مضربين ثائرين

سماحة المفتي الاكبر الحاج امين افندي الحسيني

مفتي الديار الفلسطينية ورئيس اللجنة العربية العليا

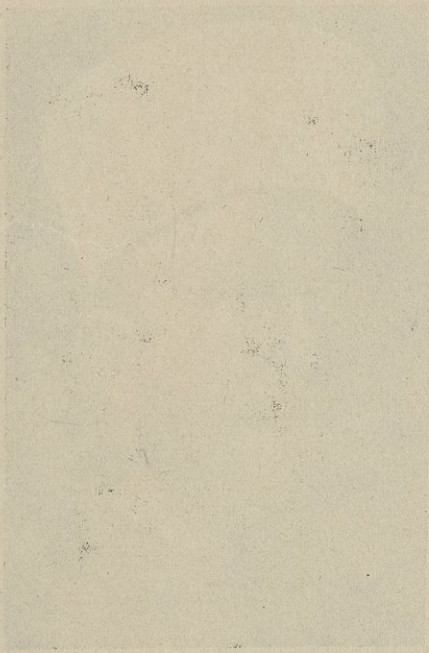

فاضطرت الحكومة الانكليزية الى ارسال اللجنة الملكية وعينت يوم خروجها من لندن . وقد خرجت فعلا في ٨ تشرين اول سنة ٩٣٦ فوصلت القدس في ١٥ تشرين اول سنة ٩٣٦ وقد بدأت اللجنة عملها ، وبينما كان العرب يتحفزون لاداء الشهادة امام هذه اللجنة اذ بوزير المستعمرات يعلن اعطاء ١٨٠٠ شهادة هجرة لليهود عن ست شهور وعندئذ اضرب العرب عن اداء الشهادة اذ عدوا هذه الحادثة تحديا لشعورهم وخلافا لوعد الحكومة بعدم ادخال مهاجرين الى مابعد اعطاء هذه اللجنة قرارها .

وعندئذ اضطرت اللجنة الى سماع شهادات اليهود والموظفين والمندوب السامي وظلت كذلك حتى تداخل ملوك العرب للمرة الثالثة وطلبوا من اللجنة العربية العليا في القدس ارسال وفد الى الحجاز للمذاكرة في الموضوع فتشكلت لجنة قوامها كل من سماحة الاستاذ الشيخ كامل القصاب ومعين بك الماضي وعزت بك دروزه وسافرت الى نجد في ١٨ كانون الاول ٩٣٦ وعادت منها في ٥ كانون ثاني سنة ٩٣٧ تحمل قرار الملوك الى اللجنة العليا

وعلى الأثر اجتمعت اللجنة وقررت مثول العرب امام اللجنة الملكية واداء الشهادة وكان ذلك في ٩ كانون ثاني سنة ٩٣٧

اللجنة العربية العليا و اللجان القومية

عندما اعلن الاضراب تشكل في كل بلدة لجنة قومية وظيفتها جمع المال وتوزيعه على الفقراء من الاهلين واول بلدة تشكل فيها لجنة هي القدس ويافا ثم تبعها بقية البلدان

ولما كان لا بد للاشراف على اعمال هذه اللجان وتأمين سير انتظامها تشكلت في القدس لجنة عربية عليا تحت رئاسة المفتي الاكبر وسيد زعماء العرب بلا منازع الحاج امين الحسيني وعضوية كل من معالي الزعيم الاقتصادي في فلسطين احمد حلمي باشا وراغب بك النشاشيبي وعزت بك دروزه وعوني بك عبدالهادي وعبد اللطيف بك صلاح وغيرهم فكانت هـذه اللجان مثال الانتظام في اعمالها توزع الاعانات بصورة عادلة حتى لم يظهر في البلاد من قدم اقل شكاية ضدها بل كان الجميع ممتنون وكلهم مسرور بالرغم عما قاساه من شظف العيش مدة ست شهور

- البنك العربي و مساعداته -

نظراً للاضـراب العام وعدم اعتماد الاهلين على المصارف الاجنبية فقد كانت جميع الاعانات التي ترسل من الخارج والداخل الى البنك العربي سواء في القدس او يافا او حيفا او غيرها وكان البنك يسلمها الى اللجنة العليا وهذه توزعها على اللجان القومية وبهذه الواسطة امن الناس وصول الاعانات الى ارباها وبذلك ادى البنك العربي خدمات جلى اثناء الاضراب فكان خير معين لهـذه الامة ابان محنتها

العالم العربي و اضراب فلسطين

كان العالم العربي يحدب على اهل فلسطين ويعطف عليهم فلم يترك وسيلة من وسائل العطف الا واغدقها على اهل البلاد وكان يترقب اخبار الاضراب والثورة ويتهافت الاهلون في سوريا والعراق ولبنان ومصر وتونس والجزائر ومراكش على قراءة الجرائـد يتتبعون اخبارها يوما فيوما بل ساعة فساعة وكانت الاذان ترهف لسماع اخبار الراديو في كل دقيقة وتسمع الى مايذيعه الراديو عن الثورة والاضراب وكانوا يبذلون الاعانات بسخاء لهـذا الشعب الصغير المدافع عن حريته والزائد عن كيانه ذاك الشعب الذي اذهل

العالم في بطولته ورجوليته واقدامه على عمل قد تعجز عنه كثير من الامم الكثيرة العدد وقد انطبق على هذا الشعب قول الشاعر :

تعيرنا انا قليل عديدنا ... فقلت لها ان الكرام قليل

وماضرنا انا قليل وجارنا ... عزيز وجار الاكثرين ذليل

شهادة اليهود امام اللجنة الملكية

كانت شهادة اليهود كلها تقريباً عدا شهادة جابوتنسكي مملوءة بالخداع والرياء يظهر فيها اصحابها بمظهر غير مظهرها الحقيقي فوايزمن مثلا يراوغ ويحاول ويخادع ويستر مقاصد اليهود بستار كثيف ويدعي ان اليهود لا يريدون غير السكن في البلاد دون ان يطمعوا بمملكة يهودية ينشئونها في وسط الاوقيانوس العربي ظناً منه ان مراوغاته تسكن من مخاوف العرب وتبطل يأسهم من المستقبل القاتم الذي ينتظرهم من جراء الهجرة اليهودية المدافقة وانه يتمكن من ذر الرماد في العيون اما شهادة جابوتنسكي امام اللجنة الملكية في لندن فقد فضحت كل ما حاول زعماء اليهود ستره وصرح بدون غمغمة ولا غموض

بان اليهود يقصدون شيئاً واحداً وهو تأسيس مملكة يهودية في فلسطين وشرق الاردن وان كل ما قيل غير ذلك فهو كذب وخداع.

فشهادة رجل مثل جابوتنسكي يجب ان تنشر على الشعب العربي ليطلع عليها ويعرف ما يراد منه في بلاده وأي مؤامرة تحاك في الخفاء على حياته واستقلاله من حثالة العالم ومتشردي الامم من اليهود

ولذا نرى لزاماً علينا ان ننشر هذه الشهادة ليضع مضمونها كل عربي نصب عينيه وليقلع المغرورون من العرب عن غرورهم ولينظروا الى الهوة التي يحفرها لهم الاعداء

وقد ظل عرب فلسطين في اضرابهم عن الحضور امام اللجنة حتى عودة الوفد المنتدب لمقابلة ملوك العرب وهم يحملون كتب الملوك الى اللجنة ينصحونها بالاتصال باللجنة الملكية فنزلت على ارادتهم واعلنت انهاء الاضراب العام والاتصال باللجنة الملكية ببيان اذاعته على الامة في ٢٣ شوال سنة ٣٥٥ و ٦ كانون ثاني سنة ٩٣٧ وهذا نصه :

بيان من اللجنة العربية العليا رقم ١١٣

الى الامة العربية الكريمة في فلسطين

عقدت اللجنة العربية العليا بحضور الوفد الذي عاد من رحلته الى بغداد والرياض وبعد ان استمعت ببياناته واطلعت على كتابي صاحبي الجلالة ملك العراق وملك المملكة السعودية العربية اللذين حملهما الوفد واللذين نشر نصهما ادناه لم يسعها الا ان تستجيب للطلب السامي فقررت الاتصال باللجنة الملكية وبسط القضية العربية لها . وستتولى اللجنة العربية العليا الاتصال باللجنة الملكية بالنيابة عن الشعب العربي وبسط القضية وهي ترجو من كل من لديه معلومات او بيانات تفيد القضية ان تبعث بها خطياً اليها لترى رأيها فيها وان لا يتقدم احد للشهادة الانفرادية بدون موافقة اللجنة العربية لما في ذلك من المصلحة وحسن الانسجام والابتعاد عن التشويش والتكرار والله ولي التوفيق

٢٣ شوال ١٣٥٥ وفق ٦ كانون الثاني ١٩٣٧

اللجنة العربية العليا

كتب ملوك العرب الى اللجنة العليا

بيان اللجنة العليا الى الامة العربية

صورة كتاب صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل السعود
ملك المملكة العربية السعودية - ديوان جلالة الملك

في ١٨ شوال سنة ١٣٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل الى حضرة صاحب السماحة الحاج امين الحسيني رئيس للجنة العربية العليا حفظه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فلقد وصل الينا وفد اللجنة العربية العليا وعرض علينا الموقف الحاضر في فلسطين والاسباب التي حملت لجنتكم على مقاطعة اللجنة الملكية وبعد استماعنا لكل ما ابداه الوفد الكريم من مبررات في موقف لجنتكم وبالنظر لما لنا من الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية في انصاف العرب فقد رأينا ان المصلحة تقضي بالاتصال باللجنة الملكية والادلاء اليها بمطاليبكم العادلة لان ذلك اضمن لحقوقكم وادعى لمساعدة اصدقائكم

في حسن الدفاع عنكم . وقد ابدينا للوفد الكريم جميع ما لدينا من الآراء في ذلك ونحب ان تكونوا على ثقة باننا لا نألوا جهداً في سبيل مساعدتكم باصلاح الحال بقدر امكاننا واننا لنرجو من الله ان يوفقنا جميعاً لما فيه الخير للاسلام والعرب واقبلوا احتراماتنا الفائقة

عبد العزيز

-(صورة كتاب صاحب الجلالة الملك غازي الاول ملك العراق)-

بسم الله الرحمن الرحيم

الى حضرة صاحب السماحة الحاج امين الحسيني رئيس اللجنة العربية العليا حفظه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فلقد وصل الينا وفد اللجنة العربية العليا وعرض علينا الموقف الحاضر في فلسطين والاسباب التي حملت لجنتكم على مقاطعة اللجنة الملكية وبعد استماعنا لكل ما ابداه الوفد الكريم من مبررات لموقف لجنتكم وبالنظر لما لنا من الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية في انصاف العرب فقد رأينا ان المصلحة تقضي بالاتصال باللجنة الملكية والادلاء اليها بمطاليبكم العادلة لان ذلك اضمن لحقوقكم وادعى لمساعدة اصدقائكم بحسن الدفاع عنكم وقد ابدينا للوفد الكريم جميع ما لدينا من الآراء ذلك

ونحب ان تكونوا على ثقة تامة باننا لانألوا جهداً في سبيل مساعدتكم لاصلاح الحال بقدر امكاننا واننا نرجو من الله ان يوفقنا جميعاً لما فيه الخير للاسلام والعرب واقبلوا تحياتنا الفائقة

بغداد في ٢٠ شوال ١٣٥٥ وفق ٣ كانون ثاني ١٩٣٧

غازي

كيف انعقدت الجلسة

كان صباح يوم الثلاثاء ١٢ كانون ثاني سنة ١٩٣٧ موعد حضور هيئة اللجنة العربية العليا امام اللجنة الملكية لبسط القضية العربية وهذه هي المرة الاولى التي يقف فيها العرب والمستعمون منهم ومندوبو صحفهم بعد الغاء قرار المقاطعة المعروف

حضور اللجنة العربية العليا

في الساعة العاشرة والدقيقة العشرين وصلت هيئة اللجنة العربية الى فندق بلاس حيث تعقد اللجنة الملكية جلساتها وكانت ردهة الفندق وقتئذ غاصة برجال البوليس ومندوبي الصحف الاجنبية واليهودية والشركات البرقية والمصورين

اما قاعة الجلسات فهي احدى القاعات الصغيرة التي كان يشغلها

القسم المصري في المعرض العربي قبل ثلاث سنوات وقد وضعت في صدرها منضدة شبه مستديرة لجلوس اعضاء اللجنة الملكية تعلوها شارة التاج البريطاني المعروفة وعلقت على جدار آخر خارطة فلسطين والى جانب منضدة اللجنة خصصت منضدة اخرى صغيرة لجلوس ضابطي الارتباط المستر هارس والمستر اندروس وجلس اعضاء اللجنة العربية امام منضدة اللجنة الكبيرة وقد جلس في المقعد الامامي صاحب السماحة الرئيس السيد محمد امين الحسيني والى يمينه سعادة راغب بك النشاشيبي والى يساره الاستاذ عوني بك عبد الهادي والاستاذ ابراهيم كهيبني كبير المترجمين العرب في السكرتيرية العامة الذي تولى الترجمة وجلس خلفهم الاستاذ جمال الحسيني والدكتور حسين الخالدي ويعقوب افندي فراج وعزة افندي دروزة وعبد اللطيف بك صلاح والفرد فندى دوك ويعقوب بك الغصين والاستاذ فؤاد صالح سابا في المقعد الثاني

الحضور من غير اعضاء اللجنة

وكان الحضور من غير اعضاء اللجنة امين بك التميمي وامين بك عبد الهادي من اعضاء المجلس الاسلامي الاعلى وشبلي افندي الجمل والدكتور عزت طنوس عضوا وفد الدعاية وجميل بك الحسيني

وجورج بك انطونيوس والاستاذ منيف الحسيني ونظمي بك عبد الهادي وعارف افندي الجاعوني والاستاذ سعيد الخليل والاستاذ عفيف خوري اللذان انتدبتهما اللجنة العربية لتدوين وقائع الجلسات

افتتاح الجلسة وطرح الاسئلة

وقبل حلول منتصف الساعة الحادية عشرة بدقيقتين فتح باب خاص دخل منه رئيس واعضاء اللجنة الملكية فوقف الجالسون في القاعة الى ان اخذوا اماكنهم وجلس بالقرب منهم سيدتان كانتا تتناوبان تسجيل الوقائع بالاختزال. وافتتح الرئيس اللورد بيل الجلسة قائلا: ايها السادة نبدأ الآن بسماع الشهادات ووجه اسئلة الى سماحته بما يلي:

«ان اللجنة العربية تمثل البلاد خير تمثيل ولذا ففي استطاعتها ان تتكلم باسم البلاد»

اللورد: كم مضى من الوقت على تأليف اللجنة العربية العليا؟

سماحته: نحو ٩ اشهر.

اللورد: باية صفة تؤدون الشهادة ابصفتكم رئيساً للجنة العربية العليا؟

سماحته: نعم.

اللورد : هل تؤدون سماحتكم الشهادة كرئيس للمجلس الاسلامي الاعلى

سماحته : لا بل كرئيس للجنة العربية العليا فقط

اللورد : ارسلت لجنتكم مذكرة مختصرة . فهل تريدون ان تدلوا ببيان آخر

سماحته : اود ان ادلي ببيان آخر حول هذه المذكرة وايضاح بعض نقاط فيها .

واخذ سماحته يلقي بيانه الآتي :

بيان سماحة الحاج امين افندي الحسيني

عن تاريخ القضية الفلسطينية وشرور السياسة الاستعمارية والصهيونية على العرب

مذكرات ضافية عن اسباب الاضطرابات المتكررة في فلسطين والوسائل الناجعة لعدم تجددها في المستقبل

قضية استقلالية

ان القضية العربية في فلسطين هي قضية قومية استقلالية

لا تختلف في جوهرها عن قضايا العرب في سائر البلاد العربية . وليست هذه القضية حديثة بل ترجع الى عهد بعيد قبل الحرب العامة .

لقد كان العرب يؤلفون جزءاً مهما من كيان الدولة العثمانية . ومن الخطأ ان يقال ان العرب كانوا تحت نير عبودية الاتراك ، وان نهضتهم ومساعدة الحلفاء لهم في الحرب العامة انما كانت ترمي الى تحريرهم من ذلك النير . فقد كانوا في الحقيقة يتمتعون في كيان الدولة العثمانية بجميع انواع الحقوق التي كان يتمتع بها الاتراك سياسية كانت او غير سياسية . وذلك بحكم الدستور الذي وضع اساس حكم واحد لجميع البلاد والعناصر التي كان يتألف منها كيان الدولة العثمانية

وكان العرب يشاطرون الاتراك جميع مناصب الدولة ، المدنية والعسكرية فكان منهم وزراء ورؤساء وزارات وقواد فيالق وفرق وسفراء وولاة ومتصرفون كما كان في مجلس النواب والاعيان العثماني عدد كبير من الاعضاء العرب بنسبة عددهم وفقاً للدستور وقانون الانتخاب العثماني . وفوق ذلك كانت البلاد العربية تدار بحكم يستند على مجالس ادارية ومجالس عمومية منتخبة في الاقضية

والالوية و لولايات ، وكان لهذه المجالس صلاحيات واسعة في الادارة والمالية والتعليم والعمران

السعي لنوال السيادة

ولكن العرب بالرغم من ذلك كله كانوا يطمحون لاستكمال سيادتهم القومية طموحا يرمي الى استعادة المركز الممتاز الذي كان للشعب العربي في القرون الغابرة وهو الشعب الذي قدم للحضارة الانسانية خدمات عظيمة خالدة في التاريخ ولاجل هذه الغاية سعى كثير من زعماء العرب وشبانهم الى تحقيق الفكرة الاستقلالية . فألفوا الجمعيات وعقدوا المؤتمرات وتعرضوا في سبيل ذلك الى كثير من الاضطهادات الشديدة والتضحيات الجسيمة ، فاصاب اهل فلسطين شطر وافر من هذه التضحيات من اعدام ونفي وسجن وتعذيب .

وكان آخر تلك الاعمال نشوب الثورة العربية الكبرى بزعامة المرحوم الملك حسين بعد تعاقده مع بريطانيا العظمى بمعاهدة سنة ١٩١٥ للوصول الى تحقيق الغاية المنشودة وهي استقلال البلاد العربية وقد دخلت فلسطين في هذه العهود بدون اقل ريب

الثورة العربية الكبرى ونتائجها

قد كان لدخول العرب في صفوف الحلفاء من التأثير ماصرح به كبراء الساسة والقواد البريطانيون كالمستر لويد جورج واللورد اللنبي والمستر تشرشل والكولونيل لورانس وغيرهم . وقد اشترك عرب فلسطين من ضباط وجنود بعدد وافر من جيوش الثورة العربية واستشهد كثير منهم في سبيل تحقيق غايات الحركة العربية التي ترمي الى استقلال البلاد العربية ومنها فلسطين

وضعت الحرب اوزارها على اساس مبادىء الرئيس ولسون ومنها مبدأ تقرير المصير لكل امة حسب رغبتها او اختيارها . واذاع اللورد اللنبي في هذه البلاد بيانا في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ في جميع مدن فلسطين وقراها جاء فيه : (ان الغاية التي رمى اليها الحلفاء من خوض غمار الحرب في الشرق) هي تحرير الشعوب التي تحت حكم الاتراك وتأسيس حكومات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين ومحض اختيارهم وانه ليس لبريطانيا العظمى ولا لفرنسا اي قصد في وضع نظامات خاصة لحكومات هذه الاقطار

وقد تلقى عرب فلسطين هذا البيان بابتهاج وبمثابة عهد جديد مؤيد للعهود المقطوعة للعرب ومما تحسن الاشارة اليه في هذا الموقف

ان اللورد اللنبي اعترف صراحة للوفد الفلسطيني العربي في لندن سنة ١٩٢٢ بما يأتي:

«ان فلسطين كانت مقصودة في هذا البيان مثل سائر البلاد السورية والعراقية»

خيبة الاماني والآمال

ثم عقد مؤتمر الصلح الذي انتج عهد عصبة الامم . وقد تأيد في العهد مبدأ تقرير المصير ومبدأ الاعتراف باستقلال البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية كما جاء في المادة (٢٢) من العهد المذكور والغيت بموجب المادة (٢٠) منه جميع المعاهدات والالتزامات السابقة المناقضة لمبادىء هذا العهد . وعلى اثر ذلك اوفدت لجنة (كراين) لاستفتاء اهل هذه البلاد فكانت نتيجة الاستفتاء رغبتهم الصريحة بالاستقلال والوحدة السورية والعربية ورفض السياسة الصهيونية رفضاً باتاً

وبينما كان اهل هذه البلاد ينتظرون تحقيق آمالهم في التمتع بانشاء مملكتهم العربية المستقلة بناء على حقوقهم الطبيعية التي منحها الله لجميع الامم وبناء على العهود المتكررة والمقطوعة لهم وبناء على مبادىء تقرير المصير وعهد عصبة الامم اذ بهم يرون الحكومة

البريطانية تمضي في سياسة انشاء وطن قومي يهودي في هذه البلاد العربية وسلخ فلسطين عن سائر الاقطار العربية ، متجاهلة الاضرار الكبيرة التي تلحق بالبلاد العربية من التجزئة والسياسة الصهيونية

وعد بلفور والانتداب

فكانت دهشة العرب عظيمة لانهم لم يكونوا ينتظرون من بريطانيا العظمى التي عرفت بصلاتها الوثيقة بالعالمين العربي والاسلامي والتي تحرص على سمعتها في الشرق ؛ ان تمضي في هذه السياسة التي جرت اعظم الاضرار على كيان الامة العربية وعلى اقتصادياتها وكل نواحي حياتها وان تمنح اليهود قطر فلسطين الذي هو من اهم الاقطار العربية ولم يمض على ذلك وقت طويل حتى قررصك الانتداب البريطاني على فلسطين في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ من قبل مجلس عصبة الامم المنعقد في لندن وادمج فيه وعد بلفور الذي نص فيه على وجوب وضع البلاد في حالات ادارية وسياسية واقتصادية من شأنها تسهيل انشاء الوطن القومي اليهودي ثم بعد ذلك استشارة اليهود والاتفاق معهم على كل مشكلة بينما لم يستشر العرب في ذلك ابداً

ايها اصدق

وبهذه المناسبة اذكر ان الوفد العربي في لندن سنة ١٩٣٠

حينما برهن لكل من المستر مكدونالد واللورد باسفيلد على تناقض الصك المذكور اجابا بان هذا الصك هو من وضع عصبة الامم

وبعد ذلك قابلت السر اريك ريموند السكرتير العام لعصبة الامم وابديت له هذا التناقض فقال ان الحكومة البريطانية هي التي وضعت الصك وليست عصبة الامم. فذكرت له ما قال المستر ماكدونالد ولكنه اصر على كلامه

محو القرى العربية

سارت الحكومة البريطانية التسعة عشر عاما الماضية بطولها على تلك السياسة التي اضرت الكيان العربي اعظم الضرر. اذ هبطت نسبة العرب العددية التي كانت ٩٣ في المائة في بدء الاحتلال الى ٧٠ في المائة واذا امكن اليهود من الاستيلاء على قسم وافر من اخصب الاراضي العربية وتشريد مزارعيها ومحو القرى العربية التي كانت آهلة فيها. وخيب كل امل للعرب في الاستقلال

هذا في حين ان البلاد العربية الاخرى المنسلخة عن الدولة العثمانية والمماثلة لفلسطين من كل الوجوه كالعراق وسوريا ولبنان وقد قام فيها منذ البدء حكم وطني مالبث ان انتهى فيه عهد الانتداب وعقد بينها وبين حكومتي انكلترا وفرنسا معاهدات حلف وصداقة

اخذت تتمتع بعدها بحكم نفسها بنفسها

لم يترك عرب فلسطين طيلة هذه التسعة عشر عاما وسيلة من وسائل الشكوى والاحتجاج ومراجعة الحكومات المتواليـة في فلسطين ولندن . وعصبة الامم . وقد اوفدوا الى لندن خمسة وفود لهذه الغاية .

وقد اصدر مجلس اللوردات سنة ١٩٢٢ بعد المناقشة والتصويت قراراً ينص على انه يجب تعـديـل دستور فلسطين بصورة تتفق مع رغائب العرب ومع العهود المقطوعة لجلالة الملك حسين ولـكن لم يظهر اثر لهذا القرار ويالاسف لا في تعديل الدستور ولا في جعله يتفق مع رغائب اهل البلاد الاصليين وهم العرب الذين قطعت لهم عهود صريحة باستقلال بلادهم . ولسنا ندري الى الان اية قيمة كانت لذلك القرار

لجان التحقيق السابقة

هذا وقد عينت الحـكومة البريطانية لجان تحقيق عديدة في تواريخ مختلفة لتحقيق ظلامات العرب وشكاياتهم ولـكن نتائج تلك التحقيقات لم تسفر عن اية نتيجة عملية في انصاف العرب بسبب نفوذ اليهود وضغطهم على الحكومة البريطانية . وبهذه المناسبة اذكر

اني قلت للمستر رمزي مكدونالد رئيس الوزارة في احدي جلساته مع الوفد العربي الفلسطيني في لندن سنة ١٩٣٠ لما اراد ايفاد السر جون هوب سمبسون لتحقيق مسائل الاراضي والهاجرة (اية فائدة من ايفاد هذا الخبير وقد دلت التجارب على ان جميع تقارير اللجان السابقة التي نصت على انصاف العرب لم يعمل بها بسبب تأثير اليهود ؟) فقال لي : (اني اؤكد بشرفي كرئيس وزارة باناسننفذ التواصي التي ترد في هذا التقرير بكل اخلاص) ولم يمض على هذا الكلام وقت طويل حتي نقض المستر ماكدونلد نفسه الكتاب الابيض الذي اصدره اللورد باسفيلد سنة ١٩٣٠ بكتابه الذي أرسله الى الدكتور وايزمن واهمل جميع التواصي التي جاءت في تقرير سمبسون لمصلحة العرب في مسألتي الاراضي والهجرة

ازدياد عدد اليهود

ويمكنكم ان تتصوروا بعد هذا خيبة الامل التي اصابت العرب ويأسهم من اي تحقيق يجري في البلاد . وعلى هذا الشكل ظلت آمالهم تنهار تباعا بالاضافة الى تبدل وضعيتهم في بلادهم وهبوط نسبتهم العددية وضياع اراضيهم ومزاحمة لغتهم ومصالحهم الاقتصادية

وبكلمة موجزة كانوا يرون باعينهم تغيير وضعيتهم وضياع حقوقهم بسرعة هائلة فان اليهود كانوا في بدء الاحتلال نحو (٥٠) الفاً فاصبحوا اكثر من ثمانية اضعاف ذلك العدد . ولم يكن لهم حينئذ من الاراضي الا نحو (١٠٠ الف دونم) فتضاعف اليوم الى نحو خمسة عشر ضعفاً من اخصب الاراضي واحسنها

الاماكن المقدسة

هناك قضية خطيرة اخرى تنتج عن تكاثر اليهود وامتلاكهم الاراضي ونمو نفوذهم السياسي . وهي قضية الاماكن المقدسة الاسلامية التي ابدى اليهود وهم لا يزالون الاقلية ، من المطامع الخطيرة فيها ما اثبتناه لكل من لجنة شو ولجنة البراق الدولية ، ورغم كل ما صدر في هذا الشأن من بيانات للتطمين فان المسلمين لا يمكنهم ان يغضوا الطرف عن الاقوال المخيفة الكثيرة الواردة في مراجع يهودية معتمدة كل الاعتماد وفي تصريحات بعض زعماء اليهود وهيئاتهم المسئولة والتي يؤخذ منها بدون ادنى ريب ان اماني اليهود ترمي الى اعادة بناء هيكل سليمان على انقاض الحرم الشريف والمسجد الاقصى وقبة الصخرة المشرفة اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين . وهناك خطر آخر ناشيء عن طموح اليهود للاستيلاء

على موارد البلاد الطبيعية ومواقعها الموصوفة بالجمال ، ذلك الطموح الذي يعكرون به صفا بعض الاماكن المقدسة ويقضون على جمالها وقدسيتها كما حدث في بحيرة طبريا ونهر الاردن حيث سمح لشركة روتنبرغ باقامة خزانات لتوليد الكهرباء

وطن للفتن والمشاكل

وان مما يدهش العرب ويؤلمهم كثيراً ان يروا الدولة البريطانية ذات الصلات الكثيرة مع العالمين العربي والاسلامي ، تتمسك بتصريح بلفور الذي هو باطل من اساسه ولا يقوم على اي عدل او منطق ولا تتمسك بالعهود المكررة المقطوعة للعرب قبل تاريخ وعد بلفور وبعده مع ان العهود المقطوعة للعرب والمؤكدة مراراً واحدها من المستر بلفور نفسه في ٨ فبراير سنة ٩١٨ توافق الواقع والعدل والحق ومبادئ عصبة الامم . بل تظل الدولة البريطانية مستمرة على اتباع سياسة غير عادلة وغير معقولة بمحاولتها جعل المستحيل ممكناً بانشاء وطن قومي لليهود في هذه البلاد العربية المحاطة بالاوقيانوس العربي من جميع الجهات والتي تهوي اليها افئدة العالمين العربي والاسلامي ، وتجعل هذه البلاد المقدسة بلاد فتن دامية (ووطناً قومياً دائماً للفتن والمشاكل) ليس من المستطاع ان

تهدأ ما دام الشذوذ عن الحق والعدل هو الاساس الذي تقوم عليه ادارتها .

خضوع مذل لليهود

ان التاريخ لم يرو حادثا مثل هذا كما ان الاصرار على هذه السياسة ليس في مصلحة احد . وان مما يؤلم العرب كثيراً ان يروا الحكومة البريطانية ممعنة فى ظلمهم والاجحاف بحقوقهم وتعريض كيانهم القومي للاضمحلال . بينما هي تخضع للمطامع اليهودية في جميع الشؤون ، وتمنح اليهود الامتيازات الخطيرة المتحكمة في حياة البلاد ومستقبلها ، وتعاملهم معاملة المحاباة والتحيز في الشؤون الاقتصادية وتحمي مصنوعاتهم بالجمارك بصورة غير عادلة ، بتوزيع الضرائب وغيرها وبصورة مجملة يؤلم العرب كثيراً ان يروا هذه الروح الاستعمارية الصهيونية هي المسيطرة على فروع الادارة والتشريع والاقتصاد في البلاد مما يخالف مبادىء الحق والعدل

مسببات الاضطراب

وبالنتيجة فان العرب يعتقدون ان اسباب الاضطرابات هي :

(١) حرمان العرب في فلسطين من التمتع بحقوقهم الطبيعية والسياسية (٢) اصرار الحكومة البريطانية على اتباع سياسة في

فلسطين ترمي الى انشاء وطن قومي يهودي في هذه البلاد العربية وهذان السببان اضاعا ثقة العرب بالحكومة البريطانية وحكومة فلسطين فكانت الاضطرابات

واخيراً فان العرب لا يرون اية فائدة وامل من اصلاح في ادخال تغييرات ثانوية لان الداء انما هو في الاساس ومالم يعالج الاساس معالجة صحيحة فان الداء يظل مستفحل والشر متفاقم

وفي اعتقاد العرب ان المعالجة الاساسية والصحيحة هي في :

١ ـ العدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي الفاشلة التي نشأت عن وعد بلفور واعادة النظر في جميع النتائج التي نتجت عنها والتي الحقت الاضرار والاخطار بكيان العرب وحقوقهم

٢ ـ ايقاف الهجرة اليهودية ايقافاً تاما وفوراً

٣ ـ منع انتقال الاراضي العربية لليهود منعاً باتا وحالا

٤ ـ حل قضية فلسطين على الاسس التي حلت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان بانهاء عهد الانتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستوري يتمثل فيها جميع العناصر الوطنية ويضمن للجميع فيه العدل والتقدم والرفاه وبالنتيجة فان سياسة انشاء وطن قومي يهودي

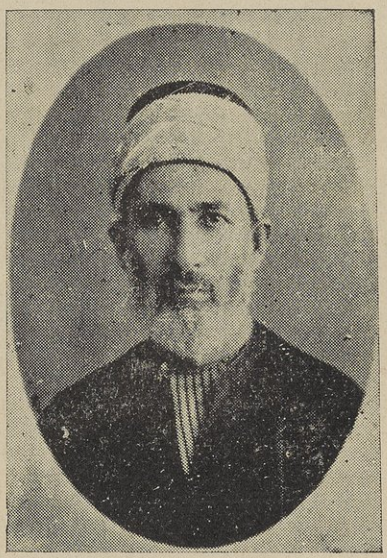

الشيخ كامل القصاب

شاب في ثوب شائب وهو من اكبر زعماء الحركة الوطنية في سوريا ايام
جلالة المرحوم الملك فيصل وعضو الوفد الذي ذهب الى نجد وبغداد
لمواجهة ملوك العرب وقد عاد من هذه الرحلة مع رفيقيه بكتب
ملوك العرب التي نتج عنها اتصال اللجنة العربية باللجنة
الملكية بعد مقاطعتها طويلا

في هـذه البلاد العربية من طبيعتها ان تؤدي الى استمرار القلق والاضطرابات وتجعل هذه البلاد المقدسة وطناً دائمياً للفتن بينما هي احق بلاد العالم بالسلام والطمأنينة

واعتقد ان مصلحة الجميع العدول عن هذه المحاولة المستحيلة التي هي انشاء وطن قومي لشعب في بلاد شعب آخر آهلة بسكانها ويحيط بها اوقيانوس من ذلك الشعب الذي يقدس هـذه البلاد ولا يمكنه ان يتخلى عنها في اي زمن وكيفما كانت الحال وليس من الممكن مهما اتخذ من الوسائل ان يحشر شعبان مختلفان في كل شيء موطن واحد . ومحاولة المستحيل لايمكن ان تتجح بل تعود بالفشل والضرر على الجميع . وانه بالعدول عن هذه المحاولة التي ظهر فشلها وعدم امكان تحقيقها تؤدي خدمة عظيمة للانسانية ويستقر السلام الذي تحتاج اليه هذه البلاد المقدسة التي هي وتر حساس في جسم العالم كله

وهنالك شكاوي للمسلمين تتعلق بالاماكن الاسلامية المقدسة وباوقاف المسلمين سيقدم المجلس الاسلامي الاعلى من يبسطها امام هذه اللجنة الموقرة .

مناقشة اللجنة لسماحة الرئيس

اللورد بيل - هل يذكر لنا سماحته اسماء رؤساء الوزراء العرب في الحكم التركي

سماحته - سعيد حليم باشا . ومحمود شوكت باشا . وخير الدين باشا .

اللورد بيل - هل كان سعيد حليم مصريا

سماحته - المصريون عرب

اللورد بيل - هل توافق ان سعيد حليم الباني الاصل

سماحته - نعم ولكنه تعرب من عهد محمد علي باشا وربما لو بحثنا عن اصل رئيس الولايات المتحدة مثلاً لوجدنا ان اصله اما انكليزي او الماني وكذلك كان خير الدين باشا واصله قديماً تونسي ومحمود شوكت باشا من بغداد وشقيقه حكمت بك سليمان رئيس وزراء العراق الآن

السير همونڈ - هل كان من عرب فلسطين رئيس وزارة في العهد العثماني ؟

سماحته - لا

شيوخ العرب ونوابهم

ثم يتابع كلامه الى ان يقول كما كان في مجلس النواب والاعيان العثماني عدد كبير من الاعضاء العرب بنسبة اعدادهم وفقاً للدستور وقانون الانتخاب العثماني

اللورد بيل - هل كان ذلك في برلمان سنة ١٨٧٦

سماحته - في برلمان سنة ١٨٧٦ و ١٩٠٨ كان عضو القدس في البرلمان الاول نائباً للرئيس وهو يوسف ضيا باشا الخالدي

اللورد اللنبي واعترافه بحق فلسطين

ويتابع سماحته سرد بيانه الى ان يقول « ان اللورد اللنبي اعترف صراحة للوفد الفلسطيني العربي في لندن سنة ١٩٢٢ بما يأتي : ان فلسطين كانت مقصودة في هذا البيان مثل سائر البلاد السورية والعراقية .

اللورد بيل - في اي سنة قال هذا واين قاله ؟

سماحته - قال هذا سنة ١٩٢٢ في بيته بلندن امام اعضاء الوفد العربي وهم على استعداد لتقديم شهاداتهم امام لجنتكم الموقرة بهذا الخصوص

اللورد بيل : ولكن هذا الحديث لم ينشر

سماحته - كان اعضاء الوفد يشيرون اليه في خطبهم المتعددة وقد نشر في الصحف حينئذ ولم يعترض عليه اللورد اللنبي حال حياته

حق تقرير المصير

وتابع سماحته سرد البيان الى ان قال وقد تأيد في هذا العهد مبدأ تقرير المصير ومبدأ الاعتراف باستقلال البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية كما جاء في المادة ٢٢ من العهد المذكور والغيت بموجب المادة ٢٠ منه جميع المعاهدات والالتزامات السابقة المناقضة لمباديء هذا العهد

اللورد بيل - ماهي الالتزامات التي تقرر الغاؤها بموجب المادة ٢٠

سماحته - جميع المعاهدات والالتزامات السابقة لعهد العصبة والمناقضة له

اللورد بيل - جميع الاتفاقات والالتزامات المعقودة بين اعضاء العصبة فقط ، وليس بينهم وبين غيرهم

سماحته - روح عهد عصبة الامم وحفظ مبدأ تقرير المصير

اللورد بيل - نص المادة المشار اليها على الالتزامات والاتفاقات بين الاعضاء لعهد عصبة الامم فقط ولا تتعدى غيرهم

سماحته - انكلترا وفرنسا اتفقتا على وعد بلفور بعد تاريخ عهد عصبة الامم

وعد بلفور

اللورد بيل - اذن وقد اتفقتا على ان التصديق على وعد بلفور كان متأخراً عن تاريخ عهد عصبة الامم فلندع ذلك جانبا فاخبرونا ماهي الالتزامات المخالفة لعهد عصبة الامم

سماحته - اعتقد ان وعد بلفور كان مخالفا له

اللورد بيل - يخالف اية مادة هذا الوعد

سماحته - يخالف المادتين ٢٠ و٢٢

اللورد بيل - لماذا ؟

سماحته - لانه بموجب المادة ٢٢ قد تقرر مبدأ تقرير مصير الشعوب وقرأ سماحته المادة

اللورد بيل - هل تريد ان تقول ان وعد بلفور يخالف نص هذه المادة

سماحته - نعم يخالفه . اذ يجب ان يترك لهذه الشعوب الحق في تقرير مصيرها واختيار شكل الحكم والادارة

اللورد بيل - هذا يتعهد فقط بانتخاب الدولة المنتدبة

السير رامبولد - اريدان ابحث في المادة عشرين ان هذه المادة ذات شقين « قرأهما » هل تريد سماحتكم ان تقول ان وعد بلفور الذي صدر سنة ٩١٧ والذي وافقت عليه الدول هو التزام يشمله هذا النص ؟

سماحته - اعتقد انه يشمله وسيبحث هذه النقطة عضو آخر باسهاب « بعد قراءة نص المادة ٢٠ » اعتقد ان الدول قبلت مبدئيا ووافقت على صك الانتداب الذي يشمل وعد بلفور وبهذا تكون قد ناقضت عهد العصبة

السير رامبولد - باية صورة ؟ هل بسبب الوعود التي اعطيت للعرب باستقلالهم في الحرب يكون مخالفاً

سماحته - ان هذه المادة في اعتقادي وجدت لتلغي كل ما هو متناقض لعهد عصبة الامم ووعد بلفور يناقض مبادىء العدل وهو ظالم لحقوق العرب ولذلك فهو مناقض لعهد عصبة الامم

السير رامبولد - هل تعتقد سماحتكم ان وعد بلفور هو معاهدة ام تصريح ؟

سماحته - هو في الحقيقة تصريح

اللورد بيل - ان هذه المادة تشير فقط الى العهود والاتفاقات

بين اعضاء عصبة الامم انفسهم ولا تتعدى الى الاتفاقات بين اعضاء العصبة ودول اخرى

سماحته — اعتقدان المقصود في هذه جميع التعهدات والالتزامات المناقضة لتقرير المصير

السير رامبولد — ليس وعد بلفور معاهدة معتبرة وما هو الا عبارة عن تحارير تبودلت بين بعض الدول بخصوص امر

سماحته — ولكنه عملياً اقوى من معاهدة ، فان هناك معاهدات كثيرة بعد ان ظهر انها مخالفة للحق والعدل نقضت ولكن وعد بلفور لم ينقض حتى اليوم

اللورد بيل — يجبرنا هذا الى تفسير صك الانتداب الامر الذي لم تشيروا اليه بمذكرتكم

لجنة الاستفتاء الاميركية

وتابع سماحته سرد بيانه الى ان قال « وعلى اثر ذلك اوفدت لجنة كرين لاستفتاء اهل هذه البلاد

اللورد بيل — في اي سنة اتت لجنة كرين ومن عينها ومتى وضعت تقريرها ؟

سماحته – سنة ١٩١٩ وعينها مجلس الاربعة ووضعت تقريرها في تلك السنة

اللورد بيل – هل تتأكد ان مجلس الاربعة هو الذي عينها وليس الرئيس ويلسون ؟

سماحته – مبدئياً عينها مجلس الاربعة ولكن في موعد عقد الاجتماع تخلف الاعضاء الآخرون عدا الاميركان

اللورد بيل – هل يعرف اسباب تخلفهم عن الحضور

سماحته – لا اعرف تماما ولكني اظن انه نشأ بين هذه الدول خلاف على تقسيم اسلاب الحرب

السير رامبولد – « أشار الى مجلد بيده وقال » عندي هنا مرجع يسمى لجنة كرين الاميركية

اللورد بيل – اميركا لم تكن عضواً في عصبة الامم

سماحته – هذا كان قبل تأليف عصبة الامم

اللورد بيل – ماذا تم بتقرير اللجنة . وهل اطلعت عليه الحكومات الاخرى ؟

سماحته – قدمته اللجنة الى الرئيس ولسون ولا ادري اذا اطلعت عليه الدول الاخرى .

صك الانتداب يناقض العهود

المقطوعة للعرب

وتابع سرد بيانه الى ان قال « حينما برهن الوفد العربي سنة ١٩٣٠ لكل من المستر مكدونالد واللورد باسفيلد على تناقض الصك المذكور . اجاب المستر مكدونالد بان هذا الصك هو من وضع عصبة الامم وبعد ذلك قابلت السير اريك دراموند السكرتير العام لعصبة الامم وابديت هذا التناقض فقال ان الحكومة البريطانية هي التي وضعت الصك وليس عصبة الامم فذكرت له ماقاله المستر ما كدونالد ولكنه اصر على كلامه

ـ اللورد بيل ـ هل دون هذا الحديث ؟

سماحته ـ نعم الحديث الاول مسجل في اوراق وزارة المستعمرات سنة ١٩٣٠ بالمباحثات التي تمت مع الوفد العربي . اما الحديث الثاني فقد كان شخصيا وفي دار جمعية الامم بجنيف

اللورد بيل ـ اريد جميع التفاصيل بخصوص الحديث والمكان والساعة والتاريخ

سماحته ـ انا مستعد ان أزودكم بهذه المعلومات فاما المكان

ففي غرفة السكرتير العام في دار جمعية الامم اما التاريخ والساعة فسأعلمكم بهما فيما بعد

اللورد بيل - هل لديكم نسخة عن تقرير لجنة كراين

سماحته - نعم لدينا ذلك وقدم نسخة منه

البروفسور كوبلاند - يلوح لي انه يوجد شيء من سوء التفاهم حول هذه النقطة. ان رئيس الوزارة ذكر لكم ان جمعية الامم وقعت صك الانتداب وسكرتير جمعية الامم قال ان الحكومة البريطانية هي التي وضعته ان العادة هي ان الحكومات تضع مثل هذه النصوص ولكن لا يكون لها قيمة الا بعد موافقة عصبة الامم عليها. وصك الانتداب هو من وضع الحكومة البريطانية ولكنه لم يكتسب الصفة الرسمية الا بعد ان وافقت علية عصبة الامم

نفوذ اليهود على الانكليز

وتابع سماحته سرد بيانه الى ان قال «هذا وقد عنيت الحكومة البريطانية لجان تحقيق عديدة في تواريخ مختلفة لتحقيق ظلامات العرب وشكاياتهم ولكن تلك التحقيقات لم تسفر عن اية نتيجة عملية في انصاف العرب بسبب نفوذ اليهود وضغطهم على الحكومة البريطانية

اللورد بيل – هل حصل هذا بسبب ضغط اليهود على الحكومة البريطانية ؟

سماحته – هذا ما اعتقده لان الحكومة البريطانية التي بينها وبين الامة العربية والعالم الاسلامي صلات وثيقة تعتقد انها لا تعمل شيئاً مخالفاً لتقاليدها الا بتأثير اليهود ولا اري تأويلا غير هذا

اللورد بيل – ماذا تعني بضغط اليهود هل بالحجج ام بالتأثير

سماحته – اعتقد ان لهم تأثيرات شتى ووسائل كثيرة كالدعاية والصلات والصداقة الشخصية مع اعضاء الحكومة البريطانية واشياء اخرى لا اريد ان ادخل في تفصيلاتها

اللورد بيل – هل تريد ان تقول انه يوجد تأثير غير مشروع

سماحته – نعم ذلك النفوذ غير مشروع

واستأنف سماحته تلاوة بيانه الى ان اشار الى تكاثر اليهود وامتلاكهم الاراضي ونمو نفوذهم السياسي الخ...

اللورد بيل – ماذا تعني باقوال خطيرة

سماحته – مما لاريب فيه ان اليهود كما يظهر من اقوال زعمائهم وهيئاتهم المسئولة يرمون الى اعادة بناء هيكل سليمان على انقاض الحرم الشريف والمسجد الاقصى والصخرة المشرفة هذه الاماكن

التي لها اهمية عظيمة في العالمين العربي والاسلامي

اللورد بيل — هل يمكن لسماحتكم ان تبرزوا بينة على هذه الاقوال من مصادر معينة

سماحته — نعم ممكن ان شئتم الان او فيما بعد فنحن على استعداد في كل وقت . لدينا تقرير الجنرال بولو وكتاب من رئيس حاخامي رومانيا وتصريح اللورد ملتشد وقد جرت مخابرة في هذا الشأن مع حكومة فلسطين في زمن السر هربرت صموئيل بشأن تصريح اللورد ملتشت

اللورد بيل — هل توجد لدى سماحتكم اقوال كهذه صادرة عن الوكالة اليهودية

سماحته — نعم يوجد . فان الجنرال بولو يذكر في تقريره ان الجمعية الصهيونية راجعته بهذا الخصوص كما راجعه ايضاً مجلس الحاخامين .

السير هاموند — على ماذا تعلق اهمية اكثر ؟ على هذه البيانات او على المادة ١٣ من صك الانتداب التي تنص على حماية الاماكن المقدسة .

سماحته — اعلق على الشيء العملي

السير هاموند – وهذا التعهد المذكور في المادة ١٣ هو تعهد من الدولة المنتدبة اعطته لجميع شعوب العالم

سماحته – نعم ولكن كثيراً من التعهدات لم يعمل بها . نحن لا نخشى ان يكون هذا الاعتداء من انكلترا على الاماكن المقدسة ولكن اليهود متي اصبحوا اكثرية فاننا نخشى على هذه الاماكن المقدسة لا سيما ونحن نعلم مقاصدهم نحوها

اللورد بيل – عندئذ تكون الدولة في البلاد

سماحته – الدولة المنتدبة موجودة الآن ولكن من يعرف المستقبل .

اللورد بيل – هل تعتقدون سماحتكم ان في امكان اليهود ان يفعلوا ذلك

سماحته – الذي رأيته حتي الآن ان في امكان اليهود عمل كل شيء فيما يتعلق بفلسطين

هدم مساجد القرى

اللورد بيل – هل تعتقدون ان في امكان اليهود ان يقنعوا الحكومة الانكليزية بهدم الاماكن الاسلامية المقدسة واقامة اماكن يهودية دينية بدلا منها ؟

سماحته - اعرف انهم هدموا عدة مساجد في القرى التي ابتاعوها وانني مستعد ان اذكر اسماء هذه القرى . ولست اعتقد ان الحكومة تعمل هذا الامر بنفسها ولكن اليهود الذين استطاعوا التأثير على الحكومة الانكليزية الى هذه الدرجة ، لا يبعد ان يعملوا هذا ايضاً

اللورد بيل - هل تعتقدون ان لليهود من التأثير على الحكومة الانكليزية بحيث يقنعونها بهدم المسجد الاقصى واقامة هيكل سليمان ؟

سماحته - ان الذين استطاعوا ان يقنعوا الحكومة البريطانية بهدم كيان الشعب العربي في هذه البلاد لا يستبعد اذا صاروا اكثرية في البلاد ان يفعلوا ذلك

البروفسور كوبلند - البحث الجاري الآن هو : انه مع وجود الدولة المنتدبة هل يستطيع اليهود ان يقنعوا الحكومة الانكليزية بهدم المسجد الاقصى ؟

سماحته - لو سئلت هذا السؤال قبل سنوات لقلت لا ، واسمحوا لي ان اقول بصراحة انني لو قلت (لا) الآن لما اطمأن ضميري لانه بالنسبة للمعلومات التي لدي اعرف ان لهم تأثيراً كبيراً في انكلترا

البروفسور كوبلند ـ اذن الجواب نعم ؟

سماحته ـ باعتبار النتيجة : نعم

واستمر سماحته يتلو بيانه حتى انتهى منه وعند ذلك سأله اللورد بيل :

الغاء الانتداب

قلتم سماحتكم انكم تطلبون الغاء الانتداب ، فهل توجهون ذلك الى الحكومة البريطانية ؟ مع علمكم انه لا يمكنها ذلك ؟

سماحته ـ اعتقد انه يمكنها ذلك

اللورد بيل ـ هل تسمحون لي ان اقول ان الحكومة البريطانية لا يمكنها الغاء الانتداب ولكن ان تعيده الى عصبة الامم وتقوم هذه بانتخاب الدولة التي تستطيع تحمله

سماحته ـ ليس المقصود تبديل الانتداب بانتداب آخر بل المقصود اجراء معاهدة بين الحكومة البريطانية وفلسطين كالمعاهدة التي جرت بينها وبين العراق اما الطريق الذي تسلكه فهي ادرى به ويمكنها ان تقول ان هذا الشعب باستطاعته ان يحكم نفسه بنفسه فتفعل كما فعلت بالعراق لاسيما وان عهد عصبة الامم ينص على ان الانتداب على هذه البلاد موقت ، نحن لسنا اقل مدنية ورقيا من

العراق كما اعترف بذلك المستر تشرشل سنة ١٩٢٢

اللورد بيل - اذا كان هذا الواقع فيجب ان نتخلص من النفوذ اليهودي في انكلترا (ضحك من الجميع)

سماحته - انا اقول ان هذا صحيح

العرب ومعاملة اليهود

اللورد بيل - تطلبون سماحتكم انشاء حكومة وطنية في البلاد فماذا تفعلون بالـ ٤٠٠ الف يهودي الموجودين هنا ؟

سماحته - ليست هذه اول مرة يكون فيها اليهود في حماية دولة عربية اذ ان الدول العربية كانت فيما مضى ارحم دول العالم بهم ، ويروي التاريخ دائما ان اليهود ما استراحوا في جميع العصور الا في ظل الحكم العربي وكان الشرق ملجأ لليهود الفارين من الضغط الاوروبي .

اللورد بيل - قلتم ان عدد اليهود اخذ يزداد بكثرة ذلك لان العرب كانوا عند الاحتلال نحو ٩٠ في المئة فاصبحوا الان نحو ٧٠ في المئة من عدد السكان

سماحته - نعم

اللورد بيل - ومع ذلك لو عقدت معاهدة مع الانكليز اتكونون

انتم العرب مستعدين لابقاء اليهود في البلاد ؟

سماحته — هذا شأن الحكومة التي ستؤلف في ذلك الوقت والتي سيكون مبدؤها العدل والنظر لمصلحة البلاد ومنافعها قبل كل شيء

اللورد بيل — هل تعتقدون ان اليهود يقبلون بهذا التصريح دون ان يكون لديهم شيء ثابت لان مثل هذا التصريح الشفوي لا يقنعهم

سماحته — اليهود في سائر البلاد العربية اليوم يتمتعون بحقوقهم وحريتهم

اللورد بيل — اظن انه في امكاني ان اقول ماذا يقول اليهود بهذا الشأن (ضحك من الجميع)

السر رامبولد — هل تعتقدون ان البلاد تتسع لاربعمئة الف يهودي ؟

سماحته — لا اعتقد ذلك

السر رامبولد — تقولون سماحتكم ان من اسباب الاضطرابات حرمان العرب من حقوقهم الطبيعية والسياسية . فماذا تعنون بذلك

سماحته — اعني ان يعيشوا كشعب حر يحكم بلاده بذاته وان يدير

شؤونها وفقا لمصالحه لا وفقاً لمصالح شعب آخر ولست ادري اذا كان في العالم شعب مثلنا محكوم مباشرة دون ان يكون له اي نوع من انواع الحكم فليس بيدنا الان اية سلطة لادارة بلادنا ولا اي تأثير في ذلك . وليس لنا مجلس نيابي

مقدار الاراضي التي استولى عليها اليهود

السير هاموند - هل لسماحتكم ان تذكروا مساحة الاراضي التي كانت بيد اليهود عند الاحتلال

سماحته - سيتقدم احد اعضاء اللجنة لاداء الشهادة في مسألة الاراضي ولكني رغم هذا استطيع ان اقول . كان بيدهم حوالي مئة الف دونم تقريباً قبل الاحتلال والان يملكون نحو مليون ونصف مليون دونم . يوجد مليون ومئة الف دونم مسجلة في الطابو ونحو ٣٠٠ الف دونم غير مسجلة ولكنها اشتريت بموجب عقود خاصة خارج الطابو

السر هاموند - هل هذا غير الاراضي المعطاة لهم من الحكومة ؟

سماحته - نعم هذا غيره . ومساحة الاراضي المعطاة لهم من الحكومة ١٠٠ الف دونم وتدعى برة قيساريه

السير هاموند — اريد المساحة التي كانت بيد اليهود عند اعلان الحكومة المدنية في البلاد في سنة ١٩٢٠

سماحته — ان هذا العدد من الاراضي كان لهم في بدء الاحتلال سنة ١٩١٧

السير هاموند — هل تستغربون سماحتكم اذا كان الرقم هو ٦٥٠ الف دونم لامئة الف دونم في سنة ٩٢٠

سماحته — انا اتكلم عن بدء الاحتلال في سنة ١٧ ولكنهم اشتروا بين سنوات ١٧ و٢٠ مساحات واسعة لم تسجل في الطابو وقتئذ .

من ذا الذي باع الاراضي

السير هاموند — ذكرتم سماحتكم بلهجة محزنة عن اخراج المزارعين من اراضيهم واضمحلال القرى العربية فهل الحكومة اخذت الاراضي العربية وسلمتها لليهود ؟

سماحته — كانت الاراضي تنتقل لليهود بطرق متعددة ، وصحيح ان الحكومة اجبرت المزارعين على اخلاء الاراضي بالقوة وسلمتها لليهود وقتل في اثناء التسليم بعض الاشخاص

السر هاموند — هل كان ذلك عن طريق نزع الملكية

سماحته ـ اخذ بعضها بهذه الطريقة

السر هاموند ـ اذن هذه الاراضي بيعت لليهود ؟

سماحته ـ نعم بيعت ولكن البلاد وضعت في ظروف اقتصادية تجبر على البيع

السر هاموند ـ من الذي باعها لليهود

سماحته ـ اصحابها

السر هاموند ـ هل كانوا عربا ؟

سماحته ـ على الاكثر كانوا عربا

السر هاموند ـ هل كان على البائعين ضغط وان كان ذلك فمن اين اتى

سماحته ـ وضعت البلاد في ظروف اقتصادية تجبر على البيع وفي كل الدنيا وفي انكلترا ايضاً يوجد اناس ينظرون الى مصالحهم الخاصة وهؤلاء الضعفاء في ناحية من النواحي يجب على الحكومة ان تمنعهم من ذلك ، واذا لم تضع الحكومة قوانين على اصحاب الاراضي حتى في انكلترا فانهم يبيعونها . والقسم الاوفر من هذه الاراضي كان لاشخاص من خارج فلسطين وليسوا من اهلها

السر هاموند ـ هل يمكن ان تزودوا اللجنة بقائمة باسماء الذين

باعوا اراضي من غير اهل فلسطين ؟

سماحته ـ اعتقد ان دائرة الاراضي تستطيع ذلك

حالة الفلاحين والمزارعين

السر هاموند ـ هل تعتقدون سماحتكم اذا قورنت حالة الفلاحين والمزارعين الآن بحالتهم قبل الحرب . هل تحسنت ام ساءت

سماحته ـ بصورة عامة اعتقد انها ساءت

السر هاموند ـ هل الضرائب المفروضة عليهم اخف ام اثقل منها في السابق ؟

سماحته ـ الضرائب اثقل من السابق ولكنها في الايام الاخيرة خفت عن المزارعين فقط

السر هاموند ـ انا اسأل عن الضرائب اليوم هل هي اثقل او اخف من السابق ؟

سماحته ـ الضرائب اثقل بصورة عامة وبرغم انها حذفت عن المزارعين في بعض الاحوال الا انها لا تزال ثقيلة جداً بالنسبة للجمارك وغيرها وسيتقدم احد اعضاء اللجنة العربية لتفصيل ذلك

السر هاموند ـ نأتي الآن على حالة الفلاحين التهذيبية . هل لديهم الآن مدارس اكثر من السابق

سماحته - ربما كانت النسبة الآن اكثر منها في السابق بالنظر لزيادة عدد السكان

التجنيد الاجباري

السر هاموند - هل يوجد تجنيد اجباري الآن

سماحته - لا يوجد

السر هاموند - هل يرغب الاهالي فى ذلك

سماحته - اذا كانت لدينا حكومة وطنية فاننا نرغب

السر هاموند - هل استطيع ان اقول ان رأي سماحتكم هو ان العرب كانوا اسعد حالا في اثناء الحكم التركي منهم الآن

سماحته - هذا هو الواقع

السر رامبولد - اذن يحتمل ان تكونوا ميالين لاختيار الاتراك

سماحته - كان العرب شركاء الاتراك في كل شيء. ورغم ذلك ثاروا على الاتراك وعقدوا معكم معاهدة في سبيل الحصول على الاستقلال

اللورد بيل - اذا كنتم لا تستطيعون الحصول على الاستقلال فهل تطلبون نقل الانتداب الى دولة اخرى

سماحته - اعتقد انه في امكاننا الحصول على الاستقلال لان الانتداب موقت والامة العربية مصممة على ان تحصل على

استقلالها التام مهما كانت الاحوال

اللورد بيل ـ هل كان تأثير اليهود على الاتراك اقل من تأثيرهم على الانكليز ؟ سماحته ـ نعم

اسباب بيع الاراضي

السر هاموند ـ هل ارتفعت اسعار الاراضي الآن عما كانت عليه سابقاً وما السبب

سماحته ـ نعم . وسبب ذلك المزاحمة على الشراء

السر هاموند ـ وهل الواقع ان الاسعار الفاحشة التي كان يدفعها اليهود حملت العرب على البيع

سماحته ـ هذا من اهم الاسباب

السر كارتر ـ قلتم سماحتكم ان هنالك ٣٠٠ الف دونم انتقلت من العرب الى اليهود ولم تسجل فهل يمكن لسماحتكم ان تزودوا اللجنة بقائمة تبين اسماء البائعين والشارين لاننا لم نستطع الحصول عليها من اليهود

سماحته ـ هذا صعب . ولكني سأبحث

اللورد بيل ـ هل يمكننا الحصول على اسماء الذين سيتكلمون بالنيابة عن اللجنة في الجلسات المقبلة

سماحته ـ سنرسل قائمة بذلك الى لجنتكم الموقرة

بيان سيادة المطران غريغوريوس الحجار

متروبوليت عكا وحيفا والناصرة وسائر الجليل

عن حالة فلسطين امام اعضاء اللجنة الملكية البريطانية

القدس في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٧

ايها النبلاء الاماجد !

لم اكن اطمع في الحظوة بالتعرف الشخصي بكم لكثرة شواغلي بل كنت مقتصراً على الدعاء الى الله ان يمنحكم من انواره مايكشف لكم الحقائق في فلسطين ويلهمكم الخير والعدل فتكونوا برهنتم مرة اخرى على ماشتهر من نزاهة القضاء البريطاني واستقلاله الذي لمسناه نحن في اشخاص هيكرافت . ومكدونل. لكن ارتفع حولي من صدور الشعب الفلسطيني العربي اصوات كثيرة الحت علي ان اتصل بلجنتكم الموقرة واطلعها على حقيقة الحال الراهنة فلم يسعني الا الحضور الى هنا خدمة للحق والوطن ثم للتعرف الشخصي

اتيت اذاً لاتكلم لا باسمي الشخصي فقط كرئيس ديني مستقل وانما اتيت لانقل اليكم صدى ماسمعته واسمعه من شعبنا

الفلسطيني العربي في المدن والقرى وانا مختلط به اختلاطاً تاما منذ ٣٦ سنة كاسقف عربي احس مع الشعب فاتألم لالمه وافرح لفرحه وهو يفضي الي بذات صدره في كل فرصة .

اليهودية والنصرانية والاسلام في فلسطين

الخلاف في فلسطين هو اعمق مما تظنون وبين فريقين بين العنصر الفلسطيني العربي والعناصر الصهيونية

قلت العنصر الفلسطيني العربي وهو يضم مسلمي ومسيحيي فلسطين وغيرهم من ذوي المذاهب الاخرى الذين تجمع بينهم روابط الدم واللغة ولا تجهلون ان الفلسطينيين العرب هم متحدرون من سكان فلسطين الاصليين الذين توطنوا هذه البلاد من آلاف السنين قبل اليهود ولم يقو اليهود على طردهم وبقيت البلاد باسمهم الى الآن فلم يملك اليهود الا جزءاً منها مدة بعض قرون ثم ظهر الدين المسيحي في فلسطين فتنصر كلهم ومعهم قسم من اليهود كما تذكر الكتب السماوية واصبحت فلسطين مسيحية على رغم الاضطهادات التي قامت ضد المسيحيين والتي ينسب كثير من المؤرخين اسبابها الى دسائس اليهود وهذا مالا اريد ان ادخل فيه الآن فامتلأت فلسطين من الكنائس المسيحية ثم اتى الفتح الاسلامي فاحترم

المقدسات لانه يجل المسيح نفسه ولكن القسم الاكبر من المسيحيين اعتنق الدين الاسلامي وانتشرت اللغة العربية حتى عمت البلاد

ومن جمال ومزايا الفتح الاسلامي العربي ان امتزج الفاتحون بشعوب البلاد التي افتتحوها وحولوها اليهم على حين انهم لم يتركوا فيها الا قسما من جيشهم وموظفيهم وبقي قسم ضئيل من المسيحيين محافظاً على نصرانيته لكن ذلك لم يضر بوحدة الاصل وصلة الدم بين الفريقين

ثم قلت ان الاختلاف هو بين العنصر العربي وبين العناصر اليهودية ذلكم لان اليهود هنا ليسوا من عنصر واحد ولا من دم واحد فمنهم بولونيون ، وروس وتشيكوسلوفاكيون وافرنسيون وانكليز ، واميركان والمان الخ ...

ولا تجمعهم الا رابطة الدين ولذلك لا نفهم معنى الوطن القومي الذي وعدوا به

اختلاف الجنسيات والعناصر

عند اليهود

اية قومية ترى يعنيها الوعد بين التي ذكرناها ؟ اهي الانكليزية او الافرنسية فقد اعتاد الحلفاء ان يراعوا القومية والجنسية في تقسيم

البلدان . اما هنا فالجنسيات متباعدة بل متعادية وهم يريدون ان يجعلوها قومية واحدة فلو كانوا اقتصروا على جنسية واحدة من جنسيات الحلفاء لكان لهم شبه عذر . ولكن نحن نرى الآن ان دماءهم سفكت لتعطى فلسطين لجنسيات كانت معادية لهم كألالمانية والتركية والنمساوية والمسكوبية ولا نرى حلًا منطقياً نستطيع ان نطبق عملهم على وعدهم هذا الا ان يقال بانهم يعنون بالقومية الدين اليهودي .

ولهذا يكونون خالفوا كل طرائقهم في تقسيم البلدان لكي يرتكبوا مظلمة تاريخية فاضحة ولا اظنكم الا موافقين معنا على انه لا يوجد شعب يهودي في العالم ولو سألنا بلوم «رئيس وزارة فرنسا» وهربرت صموئيل من اية جنسية هما لاجاب كل منهما بالانتماء الى الامة التي يحكمها فاليهودية اذن في العالم ليست هي الا دين كالاسلامية والمسيحية ووعد الحلفاء انما هو لليهودية الدينية لان من كان يهوديا وتنصر او اسلم يحرم من ثمرات وعد بلفور ولو كان بن ابراهيم ومن نسل داود والعكس بالعكس فاذا كان الامر كذلك دعوني ابحث معكم على هذه القاعدة

اصبح اليهود بقوة الوعد اصحاب البلاد

ان الوطن القومي معناه الدار القوميـة كما تعني كلمة National Home , Foyer National ومتى اصبحت فلسطين داراً لدين واحد او لمن يدينون به فالمنطق يقضي بان يكون كل اصحاب الاديان الاخرى غرباء وضيوفاً فيه . هذا ما صرح به احد خطباء اليهود في يافا اذ قال « نحن عدنا الى هنا كما يعود الانسان الى بيته لا كغرباء ونحن نراعي اصحـاب الاديان الاخرى اذا لم يزعجونا » فاذن هم يصبحون بقوة هـذا الوعد اصحاب البلاد ونحن كزنوج اميركا وهل ياترى يكون هذا عادلا وعلى اي شيء يقوم هذا الحق ؟ يجيبني الكثيرون من الجهة المقابلة على انه منذ الفي سنة كانت امة تسمى اليهودية ساكنة في فلسطين على حين ان هـذه الامة كما قلنا لم تملك الا قسما من فلسطين بضعة قرون ملـكا متقلقلا ولم يكن على ما اظن قط مطلقاً متصلاً فقد تخلله فتوحات كثيرة للاشوريين والمصريين واليونان وكانوا يبقون الملك اليهودي منضويا الى ملوكهم فمن ذلك نفهم ان الملك سليمان تزوج ابنة فرعون وفضلاً عن ذلك ان القسم الاكبر من يهود عصرنا ليسوا من الامة اليهودية القديمة المنتمية الى يعقوب وداود فالتاريخ يخبرنا انه في القرن

الثاني للمسيح قد اعتنق اليهودية سبعمائة الف من الوثنيين التتر في روسيا وهؤلاء كما اظن اصبحوا في خلال ١٨٠٠ سنة لااقل من خمسة الى سبعة ملايين من عشرة ملايين تعدها الامة اليهودية ولا يمتون الى يهودية داود بقرابة الا الصلة الدينية . فرابطتهم بهذه البلاد التي تجذبهم على فقرها انما هي نزعة دينية محضة ولكن هذه النزعة لاتتحملها ولا يمكن ان تتحملها الديانتان الاسلامية والمسيحية . فالديانة اليهودية تضم الان عشرة ملايين والاسلامية اربعمائة مليون والمسيحية نحو ثمانمائة مليون وهي تصطدم معهما اصطداما عنيفاً لالين ولاهوادة معه

الاكثرية اليهودية يعارضها المسلمون والنصارى

ان اليهود متى كثروا بهذه المهاجرة المتدفقة اصبحوا اكثرية سائدة ومتى سادت تكون خالفت الآية القرآنية الكريمة «ضربت عليهم الذلة والمسكنة» فاصبح اذن واجبا محتما على كل مسلم ان يقاوم هذه الكثرة وهذه السيادة مستميتاً في جهادها استماتة شريفة . ثم ان اليهود يطمحون الى الهيكل السليماني طموحا لايمكن اغفاله ولا الجدال فيه وهو غايتهم الاخيرة لانهم بدونه وفي خارجه لايستطيعون

ان يقدموا ذبائح وضحايا ولا يكون لهم كهنة ولا يمكن ان يكونوا امة .

استطيع ان اقول ان فلسطين بدون الهيكل السليماني لاقيمة لها في نظرهم بيد ان هذا الهيكل هو مقدس من اجل المقدسات الاسلامية وثالث الحرمين وكل مسلم يتفانى في الدفاع عنه في اية بقعة اقام .

هذا من الجهة الاسلامية اما من الجهة المسيحية فاليهودية تطلب هذه البلاد كارض الموعد لها لكن الدين المسيحي يجيب قائلا اننا نحن اسرائيل الجديد نحن ابناء ابراهيم بالموعد ونحن حللنا محل اليهودية القديمة وقد قال القديس بولص « لتكون على الامم بركة ابراهيم في المسيح يسوع لنتال بالايمان موعد الروح . ثم ثنى قائلا: وقد قيلت المواعيد لابراهيم ونسله ولا يقول للانسال بل لنسلك يعني واحداً وهو المسيح »

الاتفاق مستحيل لعدم اخلاص اليهود

وفلسطين كارض الموعد من جهة دينية نرى ان المسيحيين ينازعون اليهود فيها وزد على ذلك ان الدين المسيحي يقول لليهودي ان روابطي بفلسطين هي اقوى جداً من روابطك فان يكن لك

فيها انبياء وملوك فهي موطن مخلصي الالهي وموطن رسله ومهد كنيسته وملوكك وانبياؤك نحن نكرمهم بقدر ماتفعل انت او اكثر والدين المسيحي يعترف بالاخاء البشري العام وبالمساواة بالحقوق اما الدين اليهودي فلا

زارني يوما احد رؤساء الصهيونية جنتلمان بقدر مايمكن وسألني : اولا يمكن ان نتفق قلت بكل سرور من جهتنا اذا امكن ذلك باخلاص من جهتكم . اجاب ولماذا ؟ قلت اتعرف يهوديا اقدس من النبي داود ؟ اجاب لا . فذكرت له ان داود عندما كان منهزما امام شاؤول وهذا يتعقبه طالبا قتله لجأ هو الى ملك الفلسطينيين فحماه واكرم مثواه وكانت النتيجة انه كان يسقط كل ليلة على قرية من قرى الفلسطينيين ويبيد سكانها وهو يعتقد انه كان يحسن صنعاً بابادة اعداء شعب الله المعتدين على ارضه وانتهيت ان قلت نحن الفلسطينيون اليوم بازائكم وانتم تمثلون حالة داود فاذا امكنكم ان تعملوا ماعمله لما تأخرتم

هذه النظريات قد اختمرت في رؤوس الاهالي مسلمين ومسيحيين وكانت من اكبر اسباب الانفجار الاخيرة واني اشهد انني لم ار اجماعا منهم بقدر مارأيت فيه كانهم كلهم كانوا يرون المسألة حيوية لهم

واستطيع ان اقول ان الفلسطينيين مبدئيا لايكرهون الانكليز لانفسهم بل لسياستهم الصهيونية هنا

انتشار الخلاعة والاباحية بين اليهود

اما المقدسات المسيحية فلم تنتهك حرمتها للان بطريقة واضحة لكن ما قولكم اذا كانت هذه المقدسات محاطة بمن يرونها كما نرى نحن هيا كل الوثنيين ولذلك تفقد جلالة قدسيتها ولهذه النظرية قد كانت الحكومة العثمانية حظرت على كل يهودي ان يمر امام كنيسة القيامة بل ازيد فأقول ان فلسطين تسمى كلها الاراضي المقدسة باللغة المسيحية وعندما يصل الزوار الى شواطئها يركعون ويقبلون الارض . لكن اي اشمئزاز يحدث فيهم مما يشاهدونه بكثرة من تلك الازياء الخلاعية التي لا يكاد يسمح بها في المدن الكبرى عندكم لقد جلت في اوروبا ولم ار نساء وبنات يطفن الشوارع في مدنكم بملابس الحمام بل باقل منها حشمة . واقول ان ذلك ايضاً ما تنفر منه آدابنا واخلاقنا الشرقية ومما يزيدنا كرهاً لليهود ولا اعمم هذا على كل يهودي لانني اعترافاً بالحق اقول انه يوجد بين اليهود بيوت ذات آداب وحشمة ثم اية هيبة تبقى للاراضي المقدسة

في نظر الزوار عندما يقدمون الى هنا ويرون الشيوعية منتشرة فيها كما في سائر البلاد او اكثر ؟ وهذه الشيوعية التي القت التشويش في شعبنا البسيط الوادع الذي طالما عاش في سكينة وسلام

اوليس عملا بهذه النظرية — اي المحافظة على جلالة مقدساتهم — يحظر المسلمون دخول مكة على من لا يدين بدينهم وقد اثرت هذه النظرية على بعض النواب الانكليز فاعترضوا على مشروع دوتنبرج لانه انقص من جلالة وقدسية بحيرة طبريا اما استعمال دياتنا واكرام رؤساء ديننا فقد كان مضموناً بالامتيازات التي منحنا اياها سلاطين آل عثمان وخلفاء المسلمين وقد احتجت مرات كثيرة ان اجاهد لاثبت بعضها لدي المراجع الايجابية بعد الحرب ومع ذلك لم تبق كلها باتساعها الذي كان لها قبلا

تأثير اليهود على حرية النصارى الدينية

فذات يوم على اثر تجديف علني قذف به احد اليهود مسيحنا شئنا ان نعمل «زياحا» دينياً تكفيريا بحسب «مراسيم عوائدنا بين كنائسنا التي لا يبعد بعضها عن بعض الا قليلا فصدتنا الحكومة بالقوة واجابنا الحاكم عندما ذهبنا اليه : «نخشى ان يعتدى على شعوركم الديني احد اليهود فينتج ما لا تحمد عقباه»

ثم ان بطريركنا شاء ان يقوم بزيارة دينية رسمية لاول مرة لفلسطين وكان علينا بحسب عوائدنا الدينيـة ان نمر امامه بموكب ديني مع الصليب في بعض الشوارع فمنعنا ايضاً للسبب نفسه ولما شاء ان يقوم البطريرك نفسه رسمياً من حيفا الى يافا رأساً اوجب عليه الحاكم ان لا يجعل طريقه بتل ابيب او المستعمرات اليهودية فاضطر ان يمر بالقدس ثم يتوجه الى يافا

المساواة بين المسلمين والمسيحيين في السابق

واخيراً اقول في ظل الخلافة الاسلامية كان المسيحيون يقاسمون اخوانهم المسلمين المحاكم ومجالس الادارة والمجالس البلدية مناصفة بعدد متساوٍ وبدون نظر الى اقلية او اكثرية فنابلس وعكا وجنين وصفد وغيرها على قلة المسيحيين فيها كانت الحكومة العثمانية تمنحهم حق التساوي مع اخوانهم المسلمين وعندما اتى اليهود لم يستطيعوا بالطبع ان يأخذوا هذا الحق من المسلمين لكثرتهم فسلبوه من النصارى

وقد كان منذ تأسيس البلديات نائب رئيس البلدية في حيفا مسيحياً فانتقل هذا الكرسي الى يهودي وفي صفد لم يعد للمسيحيين

اقل تميل بالبلديات وفي طبريا لولا اهتمام المسلمين لكثرتهم لما بقي العضو المسيحي فيها

انانية اليهود وتعصبهم لابناء جنسهم

ثم مما يبغض المسيحيين والمسلمين باليهود عدا ماذكرت انانيتهم القومية الشديدة المتعصبة فانهم لا يأذنون لواحد منهم ان يشغل غير يهودي وانني اذكر العام الفائت ان احدهم سلم بناء لاحد المسيحيين فما لبث ان انقض عليه العمال اليهود بالمئات وحطموا وكسروا وعلى رغم تداخل البوليس بقوا معارضين للعمل حتى اضطر المسيحي ان يتركه .

الفلاح المسكين مثقل بالديون والضرائب

وبقي علي ان اسمعكم كلمة عن الفلاح المسكين بعدماسمعتم عنه كثيرا فسبب شقائه قد كان اولا مشتراه للبهائم من الادارة العسكرية على اثر الاحتلال لكي يحرث عليها وكانت الاسعار عالية جدا ٦٠ و٧٠ و٨٠ جنيها واخذها بالدين ومالبثت بعد اشهران هبطت اثمانها وكان الفلاح يرجوا ان يبيع مواسمه في تلك السنة باسعار حسنة تفي ديونه فحظرت عليه الحكومة التصدير ومالبثت

ان هبطت اسعار المواسم نحو ٨٠ في المئة وبقي الفلاح مرهقا بالديون التي كانت تتراكم عليه سنة بعد سنة وبعد ذلك جاءت الحكومة تستوفي العشر منه نقداً بدلا من ان تفعل كتركيا التي كانت تستوفيه عينا بواسطة الملتزمين وهذا مازاد في ضيق الفلاح ثم خمست العشر اي معدل خمس سنوات فازداد خرابه لان تخمينها كان باسعار السنين التي كانت فيها الاسعار عالية فكان يصل العشر الى ثلث الموسم او اكثر ومازاد في ارهاق الفلاح محل المواسم سنوات كثيرة

وعد رسمي لا ينفذ لمصلحة الفلاح

ولا يزال الفلاح كما اعرف مثقلا بالديون بخلاف ما كان في زمن تركيا ولذلك سعيت لدى المندوب السامي السابق مراراً وبالحاح كي يعيد فتح البنك الزراعي لاعتقادي انه الوسيلة الوحيدة لنشل الفلاح من وهدة الخراب فوعد وذات يوم شرفني على الغداء وبخطاب رسمي اعلن انه عما قريب ينقل الي البشرى بتحقيق هذه الامنية فمرت الشهور بلا جدوى . ثم توجهت الى لندن سنة ١٩٣٢ وقابلت وزارة المستعمرات هناك فانكرت وصول طلب من هذا النوع مما دهشت له وقلت للوزير انه قائم في ذهن الفلسطينيين انكم

لا تريدون فتح هذا البنك كي يزداد الفلاح فقراً ويضطر الى بيع اراضيه لليهود فتبسم ! !

وعندما اجابني ان باركلس بنك فيه فرع زراعي اجبته ان اقراض المزارعين من باركلس بنك هو اكبر عامل لخراب الفلاح فهذا المسكين يدفع بالاسم ٩ في المئة فائدة وفي الحقيقة الفائدة تتجاوز ذلك كثيراً وهو يلتزم ان يدفع الفائدة سلفاً ورأس المال في آخر السنة امر لا يستطيعه ولا يد له فيه فيضطر لوفاء هذا الدين ان يبيع موسمه او املاكه بابخس الاثمان

هذا وبعد عودتي من لندن تناولت كتابا من فخامة المندوب السامي الحالي باسم وزارة المستعمرات وفيه يطمئني على انشاء بنك زراعي في القريب العاجل وقد مرت السنوات وللآن لم تظهر نتيجة وقد اكد لي ذلك شفاهاً بمقابلة اخرى

كنت امس في فرية الرامة في قضاء عكا وهنالك سمعت شكوى السكان من ان هذه البلدة التي فيها وجوارها اكبر موسم للزيتون والزيت النقي طالما كرر اصحابها الشكاوى الى المندوب السامي من استعمال معمل شيمن للزيت الصناعي الذي تعززه الحكومة بان تعفي من الرسوم الجمركية كل ما يرد اليه من الفول

السوداني لذي يستخرج منه الزيت . وبعد ذلك يخلط هذا الزيت بزيت الزيتون وتباع باسعار دنيئة جداً وقد الح الاهالي في شكاوى متكررة بطلب حماية زيتهم من هذه الآفة

فألفت الحكومة لجنة كلفتها باستماع شكاوى اهل القرية وتوجهت الى الرامة وما كان اشد دهشة هؤلاء وامتعاضهم عندما رأوا على رأس هذه اللجنة مدير شيمن نفسه فخرجوا كلهم غاضبين ولم يريدوا ان يبدوا كلمة ولا يزال معمل شيمن متمتعاً بامتيازاته ممعناً بالاضرار في مواسم هؤلاء الفلاحين والحكومة لاهية ساهية عنهم

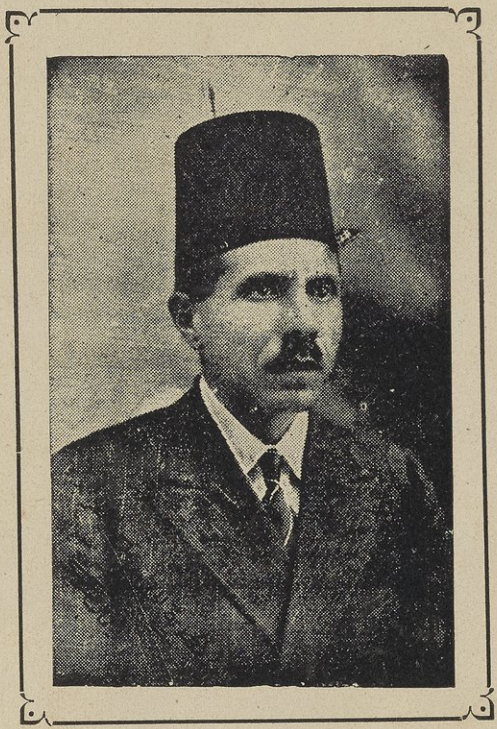

جمال بك الحسيني

هو من خيرة شباب فلسطين ثقافة وعلماً وادبا ورئيس الحزب العربي
في فلسطين

شهادة الاستاذ جمال الحسيني

تقدم الاستاذ جمال الحسيني فسأله اللورد بيل رئيس اللجنة باسم من يقدم شهادته فقال : اني اقدمها بصفتي عضواً في اللجنة العربية العليا وكرئيس للحزب العربي الفلسطيني وكمزارع

صك الانتداب

ان المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم هي الاصل في الانتداب البريطاني على فلسطين وبما ان فلسطين قد اقتطعت من الامبراطورية العثمانية لذلك فالانتداب عليها يتوقف على ماورد في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة وهي . ايضاً تحت انتداب من درجة « أ »

ان المبدأ الاساسي الذي وجد له الانتداب بوجه عام وكما ورد في المادة ٢٢ من عهد العصبة هو « مصلحة الشعوب المنتدب عليها وتقدمها وخدمتها وفائدتها » وفيما يتعلق بالولايات التي انسلخت عن تركيا فقد ورد في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة الاعتراف بالاستقلال لتلك الولايات على شرط ان تقدم لها المساعدات والارشاد وان تساعدها دولة منتدبة الى الوقت الذي تتمكن فيه تلك الشعوب من الاعتماد على نفسها

اني اقول واعلن بان الانتداب على فلسطين خال من تلك الروح ومن الضمانات الواردة في المادة المذكورة من عهد عصبة الامم ، ولذلك فهو مخالف للمادة ٢٢ التي هي اساس الانتداب ولذلك فالانتداب ايضاً غير مشروع ولا قانوني

ان الفقرة الرابعة تقضي بوجود شخصيتين او هيئتين في الانتداب اي شخصيتين قانونيتين الاولى حكومة وطنية مستقلة تقوم بشؤون الحكم والثانية حكومة اجنبية تساعد الحكومة الوطنية وتدربها وتشير عليها ، الى الوقت الذي تتمكن فيه تلك الحكومة الوطنية من الوقوف بنفسها . اما في الانتداب الفلسطيني فهناك هيئة واحدة . تحكم وتشير وتساعد في نفس الوقت ، اي شخصية قانونية تحكم وتساعد نفسها على الحكم في الوقت ذاته ان حكومة جلالته هي الحكومة المنتدبة وهي الحكومة المنتدب عليها ايضاً . وهكذا فمبدأ السيادة الموجود في الانتداب لا يوجد في الانتداب على فلسطين . وهكذا ففي الوقت الذي تذكر فيه (مقدمة الانتداب) وجود الانتداب تنفي المادة الاولى من صك الانتداب هذا المبدأ باعطائها ما يدعونه خطأ حكومة الانتداب حق التشريع والادارة وهكذا تركت فلسطين وهي بلاد منتدب

عليها بدون حكومة اساسية اصلية حقيقية ، ان الهيئة الحاكمة الان يشير اليها صك الانتداب بالادارة الفلسطينية وهي بالفعل معينة من قبل الحكومة المنتدبة وتمثلها ايضاً اما الامة التي نص على الاعتراف موقتاً باستقلالها فليس لها كيان مستقل

الاقطار العربية وفلسطين

ان هذا عكس المقصود من منصوص الفقرة الرابعة من مادة ٢٢ وعكس ماوقع للاقطار العربية الاخرى التي كانت مثل فلسطين جزءاً من اجزاء الامبراطورية العثمانية ، والتي جاء مبداء الانتداب عليها ضمن نصوص هذه الفقرة من عهد العصبة . منذ البدء ومن اليوم الذي انتهت فيه الحكومات العسكرية في تلك الاقطار تألفت فيها حكومات وطنية واقيمت انظمة دستورية . اما حكومتا الانتداب فقد ساعدتا واشارتا ونصحتا الى الوقت الذي انتهى فيه الانتداب واقيمت مكانه معاهدات بين الحكومات الوطنية وحكومتي الانتداب واصبحت تلك الاقطار مستقلة تمام الاستقلال وهذا هو بالحقيقة تطبيق عاقل عادل لمبداء الانتداب

اما لماذا لم يطبق هذا المبداء في فلسطين ولماذا وقفت في وجهه العقبات ولماذا وقع هذا التناقض بين تطبيق روح الانتداب في

فلسطين وتطبيقه في تلك الاقطار العربية المجاورة الشقيقة فهو ان بريطانيا العظمى قبل قيام عهد عصبة الامم وعدت اليهود عن طريق تحرير بدي٫ بكلمات « عزيزي اللورد روتشلد » بان تبذل « اقصى جهودها » لتسهل انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، ولم يرد في ذلك التحرير ما يقول بان الوعد سينفذ بالرغم عن انه اصبح لاغياً بسبب عهد عصبة الامم لان الوعد المذكور مناقض كل المناقضة لعهد عصبة الامم لاسيما المادتين ٢٠ و ٢٢

صك الانتداب

وانه لمن السهل فهم حالة العرب النفسية تجاه هذه المناقضات التي تقصد منها القضاء على كيانهم القومي وعلى كل الحقوق المضمونة في مبدأ تقرير المصير وعلى المواثيق والعهود المعطاة لهم من قبل بريطانيا العظمى قبل مذكرة بلفور ، تلك المواثيق والمبادي٫ المضمونة والمنصوص عنها في عهد عصبة الامم التي اصبحت مشروعة وقانونية بسبب ذلك العهد

ان مبدأ المحافظة على حقوق الاهالي ومصلحتهم في البلاد المنتدب عليها هو مسئولية في عنق المدنية ولم تعر اهتماماً واهملت كل

الاهمال بسبب مصلحة فريق غريب عن البلاد وسكانها، وخدمته ونفعه .

ان غايات اولئك الذين وضعوا نص الانتداب واعدوه ونظموه تظهر صراحة من الشكل الذي فيه صك الانتداب نفسه ذلك الشكل الذي يفهم منه القارئ ان ما هو موجود في فلسطين هو اكثرية يهودية واقليات غير يهودية وان الاكثرية لها حقوق ايجابية وان الاقليات لها حقوق سلبية ، وان حقوق تلك الاكثرية واسعة عامة ، بين حقوق الاقلية المذكورة

الانتداب خلق لخدمة العرب

والحكومة ضمنا ضيقة ومحدودة الى مستوى المحافظة على حقوقها الدينية ، وما هي تلك الحقوق الغامضة والمشار اليها ضمنا في كلمة « مدنية » وبهذه الطريقة فان سكان البلاد العرب الذين يؤلفون الاكثرية الساحقة والذين هم اصحاب البلاد التي انما وجد مبدأ الانتداب لخدمتها والدفاع عنها ومنفعتها يشار اليهم في الانتداب بالسكان غير اليهود وهذا لفظ مهين وغادر وخادع . وهناك اشارة اخرى مخيفة مزعجة وهي قول المستر تشرشل ان وجود اليهود في فلسطين

هم بحق وليس بالسماح والاذن . وهذا يعن أن وجود العرب مبني على عكس ذلك

ان الانتداب غير قانوني وغير مشروع كما سبق واسلفت في بياناتي المتقدمة ومع ذلك فهذا الانتداب نفسه غير المشروع وغير القانوني فيه مناقضات مختلفة عديدة ، ومغالطات كثيرة والحكومة المسؤولة عن تنفيذ ذلك الصك قصرت تقصيرا مشيناً في تطبيقه

الوطن القومي

وهذا الانتداب بموجب المادة الثانية منه تعطي ذلك الشعب الغريب حق في ان تضع له حكومة الانتداب البلاد في حالات ادارية واقتصادية وسياسية تسهل له اقامة وطن قومي فيها . ان هذا ضمان قوي شامل ومسؤولية كبرى على الحكومة لمصلحة ذلك الشعب الغريب فقط ولكن ماذا ترك للعربي صاحب البلاد الاصلي وساكنها وما هو شأنه ؟ لقد وعد العربي ان تحافظ حكومة الانتداب على حقوقه الدينية والمدنية اي انه كانه غريب في بلده بينما تعتبر الفريق الآخر كانه الشعب الاصلي لكن ما كيفية المحافظة على تلك الحقوق وما هي تلك الحقوق المدنية ، والى اي مدى يحافظ عليها ، فهذه امور لاندري عنها شيئاً . وقد تركنا صك

الانتداب في ظلام دامس فيما يتعلق بها وهذا هو شأن جميع مواد صك الانتداب فالنصوص المتعلقة بمصالح الفريق الاخر واضحة جلية، بينما النصوص التي تشير الى مصالح العرب غامضة وغير صريحة او مفهومة . ويرى ذلك بصورة خاصة في المواد الاساسية كالمادة السادسة مثلا اما المقصود من ذلك فهو استعمال هذا الغموض كطريق للتملص والتخلص وتجنبا للانفجار . ولكن لسوء الحظ يظهر ان ذلك لم يخدم الغاية المتوخاة

نفوذ اليهود

ان تحويل مبدأ المحافظة على حقوق ومصالح السكان العرب لمنفعة اليهود الغرباء عن البلاد قد زاد ضرره بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب التي تنص على اقامة وكالة يهودية لمعاونة الحكومة وارشادها في جميع الشؤون اليهودية وبمعنى آخر في كل الامور الاساسية في البلاد ان هذا النص لم يخلق حكومة ضمن حكومة فحسب بل اوجد حكومة منتدبة على الانتداب في فلسطين ان نفوذ الوكالة اليهودية على حكومة الانتداب يظهر بجلاء ووضوح حين درسنا ومراجعتنا الاسباب التي نقضت كل قرار لحكومة الانتداب عندما كانت تحاول تفسير وتطبيق بعض المواد التي تنص

على المحافظة على حقوق العرب وان ابرز ماجرى في هذا الشأن هو الكتاب الابيض سنة ٩٣٠ واهمال تقارير اللجان البريطانية المختلفة لاسيما تواصي السر جون هوب سمبسون والمستر فرنش للقضاء على المحاولة التي قامت بها الحكومة لتطبيق رسم التمتع في فلسطين بقصد انقاذ الفلاح من الضرائب الباهظة اللاحقة به واضمان مساهمة الطبقة الغنية في البلاد، واكثرهامن اليهود في دفع واردات الحكومة، وآخر ما ظهر في هذا الشأن ذلك الانتصار الباهر الذي انتصره النفوذ اليهودي على المندوب السامي الحالي لدى محاولة انشاء مجلس تشريعي ابتر بعد ان اعلن بصراحة وجلاء عن عزم دولة الانتداب على انشاء ذلك المجلس حتى ولو قاطعة اي فريق من السكان

ان كل ذلك يظهر نفوذ اليهود بصورة سلبية، وحملهم الحكومة على عدم القيام بشيء لمنفعة الاكثرية ومصلحتها، اما الناحية الايجابية فقد ظهر ذلك النفوذ باستيلاء اليهود على مرافق البلاد الاقتصادية وسيتكلم احد زملائي عن هذه الناحية

الغاء الانتداب ووعد بلفور

اني آمل ان اكون قد تمكنت بواسطة ماتقدم من ان اشرح

للجنتكم الموقرة بان الاساسين المنصوص عنهما في المادة ٢٢ من عهد العصبة وهما اولا الاعتراف بفلسطين التي انقذت من الحكم التركي كاملة مستقلة ، وثانيا ان مصلحة ومنفعة السكان هي امانة في عنق المدنية . ان هذين الاساسين غير مضمونين البتة في صك الانتداب على فلسطين ، ولهذا يحق القول بان الانتداب على فلسطين هو مخالف كل المخالفة ومناقض كل المناقضة لنص عهد عصبة الامم ، ولهذا يجب الغاء هذا الانتداب ووعد بلفور غير القانوني وان يقام في فلسطين نفس الوضع السياسي الذي اقيم في العراق وفي سوريا

هذه هي اهم اسباب الاضطرابات في فلسطين ومن الصعب ان يسود السلام والطمأنينة في البلاد المقدسة اذ لم تجر تلك التغييرات الاساسية ، اي الغاء الانتداب ووعد بلفور واعطاء فلسطين ما اعطته حكومتا الانتداب للعراق وسوريا

ومع اعتقادي التام بان الاسباب المتقدمة كافية بنفسها لخلق اضطرابات كالتي وقعت في العام الماضي ، فاني اعتقد بانه من الضروري ايضاً بحث واظهار بعض امور اخرى اقل اهمية ، ولكنها اساسية في اسباب الاضطرابات ، لانه ببحث تلك الامور وتفصيلها يمكن الحصول على صورة حقيقية للحالة في فلسطين

تحيز الحكومة لليهود

اوضحت فيما تقدم ان الانتداب نفسه غير شرعي ولا قانوني وهو باطل تماما . واريد الان ان اشرح امام لجنتكم الموقرة بان تقصير الحكومة في تنفيذ نصوص هـذا الانتداب الباطل ، الذي تدعي بان سياستها مبنية عليه واهتمامها فقط بتنفيذ ناحية معينة منه بمحاباة وتحيز ، كان سبباً آخر من اسباب الاضطراب

ان المادة الثانية من الانتداب تحتوي على تعهدين . الاول وضع البلاد في ظروف خاصة لمصلحة الاقلية المدللة ؛ على ان لا تمس حقوق الاكثرية الدينية والمدنية وقد اعلن مراراً ان هذين التعهدين لهما قيمة متساوية لدى الحكومة . الا ان ثمة بحثا دقيقاً يظهر ان تنفيذ التعهد الاول متعلق بالتعهد الثاني لان تأسيس وطن قومي يهودي يشترط فيه ان لا يلحق ضرراً بحقوق العرب الدينية والمدنية وكل سياسة تناقض التعهد الثاني هي سياسة مجحفة وغير عادلة

تنفيذ التعهد لليهود

قال السر هربرت صموئيل اول مندوب سام مدني في فلسطين في تقريره الدوري لسنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ما يلي :

« ان التدابير للمحافظة على مصالح العرب يجب ان تطبق في

البلاد كأن لم تكن هناك قضية صهيونية او وعد بلفور وبكلمة اخرى ان المدى الذي يجوز ان تصل اليه الاماني اليهودية متوقف على ضمان حقوق السكان الحاليين ، والذي اقوله الآن ان حكومة الانتداب قد اخفقت في اعطاء النصوص المتعلقة بضمان مصالح العرب ، الاهمية الاولى ، كما قال السر هربرت صموئيل ، وتجاهلت كل التجاهل وجود تلك النصوص ، لاسيما فيما يتعلق بالحقوق المدنية . وان نفس المادة الثانية تشير الى تعهد ثالث يقضي على حكومة الانتداب باقامة مؤسسات الحكم الذاتي . وقد جاء ذكر مؤسسات (الحكم الذاتي) بصيغة الجمع ، وهذا معناه جميع مؤسسات الحكومة التشريعية والادارية والقضائية . وكلما كنا نطالب الحكومة بتنفيذ هذه التعهدات كانت تقول ان وعد بلفور يمنع ذلك فاذا جاز منع تأسيس الحكم الذاتي بسبب تعهد الدولة المنتدبة بوضع البلاد في حالات اقتصادية وادارية وسياسية تساعد على انشاء وطن قومي لليهود ، فيجوز القول ايضاً ان التعهد باقامة مؤسسات الحكم الذاتي يمنع الحكومة من تنفيذ سياسة الوطن القومي اليهودي ، ولكن حكومة الانتداب نفذت التعهد الاول ولم تعر التعهدين الثاني والثالث اي اهتمام

وهكذا منعتنا الحكومة من حق تمتعنا بمؤسسات الحكم الذاتي بسبب تعهدها لليهود . وهذه جارتنا شرق الاردن التي تعد اقل تقدماً منا اسست فيها ادارات الحكم الذاتي

ان العرب وهم الاكثرية المطلقة ليفهمون من هذه السياسة ومن تنفيذ الحكومة تعهداتها لليهود . ان هذه الحكومة ستمنع عنهم مؤسسات الحكم الذاتي الى ان يصبح اليهود اكثرية والعرب اقلية . وقد سبق لزعماء اليهود وصحافييهم وكثير من انصارهم الاعلان بانه يجب الا يوافق على تأسيس اي ادارة من ادارات الحكم الذاتي الا اذا اصبح اليهود اكثرية في فلسطين

الهجرة وبيع الاراضي

ولنأخذ الآن المادة السادسة من صك الانتداب . ان هذه المادة تحتوي على تعهدين ايضاً . الاول تسهيل الهجرة اليهودية واسكان اليهود على الاراضي . اما التعهد الثاني فيقول بان واجب الحكومة هو الا يكون تنفيذ التعهد الاول سبباً في الحاق اي ضرر بحقوق مركز سكان البلاد وان يكون تنفيذ التعهد الاول طبق حالات مناسبة

ومن هذا نرى ان المحافظة على حقوق العرب هي الاصول في

المادة ، وان تعهد الحكومة لليهود هو فرع لها لان تنفيذه مشترط وكأن حكومة الانتداب تناست كل هذه الضمانات وانافيما يتعلق بالهجرة بمبدأ مطاط هو مبدأ (قوة البلاد على الاستيعاب) اما فيما يتعلق بالاراضي فقد تضاءلت قيمة الضمانات الى لاشيء وماذا نفهم من حقوق ووضعية العرب ؟ امام كلمة (وضعية) فليس لها معنى الا بالنسبة لشيء آخر مثلا حينما نتحدث عن وضعية الاجانب في انكلترا نعني وضعيتهم بالنسبة لحالات انكلترا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونسبتهم لمجموع السكان . وهكذا حينما نتحدث عن وضعية العرب في فلسطين نعني بذلك انهم اكثرية محدودة بالنسبة للاقليات وبما ان العرب شعب زراعي فمعنى وضعيتهم ان تكون اراضي البلاد لهم وان كيانهم الاجتماعي يجب ان يكون مميزا عن الكيان الاجتماعي للاقليات وبكلمة اخرى ان وضعية العرب في فلسطين تعني بصراحة وضعيتهم العامة في جميع شؤون الحياة بالنسبة لوضعية الجماعات الاخرى (اما الحالات المناسبة) التي جاء ذكرها في المادة فهي تلك الحالات التي تكون موافقة لمصلحة البلاد كمجموع في حالاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية

سياسة الحكومة بالاراضي والهجرة

وسأتكلم الآن عن سياسة الحكومة فيما يتعلق بالاراضي والهجرة لاظهر ان الحكومة قد اخفقت في المحافظة على حقوق ووضعية العرب وانها عجزت عن اتخاذ التدابير لتكون حالات البلاد مناسبة

ان الحكومة المنتدبة في تطبيقها السياسة اليهودية في فلسطين لا سيما فيما يتعلق بالاراضي والهجرة ، قد سببت اضراراً جسيمة بحقوق العرب ووضعيتهم . وخلقت حالة تساعد على انشاء الوطن القومي اليهودي ، صارفة النظر عن اي اعتبار آخر ، وان نتيجة تلك السياسة قد الفت سبباً اساسياً لوقوع الاضطرابات في فلسطين

يجوز تقسيم اراضي فلسطين الى قسمين: الاراضي التي يفلحها اصحابها والاراضي التي يفلحها مستأجرون ويملكها ملاكون اكثرهم من خارج البلاد ، اما فيما يتعلق بالقسم الاول فان الفلاح المالك في فلسطين شديد المحافظة على ارضه والتعلق بها ، ولهذا نرى ان الخوف من تسرب تلك الارض قليل جداً ، وعند العرب مثل يقول « الفلاح يموت بين اتلام ارضه » اما فيما يتعلق بالقسم الثاني فان الاثمان الباهظة التي تدفع لتلك الاراضي كانت عاملا قويا في

تسربها وقد كان من واجب الحكومة ان تحافظ على حقوق الفلاحين ووضعيتهم وان تساعد على منع تسرب الاراضي الى الاجانب لاسيما اراضي القسم الاول وذلك لتحسين حالات الفلاح العامة لاسيما حالته المالية ، وان تحافظ على حقوق المزارعين في القسم الثاني من الاراضي بسن تشريع خاص صارم

الادارة العسكرية ارحم

في عام ١٩١٨ و ١٩١٩ قامت الادارة العسكرية فى فلسطين باتباع خطط عادلة معقولة للمحافظة على حقوق المزارعين والفلاحين وذلك بمنعها بيوع الاراضي واقراضهم بذوراً وحيوانات ، على ان تدفع اثمانها على اقساط مناسبة بعد موسم الحصاد ، كما انها رتبت اعطاء قروض زراعية من قبل بنك انجلو اجبشيان « بنك باركلس الان » بضمانة الحكومة واعفت عدداً كبيراً من القرى البائسة من ضرائب سنة وغير ذلك من الاعمال التي كان تأثيرها ومفعولها في احياء الفلاح وانعاشه بعد ما لقيه من مصائب اثناء سني الحرب

اما الادارة المدنية في عام ١٩٢٠ تحت حكم السر هربرت صموئيل فقد قلبت الوضعية رأساً على عقب . ذلك انها اوقفت القروض الزراعية بسبب تدخل اللجنة التنفيذية الصهيونية وقد ثبت لنا ذلك

(١١)

من شهادة ايدر امام لجنة هيكرافت عام ١٩٢١ وقوله ان تلك القروض لم تكن في مصلحة الصهيونيين ومنعت اصدار محصولات الفلاح كالقمح والزيت ، مما سبب تدهوراً في الاسعار فان القمح الذي كلف بذاره جنيهاً واحداً قد بيع محصوله بربع الثمن اي بخمس شلنات ، اما المواشي التي ابتاعها الفلاح باسعار مرتفعة فقد سقطت اثمانها بنسبة سقوط اثمان المحصولات . ولكي تزيد الحكومة في الطين بلة طلبت من الفلاح البائس ان يدفع القروض التي استلفها بضمان الحكومة العسكرية من بنك الانجلو اجبشيان واستعمل البنك وسائل التضييق والشدة في تحصيلها فاضطر الفلاح ان يبيع مواشيه بربع المال الذي دفعه ثمناً لها

ولم تكتف الحكومة بذلك بل اخذت تطالب الفلاح بدفع قروض البنك العثماني الزراعي التي كان اقترضها قبل الاحتلال البريطاني . وهذا البنك كان جمع رأس ماله من زيادة ضريبة العشر على الفلاح اثناء الحكم العثماني بموافقة الفلاح . وقد طلب العرب من الحكومة ان تسامح الفلاح بديون البنك الزراعي ولكن الحكومة رفضت ، فلم يبق امام الفلاح البائس الا ان يبيع قسما من اراضيه وبهذا الشكل بدأت بيوع الاراضي عام

١٩٢٠ وكانت تلك السياسة فاتحة شقائه وبؤسه ووقوعه تحت طائلة الديون

الضرائب على الفلاح

وكان المزارع مسؤولا عن دفع ضرائب مباشرة كضريبة العشر وضريبة الاموال غير المنقولة المعروفة بضريبة الويركو وضريبة المواشي وذلك علاوة على الضرائب غير المباشرة التي كان يشترك في دفعها مع (ابن المدينة) الذي لم يكن يدفع غير الويركو كضريبة مباشرة وقد جرى مؤخراً دمج ضريبة الويركو بضريبة العشر فاصبح الفلاح مسؤولا عن دفع ١٢،٥ في المائة من منتوج ارضه المزروعة اما زيادة ٢،٥ على العشر فقد جعلت للمعارف وقروض البنك الزراعي العثماني وبالرغم من ان هذا البنك قد جرت تصفيته فان الحكومة قد واصلت جمع ديونه من الفلاح

لقد كانت ضريبة الويركو تؤلف ٤ بالالف من ثمن الاموال غير المنقولة وفي اثناء الحرب اضافت الادارة العسكرية الى هذه الضريبة ما يقرب من نصفها اي انها بلغت ٦ في الالف وبعد انقضاء الحرب عام ١٩١٨ داومت الحكومة على جمع تلك الضريبة

تقارير الخبراء الحكوميين

قامت لجنة جونسون - كروسبي ، ولجنة السر جون هوب سمبسون ببحث واف عن دخل الفلاح وتقرير اللجنتين يظهران باجلى وضوح بؤس الفلاح وحالته الخطرة . انا اعتقد ان اللجنة الملكية قد درست ذينك التقريرين ولا ارى لزوما لان اشير اكثر من ذلك اليهما ولكنني ارغب في ان اشير الى الموضوع من ناحية اخرى

قبل ان تنقص الحكومة الزيادة في ضريبة العشر وكان ذلك حوالي سنة ١٩٢٥ كانت تلك الضريبة تؤلف ١٢،٥ في المئة من دخل المزارع فاذا اعتبرنا المواسم الطيبة وغير الطيبة والمنتوجات الصيفية والشتوية والزراعة الجبلية والسهلية . نرى ان محصول الفلاح يحتاج لبذاره في السنة التي بعدها ٢٥ في المئة من المحصول ويأخذ القطروز (اي مساعد المزارع) ١٢،٥ في المئة ويحتاج الفلاح ايضاً لطعامه واطعام ابقار الحراثه ٢٥ في المئة وبذلك يبلغ ماينفقه ٧٥ في المئة من مجموع المحصول . اما الذي يتبقى فهو ٢٥ في المئة فيطلب منه انفاقه على ضريبة الوير كو وثمن المعدات الحراثه من آلات وابقار ومصاريف اخرى ضرورية في القرية ، فماذا يتبقى له ؟ واذا اعتبرنا ان الحد

الادنى من الارض الذي يحتاج اليه الفلاح هو ١٣٠ دونما فان الـ ١٢،٥ في المائة من محصوله يتراوح بين ٣و٤ جنيهات فاذا طلب من ذلك الشخص البائس ان يدفع فوائد ديونه وديونه القديمة فانه قد يصبح مفلساً

قد يتساءل البعض : كيف كان الفلاح يعيش قبل الحرب

الفلاح قبل الحرب

قبل الحرب كانت ضريبة العشر البالغة ١٢،٥ في المائة اسمية لان تقدير الاعشار كان في ايدي ممثلي الشعب في مجلس الادارة وكان التخمين قليلاً جداً ولم يكن ليبلغ اكثر من ٦،٥ في المائة من قيمة المحصول ولم يكن الفلاح يتكلف شيئاً لاطعام ابقار الحراثه لان المراعي كانت كثيرة بينما كانت مصاريفه المسؤول عنها في القرية اقل بكثير من ١٢،٥ في المائة من محصوله . وفي نفس الوقت كانت مساحات الاراضي التي في حوزة الفلاح واسعة لان الخدمة العسكرية كانت تتطلب جزءاً كبيراً من سكان البلاد زد على ذلك انه كانت لليهود مساحة ضئيلة جداً من الاراضي الخصبة وبسبب كثرة وجود المراعي كانت مواشي الفلاح كثيرة

ولما تكشفت حالة الفلاح السيئة لحكومة الانتداب عن طريق

تقارير جونسون - كروسبي ولجنة شو والسر جون هوب سمبسون والمستر فرنش ، ماذا فعلت الحكومة

لقد اوصت لجنة جونسون - كروسبي ان تعتني الحكومة بحالة الفلاح وان تسرع في عقد قرض بماية الف جنيه كمساعدة عجلى الا ان الحكومة اهملت ذلك وداومت على اعطاء الفلاح قروضاً من البذار في اوقات البذار لكي تحصل على ضريبة العشر . وكذلك اوصت اللجان الاخرى بمثل ذلك . ثم اعلنت الحكومة عزمها على عقد قرض بمبلغ مليونين ونصف مليون جنيه للقيام باعمال وتحسينات للطبقة المزارعة في البلاد ولكنها اعلنت بعد ذلك ان الحالة المالية في بلاد الانكليز لم تكن مساعدة على عقد ذلك القرض وبعد مدة عقد القرض ولكن لاي غرض

كيف انفق القرض

ان مدينتي القدس وحيفا نالهما ما يقرب من النصف . وتجب الملاحظة هنا ان اكثرية سكان هاتين المدينتين هي يهودية ، وانفق ثلاثة ارباع ما تبقى من القرض على انشاء منازل للبوليس ومدارس في المدن وغير ذلك من المشاريع . ولم ينفق من القرض على القرى الا ١٢،٥ في المايه منه . وهكذا لم ينل ٦٥ في المايه من مجموع السكان

سوى ١٢،٥ في المائة من القرض الذي لم يعقد الا بداعي منفعته

قد يقال ان تغيير الضريبة على الفلاح وجعلها ضريبة ثابتة على الاراضي قد ساعد على تحسين حالة الفلاح البائس . ومع موافقتي على ذلك اقول انه عمل اجرامي ان تحصل الحكومة على ضريبة مباشرة من الفلاح وهو في حالته السيئة هذه بينما الهيئات المالية والمتاجر الكبرى والصناعات ورجال المهن الحرة اكثرها من اليهود الذين يبتلعون المكاسب الضخمة والذين تعطف عليهم الحكومة وتحمي صناعاتهم لايدفعون شيئاً من الضرائب المباشرة . ولما فكرت الادارة قبل سنوات مضت في تطبيق ضريبة التمتع في فلسطين عارضت اللجنة الصهيونية في ذلك . وهي الهيئة المنتدبة على حكومة الانتداب ، واوقفت المشروع ولكي تستر الحكومة عجزها وحدت الضرائب على الفلاح وجعلتها ضريبة ثابتة على الارض ولكن ذلك لم يفد الفلاح الا قليلا

اعمال الري

لم تعمل الحكومة اي عمل اساسي لمنفعة الفلاح ومساعدته اذ من المعلوم ان احدى مصائب فلسطين ناتجة عن الجفاف وعدم نزول الامطار في بعض السنين وقد اقترحت اللجان على الحكومة

القيام بأعمال ري واسعة خدمة للفلاح وتخفيفاً لبعض بؤسه وشقائه ولكن واحداً من هذه الاقتراحات لم تنفذه الحكومة بل زادت على ذلك بان اعطت امتياز النهرين الكبيرين في فلسطين وهما الاردن والعوجا الى اليهودي روتمبرغ الذي لم يقم باي عمل للري كما يقضي بذلك امتيازه لنهر العوجا اما فيما يتعلق بنهر الاردن فان حجزه مياه النهر من مصبه وحجزه الانهر الصغيرة التي تصب فيه يجعل كمية المياه التي تصل اراضي الغيران (جمع غور) في فلسطين قليلة الفائدة ويخشى الكثيرون استعمال المياه لكونها غير كافية ولا وافية اولا ولمعارضة روتمبرغ لهم ثانياً

اعتراف اليهود

ولا ارغب في التوسع في هذه النقطة اكثر بل اكتفي بالقول ان خصومنا انفسهم بلسان الدكتور وايزمن الذي ايداقواله الدكتور روبين اعترفوا بطريق غير مباشر امام لجنتكم الموقره بان الحكومة لم تعمل الا القليل لصالح العرب من الوجهة الزراعية ومنفعة الفلاحين وهنا ارى من واجبي ان اقول ان سبب احجام الحكومة عن عمل شيء لمنفعة العرب والفلاحين يعود الى الدكتور وايزمن وجماعته لانهم كانوا السبب في الغاء البرامج المعدة لخدمة

الفلاح وتحسين حالته التي اقترح القيام بها عام ٩٣٢ وفي عدم تنفيذ تقرير سمبسون وفي حمل الحكومة على فرض ضريبة التمتع التي كان من شأنها رفع كل الضرائب عن الفلاح ، وبكلمة اخرى كان اليهود هم المدافعين والمناصرين لهذه السياسة التي من شأنها افقار الفلاح ليتسنى لهم الحصول على ارضه

واني اعتقد انه لولا ذلك النفوذ اليهودي لما احجمت الحكومة عن تنفيذ مقترحاتها والسير بموجب البرامج التي اعدتها

ولا تزال حالة المزارع المستأجر سيئة لان كل ما الحق بمالك الارض اثر عليه كثيرا فقد كان علية في بادىء الامر ان يدفع للمالك ربع منتوجه اما الان وسبب اخراج الكثيرين من المزارعين من الاراضي بسبب بيعها من اليهود وصيرورة الكثيرين من الماليين مزارعين مستأجرين اصبح المطلوب للمالك من المزارع المستأجر ثلث المنتوج

وعلى كل فان اهم ما يشغل بال المزارع المستأجر هو كيانه كمزارع في حالة بيع الارض من اليهود

قوانين لا تنفذ

وقد سنت الحكومة عدة انظمة وقوانين لحماية المزارعين وما

يملكون ولتحديد بيوع الاراضي ولكن جميع تلك القوانين لم يكن لها ادنى تأثير وفشلت جميعها مثال ذلك ان اول قانون من هذا النوع سن سنة ١٩٢٠ ولكن رغماعن ذلك القانون فقدابتاع اليهود منذ تلك السنة مئات الالوف من الدونمات واخرجوا منها المستأجرين واشغلوها هم

ان تلك القوانين تحتوي على مواد تساعد اليهود على التخلص والتملص من نصوص القانون والغايات المقصودة منه ومن الامثلة العديدة على ذلك حادث وادي الحوارث الذي تبلغ مساحته ٤٠ الف دونم وحادث قرية شطة البالغ مساحة اراضيها ١٦ الف دونم وحوادث اخرى كثيرة اخذ فيها اليهود الاراضي وشتتوا شمل المزارعين العرب الذين عاشوا في تلك الاراضي ومن ريعها مئات السنين وبسبب كل ذلك اصبح الخمسون الف يهودي الذين يعيشون في المستعمرات الزراعية يملكون مليوناً و٢٠٠ الف دونم بمعدل ما يملكه الفرد منهم ٢٤ دونماً . اما الفلاحون الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ الف نسمة فيملكون مساحة تقل عن ستة ملايين دونم بمعدل ما يملكه الواحد منهم ١٢ دونما فقط

اراضي العرب

هذا مع العلم ان كل الاراضي التي يملكها اليهود خصبة جداً وواقعة في المناطق السهلية بينما الاراضي التي يملكها العرب يقع اكثرها في الجبال وفي اماكن غير خصبة

ان خبراء اليهود انفسهم اعلنوا سنة ١٩٣٠ عندما لم يكن يملك اليهود اكثر من ٩٠٠ الف دونم ان موقف المزارعين والملاكين العرب صعب وخطير ، مثل ذلك ان خانكين الخبير اليهودي المعروف بشؤون الاراضي وجه رسالة الى السر جون هوب سمبسون في شهر تموز سنة ١٩٣١ ورد فيها ما يلي :

(يمكننا نحن اليهود امتلاك ١٠٠ الف دونم اخرى دون الاهتمام باسكان المزارعين ذلك ان امتلاكنا المئة الف دونم اخرى لم يلحق ضرراً باي كان ولن يكون السبب في اخراج مزارع واحد من ارضه ولكن بعد ان نمتلك تلك المساحة يجب التفكير بامر اسكان المزارعين)

منذ ذلك التاريخ تملك اليهود مايزيد عن ٢٥٠ الف دونم من الاراضي ومع ذلك فلايزال الادون خانكين يجوب انحاء البلاد مفتشاً عن اراضي جديدة ليمتلكها اليهود معتمدا في عمله هذا

على يد الحكومة اللينة الحامية الملاطفة

اليهود ووقف بيع الاراضي

انه من المعروف ان كل قطعة ارض يشتريها اليهود تصبح غريبة عن العرب وكانها اقتطعت من جسم فلسطين ونقلت الى بلاد اخرى والسبب في ذلك انها تصبح ملكا عاما للشعب اليهودي ولا يمكن لعربي ان يبتاعها او يستأجرها او يجد عملا فيها واذا حدث ووجد عربي عملا في مكان يهودي او ارض يهودية فان حاميات اليهود القائمة امام سمع الحكومة وبصرها كفيلة بمنعه من القيام بذلك العمل

ولو كانت المسألة تبقى كما هي لهان الامر قليلا ولكن سكان البلاد العرب يزدادون سنة بعد سنة زيادة طبيعية وهكذا نرى انه في الوقت الذي يزداد فيه الفلاحون في فلسطين تنقص مساحة الاراضي الموجودة في ايديهم او تحت تصرفهم بسبب زيادة نفوذهم وبسبب مايتسرب من الاراضي لليهود الامر الذي يجعل اسباب معيشتهم صعبة للغاية

انتهاء عهد الفرح

وهناك عوامل اخرى تحمل العربي وتضطره لبيع ارضه ،لا

اريد التوسع بهـا هنا بل اكتفي بذكر الاجحاف الذي يلحق بالفلاحـين بسبب التخمين العالي والرسوم الباهظة المستوفاة منـه وضريبة الامـلاك في المدن التي تشمل الاراضي الواقعة ضمن حدود تلك المدن وغيرها

(وهنا حصلت مناقشة بين اللجنة والشاهد حول هذه الامور شرحهـا الاستاذ جمال شرحا وافيا) كان اذا تجول رجل في انحـاء فلسطين قبـل الحرب كما تجولت انا يرى اموراً لا يراهـا اليوم

خذ مثلا رحلة من حيفا الى جنين ومن جنـين الى طبريا او بيسان فقد كنت امر من قرية عربية لاخرى واجـد من حسن الضيافة وبساطة المعيشة وكرم الفلاحين مايبهج الانسان ويفرحـه وكنت ارى وجوه الفلاحين الباسمة الضاحكة الجميلة . وقد كانوا كثيراً ما يختلفون حتى ويتشاجرون في سبيـل اكرام الضيف والقيام بواجب الضيافة نحوه ، اما اليوم فان ذلك المتجول لو قام برحلة في نفس الطريق لرأى العجب العجاب ولأصابه ذهول واندهاش عظيمان فان تلك القرى الجميلة لم تعد موجودة لانها انقرضت وذهبت ريحها وقامت في مكانها المستعمرات اليهودية ، فـاذا جرى لتلك

الوجوه العربية الضاحكة بل ماذا اصاب تلك الجماعات المضيافة المرتاحة ؟ لقد ذهبت جميعها

وقفت مرة بجانب السيارة التي كانت تقلني في تلك النواحي فنظرت الى البلاد وتأملت حالتها ولما رأيت ما حدث لتلك القرى العربية وتذكرت ما كانت عليه كرهت نفسي الحياة وتأثرت جداً وقلت لنفسي هذه هي الصهيونية وهذه هي ويلاتها

ان مصير فلسطين العربية سيكون مماثلا ومشابهاً لمصير هذه القرى وان ما اصاب سكان هذه القرى سيصيب سكان فلسطين العرب اجمعين

سياسة تشتيت وتشريد

وانعد الآن الى النقطة الاساسية التي شرعت في بحثها اني اسأل لجنتكم الموقرة اذا كانت الصورة التي عرضتها والتي هي حقيقية تماما هي حسب مبدأ جعل مصلحة السكان ومنفعتهم وخدمتهم امانة في عنق المدنية ، أمثل هذا وجد الانتداب ؟ وهل كان القصد من الضمانات والنصوص المختلفة الواردة في صك الانتداب ان تغير حالة السرور والحبور في القرى العربية الامنة وخلق تلك الاكواخ الخشبية والتنكية الحقيرة في ضواحي المدن الكبيرة ؟ اهذا ما كان

المقصود من عدم المساس بحقوق العرب وعدم التأثير على وضعيتهم وهل تعني (الحالات المناسبة) تشتيت المزارعين العرب والفلاحين والحاق الاذى والضرر بسكان البلاد وهم الاكثرية الساحقة ؟

وفي رأيي ان «حقوق» العرب و«وضعيتهم» و«الحالات المناسبة» التي تشير اليها المادة السادسة من صك الانتداب ليست اموراً اقتصادية فقط لان حقوقنا ووضعيتنا في البلاد لا تعني مسألة خبز وزبدة

ان قضيتنا اسمى من ذلك أنها قضية حرية واستقلال ، ولنفرض المستحيل ولنقل ان حالة الفلاح بل حالة العرب جميعاً في فلسطين الاقتصادية حسنة للغاية فما علاقة ذلك بحقوقهم الاجتماعية والسياسية في البلاد ؟ وهل يعفي ذلك الحكومة المنتدبة من مسؤولية المحافظة على وضعية العرب بسماحها لشعب غريب بالتعدي على حقوقنا والتأثير على وضعيتنا ان كان من الناحية الاقتصادية او السياسية او القومية

اننا بشر واننا نتصرف كبشر وان لكل تقدم رد فعل في نفوسنا لانه لا يمكننا القبول بهذه المعاملة ولا يمكننا السكوت عن حقوقنا الطبيعية والشرعية وهذا الشعور هو سبب اساسي من اسباب الاضطرابات

حماسة في التحيز

تعهدت حكومة الانتداب بموجب المادة السادسة من الصك بتسهيل هجرة اليهود الى فلسطين على ان لا يلحق اي ضرر بحقوق ووضعية السكان غير ان اليهود وان تكون الهجرة ضمن حالات مناسبة . وهذا هو المبدأ الموجود في صك الانتداب والذي على الحكومة اتباعه بما يتعلق بالهجرة اليهودية الى فلسطين وبسبب تفسير اليهود والحكومة المنتدبة لمعنى حالات مناسبة ، لا تكون تلك الحالات المناسبة تعني مقدرة البلاد على الاستيعاب فان كان ذلك صحيحاً فان حقوق السكان ووضعيتهم تشير الى امور اخرى اضافة الى مقدره البلاد على الاستيعاب ولكن الحكومة تتعامى عن ذلك كما تعامت عن حقوق العرب ومطاليبهم عند وضع نصوص صك الانتداب وموافقة عصبة الامم عليه . واختارت فقط المحافظة على ناحية مشلولة من نصوص الانتداب وتحيزت لها بشدة وحماسة .

ولكي تعطي الحكومة لوناً جذاباً جديداً لتلك السياسة المضحكة غير المنطقية وسياسة مقدرة البلاد على الاستيعاب وضع المستر تشرشل وزير المستعمرات سنة ١٩٢٢ المبدأين التاليين :

١ ـ ان لا يكون المهاجرون عالة على سكان فلسطين

٢ ـ ان لا يحرم اي فريق من السكان الحاليين من اعمالهم وحقوقهم

ومنذ ذلك الحين وحكومة الانتداب تدعي انها تسير سياستها على ضوء ذينك المبدئين . الا ان الزمن والنتائج الطبيعية المحتومة كانا كفيلين باظهار تلك الاعمال غير المعقولة والتي لا تستند الى اي اساس

القدرة على الاستيعاب

وفي عام ٩٢٥ وصل عدد المهاجرين الى رقم مخيف بلغ الى ٣٣ الفا بينما كان عدد اليهود المهاجرين في السنين السابقة اقل من نصف ذلك العدد . وقالت الحكومة كما قال اليهود ان هؤلاء المهاجرين لم يكن دخولهم البلاد يتعارض مع مبدأ القدرة على الاستيعاب وان اليهود المهاجرين لن يكونوا عالة على السكان وانهم لن يأخذوا خبز الغير من سكان البلاد

لقد سمعنا مثل تلك البيانات من السير هربرت صموئيل. كما اننا لانزال نسمعها بنفس القوة والتأكيد من المندوب السامي الحالي

ولم يمض وقت طويل على مغادرة السير هربرت صموئيل للبلاد عام ٩٢٥ حتى طلع علينا عام ٩٢٦ بنغمة جديدة مختلفة عن السابقة ذلك ان ازمة اقتصادية مروعة اجتاحت البلاد وسببت الفقر والشقاء للسكان

وقد احضرت اللجنة التنفيذية الصهيونية السير جون كامبل لدرس الحالة وبحثها وتقديم تقرير عن حالة فلسطين الاقتصادية فكان مما قاله ذلك الرجل ان المهاجرين دخلوا البلاد بصورة تزيد على مقدرة البلاد على الاستيعاب لقد اقرت الحكومة نفسها بذلك اذ جاء في تقريرها عام ٩٢٨ ان فلسطين لا تزال تشكو نتائج سوء تأثير الهجرة اليهودية غير الاقتصادية عام ٩٢٥ اما اللجنة البرلمانية للتحقيق عن اضطرابات ٩٢٩ فقد اشارت في تقريرها الى سني ٢٢ - ٢٩ وقد كان في خلالها المعدل السنوي للمهاجرين لا يتجاوز ٢٠٠٠ مهاجر وقالت ان هناك بينات لا تقبل الشك بانه فيما يتعلق بالهجرة قد وقعت مخالفة خطيرة لمبدأ مقدرة البلاد على الاستيعاب ذلك المبدأ الذي وضع عام ٢٢ ثم اوصت اللجنة بان تقوم الحكومة بدرس الهجرة اليهودية لمنع وقوع ما وقع في عامي ٢٥ و ٢٦ من هجرة زائدة كثيرة .

العرب لا يثقون بالمواعيد

لقد كانت تقارير لجان التحقيق الرسمية لاسيما لجنتي السر جون سمبسون والمستر فرانش مؤيدة وموافقة لما ورد في تقرير اللجنة البرلمانية وتقرير السير جون كامبل وتقارير الحكومة . ان جميع هذه الامور التي ذكرتها لتظهر باجلى بيان عدم امكان العرب الاعتماد ولا بشيء قليل على تعهدات الحكومة واقوالها وهذا عامل أساسي من عوامل فقد كل ثقة بالحكومة

ورغماً عما تقدم من الحقائق والبيانات والافادات التي تظهر عدم منطقية مبداء مقدرة البلاد على الاستيعاب . داومت حكومة الانتداب في فلسطين على اتباع ذلك المبداء المطاط والمجحف الضار فقد دخل البلاد ٣١ الف مهاجر يهودي عام ٩٣٣ علاوة على المهاجرين المهربين . والهجرة المهربة اختراع جديد من الوكالة اليهودية وهؤلاء المهربون كما اعلن المندوب السامي عام ٣٣ في نابلس ليس باقل من عدد المهاجرين غير المهربين ودخل البلاد ٢٢ الف مهاجر يهودي عام ٣٤ و٦٢ الف عام ٣٥ علاوة على المهاجرين المهربين الذي بلغ عددهم رقماً عالياً خطراً وبالرغم عن فشل سياسة مبداء مقدرة البلاد على الاستيعاب بعد عام ٢٤ فان قدوم مهاجرين يهود المان اغنياء

ساعد منذ عام ٩٣٢ على جبر الكسر في هـذه القصبة الفارغة اي سياسة مقدرة البلاد على الاستيعاب بقطع النظر عن البوادر والمظاهر التي تعيدان ظهور الفشل الثاني لذلك المبدأ لم يعد بعيداً

وقامت الحكومة بعد عام ٩٢٥ بمساعدة المهاجرين اليهود باعمال مختلفة عديدة لكي تنقذهم من حالتهم الاقتصادية السيئة المخيفة فسخرت بعملها هذا مصالح مجموع السكان لمنفعة اليهود وهكذا اصبح المهاجرون عالة على السكان . اننا نرى اليوم ان الحكومة نفسها بدأت بتشغيل اليهود باسعار عالية جداً مما سبب ضرراً لمجموع سكان البلاد مثال ذلك :

ان الحكومة اعطت تعهداً بتعبيد طريق جنين ـ بيسان البالغ طولها ١٨ كيلو متراً الى اليهود بسعر ٤٠ الف جنيه مع ان ما تكلفه تلك الطريق لا يزيد عن ١٨ الف جنيه حسب تقدير الحكومة ولو ان ذلك التعهد طرح للمناقصة لما تأخر العرب عن اخذه باقل من ١٨ الف جنيه ولكن هكذا يريد اليهود ويقضي مبدأ مقدرة البلاد على الاستيعاب . . !

ومن ناحية اخرى فقد تفوق مهاجرو السنين الاخيرة بامرين الاول نجاحهم في تحدي سلطة الحكومة عن طريق المهاجرة غير

الشرعية وثانيهما منع غير اليهود من العمل عند اليهود بواسطة الحاميات اليهودية

الخضوع لنفوذ اليهود

والاغرب من ذلك ان الحكومة قد خضعت لنفوذ اليهود وتأثيرهم وسمحت للمهاجرين غير الشرعيين بالاقامة في البلاد بصورة نظامية كما انها عجزت عن المحافظة على العرب الذين ذهبوا ضحية الحاميات اليهودية واعمالها وبينما كانت الغمة الاقتصادية الناتجة عن مبدأ مقدرة البلاد على الاستيعاب تظلل البلاد نطقت الحكومة بكلمة حق في تقريرها عن احصاء عام ٣١ عندما كان عدد المهاجرين اقل من عشر عددهم عام ٣٥ وهنا قرأ الاستاذ جمال فقرة وردت في ذلك التقرير الذي وضعه المستر ميلز مدير دائرة المهاجرة والسفر خلاصتها ان من الصعب فهم كيف يمكن ان يعيش سكان فلسطين لاسيما الذين يزدادون ويأتون اليها ماداموا يعتمدون على واردات البلاد لا على صادراتها وان المستقبل لا يبشر باي خير

ان في هذا القول الحقيقة الثابتة لمقدرة البلاد على الاستيعاب وهي ان المبدأ غير منطقي ولا عملي مادامت البلاد تصدر اقل بكثير

مما تستورده فلا يمكن ان تكون قادرة على استيعاب مهاجرين جدد

ان تلك الحقيقة وردت على لسان المستر ميلز الموظف المسؤول عن احصاء عام ٣١ والمستر ميلز اليوم رئيس لدائره المهاجرة والسفر ولكن منذ عام ٣١ لم تحسن الواردات بالنسبة للصادرات بل ظلت الحالة كما هي ان لم تصبح اسوأ بكثير ومع ذلك فان المستر ميلز نفسه كمدير لدائرة المهاجرة والسفر سمح في ادخال عن ٦٢ الف مهاجر يهودي عام ٣٥ علاوة على العدد العظيم من المهاجرين المهربين والانكى من ذلك ان المستر ميلز يذكر امام لجنتكم الموقرة انه انما سمح في ادخال ذلك العدد نظراً لمقدرة البلاد على الاستيعاب وانه يرتكز في تلك السياسة على الزيادة باستهلاك الكهرباء وفي حركة النقل في السكك الحديدية . وهذه هي الاسس التي يبني عليها المستر ميلز حساباته وتقريراته..

ليس لي ما اقوله عن المستر ميلز الا انه من اذكى موظفي حكومة فلسطين وابعدهم نظراً ولكن تفكيره حول مقدرة البلاد على الاستيعاب غريب وتطبيقه له اغرب

الناحية الاخلاقية للهجرة

وهنا دخل الاستاذ جمال في بحث شائق حول ناحية واحدة فقط من نواحي اكتظاظ فلسطين بالسكان وهي ناحية تكاثر عدد الاطباء في فلسطين الى درجة ان اصبح لكل ١٧٠ يهوديا طبيب واحد ، وقصد الاستاذ الحسيني من هذا البحث لفت نظر اللجنة الى فساد منطق البلاد على الاستيعاب

اما الناحية الاخلاقية للهاجرة اليهودية الى فلسطين فاني اكتفي بتلاوة الفقرة التالية التي وردت في تقرير الحكومة لسنة ٩٣٥ فيما يتعلق بالاجرام وزيادة الجرائم في فلسطين . اما الزيادة في الجرائم في تل ابيب فكانت عالية جداً ، ان المتشردين الاوربيين في تل ابيب يقترفون جرائم لم تكن معروفة في فلسطين قبل اليوم مثل التزييف وتزوير جوازات السفر وكسر الخزائن الحديدية بطرق فنية واختلاسات المصارف ، وان ثلاثة ضباط يهود في تل ابيب طردوا من وظائفهم لمعاونتهم المجرمين واخفائهم الجرائم بطمس الشهادات المؤدية لاكتشاف الجرائم . انني لا احتاج الى الاشارة الى الافكار الشيوعية والبلشفية المخالفة كل المخالفة لعقائد ومعتقدات ومبادئ ودين السكان . تلك الافكار والمبادئ التي يعتنقها اليهود ويدخلها

الى البلاد المهاجرين اليهود ويوزعونها فيها الان تلك الحقيقة اصبحت معروفة لدى الخاص والعام

المادة السادسة من الصك

ولنعد الآن الى نصوص المادة السادسة اننا نعتقد ان تلك المادة لم تقصد ضمان مقدرة البلاد على الاستيعاب بل قضت بالمحافظة على حقوق العرب السياسية والوطنية ووضعيتهم في البلاد وان « الحالات المناسبة » تعني الحالات المناسبة للاهلين العرب لا لليهود والهجرة اليهودية ، ونعني (وضعية) العرب قوتهم العددية في البلاد بالنسبة الى المهاجرين اليهود

وكان العرب الاكثرية الساحقة منذ الاحتلال وانه من واجب الحكومة ان تحافظ على بقاء هذه الاكثرية ونعني (حقوق) العرب حقوقهم كاكثرية ، تلك الاكثرية التي انما وجدت حكومة الانتداب ووجد الانتداب نفسه للمحافظة عليها ان « الحالات المناسبة تعني موقف العرب وحالاتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالنسبة الى البلاد كمجموع

وبعد ان تضمن كل تلك الحقوق والحالات المناسبة عندئذ يجوز التفكير فيما اذا كانت حالات مناسبة للهجرة ، ومادامت

الحكومة تسمح بزيادة نسبة اليهود على العرب فلا شك ان حقوق العرب القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية تتضرر وتتأثر والعرب لا يمكنهم السكوت عن ذلك او الرضاء به بل هم يريدون اجابة مطاليبهم وهم مصممون على نيل حريتهم واستقلالهم .

مناقشة اللجنة الملكية للاستاذ جمال الحسيني

لما سأل اللورد بيل الاستاذ جمال الحسيني عن صفته قال :

انا عضو في اللجنة العربية العليا ورئيس الحزب العربي الفلسطيني ولكني في الوقت نفسه اتكلم كفلاح ومزارع ، فانا مزارع موز في اريحا فقال رئيس اللجنة :

انا فلاح ايضاً ولذلك يمكننا ان نتفاهم اكثر .

تنفيذ رغبات اليهود

ولما تحدث الاستاذ جمال عن نفوذ اليهود في دوائر الحكومة ووقوفهم في وجه اي اصلاح . استوضح اللورد بيل منه عما اذا يعني بقوله

فاشار الاستاذ جمال الى تعهدات رئيس الوزارة البريطانية السابقة وتعهده بتنفيذ تواصي اللجان ولكن دون جدوى . واشار الى كيفية سحب الكتاب الابيض بعد اقراره . وقال الاستاذ جمال ان الحكومة عاجزة عن فرض ضريبة التمتع لسبب معارضة اليهود لها

وهنا سأله احد الاعضاء اذا كان الشاهد متأكداً من ان

العرب انفسهم لا يعارضون في فرض تلك الضريبة . وسأله ايضاً اذا كان اصحاب بيارات البرتقال يوافقون عليها

فاجاب الاستاذ جمال بقوله انا اؤكد ان اصحاب بيارات البرتقال وتجاره يوافقون على فرض ضريبة التمتع لانهم من اصحاب البلاد وهمهم خيرها وخير الطبقة المزارعة والفلاحين الذين يؤلفون الاكثرية الساحقة في البلاد

جاءت الحكومة بخبير بريطاني لدراسة مشروع فرض ضريبة التمتع وتألفت لجنة لذلك . كنت احد الذين دعوا للادلاء بشهادتهم امام ذلك الخبير فلما اجتمعت به قلت له اني لا اريد اضاعة الوقت وتقديم اي افادة لان اليهود يعارضون في فرض تلك الضريبة ولذلك فانها لن تفرض البتة فقال لي انك مغال في هذا القول فاجبت ان المستقبل كفيل باظهار تلك الحقيقة وترى لجنتكم الموقرة ان تلك الضريبة لم تفرض البتة ذلك لان اليهود يعارضونها وقس على ذلك كل مشروع يعارضونه

المجلس التشريعي

ولما وصل الاستاذ جمال الى الكلام عن عجز الحكومة واخفاقها في اقامة مؤسسات الحكم الذاتي لاحظ الرئيس ان العرب رفضوا

بعض مشاريع عرضت عليهم وعنى بذلك مشروع المجلس التشريعي عامي ٩٢٢ و ٩٣٦ فاجاب الاستاذ جمال ان العرب هم اصحاب البلاد وهم الاكثرية المطلقة ولهم كل الحقوق الكاملة فكيف نرضى بالفتات التي ترمى لنا وليست لها اي قيمة بينما نرى رغيفنا الكامل محجوزاً بسبب هذا الانتداب المجحف

فسأله الاستاذ كوبلاند : اتشير الى مشروع عام ٩٣٥ فاجاب الاستاذ جمال اشير الى كل شيء يؤلف تلك الفتات التي تحاول الحكومة رميها لنا بدل رغيفنا الكامل

فقال الرئيس الا تعتقد ان نصف الرغيف احسن من لاشيء

فاجاب الشاهد الا ان الرغيف الكامل احسن من كل شيء وهو رغيفنا ولنا فيه كل الحق وفي امكاننا الحصول عليه لاننا مصممون على ذلك

وسأل اللورد بيل : لو اخذتم ماأعطى لكم وادخلتم عليه تحسينات لامكنكم الحصول على شيء اكثر ومعلوم ان الاداره يمكن ان تحاسب امام مجلس تشريعي كيفما كان الحال

فاجاب الشاهد : ياحبذا لو كان ذلك في الامكان اننا نعرف هذه الحكومة ونعرف سياستها وبفضل السياسة يجوز ان نحصل على

شيء بعد مئة سنة اذا بقي شيء

اننا لانرغب في ادارة تشريعية فحسب بل ان من حقنا ان نسيطر على الادارة والتشريع والقضاء وبكلمة اخرى على حكومة البلاد

وحينما جرى البحث حول الاكثرية والاقلية في فلسطين قال اللورد بيل للاستاذ جمال انا اوافق معك على ان الاكثرية هي غير الاقلية ولعلي لا اكون متحيزا في هذا القول

قروض الحكومة للفلاحين

وعندما اشار الاستاذ جمال الى اخفاق الحكومة في اعطاء القروض للفلاحين قال احد اعضاء اللجنة المستر كادتر ان الذي افهمه هو ان الحكومة قدمت في السنين الاولى من الاحتلال ماقيمته ٥٢٧ الف جنيه من القروض وسأل الشاهد ان كان ذلك صحيحاً وكل مايمكنني قوله هو ان قروض الحكومة لم تتجاوز من ٣٠ الى ٤٠ الف جنيه في السنة ومبلغ ٥٢٧ الف جنيه مبلغ كبير جدا ومن الصعب فهمه

فقال المستر كادتر : يعني تريد القول بان الامر مستغرب تصديقه لانه مليح .

الاستاذ جمال : يجوز ان يكون ذلك كذلك انما المهم ان المبلغ المذكور كبير ومن الصعب تصديقه

الاراضي المباعة لليهود

وسئل المستر كارتر الشاهد هل يمكنك ان تذكر لنا كم باع الفلاحون من اراضيهم فاجاب الشاهد : يقول اليهود ان عشرة في المئة من الاراضي التي ابتاعوها كانت من الفلاحين والبقية من الملاكين الكبار ومن خارج فلسطين

ولكن الحقيقة هي ان ٢٥ في المئة من الاراضي التي ابتاعها كانت من الفلاحين بسبب الحالات السياسية والاقتصادية التي اشرت اليها واردف الاستاذ جمال قائلا

ان الفلاحين العرب اظهروا وطنية متينة ووقفوا مواقف مدهشة لمنع تسرب الاراضي الى اليهود واني اعتقد انه من المستبعد ان يظهر الملاكون مثلا في لندن او باريس في مثل هذه الحالات والظروف التي تسود فلسطين في مثل تلك الروح العالية الشريفة وهناك رهط عاق خائن من ابناء البلاد لم يحجم عن بيع ارضه او المساعدة على تهريب اليهود . ولكن في كل امة خونة وعاقون. ولما كان الاستاذ جمال يشير الى تقصير الحكومة في القيام بتنفيذ روح

الانتداب قال السر رامبولد يظهر ان العرب واليهود متفقون في امر واحدفقط هو تقصير الحكومة «ضحك عال متواصل» فاجاب الاستاذ جمال الفرق اننانشكو باننا خسرنا كل شيء بينما اليهود اخذوا مايشتهون ويريدون كل شيء

زيادة الاطباء اليهود

وعندما اشار الاستاذ جمال الى زيادة عدد الاطباء اليهود في فلسطين زيادة فاحشة

سأل السر رامبولد الم تتحسن حالة البلاد الصحية فاجاب الشاهد تحسنت البلاد الصحية ولكن لم تتحسن بسبب اولئك الاطباء. ان دائرة الصحة ساعدت كثيراً على تحسن الحالة الصحية في فلسطين وسأل المستر كارتر الشاهد عما اذا لم يقم اليهود بتجفيف المستنقعات وري الاراضي الرملية المحدودة فان كان ما اخذه اليهود من اراضي البلاد كان خصباً وكان يزرعه العرب قبل الحرب وبعدها واني اعلن لهذه المناسبة ان قرى المرج قبل الحرب بالرغم عن الضرائب الخفيفة التي كانت مطلوبة في ذلك الوقت كانت تدفع للحكومة اكثر مما تدفعه المستعمرات اليهودية الآن مع العلم بان الضرائب اعلى مما كانت عليه قبلا

ومما قاله الشاهد انه لم يكف الفلاح المصائب العديدة التي حلت به بل حلت بمزروعاتها في السنوات السابقة مصيبة فيران الارض التي اتلفها فسأله احد الاعضاء وهل تأتي فيران اليهود الى الاراضي العربية ايضا « ضحك » فاجاب الاستاذ يجوز التابع يتبع الاصل وانا اعتقد ان الفيران لاتحجم عندما ترى اليهود انفسهم لا يحجمون

ثناء الرئيس على جمال

الاستاذ جمال الحسيني هو من خير من انبتته ارض فلسطين من الرجال الاكفاء المخلصين لبلادهم وقد كان اعلن ابان تلاوته للشهادة امام اللجنة انه ليس برجل قانوني بل هو فلاح بسيط فلما اتم شهادته قال له اللورد بيل : قلت ان شهادتك تتطلب ساعتين وبالفعل فانها لم تستغرق غيرهما بالضبط واقول لك بانك لو كنت رجلا قانونياً لما امكنك ان تعطي شهادتك بصورة احسن من التي قمت بها

شهادة الاستاذ عوني بك عبد الهادي

امام اللجنة الملكية بتاريخ ٣٧/٨/١٣

اللورد بيل - هل يؤدي عوني بك شهادته بصفته الشخصية ام بصفته عضو اللجنة العربية العليا

عوني بك - اعطي شهادتي بصفتي عضو اللجنة العربية العليا

اللورد بيل - في الشهادة التي اعطيت امس بالنيابة عن اللجنة العربية العليا لاحظت ان نقاطاً في الشهادة التي تعطيها الآن قد وردت فيها

عوني بك - سوف لا اكرر ماذكر امس ولكنني سأذكر نقاطاً جديدة واتوسع في اخرى

اللورد بيل - هل تتفضل بذكر النقاط التي ستشرحها

عوني بك - اريد ان اذكر للجنة الملكية الموقرة قبل كل شيء شيئاً عن الحالة الواقعة الآن في البلاد :

في هذه البلاد سياستان متناقضتان ، الاولى عربية ترمي الى الاستقلال التام التي بموجبها يحصل العرب على حقوقهم الطبيعية والسياسية .

والثانية ترمي الى انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين

ويوجد ايضاً سياسة اخرى بريطانية تساعد على انشاء الوطن القومي اليهودي ، ومن هذه السياسات المختلفة يتطاير شرر من وقت لآخر يلتهم الاخضر واليابس

اما فيما يتعلق بانشاء الوطن القومي اليهودي ، فاني حتى الآن لم اجد تعريفاً رسمياً له . واول تعريف للوطن القومي اعطي في ٣ حزيران سنة ١٩٢١ من قبل السير هربرت صموئيل الذي وافق عليه المستر تشرشل . (انظر صفحة ٦ من الكتاب الابيض)

اللورد بيل - اطلعت اللجنة على هذه العبارات مراراً وترغب الآن سماع مطالعات عليها

عوني بك - اود ان اذكر المطالعات عليها بعد قراءتها - عوني بك يقرأ بالانكليزية - (عوني بك بعد ان اتم القراءة) ان كل ما فهمته من هذه العبارات ان يفسر الوطن بالوطن كما يفسر الماء بالماء وعبارة (وطن قومي) تعني ان يجد اليهود لهم وطناً في فلسطين

والنقطة الثانية التي يراها القارئ هي تأسيس هذا الوطن القومي مع حفظ حقوق اهل البلاد ومصالحهم والتعريف الثاني الرسمي الذي اعطي للوطن القومي هو تعريف وزير المستعمرات

السابق المستر تشرشل وهو مذكور في الكتاب الابيض سنة ١٩٢٢ كل ما اقوله عن هذا التعريف انني شخصيا لم استطع ان افهم منه شيئاً . وكل مافهمته منه ان وطناً قومياً مؤسس في البلاد وانه يحتاج لتوسيع فقط

اللورد بيل - أتتكلم عن ذلك الوقت ام الان ؟

عوني بك - عندئذ. وفي ذلك التعريف ان اليهود هنا لهم جميع المؤسسات التي تكون عناصر امة موطدة من معاهد سياسية وثقافية وعلمية الخ .. وكل مايستلزمه ذلك التعريف توسيع ذلك الوطن القومي فقط

اذن ان الوطن القومي الذي تصوره المستر تشرشل سنة ١٩٢٢ هو توسيع ماهو موجود في ذلك الوقت وليس ايجاد شيء جديد ما في هذا التوسيع ؟ وكل ماارادته تشرشل هو الحصول لليهود على وطن وفخر. اذن توسيع الوطن القومي بهذه الصورة هو توسيع ليس له حدود وانما يحصل اليهود على توسيع ومصالح وفخر ، ولست ادري ماذا يعني بكلمة فخر

هذا كل ما جاء من تعاريف رسمية للوطن بحسب ما اعرف انا . وهنالك تعريف صحيح للوطن القومي أعطي من قبل شخصية صهيونية كبيرة وهو الدكتور حايم وايزمان الذي جاء هنا امام لجنتكم

بافادته التي اداها امام مجلس العشرة في معاهدة الصلح (هو ان تصبح فلسطين يهودية كما ان انكلترا انكليزية) وهذا هو التعريف الصحيح للوطن القومي والمفهوم تماما

مستر تشرشل لم يقبل هذا التعريف كما ورد ذلك في البرقية التي ارسلها الى المندوب السامي في فلسطين في ٢٢/٦/٢٣ (قرأت البرقية بالانكليزية)

غير ان عدم قبول المستر تشرشل لهذا التعريف يعتبر من جوهره شيئاً وهذا المقصود من الوطن القومي اليوم

اللورد بيل - تلاحظون انه قد ورد في الفقرة الثانية من هذه البرقية عبارة (وجود اليهود في فلسطين كحق)

عوني بك - افهم من هذا انه في سنة ١٩٢٢ كان لكل يهودي في العالم الحق في دخول فلسطين وان يعطى الجنسية الفلسطينية بحسب الشروط والقيود ، ومع هذا فله الحق ان يدخل فلسطين على كل حال وفي كل وقت وفقاً للشروط الموضوعة ، قلت ان عدم موافقة المستر تشرشل على هذا التعريف لا يغير من جوهره شيئاً ، واعتقد ان في الفقرة السابعة من هذه البرقية ما يؤيد هذا التعريف

عوني بك - وقد قال المستر تشرشل كلمات (انه لا يوافق على

هذا التعريف) لكنه اراد في المادة السابعة ان يحقق التعريف نفسه وان يضع اساساً له ولم يكن لكلماته هذه اهمية فعلية . وقال ان المهاجرة الى فلسطين موقوفة فقط على مقدرة البلاد على الاستيعاب .

اللورد بيل - تقول المادة (لاتتجاوز مقدرة البلاد على الاستيعاب) .

عوني بك - اقدم مثلا ، فلو قدم اليهود جدولا وطلبوا ادخال مليون مهاجر وكانت البلاد تستوعبهم يجوز لهم الدخول بموجب هذه المادة . فتفسيرنا كان دائما ان الحكومة البريطانية تتمشى على سياسة من شأنها ان تجعل فلسطين يهودية كما ان انكلترا انكليزية

اللورد بيل - يوجد فرق قول فلسطين يهودية

عوني بك - انكلترا انكليزية لان الاكثرية الساحقة من الاهلين انكليز وفي انكلترا بعض الاجانب ولكنهم قلائل واذا استمرت السياسة التي اتبعت في فلسطين في السنوات الاربع الماضية فستصبح حتما يهودية كما ان انكلترا انكليزية

لقد سارت المهاجرة في السنوات الاربع الماضية بتزايد هندسي وليس بتزايد حسابي فكانت قبل سنة ١٩٢١ ثلاثة آلاف سنويا

السر هاموند ـ هل كانوا من العمال ام غيرهم ؟

عوني بك ـ من جميع الطبقات بما فيه العمال والذي اذكره انهـا في زمن السر جون تشانسلور اي مابين سنة ٢٨ و ٣٠ لم تتعدى ستة آلاف

سر رامبولد ـ الا يدل هذا على ان الحالة الاقتصادية تحسنت ؟

عوني بك ـ يدل هذا على ان المندوب السامي السابق السر تشانسلور كان يتبع سياسة اعقل منها الآن ففي سنة ١٩٣١ ارتفعت الهجرة الى ٩ آلاف وفي سنة ٣٣ الى ثلاثين الفا وفي سنة ٣٤ الى اثنين واربعين الفاً وفي سنة ٣٥ الى خمسة وستين الفاً

السر هاموند ـ اظن ان العدد ٦٢ وليس ٦٥ الفا

عوني بك ـ لكن اربعة آلاف منهم دخلوا البلاد كسياح ولكنهم ضاعوا فيها ولم يعثر لهم على اثر (ضحك) ومن الصعب ان اضيع انا الفرد في باريس او لندن مثلا بينما هؤلاء الاربعة آلاف مهاجر يضيعون في فلسطين! واظن ان هذا لا يهم الحكومة مادامت قد ربحت ستين جنيها عن كل واحد منهم

السر هاموند ـ وكيف ربحت الحكومة ستين جنيها عن كل واحد

عوني بك - عندما يدخل السائح الى البلاد يدفع للحكومة ستين جنيها ضمانة يستردها عند مغادرته لها ان دخول اربعة آلاف شخص كسياح في البلاد واختفاءهم فيها وعدم سعي الحكومة لاخراجهم معنى ذلك انها تريد بقاءهم في البلاد . ولتسمح لي اللجنة الموقرة بهذه المناسبة ان اشير الى نفوذ اليهود وتأثيره ليس على الحكومة الانكليزية في لندن فقط بل يتعداه الى بعض موظفي حكومة فلسطين من الانكليز ، فان الموظف الانكليزي يخشى على وظيفته منهم وتأثيرهم هنا غير تأثيرهم في لندن ، هذا مايعتقده العرب وما لمسوه بايديهم

السر رامبولد - تريد ان تقول ان نفوذ اليهود يصل الى درجة اذا رفض الموظفون الانكليز دخول مهاجرين يخشون على وظائفهم ؟

عوني بك - بكل تأكيد . وتستغربون اذا قلت ان الموظف البريطاني لايستطيع ان يدخل بيت يهودي للبحث عن السلاح لانه يخشى دائما دعايتهم وشكواهم وصياحهم ، واستأنف عوني بك كلامه قائلا : لاادري كيف اتخذ المستر تشرشل قاعدة مقدرة البلاد على الاستيعاب قانوناً للهجرة وفي اعتقادي ان هنالك مبدأ

آخر اهم من هذا المبدأ وهو قدرة البلاد على الاستيعاب سياسياً لان لعرب فلسطين وضعية في هذه البلاد وهي الاكثرية ، اكثرية الى درجة معروفة وهذه الدرجة لايجب ان تخل وكل شيء يخل بهذه الوضعية يخل بحقوق العرب ويضر بمصالحهم

لايمكن ان ينكر علينا حدان كل الاكثرية معينة بشكل من الاشكال تهضم حقوقها اذا تغيرت تغيراً محسوساً .واعتقد انه اذا دخل الى انكلترا عدد من الاجانب بصورة تخل بحقوق الاكثرية الساحقة فيها فان هذا من شأنها ان يغير من الوضعية الانكليزية فيها واعتقد انني بغير حاجة ان اتوسع في هذا البحث وافسره فحضرات الاعضاء المحترمين ادرى مني بذلك

ليس من امة في العالم تقبل ان تتغير وضعيتها العددية في بلادها تغيراً محسوساً يضر بحقوقها والهجرة لفلسطين بحد ذاتها تغير من وضعيتنا لقد كنا ٩٣ في المائة قبل وعد بلفور واليوم هبطت نسبتنا الى ٧٠ في المئة يمكن ان ترضخ الامة الى مثل هذا بالعنف اما ببعض ارادتها فلا وأن يقال لنا اقبلوا بتغيير وضعيتكم ونحن نؤمنكم ان تأكلوا وتشربوا وتناموا اظن انه لاتوجد امة في العالم تقبل

بهذا ونحن كسائر الامم بشر نشعر ونحس ولنا حقوق ولنا ثقافتنا ومدنيتنا فلا يمكن ان يجري هذا التبديل بمحض اختيارنا اما ان يتم هذا بالسيف فامر آخر

والان اذا سمحت لي اللجنة الموقرة اريد ان ابحث في الاسس التي يستند عليها الوطن القومي اليهودي واول هذه الاسس وعد بلفور وهذا الوعد تصريح كما قيل امس فلا اريد ان ابحث مطولا فيه ولكن كل ما اقوله انه لايحق للحكومة البريطانية او غيرها ان تتصرف بحقوق الغير ، يمكنها ان تعطي الاجانب ماتملك اما ان تعطيهم املاك غيرها فتصرف ليس فيه شيء من الشرف ولا يمكن لشريعة ما ان تجوزه واما ان تعطي املاك الغير للغير بحد السيف فهذا امر آخر

اللورد بيل - عندما تتكلم عن الحكومة البريطانية فهل تعني عصبة الامم ايضاً

عوني بك - اتكلم الآن عن سنة ١٩١٧ اي قبل تأليف عصبة الامم

اللورد بيل - لا يمكن ان تعطى املاك الغير الا اذا اخذت بالحرب .

عوني بك - ان وعد بلفور لا يستند الى اي حق ولكن على السيف فقط ومعنى هذا الوعد ان الحكومة البريطانية تقول بمالي من القوى اريد ان امنح هذه البلاد وطناً قومياً لليهود وتقدم الان للاساس الثاني من هذا القول واعني به الانتداب واول كلمة اقولها عن هذا الانتداب انه باطل وهو يستند على المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم

اللورد بيل - الم نبحث هذا في الامس؟

عوني بك - اريد التوسع في نقاط جديدة لم تذكر امس، جرى البحث حول المادة ٢٠ فقرة ١ وفقرة ٢ والفقرة ٢ شق ١ لم توسع واذا سمحت اللجنة فاني اتوسع فيه قليلا. اعتقد ان صك الانتداب عبارة عن اتفاقية بين الحكومة البريطانية والدول المشتركة في عصبة الامم

اللورد بيل - لا يجوز ان تسميها اتفاقية، فالحكومة البريطانية عضو في العصبة انتدبت على فلسطين

عوني بك - لكن الوكالة التي اعطيت لبريطانيا هي عبارة عن اتفاقية بينها وبين عصبة الامم

اللورد بيل - جميع الدول وليس انكلترا فقط وهؤلاء قد وكلوها .

عوني بك - جميع الدول فريق واحد وهؤلاء وكلوا الحكومة البريطانية .

اللورد بيل - هذا شيء واضح وليس هو موضع اختلاف

عوني بك - اذن فلا أبحث الآن فيما اذا كان صك الانتداب مخالفاً للمادة ٢٢ ام لا !

البرفسور كوبلاند - لا يقنعني هذا البحث واريد ان اتوسع اذا فسرنا مقدمة صك الانتداب نرى ان الدول الكبرى ان وافقت على ايجاد الانتداب وهذا لا يكون انتداب بريطانيا بمثابة اتفاقية بينها وبين العصبة وغاية ما هنالك فان الحلفاء قد اختاروا بريطانيا دولة منتدبة وبريطانيا قبلت الانتداب

عوني بك - اوافق ، واستطرد في كلامه قائلا : اتفقت الدول الكبرى على ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ وعد بلفور والحكومة البريطانية قبلت المسؤولية وهذا الايجاب والقبول يشكل عقد ، اذا فوضت شخصاً لعمل شيء ولم يقبل فلا يكون هنالك عقد ولكن حينما يقبل التكليف يقع العقد

اللورد بيل - ارى ان لا تخلط بين العقود الشخصية مع المعاهدات فان الحكومة البريطانية قبلت الانتداب من الدول الكبرى ولكن تعهدت تنفيذه بالنيابة عنها

عوني بك - قبول هذه الوكالة بالنيابة عن الدول الكبرى هو عقد بينها وبين تلك الدول لعمل شيء معين ، والحكومة البريطانية بهذا القبول تشكل عقداً حقوقي

السر هاموند - لو فرضنا ذلك فما هو المقصود ؟

عوني بك - اريد ان آتي الى نقطة هامة وهي : انه لا يجوز لاي عضو في عصبة الامم ان يأتي بشيء يخالف عهد العصبة

السر هاموند - هذه ليست نقطة تكون اساسا لذلك

عوني بك - اتكلم بهذه النقطة لاصل الى تفسير المادة ٢٠ التي بموجبها لا يحق لاي دولة ان تأخذ اي تعهد من هذا النوع وسأبين الآن ان الاتفاقية التي اجرتها بريطانيا تخالف عهد العصبة

اللورد بيل - تريد ان تقول ان صك الانتداب مخالف لدستور العصبة

عوني بك - اريد الآن ان اثبت ان هذه الوكالة مناقضة لدستور العصبة تمام التناقض وان المادة ٢٢ اربع فقرات الاولى

فيها اعتراف بان البلاد المنسلخة عن تركيا مستقلة مبدئياً ، ثانياً ان هذه الجماعات محتاجة الى النصح والارشاد ، ثالثا ان يكون هذا النصح والارشاد بالنسبة الى الادارة حتى تستطيع الوقوف على اقدامها ، رابعا ان يؤخذ رأي الاهالي في اختيار الدولة المنتدبة ونوع الحكم . ادعائي انه لم يؤخذ رأي الاهالي ولا في واحدة من هذه الفقرات وكل ما جاء في صك الانتداب مخالف لهذه الفقرات

(١) لم يؤخذ رأي الاهالي بعين الاعتبار

اللورد بيل - سمعنا بالافادة التي ادلى بها سماحة المفتي امس ان لجنة كراين فعلت ذلك

عوني بك - اريد ان اثبت ان هذه النقاط الاربع لم يعمل بها

اللورد بيل - لقد قال سماحة المفتي امس ذلك

عوني بك - قالها سماحته قولا ولكن اريد ان اشرحها

اللورد بيل - اذن نسمع ذلك

عوني بك - النقطة الاولى هي ان فلسطين التي هي من الشعوب المنسلخة عن تركيا هي التي اعتبر استقلالها مبدئيا ويقول المستر تشرشل في الكتاب الابيض ان هذه الفقرة فسرت تفسيرا مختلفا فيما يتعلق بفلسطين عما فسرت به فيما يتعلق بسوريا والعراق

اللورد بيـل - وتريد ان تقول الان يجب ان تفسر هنا كما فسرت بالنسبة الى العراق وسوريا

عوني بك - نعم بنفس الطريقة . ولست ادري كيف تفسر فقرة واحدة تفسيرين مختلفين و كيف يكون الشيء صحيح هنا ومغلوط هناك. ان تفسير هذه الفقرة فيما يتعلق بسوريا والعراق ان تكون لهما حكومات وطنية مستقلة وفيما يتعلق بفلسطين ان تكون محرومة من ذلك وان تكون محرومة من جميع حقوقها الطبيعية

كوبلاند - هل يوجد في صك الانتداب مايمنع من الحصول على حكومة وطنية ؟

عوني بك - انا سآتي الى هذه النقطة..لايوجد كلمة في صك الانتداب تذكر ان هذا الشعب مستقل مبدئيا ان هذه العبارة في المادة ٢٢ فقرة ٤ لاتوجد في صك الانتداب وهي مفقودة تماما اما في صك الانتداب مخالفة للفقرة الثانية من المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم فبدلا من ان يكون للحكومة البريطانية حق النصح والارشاد في فلسطين اعطيت حق الحكم التشريع مع انها وفقا للمادة ٢٢ من عهد عصبة الامم لها حق النصح والارشاد فقط ولكن لم يوجد

شيء في فلسطين يحتاج الى النصح والارشاد ، الحكومة البريطانية هنا منتدبة على الاراضي لا على الناس وبكلمات لاتوجد حكومة منتدب عليها المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم تعطي انتدابها على الاهالي اما صك الانتداب فيعطي انتدابا على الاراضي لانه اعطى للحكومة البريطانية حق التشريع والادارة في البلاد

اللورد بيل - ماهي النقطة الثانية ؟

عوني بك - ان تعطيها نصحا وارشاداً حتى تقوم على ارجلها - وحتى الان مع الاسف - لايوجد مايسمى حكومة وطنية فلسطينية تقوم على ارجلها ، وكل مافي الامر ان في البلاد حكومة منتدبة تشرف على حكومة منتدبة

اللورد بيل - افهم تماما

عوني بك - اذن هنا ليس عندنا شيء ولم يخلق حتى الان حتى يتطور مع الزمن ويقوى ليقف على رجليه

هاموند - المادة ٢٢ من عهد العصبة لم تقل (كل الجماعات) التي انسلخت عن تركيا بل قالت (بعض) هذه الجماعات

عوني بك - لم يعترض احد على هذا لحد الان

السر هاموند - لو كانت هذه المادة تعني (جميع تلك الجماعات)

لوضعت بدل كلمة (بعض) الكلمة (كل)

عوني بك ـ اعتقد ان هذه المادة وضعت خصيصاً للعرب الذين كانوا يؤلفون جزءاً من الامبراطورية العثمانية دليل ذلك ان الحكومة البريطانية التي كانت من واضعي هذه الفقرة لا تزال تعتقد ان فلسطين داخلة في هذه الجماعات

اللورد بيل ـ هل تريد ان تقول ان الحكومة البريطانية قبلت ذلك ؟

عوني بك ـ نعم ويبرهن على ذلك ما ورد في الكتاب الابيض سنة ١٩٢٢ في الصفحة السادسة والفقرة والسطر ٨ (عوني بك يقرأها بالانكليزية) والمهم ان المستر تشرشل قبل ان فلسطين داخلة في هذه الجماعات المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية

اللورد بيل ـ ارى هنا ان المستر تشرشل يتفق معك في ان هذه الفقرة فسرت بالنسبة لسوريا والعراق تفسيراً مخالفاً عنه في فلسطين مع انك قلت لنا انه لا يتفق معك

عوني بك ـ نعم فسرت هذه المادة تفسيرين متناقضين ، ضك الانتداب يشير الى الحكومة المنتدبة في فلسطين والمادة السادسة تبحث عن الادارة فيها

اللورد بيل - ماهي النقطة التي ترمي اليها ؟

عوني بك - ارمي الى انه توجد حكومة منتدبة لا حكومة وطنية .

اللورد بيل - ظننت ان عوني بك اكتفى بالشرح (ضحك)

عوني بك - هذا فيما يتعلق حقوقياً في بناء الوطن القومي اذا كان لليهود مستندات اخرى فلا تتعدى امرين آخرين .

١ - انهم مشتتون ومضطهدون في انحاء العالم

٢ - انهم يحبون فلسطين

والعرب يأسفون ان يكون اليهود مشتتون ومضطهدون ويشكرونهم على حبهم لفلسطين ولكن لا يمكن لاي شخص في العالم ولا لاي صاحب وجدان ان يقبل ان يكون هذان الاساسان كافيين لهدم كيان شعب آخر

والغريب ان من يطلع على كتاباتهم ويسمع خطبهم لا يمكن ان يجد سوى هذين الامرين مقابل جميع حقوق العرب

نحن الاشخاص الذين تشرفنا بمقابلتكم عشنا في العهدين ، العهد التركي والعهد الانكليزي ، كنا نعيش سادة نطمح ان نصل الى كل شيء ولكننا اصبحنا نعيش كالبهم

اننا بشر ولنا حقوق البشر يعبر عنها بالحقوق الطبيعية ، وهي ان ندير انفسنا بانفسنا ، ولا يمكن ان تؤمن هذه البلاد حياة سعيدة الا اذا ساد فيها العدل والعدل ان لا يحرم عرب فلسطين حقوقهم الطبيعية ولا يمكن ان يقال لشخص اقبل لمحض اختيارك حرمانك من حقوقك الطبيعية

والآن لتسمح لي لجنتكم الموقرة ان اشرح كيف ان فلسطين داخلة ضمن الحدود المعينة في مراسلات حسين ـ مكماهون

اللورد بيل ـ هذه المسألة معقدة ويمكن تركها ، والمرجو فقط اعلامي اذا كنتم تصرون على ان فلسطين داخلة ضمن تلك الحدود فقد وردت وجهة نظر العرب بخصوص المراسلات في الكتاب الابيض فهل يكفي ذلك ام تريد ان تبحث الموضوع

عوني بك ـ اريد ان اتوسع في الموضوع وازيد بعض البراهين التي يمكن ان تكون مفيدة

اللورد بيل ـ هل وجهة نظر العرب اكثر من ان فلسطين داخلة في العهود المقطوعة للملك حسين ولهذا لا يجوز دخولها في الانتداب

عوني بك ـ هناك نقاط اخرى لاثبات انها داخلة في العهود

اللورد بيل - اننا غير مكلفين الا باسباب الاضطرابات ونحن نقبل هذه النظرية اذا كنتم تصرون عليها

عوني بك - نريد ان نقنعكم ، لانكم لربما تفكرون اننا نأخذها اخذاً مع انها داخلة حقيقية في العهود

اللورد بيل - ليس من صلاحيتنا ان ندخل في هذه الامور ونعطي حكما عليها فاذا كنتم ايها السادة المسؤولون تأتون وتقولون ان احد اسباب الاضطرابات كان وضع فلسطين تحت الانتداب مع انها داخلة ضمن العهود فليس لنا ان نفحص وندقق ولكننا نأخذ ما تقولون على علاته ، انا اقبل ما يقوله عوني بك من ان الوعود التي اعطيت للعرب قد فسرت تفسيراً سيئاً مضراً بمصالحهم

عوني بك - نريد ان نبرهن ولا نرمي الكلام على عواهنه

اللورد بيل - كل ما يمكن ان يثبت من هذا هو ان هذه الحالة كانت مؤثرة على عقيدة العرب عند الاضطرابات

عوني بك - ما نريد ان نقوله ان فلسطين داخلة في هذه العهود وان تقنع اللجنة الملكية بذلك

اللورد بيل - نحن هنا نحقق في الاسباب الاساسية للاضطرابات

فاذا كان هذا من الاسباب الرئيسية للاضطرابات فنحن على استعداد لسماع ذلك

عوني بك - يهمنا ان تقتنع اللجنة الملكية ونعتقدانها اذا اقتنعت بان هذا صحيح فيكون اعتقادنا هذا صحيحاً

اللورد بيل - لا - ليس لنا ان ننظر في البراهين التاريخية والاعتبارات الاخرى ، فان قلتم ان هذا صحيح نكتفي

عوني بك - نريد ان تقنع اللجنة الملكية اننا مخلصون في اعتقادنا

اللورد بيل - ماذا يهمنا اذا كنتم مخلصين ونحن نعترف بهذا الاخلاص ، ليس لنا ان نبحث المسألة من وجهة تاريخية ويمكنكم ان تقولوا ان هذه العهود فسرت تفسيراً مغلوطاً

عوني بك - ان السياسة الحاضرة ترمي الى المصلحة اليهودية والاضرار بالعرب وهذا يرى في جميع نواحي الحياة في البلاد

اولا - ضخامة الميزانية الناشئة عن سياسة الوطن القومي

ثانياً - حماية المصنوعات اليهودية

السر هاموند - الى م ترمي بذكرك هذه الامور

عوني بك - اشير الى الامور التي ينتج منها ضرر في سبيل

الوطن القومي وسيفصل ذلك الشهود الآخرون

السر رامبولد - هل تقول انه بسبب وجود الوطن القومي اتسعت تشكيلات الحكومة

عوني بك - واستطيع ان اقول ان جميع اعمال الحكومة موجهة للمصالح اليهودية ومعاملة الحكومة للعرب واليهود تختلف اختلافاً فظيعاً ومثلاً على ذلك فان الفرق بين اجور العمال العرب واليهود فظيع جداً لايهمنا كثيراً ان يشتغل عمال كثيرون من العرب أو يأخذوا اجوراً كبيرة في اوقات تعتقد البلاد انها سائرة الى الموت ولكن من وجود حكومة تعامل اليهود كسائر والعرب كبهائم يمتعض منه كل انسان . العرب لايهمنا المسائل المادية ولا نبحث عنها

السر رامبولد - هلا يتقاضى العمال الماهرون في الصناعات نفس الاجور ؟

عوني بك - بعضهم - واتكلم عن العمال الماهرين

اللورد بيل - يمكن هؤلاء العمال ان يطلبوا رفع اجورهم

عوني بك - لايهمني دفع الاجور ولكنني اريد ان ابرهن على تحيز الحكومة لليهود

السر هاموند - انا مادي بطبيعتي واريد ان أفهم لماذا يقبل العامل العربي باجوردون التي يأخذها العامل اليهودي

عوني بك - لانه يريد ان يعيش

السر هاموند - هل انت بنفسك تدفع للعامل العربي ما يتقاضى العامل اليهودي في الحكومة

عوني بك - انا لا يهمني ماذا يتقاضى العامل اليهودي

السر هاموند - هل تقول ان العامل اليهودي يجب ان يتقاضى نفس الاجر الذي يتقاضاه العامل العربي

عوني بك - انا اقول ان احد اسباب الاضطرابات هو محاباة الحكومة . الحكومة تأخذ عمالا من الفريقين ولكنها تدفع اجوراً اعلى (بحسب النسبة بين الفريقين) الى العمال اليهود من العرب وذلك لان اليهود يشربون الخمر ويحتقون ذقونهم كما تزعم

السر هاموند - اذن تشغل عمالا يهوداً باجور باهظة لاسباب سياسية

عوني بك - نعم

السر رامبولد - اذن الحكومة تعترف بخلاف مستوى معيشة الفريقين

عوني بك - بلغني ان الحكومة خسرت ١٦٠ الف جنيه في

اعمال مرفأ حيفا وهذا المبلغ للفرق بين اجور العمال العرب واليهود اي ان هذا المبلغ اعطي للعمال اليهود

الآن نأتي الى المصنوعات

بمجرد ما يتقدم للحكومة شخص بمصنع صغير (يشتغل او لا يشتغل) فالا تفرض تعريفة جمركية على المواد التي تدخل البلاد ويزعم ذلك المصنع بنتيجتها ، والعرب مجبورون ان يدفعوا اسعاراً عالية بسبب حماية المصنوعات اليهودية . وسيتقدم الى اللجنة الملكية شاهد بهذا الخصوص

الامن العام وميزانيته الضخمة

فان الخزينة تنفق مبالغ ضخمة من اجل تأسيس الوطن القومي اليهودي .

المهاجر اليهودي لا يدفع ضرائب على حاجياته البيتية في حين ان العربي يدفع ذلك . هنا تفسير المهاجرة والتحيز لتسهيلها الذي لا يرضى عنه احد وهذا من وجهة اخلاقية . واقول اخلاقياً لان العرب لا تهمهم الامور المادية وهم ينظرون الى حقوقهم الطبيعية

نحن نقاتل لحقوق وليس لاصلاحات حاضرة . لا يهم العرب اذا كان الموظفون عادلين او فاسدين

اللورد بيل ـ استغرب من هذه الجملة (لا يهم العرب اذا كان الموظفون عادلين او فاسدين) .

عوني بك ـ اريد ان تعلم اللجنة الملكية انني اعدد هذه الامثلة فقط لتعرف ان العرب لا يهمهم شيء غير الحصول على استقلال بلادهم

هاموند ـ انت اذا لا يهمك اذا كانت حكومة منتدبة ام لا؟

عوني بك ـ انا ، انا ادعيت اكثر من هذا ، ادعيت انه لا توجد حكومة ابدا والموجودة الآن حكومة منتدبة

هاموند ـ انت تطلب ان تزول هذه الحكومة من فلسطين

عوني بك ـ نحن نطلب الغاء الانتداب وان تحل محله معاهدة اعتقد ان هذا طلبنا منذ الاحتلال الى اليوم وبكل مناسبة وقبل كل حديث سياسي كنا نطلب الغاء الانتداب وعمل معاهدة مع بريطانيا تقوم بموجبها حكومة وطنية في البلاد

اللورد بيل ـ اذن ظلامات العرب هي فيما يتعلق بتفسير الانتداب بالنسبة لحقوق العرب واليهود

عوني بك ـ انا دخلت بتفصيل الحكم القائم الآن في البلاد

اللورد بيل ـ ان من شروط اختصاص اللجنة ان تبحث فيما اذا كان للعرب واليهود ظلامات مشروعة وفيما اذا كان نفذ

صك الانتداب بنزاهة ومادمت تطلب الغاء الانتداب فـلايهمك البحث بهذا

عوني بك ـ لاشك في ذلك ، انا اتكلم عن كيفية ادارة هذه البلاد من قبل الحكومة

السر رامبولد ـ لايهمك اذا كان الموظفين من جنس طيب او فاسد وانهم يتآمرون مع اليهود

عوني بك ـ انا قلت بتحيزهم لليهود لانهم يخافون على وظائفهم منهم .

السر رامبولد ـ واليهود يقولون ان الموظفين يتحيزون للعرب

عوني بك ـ أعتقد لو سئل الموظفون عن ذلك بصورة خاصة لاعترفوا بما اقول ، فانهم يخافون على وظائفهم من دعاية اليهود الواسعة قال لي موظف انكليزي شخصيا ويمكنني ابرازه شاهداً سرياً انا لا استطيع ان ادخل بيت يهودي للتفتيش عن السلاح ولكنني ادخل بيوت العرب لتلك للغاية

ومن جملة ظلاماتنا ان اليهود استولوا على جميع مرافقنا الحيوية في البلاد كالبحر الميت ومشروع الكهرباء على نهر الاردن

وبهذا حرمونا من كل امكان في الحصول على امتياز كان في المستقبل

اللورد بيل - هل ناقص العرب للحصول على هذه الامتيازات

عوني بك - تقدم طلب كهذا ، ولكن النقطة هي هل يحق للحكومة المنتدبة ان تهب هذه المرافق للاجانب

اللورد بيل - سؤالي هو فيما اذا كان العرب قد قدموا مناقصات ام لا

عوني بك - تقدم شيء بهذا الخصوص فقد كان المرحوم موسى كاظم باشا شريكا لطولوك ولكن رفض طلبه

اللورد بيل - هل ناقص العرب على امتياز الكهرباء

عوني بك - نعم ناقص عربي في نيويورك وله املاك في فلسطين .

اللورد بيل - ما اسمه

عوني بك - نقدمه لكم فيما بعد

كوبلاند - تدعون ان رأي الحكومة لم تنظر للانسب عند اعطاء هذه الامتيازات ولكنها اعطتها لليهود لتحيزها

عوني بك - لدينا بينات تثبت ان المطاآت التي تقدمت من العرب والانكليز كانت انسب

اللورد بيل - اظن ان المادة ١١ من صك الانتداب متفقة مع رأي عوني بك بخصوص اعطاء مرافق البلاد لليهود

عوني بك - سيتقدم فؤاد لتفصيل ذلك

لدينا نقطة اخرى تدل على التحيز وهي وضع الحكومة على النقد والطوابع الفلسطينية كلمة ارض اسرائيل بالعبرية فالغريب ان المادة ٢٢ من صك الانتداب تقول ان كلمة فلسطين يجب ان تكتب باللغات الثلاث فكلمة فلسطين تكررت بالعبرية فوضعت ارض اسرائيل فمن اين اتت هذه الزيادة ؟ اذن فهذه الزيادة مخالفة لصك الانتداب

السر هاموند - هل تؤثر هذه على احد

عوني بك - يؤثر ذلك على اخلاقنا وشعورنا كل التأثير ولقد اقمت قضية لدي محكمة العدل العليا اطلب الغاء الطوابع لانه يؤلمني ان المس شيئا يحمل ارض اسرائيل

السر هاموند - ماذا تقرر بتلك القضيه

عوني بك - قالت المحكمة ان صك الانتداب غير معمول به في فلسطين ، وقالت ان دستور فلسطين فقط يطبق في البلاد على

هذا امتنعت المحكمة عن ابداء رأيها في الموضوع وانني مستعد ان ابرز صورة عن القرار

هاموند - اتفضل ان تكون اللغة الانكليزية اللغة الوحيدة الرسمية للبلاد

عوني بك - افضل ان تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية

كوبلاند - ارى هنا على قطعة النقود التي بيدي تاريخين احدهما بالعربية والاخر بالانكليزية ولو كنت صهيونيا متعصبا لاعترضت على ذلك .

عوني بك - ليس في اللغة العبرية ارقام مخصوصة فيضعونها

موريس هل يتفضل عوني بك باعلامي اي مادة من دستور فلسطين تتعلق بالقضية التي اقامها لدى المحكمة

عوني بك - المادة ٨٢ من دستور فلسطين

موريس - اشكركم جدا

اللورد بيل - هل لدى عوني بك نقاط اخرى

عوني بك - نعم نقطة التشريع ويدخل بذلك موضوعها المهاجرة والاراضي ثم ماسبب الوطن القومي من غلاء المعيشة في هذه البلاد بصورة فظيعة مع ان سائر البلاد العربية ترفل بحياة

رخيصة ويعيش فيها الانسان برفاهية ومما يزيد في غلاء المعيشة هنا حماية الصناعات اليهودية

اللورد بيل - اذا ففلسطين هي البلاد الوحيدة التي يعيش فيها العرب غير سعداء

عوني بك - المعيشة هنا اغلي من اوربا - يصعب على العربي ان يجد مسكنا يعيش فيه واذا وجده فانه يدفع القسم الاوفر من راتبه اجراً له

كادتر - هل ينزح العرب عن فلسطين ام يأتون اليها

عوني بك - يأتي اناس الى فلسطين ويخرجون منها وهذه عادة قديمة منذ العهد التركي ، ولا اظن انه يحصل زيادة في عدد السكان بسبب ذلك ، وفي ايام الحصاد يحصل تبادل عمال بين فلسطين وسوريا

هاموند - اذا كان العرب في البلاد العربية الاخرى اسعد حالا منهم فلماذا لاينزح عرب فلسطين اليها

عوني بك - يفضل عرب فلسطين ان تحفر قبورهم هنا من ان يغادروها والانسان ليس عبارة عن ماكنة يوضع فيها البنزين والزيت فتسير في اي مكان وانما الانسان روح يعيش في اماكن

يحبها ، واعتقد ان حضرات الاعضاء انفسهم عندهم نفس الشعور نحو بلادهم اذا كان المعتقد ان العرب وحوش ورحل يتنقلون بخيامهم من مكان الى آخر فهذا خطأ محض ، العرب يعتقدون انهم مدنيون وانهم يحملون اقوى شعور وطني تحمله ارقى شعوب العالم

فانا اقول فعلا دون مبالغة ان السوريين والعراقيين يعيشون سعداء اكثر من سكان هذه البلاد لا من الوجهة السياسية فحسب ولكن من الوجهة المادية ايضا

هاموند ـ هل يطلب مني عوني بك ان نعتقد ان الحورانيين اسعد حالا من سكان هذه البلاد ؟

عوني بك ـ آسف ، ان المعلومات التي اعطيت لكم من هذه الناحية كانت مغلوطة ويمكنني ان اقول ان قسما كبيرا من فلاحي هذه البلاد اتعس كثيرا من الحورانيين

هاموند ـ لماذا يأتي الحورانيين الى هنا بعدد كبير

عوني بك ـ الحكومة عملت مرفأ حيفا والحورانيين كسائر العمال يأتون لايجاد عمل الحورانيين يعيشون في بلادهم برخص كثير لان الحياة رخيصة ولان مستوى المعيشة ادنى منه في فلسطين ، الحورانيون سعداء في بيوتهم وفي بلادهم ولكنهم يأتون هنا لان

الاجور اعلى ولكن المعيشة غالية جداً ولا يعني هذا ان عرب فلسطين سعداء

(والى هنا بلغت الساعة الواحدة والدقيقة العاشرة فرفعت الجلسة على ان تستأنف في الساعة الخامسة مساء)

جلسة بعد الظهر ٣٧/١/١٣

عوني بك - قبل ان ابدأ في الموضوع اود ان اقول كلمة في قولي السابق وهي انه لا يهم العرب حسن الموظفين الانكليز او عدمه . ومن كان المه في رأسه لايبالي كثيراً بالم يده

اللورد بيل - نعرف ذلك وفهمناه تمام الفهم في الصباح

عوني بك - اردت ان اقول بانه لا يهم العرب اصلاح الحالة الحاضرة بل يهمهم تغييرها ولا نبحث عن من هو احسن بريطاني لادارة هذه البلاد ولكن نبحث عن من هو احسن عربي لذلك

اللورد بيل - علمنا بهذه الملاحظات

عوني بك - قلت في الصباح انه يهمنا ان نبحث حالة الفلاح في فلسطين وقلت ان حالته سيئة جداً وغير صحيح ما قاله اليهود ان الحالة تحسنت بسبب هجرتهم الى فلسطين . حالة الفلاح قد درست من قبل خبراء الانكليز منهم السرجون هوب سمبسون الذي ذكر في

تقريره بان حالة الفلاح سيئة وحالته بعد ذلك التقرير الذي صدر عام ١٩٣٠ لم تتغير

لقد اطلعت على تقرير رسمي من موظف كبير في دائرة الزراعة يقول فيه ان نخاع الفلاح الشوكي قد تهدم ، وربما زعم اليهود ان حالة الفلاح في جنوب فلسطين احسن منها في الشمال فهذا لا يعود الفضل فيه لليهود بل لطبيعة الارض ووفرة المياه وهذه لم يخلقها اليهود طبعاً

اللورد بيل - ولا الانكليز

عوني بك - كانت الحكومة العثمانية ارحم بالفلاح من الحكومة الحاضرة ، لقد منعت اليهود والغرباء من شراء الاراضي حتى قبيل الحرب بسنتين او ثلاث ومنعت الشركات من تملك اية ارض زراعية في فلسطين

السر هاموند - هل تملك السلطان عبد الحميد اراضي واسعة في فلسطين .

عوني بك - تملك ذلك بسلطته

السر هاموند - وكان دائما يستولي على احسن الاراضي

عوني بك - كان يمتلك اراض الا ان الفلاح يبقى في ارضه

ولم يخرج السلطان عبد الحميد اي مزارع من ارضه
وكان ارحم من اي ملاك بفلسطين ، وقبل الحرب بسنتين صدر قانون يمنع الشركات من شراء الاراضي وكان المقصود من عدم التنافس بين الشركات والفلاحين وهذا لعدم ايجاد التنافس بينها وبين الفلاحين حتى ان الحكومة التركية حمت الفلاح من الافندية وذلك باشتراطها انه اذا اشترى الافندي ارضاً يحق للفلاح اخذها بحق الاولوية

اللورد بيل - هل كانت الشركات تستطيع استئجار الاراضي

عوني بك - على ما اعلم (لا) ولجنتكم الموقرة تقدر ان تلك القوانين كانت لرحمة ذلك الفلاح من قبل الحكومة التي يقال عنها انها غاشمة

البرفسور كوبلاند - هل اصدرت الحكومة العثمانية قوانين حددت فيها الفائدة ؟

عوني بك - نعم كان هنالك قانون ولا يزال ساري المفعول حتى الآن . وقد وافقت الحكومة الانكليزية عليه

البرفسور كوبلاند - هل طبق ذلك القانون ؟

عوني بك - سوء الاستعمال منتشر في كل الدنيا . والمحاكم

تحكم بمقتضى ذلك القانون فلا تسمح بجعل الفائدة اكثر من ٩ ٪.

البرفسور كوبلاند - اذا كان القانون لم يطبق والفائدة فاحشة فالى اي شعب ينتمي هؤلاء المرابون ؟

عوني بك - اعتقد ان اليهود الذين كانوا ساكنين في هذه البلاد والشرق عموما هم اكثر الناس ربا واكثر اعمالهم كانت منحصرة في الربا . واكثر مشائخ العراق مدينون لليهود وبفوائد فاحشة .

البرفسور كوبلاند - لا اسئل على العراق ولكن هل الاموال دائنوها من اليهود ؟

عوني بك - انا لا ادعي ان العرب لا يرابون

البرفسور كوبلاند - هل تقول ان طائلة الديون التي يعانيها الفلاح الآن خفت عن ما كانت عليه في عهد الحكومة العثمانية

عوني بك - اعتقد ان الزمان تغير والعرب اليوم مدينون اكثر من قبل وبفوائد فاحشة اكثر من الاول انما الفرق اليوم ان الاشخاص يراجعون المحاكم ولذلك خف الدين كثيراً

البرفسور كوبلاند - اظن انه كان يوجد مؤسسات تساعد الفلاح ؟

عوني بك - كان في العهد العثماني بنك زراعي وكان رأسمال هذا البنك من الاهالي . وقد جمعت الحكومة الحاضرة ديون هذا البنك ثم لم تفتح ابوابه وهذه الاموال اخذتها الحكومة

اللورد بيل - كم كان رأسمال هذا البنك ؟

عوني بك - كان يجمع من الاهالي واحد ونصف من العشر ويخصص للبنك ، وكان لهذا البنك شعبة في كل مكان في فلسطين واموال هذا البنك جمعت واخذتها حكومة فلسطين وهي من حق الفلاح

اللورد بيل - هل دفعوا حصصاً على الاسهم في البنك ؟

عوني بك - كان البنك مؤسسة حكومية اوجدت لمساعدة الفلاحين باموالهم المحصلة كضريبة . انا لست عضواً ولكن من واجبي ان اكون صريحاً . ولو لم اكن صريحاً لما جئت الى هنا

اللورد بيل - لقد كنت صريحاً طيلة الوقت

عوني بك - ضروري ان اكون صريحاً ، واؤكد لكم ان كل ما اقوله من الصميم

اللورد بيل - لم يعترض احد على ذلك

عوني بك - ماذا عملت الحكومة البريطانية للفلاحين بعد تركيا)

السر هاموند - كم هو المبلغ الذي جمعته الحكومة البريطانية من ديون هذا البنك ؟

عوني بك - لا ادري تماما بل اعرف ان ستين في المائة من اصل المجموع ذهب رواتب للموظفين الذين قاموا بعملية التحصيل وهؤلاء الموظفون يرأسهم يهودي

السر هاموند - اتعتقد ان المبلغ كان عشرون الفاً ؟

عوني بك - لا ادري تماماً

السر هاموند - جمعوا عشرين الفاً

عوني بك - ربما كان هذا بعد المصاريف

السر هاموند - كم هو مقدار القروض التي صرفت المزارعين من الحكومة

عوني بك - شاهد آخر سيبحث هذه النقطة

اللورد بيل - سنبحث في الموضوع من وجهته العامة . ولكننا حينما نبحث بمقدار ما صرف على الموظفين نكون تجاوزنا الى التفصيل .

عوني بك - بحثت عما عملته الحكومة العثمانية للفلاحين والآن ابحث عن الطريقة التي عاملتهم بها الحكومة الحاضرة . لقد سنت الحكومة البريطانية قانون الاراضي سنة ٩٢٠ وسنة ٩٢١ وهناك مادة في القانون المذكور تنص على انه لا يجوز لمدير الاراضي ان يسجل اية ارض مباعة الا اذا اقتنع واطمأن بان الفلاح البائع له اراضي كافية لاعاشته ولكن هذا القانون دقق مرة ثانية سنة ٩٢٩ فوجد غير صالح . ولهذا فلم يطبق في البلاد

اللورد بيل ... لماذا لم يطبق ؟

عوني بك - لان الحكومة البريطانية المحافظة على كيان الفلاح واليهود يتخذون جميع الاحتياطات والوسائل لاخذ اراضي الفلاح دون ان تعوض عليهم ارضاً جديدة

اللورد بيل - ارى الشاهد يعطي تفاصيل عن الاراضي وقد قال آنفاً ان شاهد آخر سيتولى ذلك

عوني بك - احببت ان ابحث فيما يختص بالقوانين الموضوعة بشأن الاراضي

اللورد بيل - لا يمكننا ان نبحث الموضوع مرتين

عوني بك - ابحث فقط عن القوانين التي تحمي الفلاحين في

كلا العهدين العثماني والانكليزي

اللورد بيل ـ قال عوني بك بان شاهد آخر سيبحث في الموضوع بالتفصيل .

عوني بك ـ هذا الموضوع واسع جداً واقصد فقط البحث في حماية الفلاح والطرق القانونية التي اتخذتها الحكومة من جهة التشريع وهل هذا التشريع الذي وضعته الحكومة حقيقة يحمي الفلاح

اللورد بيل ـ كل ما اطلبه من عوني بك انه اذا اراد ان يبحث الموضوع بالاجمال فلا بأس

عوني بك ـ قلت ان قانون سنة ١٩٢١ لم يطبق

السر هاموند ـ لم يطبق القانون او ان المزارعين لم يستفيدوا منه ؟

عوني بك ـ كان يتخذ تدابير للحيلولة دون استفادة الفلاحين منه والحكومة لم تعمل شيئاً لمنع مثل هذه التدابير وتزعم الحكومة مع الاسف في تقاريرها الى لجنة الانتداب ، كانت تقول ان اليهود اشتروا اراضي لكن قد اخذ المزارعون تعويضات وافية . وعلى كل حال فقد كان يشرف على القوانين النائب العام المستر بنتويش

وهو يهودي صهيوني وقد تألفت لجنة سنة ٩٢٩ على رأسها النائب العام الصهيوني فغيرت هـذه المادة وقامت بدورة اعطاء المزارع الذي يخرج من ارضه نقوداً بدلا من الاراضي

وهذه المعلومات بحثت بالتفصيل من قبل السر جون هوب سمبسون .

السر هاموند - من الذي كان يتغلب على الفلاح البائع ام الشاري ؟

عوني بك - كلاهما ، وبعد سنة ٩٢٩ سنت قوانين لحمـاية الفلاح لكنها لم تفد

اللورد بيل - هل ادخلت اصلاحات

عوني بك - احسن من سابقتها ، لكن لم يكن من شأنها حماية الفلاح ، فلا يزال التغرير به قائما

اللورد بيل - حتى اذا قام يدافع عنهم محامون بارعون

عوني بك - انني هنا اقرر الواقع وحده وما عهدنا حتى الآن فلاحا خرج من ارضه وتأمن على ارض جديدة

اللورد بيل - ولا في حادثة واحدة ؟

عوني بك - على ما اذكر

السر هاموند - هل تؤجر الحكومة الحاضرة اراضي

عوني بك - تفعل ولكن ليس على وجه واسع

السر هاموند - هل يدفع تعويض للمزارعين

عوني بك - قليل جداً

السر هاموند - لكن سمبسون يقول كان التعويض على اساس سخي .

عوني بك - ذاك في حالة المختار مثلا واعيان القرية اما الاكثرية الساحقة فلا، اريد ان اقول كلمة عن الهجرة. اعتقد ان هذه البلاد لا تحتمل يهوديا واحداً لقد اصبح اليهود ٣٠ بالمئة من مجموع السكان ولو فرضنا ان الهجرة المشروعة وقفت وظل المستوى الصحي واحدا عند العرب واليهود اعتقد اننا سنبقى ثلثين امام ثلث من اليهود فاي تحديد للهجرة مهما كان قويا من شأنه ان يجعل اليهود اكثرية في المستقبل

السر هاموند - المستقبل البعيد

اللورد بيل - هل مواليد العرب اكثر ؟

عوني بك - لكن وفيات اليهود اقل

السر رامبولد - اليس ذاك لان مواليد العرب اصغر سناً

عوني بك - ربما ، المهم ان يصبح اليهود اكثرية ليس في سنوات

محدودة ولكن الى الابد

اللورد بيل - لكن لايريد اليهود ان يبقوا في موقف المسود

عوني بك - نحن ايضا لا نريد

اللورد بيل - انني اردد فقط مايقوله اليهود

عوني بك - لايحبون لهم هذا الموقف هنا وفي كل بلد عربي

اللورد بيل - ولكن هل يكونون مسودين بحكم انهم اقلية

عوني بك - في الحقوق لا ، عند ما كنا ٩٠ بالمئة لم يكن فرق بيننا وبينهم

السر هاموند - هل كانت لهم اراضي

عوني بك - للعثمانيين منهم

اللورد بيل - قلت منعتهم الحكومة العثمانية من التملك

عوني بك - انما قلت منعت الاجانب فقط

السر هاموند - هل كان اليهود اجانب

عوني بك - كانوا قسمين ، عثمانيين واجانب ، والاجنبي فيهم ممنوع من تملك الاراضي . اما العثمانيون فلا وقد اطلعت على تقرير للوكالة اليهودية يقول بانهم كانوا يملكون ٤٠٠ الف دونم في العهد العثماني والحقيقة اقل من ذلك

اللورد بيل - لنرجع الى الهجرة

عوني بك - لا نطيق يهوديا واحداً . بعض اليهود كان يتمنى لو يكون عددهم ثلث السكان من هؤلاء الدكتور (ماغنس) واليكم ما كتب (وشرع الاستاذ يقرأ)

اللورد بيل - هل تعارضون هجرة اليهود اليكم من اي بلد ام تستثنون بعض بلدان

عوني بك - نعارض في اي يهودي من اي بلد كان

اللورد بيل - اذن بلا فرق

عوني بك - اربعمائة الف فوق الزيادة . ان سبعين مليون الماني ما استطاعوا هضم نصف مليون يهودي . وهنا في بلادنا الامر معكوس . احسب اننا مثل اليهود في المانيا وهم مثل الالمان

رامبولد - كيف

عوني بك - اليهود يطردون من المانيا ويضيع كيانهم وهنا نطرد نحن من بلادنا ويضيع كياننا ، وهنالك الحقوق الشخصية ، وهنا القومية

اللورد بيل - هل تعارض ان يكون اليهود مليونا والعرب مليونين ؟

عوني بك - مجرد بقاء اليهود ثلثا قد غير وضعيتنا ، وليس هذا التغيير مخالفا للحق فحسب ولكن مخالف لصك الانتداب

السر رامبولد - الصك لا يذكر عددا او رقما محدودا

عوني بك - لكنه يقول بالمحافظة ، على وضعية سكان البلاد ووضعيتنا العربية تغيرت من غير شك

السر رامبولد - قلت لا تريدون يهوديا واحداً . وعلى هذا تبقى النسبة واحدة

عوني بك - هذا مؤلم جداً . ان وضعيتنا العادلة هي الرجوع الى النسبة الاولى ٩٣ بالمئة

اللورد بيل - نشكركم واعتقد بانكم اتممتم

عوني بك - اذا سمحت لي اللجنة الموقرة اود ان ازيد الكلمة التالية :

اني اعتقد بان لجنتكم الموقرة جاءت الى هنا للبحث والتحقيق واحقاق الحق وازالة اسباب الاضطرابات بالمرة في المستقبل

اللورد بيل - مهمة شاقة كما ترى

عوني بك - والذي يهمنا ان تكون فلسطين دائما في سلام وامان وهذا لا يتم الا اذا اخذ الحق مجراه ولا يمكنك ان تقول

لشخص او لامة غضي الطرف عن حقوقك اكراما لخاطرنا، فاظن ان هذا الامر لايتم الا بالسيف ان حق عرب فلسطين ظاهر للعيان ، والكلمة الاخرى التي اود ان اقولها هي ان عرب فلسطين لا يرضون ان يتخلفوا عن اخوانهم في سوريا والعراق ونجد ومصالح العرب تتفق ومصالح بريطانيا ، اذن لماذا لاتعقد معاهدة بين فلسطين وبينها ، واني اقول صميميا ان العرب في فلسطين يفضلون الموت على العيش دون اخوانهم وجيرانهم الذين يتمتعون بالحقوق والسيادة وهم ذليلون محكومون مضغوط عليهم بسبب سياسة الوطن القومي اليهودي .

اللورد بيل - هل لا تعتقد انه ليس بامكاننا ان نزيل جميع هذه الاسباب وما رأيك بخصوص المائدة المستديرة تضم العرب واليهود والانكليز

عوني بك - العرب لايعترفون بوجود شيء اسمه يهودي صهيوني

اللورد بيل - حتى ولو كان الممثلون يهود الذين عاشوا في هذه البلاد

عوني بك - نرفض ان نجتمع ونبحث في شيء يتعلق بحقوقنا مع شيء يدعي يهودي واذا كان هناك شيء يسمى مصالح يهودية

ومصالح عربية هو موت لنا ، وكتلة عربية وكتلة يهودية لايمكن ابدا ان تقبل باي اجتماع كان

اللورد بيل - اذن هناك عرب وانكليز وما هي وجهة نظرك

عوني بك - نحن نطلب معاهدة . لقد حاول اليهود كما قال وايزمان ان يكسبوا محبة العرب في الشرق الادنى وهم يأملون ان يتوفقوا للوصول الى هذه الغاية واود ان اؤكد هذه الحقيقة ان جميع اخواننا العرب في سوريا والعراق وسائر البلاد العربية يوافقون معي بانه لايمكن ان تنشأ اية صداقة او محبة بين العرب واليهود مادامت هنالك سياسة صهيونية سياسة وطن قومي وآسف ان اقول بان اليهود الذين عاشوا بسلام مع العرب قد سببوا هذه الحالة المؤسفة واوجدوا العداء الجنسي

اللورد بيل - تقول ان الصهيونية تشمل اليهود المقيمين هنا

عوني بك - نعم صحيح كل شيء صهيوني يمس بحقوق هذه البلاد واهلها العرب

هاموند - اذن تعتقد انه ليس بالامكان ان يعيش العرب واليهود في هذه البلاد بسلام

عوني بك - قطعيا، واذا ادعى اليهود بخلاف ذلك فهم مغالطون

وذلك مادامت السياسة الصهيونية قائمة واعتقد ان هـذا الشعور ليس في عرب فلسطين فحسب ، بل في العالم العربي اجمع ويتعداه الى العالم الاسلامي ايضا ، وكل عربي في هذه البلاد سوف لايألوا جهدا في دق الصهيونية ومحقها من الوجود لان العربية والصهيونية لاتجتمعان

هاموند - الا تعترف على انه يوجد الان في البلاد (٤٠٠٠٠٠) مهاجر والحكومة البريطانية اعطت تعهدا بقبول الوطن القومي امام عصبة الامم ، والحكومة البريطانية ليس بامكانها ان تحيد عن تعهدها ؟

عوني بك - قلت ان تعهدها هذا باطل ويمكنها ان تنفذه بالسيف .

هاموند - لكن ٥٢ دولة تقول غير هذا وماذا يريد العرب

عوني بك - معاهدة تضمن مصالح الجميع

هاموند - يمكن ان يكون ذلك باعطاء اليهود قسما من فلسطين

عوني بك - فرنسا لم ترض اعطاء الالزاس واللورين لالمانيا وان العرب يعتقدون ويصممون على ان هذه البلاد بلادهم وليس

بامكانهم اعطاء متر واحد منها لليهود او غيرهم

اللورد بيل- ٥٢ دولة وافقت على الانتداب

عوني بك - بقطع النظر عن ذلك فان الحكومة البريطانية مع ٥٢ دولة تستطيع بعد ان تستأصل عرب فلسطين من الوجود ان يشكل اليهود وطنا قوميا في فلسطين وسوف لايوافق العرب على شيء يمس حقوقهم وسيادتهم

اللورد بيل - الا يوجد في هذه البلاد شيء يسمى تسوية

عوني بك - نحن امة ضعيفة مغلوبة على امرها ولا نريد ان نظلم احدا

اللورد بيل - تقولون بانكم لاتقبلون اية مفاوضة او تسوية وانا اقول ان هذا يؤدي الى سفك الدماء وهذا غير مستحب

عوني بك - اذا سئلنا ان نعطي جزءا من فلسطين باختيارنا ورضانا فلا تصدقوا ابدا ولكن اذا طلب منا تعهدات تحفظ مصالح جميع السكان فنحن لانريد مايريده اليهود من بقاء الانتداب بل نقول بان تستقل فلسطين وتؤلف حكومة وطنية بعقد معاهدة مع بريطانيا تحفظ فيها حقوق جميع السكان ويمكن ايجاد نص واضح لحفظ حق جميع السكان

اللورد بيل - اذا تم هذا تكونون مستعدين ان تحلوا اليهود على الرحب والسعة ؟

عوني بك - اقول ان مصالح اهالي فلسطين ستؤمن المعاهدة وعند عقد المعاهدة اعطي رأيي

اللورد بيل - اريد وجهة نظرك

عوني بك - المسؤولون عن المعاهدة يتولون ذلك ونحن نعترض على وجود الاربعمائة الف يهودي ونعتقد ان دخولهم للبلاد كان ظلماً وعدواناً

اللورد بيل - هل تطلب اخراجهم ؟

عوني بك - انا لم اقل باخراجهم ، اقرر حقيقة واقعة بان دخولهم للبلاد غير من وضعيتها

اللورد بيل - لا تريد اخراجهم وعددهم كثير فماذا تفعل ؟

عوني بك - يوجد قسم كبير منهم غير فلسطينيين

اللورد بيل - لااقصد الفلسطينيين منهم بل اطلب جوابا صريحاً

عوني بك - هذا ليس بسؤال يمكن تقريره هنا .

شهادة الدكتور حسين بك الخالدي

رئيس بلدية القدس وعضو اللجنة العربية العليا

اللورد بيل - باي صفة تؤدي شهادتك

الدكتور الخالدي - بصفتي عضواً في اللجنة العربية العليا

لورد بيل - واية صفة اخرى لك

الدكتور - رئيس بلدية القدس

لورد بيل - واية صفة اخرى

الدكتور - كنت موظفا من الدرجة الاولى في دائرة الصحة

لورد بيل - لكن موضوع شهادتك سيكون سياسياً (ضحك)

الدكتور - نعم . ثم اخذ الدكتور يقرأ شهادته بالانكليزية واشار الى تقرير رفعته الحكومة البريطانية لعصبة الامم عن تقدم العراق خلال ١٩٢٠ - ١٩٣١ قارئاً بعض فقرات منه تقول بان العراقيين لم يعد في طاقتهم احتمال بقاء الانتداب بل يرغبون بشدة في الاستقلال وليس هذا نكران جميل منهم . ولكن لنمو الشعور والوعي الوطني الذي لايقنع بغير تحرير البلاد من النفوذ الاجنبي

ومعنى هذا ان الشعب العراقي يريد بكل مشيئته تحمل العبء والمسؤولية

ليست تفترق عنه

ومثل هذا ينطبق على فلسطين . فقد كانت والعراق تحت الحكم العثماني .وهي ليست متأخرة عنه في شيء ، بل لها نفس الثقافة والقومية والديانات . ولم تسلب فلسطين استقلالها لعدم لياقة اهلها له ،ولكن لسياسة الانتداب وتصريح وعد بلفور واقامة الوطن القومي وهناك اسباب خاصة بفلسطين ساعدت في قيام الاضطرابات منها :

الانتداب عكس مهمته

١ - عدم قيام الانتداب بمهمته في تنمية الحكم الذاتي ومؤسساته فقد تجاهلت الحكومة ذلك كله فالمادة ٢٢ من دستور العصبة ترمي الى تحرير البلاد ،بينما الانتداب يتجاهل ذلك بالمرة وقد تناول الانتداب الادارة والتشريع فاستقل بهما عن اهل البلاد هذا وفقدان الثقة كان من اهم اسباب الاضطرابات فالمادة الاولى من صك الانتداب تعهد بالتشريع والادارة للحكومة المنتدبة ، وبينما الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من دستور العصبة يخول استقلال الجماعات

المنسلخة عن الحكم التركي ، وهي فقط تحتاج الى الارشاد والمساعدة حتى تستطيع الوقوف على ارجلها ، فهل انجزت الحكومة المنتدبة شيئاً من ذلك ! ثم الم تكن الـ ١٦ سنة تحت الانتداب كافية لان يساهم العرب في ادارة البلاد ؟ الجواب هو على العكس من ذلك ويظهر انها لا تقصد هذا في المستقبل ، كما يبدو من الاحصاآت التالية :

هذا البرهان الحاسم

كان عدد موظفي الحكومة البريطانيين الكبار في سنة ١٩٢٦ مئة وتسعون موظفاً بنسبة ٥٢ في المئة من مجموع الموظفين كلهم . وبنسبة ٦٧ في المئة في الرواتب وعدد موظفي العرب الكبار ١٣٩ بنسبة ٣٨ في المئة في العدد و٢٧ في المئة في الرواتب وموظفو اليهود الكبار ٣٥ بنسبة ١٠ في المئة بالعدد و٧ في المئة من الرواتب

وفي سنة ١٩٣٢ كان عدد الموظفين البريطانيين الكبار ٢١٢ بنسبة ٥٢ في المئة في العدد و٦٦ في المئة في الرواتب . وكان عدد موظفي العرب الكبار ١٤٩ بنسبة ٣٦ في المئة في العدد و٢٥ في المئة في الرواتب ، وعدد موظفي اليهود الكبار ٤٨ بنسبة ١٢ في المئة في العدد و٥ في المئة في الرواتب

وفي سنة ١٩٣٦ كان عدد الموظفين البريطانيين ٢٩٣ بنسبة ٥٥ في المئة من العدد ، ٦٦ في المئة من الراتب . والعرب ١٧٦ بنسبة ٣٣ في المئة من العدد و٢٤ في المئة من الراتب . و٦٦ يهوديا بنسبة ١٢ في المئة من العدد و١٠ في المئة من الراتب

مهمة التدريب والارشاد

هاموند ـ ماذا تقصد بالموظفين البريطانيين

الدكتور الخالدي ـ اقصد موظفي الدرجة الاولى فقط ، ومن هذا يظهر ان عدد الموظفين الانكليز بازدياد بدلا من النقصان ، وهذا من مظاهر التدريب والارشاد ! ومن المناسب ان انقل عبارات عن تقرير ارسله مدير قسم الانتدابات في عصبة الامم الى رئيسة اللجنة التنفيذية للسيدات العربيات وشرع الدكتور يقرأ ، وهو جواب على تقرير وضعته عقيلة الاستاذ مغنم سكرتير اللجنة ووقعته هي ورئيسة اللجنة عقيلة الدكتور الخالدي واعترف مدير مكتب قسم الانتدابات في تقريره بان عدد الموظفين الانكليز كبير وبان المأمول بعد ارتفاع مستوى التعليم وهدوء الحالة في فلسطين ، زيادة عدد الموظفين من اهل البلاد

كل تلك التقارير

ولا تزال الحكومة تشجع زيادة الموظفين الاجانب مبررة ذلك طبعاً باتباع سياسة الوطن القومي . وكثرة رواتب موظفي دائرة الامن العام ، انما تجمعت عن اسباب حماية اليهود ، وانما توسعت دائرة المهاجرة والسفر بسبب تدفق المهاجرين

كوبلاند - هل هذا يضر بالعرب

الدكتور - ليس من حاجة الى مثل هذا التوسع

اللورد بيل - اليس الافضل الاكتفاء بتقديم الامثلة في التقرير بدل قراءتها الآن

الدكتور - يمكن ذلك

اللورد بيل - الا اذا كان عندك مثل ملهب (ضحك)

واستأنف الدكتور شهادته قائلاً :

ويعمل الموظفون العرب الآن مثل الماكنات تسير بمقتضى اوقات معلومة ، وليس لاحد منهم فرصة التقدم كالموظف البريطاني . اليس في هذا اعتداء على الحقوق المدنية التي لا تعني فقط الاكل والشرب ! لقد كانت حالة الموظفين العرب في بدء الحكم الحاضر احسن جداً منها الآن لقد كانت الحكومة تستشير

القضاة العرب ، وكانت حرية الموظفين اوسع بكثير منها الان
(ثم ذكر مؤسسات الحكم الذاتي ، وهو ما يجب على الحكومة
عمله وتشجيعه وتسأل ماهي الاجراءات التي اتخذت لذلك)

لقد اطلعت على تقارير الحكومة من سنة ١٩٢٠ - ١٩٣٥
وبصراحة اقول لقد فشلت في تفهم ما يراد بالحكم الذاتي والاستقلال
الداخلي . وكل ما استنتجته هو ان ذلك يعني فقط البلديات
والمجالس المحلية

كوبلاند - تعني انهما شيء واحد

الدكتور - هذا ما تستنتجه من التقارير

كوبلاند - لكن اليس فيها فرق

الدكتور - نعم

هذا تقدم ايضاً

ثم اخذ الدكتور الخالدي يقرأ تقريراً يرجع تاريخه ما بين
يوليو ١٩٢٠ وديسمبر ١٩٢١ وجاء ت الصفحة ١٨ منه ان البلديات
كانت تتمتع بصلاحيات واسعة وكانت مستقلة مالياً . وقال : لقد
نظرت الحكومة يومئذ الى البلديات على انها خطوة للحكم المحلي ،
وقد كانت البلديات يومئذ تتمشى في وظائفها مستقلة ما امكن ، ومنذ

ذلك التاريخ وهي في تأخر. حتى انه شتان بين صلاحياتها في سنة ١٩٢٠ و ١٩٣٦ وفي سنة ١٩٣٥ تقدم تقرير من حكومة الانتداب للعصبة فيه تفسير معنى الادارة وعن تقدم البلديات وضرب لذلك مثلا غزة وحيفا واللد حيث انشئت عدة مشروعات تافهة كالاسطبلات

اللورد بيل - هذا تقدم ! (ضحك)

كوبلاند - لم لم تذكر القدس

الدكتور - اما في القدس فكان مشروع الاقنية (ضحك)

حتى خمسة قروش

ثم شرع الدكتور الشاهد يعود بالذكرى الى تاريخ قيام نظام البلديات فى العهد التركي والتعديلات التي دخلت عليه . فقال أن النظام ابتدأ في سنة ١٨٦٤ وتعدل في ١٨٧٧ و١٩١٥ و ١٩٣٤ وقابل بين الصلاحيات في الماضي والحاضر فقال : لا فرق سوى انه في العهد التركي كان للبلديات سلطات واسعة ، ولم يكن تدخل يذكر في شؤونها

كوبلاند - حتى فيما يختص برئيس البلدية (ضحك)

الدكتور - والمجلس ايضاً

اللورد بيل - ولكن كان الرئيس هو المجلس (ضحك)

الدكتور - انهم الآن لا يسمحون بصرف خمسة قروش دون تصديق الحكومة

كوبلاند - ولكن التصديق يقع عادة

الدكتور - لقد رفض فعلاً ، كأنهم يشعرون المجلس بعدم ثقتهم به

كوبلاند - كثيراً ما توضع قوانين ولا يعمل بها

الدكتور - المسألة مسألة مبدأ

موريس - وعند اتخاذ القرار ، يصدر باللغات الثلاث ؟ (ضحك)

الدكتور - وهكذا اقصي الشعب العربي تدريجياً عما يسمى بالحكم الذاتي ، وخضع لرقابة شديدة ، بينما توسعت حقوق اليهود وحرياتهم ، واضرب المثل التالي بالارقام :

ذلك الفارق العظيم

كان عدد اليهود في مجلس بلدية القدس :

سنة	عرب	يهود
١٩٠٠	٨	٢
١٩٠٥	٩	١

سنة	عرب	يهود
١٩١٤	٩	١
١٩١٩	٤	٢
١٩٢٠	٤	٢
١٩٢٧	٨	٤
١٩٣٥	٦	٦

رامبولد - اليس اليهود في القدس اكثرية

الدكتور - نعم ، هذه هي الوضعية الان ولكن المستقبل مجهول لكنها صورة قائمة على كل حال ، لقد قال وايزمان ان اليهود اقلية في كل مكان ، فهل هذا القول يبرر جعلهم اكثرية في هذه البلاد

اعتبر العرب طائفة

واتقدم الان للنقطة الاخيرة عن الحكم الذاتي : حكمت البلاد حكما عسكريا بين ١٩١٧ - ١٩٢٠ وفي اكتوبر من هذه السنة اعلن الحكم المدني وتألف المجلس الاستشاري من موظفين معينين واعضاء منتخبين ، وفي سنة ١٩٢٢ عرض على العرب مجلس تشريعي كان

مجموع اعضائه اليهود والانكليز مساويا للاعضاء العرب ، ولذلك رفض .

كوبلاند - هل يكون اليهود دائما في صف الحكومة (ضحك) ورفض مشروع المجلس لاعتباره العرب طائفة فيه

ثم جاءت مسألة الوكالة العربية على نفس النظام والسلطة التي للوكالة اليهودية وكان لابد للعرب ايضا من رفض المشروع وادى توالي هذه الضربات الى يأس العرب

حصلتم على النتيجة

ثم مضى العرب في حركتهم الوطنية مستقلين تحت اشراف اللجنة التنفيذية

كوبلاند - هل كانت اللجنة زمن الاتراك ايضا

الدكتور - تألفت في ١٩٢٣ وانتخبتها البلاد

كوبلاند - اهي المجلس الاسلامي الاعلى

الدكتور - انها مستقلة عنه

رامبولد - ما كانت وظائفها

الدكتور - تقديم الشكاوى الكثيرة والاحتجاجات

لورد بيل - لكنكم حصلتم على النتيجة (ضحك)

موريس - هل كنت من اعضائها

الدكتور - كنت موظفا

موريس - من كان رئيسها

الدكتور - موسى كاظم باشا. وسكرتيرها عوني بك وجمال بك والاستاذ منعم

كنت غائبا عنه

ثم قال عن بحث البرلمان عن المجلس التشريعي سنة ١٩٣٥ ذلك المشروع الذي رفضه العرب ومع ذلك فقد حمل عليه اعضاء مجلس العموم واللوردات ومع الاسف لم ينتصر احد فيها للعرب فادى ذلك الى يأسهم من اتفه شيء يعارضه اليهود كل المعارضة

اللورد بيل - كنت غائبا يومئذ عن مجلس اللوردات (ضحك)

واستمر الدكتور قائلا وكل مشروع ولو فيه اقل فائدة للعرب كان يعارض في القدس ، فاذا لم يكن ففي « الوايت هول » فاذا لم يكن ففي وستمنستر

وهنا انتهى سعادة الدكتور حسين بك الخالدي من شهادته واخذ الاعضاء في مناقشة قصيرة

شائعات عن الحكومة

هاموند - ذكرت ان جواب العصبة الذي قرأته الان يقول بان الحكم الذاتي يتوقف على رفع مستوى التعليم وهدوء الحالة فهل الحالة هادئة

الدكتور - لا يمكن ان تهدأ مادام هناك حلول تصفية

هاموند - ان ايجاد الحلول صعب

الدكتور - ليس كذلك

هاموند - ذكرت ان الموظفين العرب ليس لهم رأي في سياسة البلاد فهل تبيح كرئيس لبلدية القدس لموظفي البلدية الاشتراك في سياستها

الدكتور - ان المجلس كله يشترك في هذه السياسة

هاموند - اعني الموظفين

الدكتور - لا ولكن يبدون آراءهم كفنيين

هاموند - اذن كيف تريد من الحكومة ان تشرك الموظفين في سياستها

شهادة الاستاذ محمد عزة افندي دروزة

امام اللجنة الملكية بتاريخ ٣٧/١/١٣

ادلى الاستاذ محمد عزة افندي دروزة بالنقاط الرئيسية التي احتوت عليها مذكرته وطلبت اللجنة الملكية اليه تقديم المذكرة اليها للاطلاع على بعض شروح تلك النقاط

اما النقاط الرئيسية التي ذكرها الاستاذ دروزة فخلاصتها كما يلي :

١ - من اسباب الاضطرابات الاساسية

ان تتعمد الحكومة البريطانية الابتعاد عن مواجهة حقائق القضية العربية كقضية قومية . وهذا ما كان يوجد هوة سحيقة وتوتراً مستمراً وكان دائماً يؤدي الى اتساع الاضطرابات حينما تحدث الاسباب المباشرة لها

فالعرب هم اصحاب البلاد الشرعيون ومع انهم كان لهم علاقة فيها قبل الاسلام فان علاقتهم بها اصبحت حاسمة بالفتح العربي وما بعده حيث اصطبغت بالصبغة العربية ، الشاملة وظلت تحت حكم

العرب في ادوار دولهم الكبرى الراشدين والامويين والعباسيين والفاطميين الخ ....

والفتح العثماني لم يغير هـذه الصبغة فقط لان البلاد كانت تدار من قبل حكامها وامرائها واخيراً موظفيها العرب

٢ ـ من أسباب الاضطرابات الاساسية ان تتخطى الحكومة البريطانية تلك الصلة القومية وان تتجاهلها لتعترف بصلة اليهود القديمة التي انقطعت منذ الفي سنة

هذا عدا عن ان العبرانيين لم يكونوا اصحاب البلاد ، وانما جاؤا اليها كموجة موقتة ، واكثر المدة التي لبثوها كانو فيها اولا في حالة بداوة ثم في حالة خصام ونزاع واضطراب في ما بينهم من جهة وفيما بينهم وبين اهل البلاد من ناحية ثانية ، والعهد الذي يصح ان يكون لهم عهد استقرار هو اواخر عهد داود وعهد سليمان ولم يدم اكثر من نصف قرن ، ثم عاد الاضطراب والخصام ولم يلبثوا ان اجتاحتهم الغزوات المصرية والآشورية والكلدانية واليونانية والرومانية فتقوض كيانهم منذ الفي سنة ثم اخذوا يجلون عن فلسطين رويداً رويداً ، وانقطعت صلتهم بفلسطين من ناحية الحكم والاستقرار والصبغة والعمران

وقبل خمسين سنة من الاحتلال لم يكن في فلسطين من اليهود الا بضعة آلاف والباقون جاؤوا حديثا من اوربا بنتيجة الاضطهادات ولو كان مثل هذه الصلة يصح ان تكون اساسا لادعاء لوجب ان يغير وجه البسيطة بين مدة واخرى وهو مالم يقل به منصف في الدنيا

٣ ـ من الاسباب الاساسية للاضطرابات هو تجاهل الحكومة البريطانية جهود عرب فلسطين وتضحياتهم فانهم اشتركوا اشتراكا واسعا بالحركة العربية التي كانت قبل الحرب وبالثورة العربية

وكان كثير من رجالاتهم في عداد مؤسس الجمعيات العربية القومية ومنهم من اعدم ومنهم من سجن ومنهم من نفي ثم اشتركوا بمقياس واسع في الثورة العربية والتحق كثير منهم بجيش الامير فيصل وقد كان الامير فيصل ارسل وفداً لجمع المتطوعين فتطوع عدد كبير وقد شهد الامير بشير امام لجنة (شو) ان الامير فيصل ارسل يطلب منه نجدة فارسل تسعمائة مسلح

٤ ـ من اسباب الاضطرابات الاساسية ان تهمل احتجاجات واستنكارات ضد السياسة القائمة ومطالب العرب طيلة سبعة عشر عاما بعد الاحتلال

فانهم ماانقطعوا وقتا عن ذلك بواسطة وفودهم ومؤتمراتهم

واحزابهم وجمعياتهم وبهذه المناسبة احب ان اشير الى ماذكره الدكتور وايزمان عن عطف الامير فيصل على السياسة الصهيونية فان هذا عدا كونه لم يثبت فان المؤتمر السوري العام بتاريخ ٧ مارس ٩٢٠ اعلن استقلال سوريا واختيار الامير فيصل ملكا عليها ورفض الوطن القومي اليهودي وهجرة اليهود الى فلسطين وقبل الامير فيصل بهذا الاساس فيكون قد انهدم ماعزاه اليهود الى الملك فيصل .

٥ - من اسباب الاضطرابات الاساسية ان يقال للعرب دائماً ان مخاوفكم غير قائمة على اساس وان قبول مطالبكم من شأنه ان يحول دون التزامات الانكليز لليهود

فهل يطلب من العرب ان ينتظروا حتى يصبح اليهود اكثرية ويستولي على بقية الاراضي ويثبتوا ان مخاوفهم قائمة على اساس . وهل ماوصلوا اليه من كثرة وما استولوا عليه من اراضي وما سخر لهم من قوى ليست اسساً صادقة لهذه المخاوف

يتساءلون بألم كيف ؟

ثم تتمسك الحكومة البريطانية بوعد ليس هو اكثر من تمنيات وتترك عهوداً صرح واقوى منه كثيراً وتأييدات بالجهاد والتضحيات

فمن الطبيعي جداً ان يضطرب العرب وان يستهينوا بكل شيء في سبيل الدفاع عن كيانهم الى ان تلغى هذه السياسة ويقوم مقامها سياسة عادلة فتتوقف الهجرة وقفاً باتاً ويمنع بيع الاراضي منعاً باتاً وهذا البيع اخذ يؤثر تأثيراً خطيراً اجتماعياً في حياة المزارع وتسبب له حياة التشرد في المدن وتلغي سياسة الوطن القومي ويقوم بدلها معاهدة وحكومة وطنية دستورية وبغير ذلك لا يهدأ السلام في هذه البلاد .

مناقشة اللجنة الملكية

للاستاذ محمد عزة افندي دروزة

لورد بيل - هل حضرتك عضو في اللجنة العربية العليا ؟

عزة افندي - نعم

لورد بيل - ماهو مركزك ؟

عزة افندي - المدير العام للاوقاف الاسلامية

لورد بيل - ماهو موضوع شهادتك ؟

عزة افندي - ابحث في الاسباب التي هي فى رأيي سبباً للاضطرابات .

لورد بيل - هل كان العرب يحكمون البلاد منذ (١٣٠٠) سنة ؟

عزة افندي - نعم بدأ تاريخ العرب في هذه البلاد منذ سنة ٦٣٨ ميلادية ، وقد كانت تحت حكم الخلفاء الراشدين والعباسيين والفاطميين وكلهم عرب

لورد بيل - اذا كان في مذكرتك شروح فيجب ان تعطيها لنا ونكتفي ببحث النقاط الرئيسية فيها

عزة افندي ـ ليس لدي مانع من تقديم المذكرة وسأكتفي بذكر النقاط الرئيسية التي هي من اسباب الاضطرابات الاساسية

لورد بيل ـ تريد ان تقول ان الحكومة البريطانية لم تقدر تمام التقدير الصلة الدائمة التي للعرب في هذه البلاد وانما تجاوزت الحقيقة في تقدير الصلة التي لليهود

عزة افندي ـ نعم

لورد بيل ـ اظن انك لاتريد ان تقول ان الحكم التركي على يد جمال باشا كان عادلا

عزة افندي ـ اريد ان اقول ان العرب كانوا يتمتعون بجميع الحقوق في زمن الاتراك . اننا احببنا ان ننفرد بالاستقلال ولذلك افهمنا الاتراك اننا نطلب الانفصال ونسعى لاستقلال بلادنا ولهذا وقع الاضطهاد ، بسياق بحث مناشير الطيارات على الجيش واهل فلسطين

لورد بيل ـ اتعتقد ان البريطانيين قاموا بقسطهم في الحرب

عزة افندي ـ حاربوا فعلا وكان العرب معهم كحلفاء في الجبهة الشرقية وكان الجيش العربي تحت قيادة الامير فيصل في جيش الحلفاء تحت قيادة اللنبي

رامبولد - هل كان من العرب قسم عظيم في الجيوش العثمانية المحاربة .

عزة افندي - قسم عظيم انسحب من الجيش العثماني والتحق بجيش الثورة العربية وكذلك بعد احتلال القدس التحق متطوعون كثيرون من غير الجيش والتحقوا بجيش الثورة العربية

لورد بيل - اريد ان تبحث في جميع التفاصيل التي جرت في ايام الحرب وهذه نعرفها

عزة افندي - هذه نقطة من النقاط التي اريدان اقررها باثبات ان العرب في فلسطين ساهموا في الثورة العربية ضد العثمانيين وحاربوا مع الحلفاء جنباً لجنب لينالوا استقلالهم ولكن املهم قد خاب واستطرد الاستاذ في تلاوة النقاط الاساسية حتى انتهى منها وكانت الساعة قد بلغت السابعة مساء

البيان المقدم للجنة الملكية بالقدس

من السيد محمد عزة افندي دروزة عضو اللجنة العربية العليا

بتاريخ ١٩٣٧/١/١٤

من اسباب الاضطرابات الاساسية تعمد السياسة البريطانية الابتعاد عن مواجهة حقائق قضية العرب القومية في فلسطين . بالرغم عن اعلانهم ذلك في كل مناسبة منذ الاحتلال البريطاني الى الآن . بل انها كانت تحول المغالطة فيها دائما . ولا تعيرها الاهتمام اللائق بها . وهذا ما اوجد هوة سحيقة وتوتراً مستمراً وكان دائماً يؤدي الى اتساع الاضطرابات حين ما تحدث الاسباب المباشرة لها

ان قضية العرب القومية هذه تستند الى حق طبيعي نشأ عن الاستقرار المستمر وتستند كذلك الى حق جهاد وتضحيات بذلها العرب مدة طويلة

فالعرب هم اصحاب البلاد الشرعيون واهلها الحقيقيون منذ قرون عديدة لم تنقطع حلقاتها

ان علاقة العرب في هذه البلاد ترجع الى مدة طويلة قبل

الاسلام . فقد كانت الانحاء الواقعة شرقي نهر الاردن مأهولة بالعرب وكان كثير من العرب متوطناً في فلسطين . يدينون بالدين المسيحي ويمتون في اصولهم الى القبائل العربية سيما الغسانيين الذين كانت لهم دولة شمل حكمها حوران وشرقي الاردن وكان يتسع احيانا الى جنوب فلسطين وشمال الشام (٣٥٠ ـ ٦٣٠) ب.م.

على أن علاقة العرب بفلسطين ترجع الى ماقبل هذا التاريخ ايضافقد قامت في شرقي الاردن دولة عربية عاصمتها (بطرا) استولت على الاقسام الجنوبية من فلسطين ٣٠٠ ق م

كما ان بعض الروايات التاريخية ذكرت ان العرب كانوا حامية مدينة « غزة » في تاريخ فتح اسكندر المكدوني لفلسطين (٣٣٣) ق . م .

وقد اصبحت هذه العلاقة حاسمة شاملة بالفتح العربي الذي وقع منذ نحو الف وثلاثمائة سنة (٦٣٨) ب م ق. فقداخذت القبائل العربية تفد الى فلسطين بعد ذلك الفتح وتتوطن فيها واخذت بقية العناصر الوطنية تندمج فيها الى ان اصبحت الصبغة العربية فيها هي الصبغة الشاملة ومازالت كذلك الى الآن

وتوثقت هذه العلاقة بالحكم العربي الذي ساد هذه البلاد

سواء في دور الخلفاء الراشدين او دور الخلفاء الامويين او في دور الخلفاء العباسيين او في دور الخلفاء الفاطميين او في دور الايوبيين او في دور المماليك (٦٣٨ - ١٥١٧) ب . م . ولم تكن الفترة القصيرة التي ساد فيها حكم الصليبيين في القرنين الحادي عشر والثاني عشر بعد الميلاد لتؤثر على صبغة البلاد تأثيراً بارزاً . اذ ان البلاد ظلت محافظة على صبغتها

ثم عادت هذه الصبغة الى قوتها وبروزها بعد زوال ذلك الحكم وجاءت الى البلاد قبائل عربية كثيرة وتوطنت فيها ايضاً

ومع ان الدولة العثمانية قد فتحت فلسطين ضمن ما فتحته من الولايات العربية فان صبغتها العربية ظلت ثابتة تامة . وظلت البلاد من ناحية ثانية وفي الشطر الاكبر من الزمن الذي كانت تابعة فيه لهذه الدولة تدار بحكم امرائها وحكامها الوطنيين العرب ، اما الشطر الاخير من الحكم العثماني ، فمع ان البلاد دخلت فيه ضمن ادارة نظامية فقد كان اكثرية موظفيها وحكامها عربا ، ولم يكن الموظفون غير العرب القلائل فيها كموظفين دولة مسيطرة بل كعثمانيين لافرق بينهم وبين العرب كما كان موظفو العرب يستخدمون كعثمانيين في الولايات التركية لا فرق بينهم وبين الترك كما انه من الثابت ان

صبغة فلسطين العربية ظلت هي الصبغة الشاملة في هـذا العهد الى الاحتلال البريطاني

ومن المؤسف بل مما يجرح النفس العربية اشد الجرح ويعد في الحقيقة سبباً من اسباب الاضطرابات الاساسية ان تحاول الاهواء السياسية تخطي هذه الصلة التاريخية والمستمرة والاستقرار الواقعي للعرب لتعترف بصلة اليهود بهـذه البلاد ترجع الى ما قبل الفي سنة وقد انقطعت انقطاعا تاما في مدى هذه القرون العشرين ثم لتبني هذه الصلة الوهمية حقاً ولتستند الى هـذا الحق في التمكين لهم للهجرة الى هذه البلاد واقامة كيان لهم على انقاض كيان اهلها العرب .

ولو كان مثل هذه الصلة يصح ان يكون اساساً لادعاء ومطالب لوجب ان يتغير وجه البسيطة بين مدة واخرى وهو ما لم يقل به منصف في الدنيا من الوجهة العملية . على ان هـذه الصلة المزعومة لم تكن اكثر من صلة قوم جاؤا كموجة موقتة ثم تراجعت نهائياً دون ان تترك اي اثر يعطي لها حق الحياة والبقاء والادعاء

فالعبرانيون جاؤا الى هذه البلاد وهي مأهولة بسكانها (الفلسطينيين في الجنوب والكنعانيين في الشمال) ولهم مدنيتهم واديانهم ومدنهم

وتقاليدهم ، وقضوا (اي اليهود) اكثر المدة التي لبثوها في فلسطين في حالة بداوة ثم في حالة نزاع وخصام وحروب واضطراب في ما بينهم من جهة وفي ما بينهم وبين السكان اليهود الاصليين من جهة ثانية . وقد كونوا تحت تأثير هؤلاء السكان (الذين كانوا ارقى منهم) من الوجهة الاجتماعية واللغوية والدينية والعمرانية ولم تصطبغ البلاد بصبغة يهودية شاملة في اي دور من الادوار اي ان شخصية اهل البلاد الفلسطينيين والكنعانيين بقيت بارزة وكانت دائما مؤثرة في اليهود . ولم يكن لليهود عهد يصح ان يسمى عهد استقرار الا في اواخر عهد داوود وسليمان (١٠٠٠ ق . م) وهو عهد لم يدم الا نحو نصف قرن . ثم لعبت فيهم الفتن والمنازعات واجتاحتهم الغزوات المصرية والاشورية والكلدانية واليونانية والرومانية فتقوض كيانهم منذ الفي سنة ونيف ثم اخذوا يجلون عن فلسطين رويدا رويدا دون ان يتركوا آثارا ذات بال (١٣٥ ب . م) حتى لم يبق منهم الا الاف قليلة اشترط اهل القدس في صلحهم ملا الخليفة العربي الثاني عمر بن الخطاب عدم مساكنتهم فيها . وهكذا انقطعت الصلة بينهم وبين فلسطين من ناحية الحكم والاستقرار والصبغة والعمران انقطاعا باتا تقريبا عدا علاقة دينية لم يكن لها من مظهر بارز الا سكنى

بضعة الاف منهم في بعض المدن . وما وقع الاحتلال البريطاني لم يكن من اليهود في فلسطين الا نحو (٥٤٠٠٠) معظمهم حديث عهد بفلسطين ويرجع تاريخ هجرتهم اليها الى اواخر القرن الماضي حيث جاؤوا من بعض انحاء اوربا الشرقية وانشأوا بعض المستعمرات والمؤسسات واذا نظرنا الى هذا العدد وقسناه بعدد اليهود في انحاء العالم لوجدناه عددا ضئيلا ولسقطت عمليا حجة اليهود بان صلاتهم بفلسطين اشد منها بغيرها اذ كان اليهود في فلسطين اقل منهم في اكثر الانحاء والحقيقة ان الحركة المسماة بالصهيونية ، هي حركة حديثة قام بها بعض خيالي اليهود في اواخر القرن الماضي حوالي (١٨٧٠ ب م) ونشأت عن توالي اضطهاد اليهود في اوربا بسبب اخلاق ومميزات انفردوا بها واصبحت جبلة فيهم وجلبت عليهم نقمة العالم

وليس من المنطق في شيء والحالة هذه ان تجعل فلسطين بؤرة فتن واضطرابات في سبيل تجربة اوحى بها الخيال ولا تستند الى شيء من الوقائع الراهنة والعملية ولقد يدعي اليهود ان علاقتهم بفلسطين هي علاقة دينية لم تنقطع وان فلسطين هي البلاد الوحيدة التي كان لهم فيها شيء من الشخصية القومية والدينية ولكن هذه

الصلة ايضاً لايمكن ان تعد في نظر اي عاقل منصف مما يصح الاستناد اليها في خلق حدث لم يرو له التاريخ له مثيل في بلاد مأهولة بسكانها الذين لهم كل المميزات القومية والامجاد التاريخية وليس من المستطاع حملهم على التنازل عن كيانهم مهما نالهم في سبيل الدفاع عنه من اذى

* * *

اما حق الجهاد والتضحية التي يستند اليه العرب في قضيتهم في فلسطين فهو اشتراك اهلها في الحركة العربية قبل الحرب العظمى وفي الثورة العربية اثناء الحرب اشتراكا واسعا كانت اهدافه ترمي الى استكمال اسباب السيادة للكيان العربي القومي بالرغم عن ما كان العرب يتمتعون به من جميع الحقوق السياسية وغير السياسية في كيان الدولة العثمانية وكان هذا مستمدها من امجادهم التاريخية فللعرب تاريخ طويل مزدهر بالحضارة والسيادة وللعرب أثر كبير في بنيان حضارة العالم ورفع مستواه الديني والاخلاقي والاجتماعي والادبي فكانت لهم دول عظمى حكمت اقطارا واسعة عديدة وكونت امبراطوريات ضخمة في اسيا وافريقيا واوربا وكان لهم مركز ممتاز ومحترم في الازمنة التي كانت فيها مزدهرة قوية . فلما اخذت الحركات القومية

تقوى وتنمو في العالم في القرن الاخير كان لها رد فعل قوي في نفوس العرب فرأوا انه يجب عليهم ان يحيوا تلك الامجاد وان يعيدوا بنيانهم القومي وعرفوا ان هذا لم يتيسر لهم الا اذا كان لهم كيان مستقل ذو سيادة فكانت الحركة العربية التي وجدت قبل اعلان الدستور العثماني ونمت واتسعت بعده

ولقد حاول بعد اعلان الدستور بعض العناصر المتطرفة التركية ان يبسط السيطرة على الولايات العربية فكانت هذه المحاولة عاملا جديدا ادى الى اشتداد الحركة العربية واتجاهها في اتجاهات بعيدة المدى فالف العرب جمعيات قومية منها العلني ومنها السري ومنها المدني ومنها العسكري كانت ترمي في بدء امرها الى صيانة حقوق العرب ونيل الولايات العربية استقلالا داخليا يكونون فيه مع الدولة العثمانية على طراز ما كانت المجر مع النمسا . واخذت هذه الجمعيات تبث دعايتها وتدعو الى اهدافها في مختلف الطبقات والانحاء العربية فلما اعلنت الحرب الكبرى رأى متطرفو الترك ان الفرصة سانحة بواسطة عهد الارهاب العسكري للبطش بالادمغة المفكرة التي تدير الحركة العربية وانتدبوا لهذه الغاية جمال باشا ، فاخذ هذا يطارد رجال العرب وشبانهم وانشأ محاكم عسكرية لمحاكمة

البارزين منهم . وقد حكمت هذه المحاكم على عدد كبير منهم بالاعدام بتهمة السعي لاستقلال البلاد العربية واعدم منهم في بيروت ودمشق بتاريخ ٦ مايس سنة ١٩١٥ و ٢١ اغسطس سنة ١٩١٥ نحو خمسة وعشرين زعيما من زعماء الحركة ثم قام بحركة نفي وتشريد واسعة لعائلات عربية كثيرة تمكن من تنفيذها على نحو (٢٠٠) عائلة ثم توقف البرنامج بسبب قيام الثورة العربية وسحب جمال باشا من سوريا

على ان العرب من ناحيتهم رأوا في الحرب الكبرى فرصة لتحقيق اهدافهم القومية ونيل استقلالهم وحريتهم فاخذ رجالات جمعياتهم يتصلون بالامير فيصل (الملك فيصل) بن الشريف حسين (الملك حسين) الذي كان في دمشق واتصلوا بواسطته بجلالة والده الشريف وكانت هذه الاتصالات وما وقع على رجالات العرب من اضطهاد عاملا من عوامل اتفاق الشريف مع الحكومة البريطانية وقيامه بالثورة العربية الكبرى

فالثورة العربية الكبرى متصلة كل الاتصال بالحركة العربية واهدافها استقلال البلاد العربية وقيام مملكة عربية مستقلة فيها واتفاق الملك حسين موثق بمكاتبات وعهود تشمل البلاد التي تتشكل منها فلسطين الحاضرة

ولقد كان لهذه الثورة اثر عظيم في نفسية العرب ، واخذوا يلهجون بها ويعلقون عليها الآمال وينظرون الى بريطانيا العظمى بنظر الصديق الحليف ، وكانوا يتلقون الدعوة الى الالتحاق بجيوش الثورة سواء بواسطة المناشير التي كانت تلقيها الطيارات الانكليزية في فلسطين موقعة من جلالة الشريف حسين او بطرق الدعاية الاخرى بارتياح وحماس سواء الذين كانوا في جبهات الحرب او في معاقل الاسرى ، فاخذ الاولون يتركون مراكزهم ويلتحقون مستخفين بالاخطار الجسيمة واخذ الآخرون يتركون معاقل الاسر ويسارعون الى الموانيء الحجازية وهم الذين شكلوا نواة الجيش النظامي للثورة

وكان كل ما تقدم الزمن بالثورة تزداد حركة الالتحاق حتى اخذت تشتمل غير الجنود والضباط من شباب العرب ورجال الجمعيات وكان الامل بتحقيق اهداف الثورة ينتشر بين طبقات الامة العربية وكان انتشار هذا الامل يؤيد بما كانت تلقاه حركة الثورة وانتصاراتها وتحالف العرب مع بريطانيا وحلفائها من عطف ومساعدات مادية ومعنوية الى ان توجت هذه الثورة بالنصر بدخول الامير فيصل بجيشه دمشق الشام في خريف سنة ١٩١٨

ومن تحصيل الحاصل ان يقال ان عرب فلسطين قد شاركوا

مشاركة واسعة في الحركة العربية وفي الثورة العربية . فان فلسطين لم تكن وحدة مستقلة وانما كانت جزءاً غير منفصل عن الولايات العربية والحركة العربية واهدافها . ولقد كان كثير من رجال وشباب فلسطين في عداد مؤسسي الجمعيات والهيئات العربية وفي مقدمة حاملي لواء الحركة العربية . وقد كان منهم عدد غير قليل من المحكوم عليهم بالاعدام والسجن والنفي ومن الذين طوردوا واضطهدوا ونفوا . اما الذين اشتركوا بالثورة فان عددهم من الفلسطينيين العرب كان كبيراً جداً . راح منهم مئات من الشهداء وما يزال كثير منهم احياء يشهدون آلام بلادهم وخيبة آمالهم

ومن المفيد الاشارة في هذا الصدد الى حوادث تتعلق بفلسطين خاصة (منها) انه لما سقطت القدس والاقسام الجنوبية في يد جيش الحلفاء كان لدخول الجنرال اللنبي قائد الجيوش للقدس بتاريخ ٩ كانون الاول سنة ١٩١٧ وقع سرور عظيم لان العرب رأوا في انتصاره رمزاً لانتصار ثورتهم وتحقيق غاياتها (ومنها) ان وفد من قبل الامير فيصل الذي كان يقود جيش الثورة جاء الى القدس يدعو الى التطوع في اوائل سنة ١٩١٨ فلبيت الدعوة بشوق وابتهاج والتحق عدد كبير من العرب الفلسطينيين بالجيش العربي

المجاهد (ومنها) ما شهد به الامير بشير الغزاوي احد رؤساء قبائل غور بيسان امام لجنة (شو) سنة ٩٢٩ كبينة على اشتراك عرب فلسطين بالثورة العربية الاستقلالية هو تلقيه كتاب من الامير فيصل يطلب نجدة لجيشه فارسل اليه تسعمائة مسلح (ومنها) ما جاء في شهادة الشيخ فريح ابو مدين شيخ مشائخ قبائل بئر السبع امام لجنة (شو) ايضا وهو ان الكولونيل الانكليزي بارکر حاكم سينا ارسل يدعوه الى مساعده الجيش الانكليزي باعتبار ان العرب اصبحوا حلفاء مع الانكليز وان قضيتهم اصبحت واحدة وان عرب بئر السبع قد قدموا مساعدات قيمة استجابة لهذه الدعوة . فتجاهل الحكومة البريطانية تضحيات وجهود الفلسطينيين هذه في سبيل نيل استقلالهم يعد كذلك من الاسباب الاساسية للاضطرابات

* ! *

لما وضعت الحرب اوزارها فوجيء العرب في فلسطين بصدمة شديدة وقعت عليهم كالصاعقة وذلك باطلاعهم على وعد بلفور بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وعلى محاولة فصل فلسطين عن سورية التي هي جزء غير متجزيء عنها والتي كانت معها وحدة تامة في كل شيء في اللغة والتاريخ والجنس والدين والمصالح الاقتصادية

فرأوا من واجبهم مواصلة حركة الكفاح في سبيل حقوقهم

وقد بادروا الى تشكيل الجمعيات الوطنية متحدين جبهة واحدة مسلحهم ومشيخيهم والى رفع اصوات الاستنكار لما يراد فيهم تنفيذه واثبات بطلان الاسس التي يقوم عليها واعلان تمسكهم بحقوقهم المقدسة . وعقدوا مؤتمرهم الاول سنة ١٩١٩ اعلنوا فيه استنكارهم ورفعوا احتجاجهم الى مؤتمر السلم في باريس وقرروا ايفاد وفد اليها فقيل لهم ان مؤتمر الصلح قرر ارسال لجنة دولية لاستفتاء السكان قد جاء القسم الاميركي من هذه اللجنة فأعرب امامها مندبو العرب عن رفضهم البات لفكرة الوطن القومي وتمسكهم بالاستقلال والوحدة السورية . ثم ارسل العرب مندوبيهم الى دمشق واشتركوا بالمؤتمر السوري العام في اجتماعه الاول بتاريخ ٣ يوليو ١٩١٩ بمناسبة استفتاء اللجنة الاميركية ووضعوا قرارهم التاريخي الذي طلبوا فيه الوحدة والاستقلال التام للبلاد السورية بما فيها فلسطين ورفضوا مطالب الصهيونيين بانشاء وطن قومي يهودي فيها وهجرة اليهود اليها وقدموا القرار الى اللجنة المشار اليها

وقد جاءت نتيجة الاستفتاء حسب ما جاء في تقرير اللجنة برهانا قاطعاً على تأييد الاكثرية الساحقة في جميع البلاد السورية

لهذا القرار واعتباره الرغبة القاطعة في مطالب العرب ومصيرهم .
وقد قالت اللجنة عن حركة مقاومة الصهيونية : انها كانت اكبر نسبة لاي مطلب آخر وانها تمثل الرأي العام الاسلامي المسيحي اكثر من سواه

وفي سنة ١٩٢٠ عاد المؤتمر السوري العام الى الانعقاد فاصدر قراراً تاريخياً آخر في ٧ مارس سنة ٩٢٠ اعان فيه وحدة سوريا بما فيها فلسطين واستقلالها واختيار الامير فيصل ملكا عليها ورفض انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وهجرتهم اليها وقامت على هذا الاساس حكومة مدنية نيابية بملكية الامير فيصل

ومما يحسن التنبيه اليه ان الامير فيصل بقبوله ملكية سوريا على اساس قرار المؤتمر قد وافق على رفض وعد بلفور وانشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين وهجرة اليهود اليها . وبهذا يكون قد انهدم كل ما يحاول اليهود ان يعزوه اليه من العطف على السياسة الصهيونية باي شكل من الاشكال

ان عرب فلسطين لم يسكتوا عن حقوقهم وعن استنكار السياسة التي اريد تطبيقها في بلادهم بعد سقوط الشام . فانهم عادوا فالفوا جبهتهم في الدفاع عن حقوقهم وعقدوا مؤتمرهم الثالث في حيفا

١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حيث ايدوا في موقفهم وقرروا الاستمرار في كفاحهم . وكان المستر تشرشل وزير المستعمرات قد جاء الى فلسطين وقابلة اللجنة التنفيذية للمؤتمر وطالبته بوفاء العهود وتمكين العرب من حقوقهم . وقدموا له مذكرة مفصلة بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢١

ثم عقدوا مؤتمرهم الرابع في القدس بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ وقرروا ايفاد وفد الى لندن للسعي في الغاء السياسة المراد تطبيقها على البلاد وتحقيق العهود والحقوق العربية ولبث هذا الوفد مدة غير قصيرة في لندن حتى ان مجلس اللوردات الذي اقتنع بحق العرب اصدر قرارا سنة ٩٢٢ بموجب الرجوع عن هذه السياسة ووضع دستور لفلسطين يتفق مع رغبات العرب والعهود المقطوعة لجلالة الملك حسين

غير ان هذا لم يلو الحكومة البريطانية عن سياستها الشاذة فاضطر العرب الى رفض المجلس التشريعي الذي دعوا الى انتخاب اعضاءه والى رفض الوكالة العربية التي عرضت عليهم والى الاستقالة من المجلس الاستشاري الذي عين بعضهم لعضوياته لان هذا لم يكن من شأنه ان يجعلهم يتمتعون بسيادتهم وحقوقهم ويبعد

عنهم الخطر الذي يحدق بهم كما انه من شأنه ان يجعلهم في موقف المعترف بسياسة الانتداب وللوطن القومي اليهودي التي يكافحونها واعلنوا رفضهم لها وقرروا مواصلة استنكارهم ومطالباتهم وقد ارسلوا وفود اخرى الى لندن وجنيف في سني ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٣٠ لتثبيت ظلامة العرب وتدعوا الحكومة البريطانية والرأي العام البريطاني الى الحق والانصاف كما انهم عقدوا مؤتمرات متعددة في سني ٩٢٢ و٩٢٣ و٩٢٨ ايدوا فيها موقفهم وشكاويهم ولم ينقطعوا وقتاً ما عن ذلك من قبل اللجان التنفيذية والهيئات والاحزاب والجمعيات الوطنية المختلفة ولقد كانت تهز البلاد حوادث تؤدي الى اضطرابات فوقعت اضطرابات سنة ٩٢٠ في القدس و ٩٢١ في يافا و٩٢١ في القدس و٩٢٤ في يافا ثم وقعت اضطرابات كبرى شملت انحاء عديدة في البلاد عام ٩٢٩ وكان يجري بمناسبة كل اضطراب تحقيق وتعطي لجان التحقيق تقارير وكانت التقارير التي توضع تشير الى ان اسباب الاضطرابات الحقيقية هي مايشعر به العرب من حرمان وما منوا به من خيبة امل ومايبدو من اليهود من مطامع وما يلقونه من تشجيع وتحيز ومسايرة فكانت تلقى هذه التقارير اهمالا تاماً وظلت الحكومة البريطانية ماضية في سياستها الضارة،

وكان ذلك من الاسباب الاساسية للاضطرابات الاخيرة

وفي سنة ٩٣٣ ازدادت حركة الهجرة واخذ الخطر يتجسم لعيون العرب فقرروا القيام بمظاهرات عامة في القدس ويافا وغيرهما. كاستنكار عملي على هذه السياسة واصطدموا بالبوليس في المدينتين واوقع البوليس في يافا مجزرة فظيعة حيث قتل من العرب نحو ثلاثين شخصاً في مدة نصف ساعة عدا عشرات الجرحى الذين اصيبوا بجراحات متنوعة واستولت على البلاد هزة حزن عميق حملها على الاضراب سبعة ايام متوالية

وكان آخر الاضطرابات اضطرابات السنة الفائتة التي جاءت في اول امرها بشكل اضراب شامل استمر ستة اشهر كاملة وعطل العرب فيها جميع اعمالهم مما لم يسبق له مثيل في العالم ومما دل على عمق الجرح الذي جرحت به قلوبهم ومبلغ اليأس الذي استولى عليهم

ومما كان يؤلم العرب ويزيد في توترهم ويأسهم ويعد احد الاسباب الاساسية للاضطرابات انهم كانوا كلما شكوا واحتجوا واعلنوا قلقهم كانت الحكومة البريطانية تقول لهم ان مخاوفهم غير قائمة على اساس وان اجابة مطالبكم غير ممكنة لانها تناقض التزاماتها لليهود .

فالعرب يتساءلون اليوم من قبل عما اذا كان اغراق بلادهم بالمهاجرين اليهود ومكاثرتهم لهم فيها وامتلاكهم احسن اراضيهم وتشريد مزارعيها عنها وتسخير السلطات الادارية والتشريعية والعسكرية لرغبات اليهود وجعلهم (اي العرب) كمية مهملة ليس لهم من امر بلادهم شيء ليس اساساً صادقة لمخاوفهم وذعرهم ؟ وهل يطلب منهم لاجل اثبات مخاوفهم ان ينتظروا حتى يصبح اليهود اكثرية مسيطرة ويصبحوا هم اقلية ذليلة ، بعدان ناهضوا الاتراك الذين كانت تجمعهم جامعة الدين من اجل ان يكونوا اسياداً في بلادهم ؟ .

ثم انهم يتساءلون اليوم كما تساءلوا من قبل عن السبب المبرر لتمسك الحكومة البريطانية بوعد لم يكن اكثر من تمنيات ولم يستند الى مبررات صحيحة وتجاهلها حقوق العرب في بلادهم والتزاماتها لهم بعهود اصرح واقوى بكثير من وعد بلفور مؤيدة بالجهاد والتضحيات ؟ وهل ذنبهم هو انهم وثقوا بشرف بريطانيا وعهودها لهم فكتب لهم هذا المصير الذي يقفون فيه مع اليهود موقف الذليل موقف المهدد بكيانه ؟ .

ان من الطبيعي جداً بعد كل ذلك ان يضطرب العرب وان

يذعروا وان يستهينوا بكل شيء في سبيل الدفاع عن كيانهم وان يستمروا في موقفهم الى ان تلغى هذه السياسة وان يقوم مقامها سياسة عادلة ترجع الامور بها الى نصابها

١ ـ ان البلاد لن تستطيع تحمل هجرة يهودي واحد بعد الآن لان الهجرة اليهودية اخلت بكيان العرب ووضعهم وهددتهم باعظم الاخطار الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية فيجب وقف الهجرة اليهودية فوراً ووقفاً تاماً

٢ ـ ان العرب لن يستطيعوا ان يروا اراضيهم تذهب من ايديهم لان اباحة بيع الاراضي اخذت تؤثر في كيان العرب عامة وبنوع خاص اخذت تؤثر في حياة الفلاح العربي تأثيراً خطيراً بتحويلها من حياة الاستقرار في القرية والارتباط بالوطن الى حياة العمل اليومي والتشرد في المدينة . ان الذين يبيعون اراضيهم هم افراد قلائل بالنسبة الى جمهور الامة وواجب الحكومة الاول ان تحمي الجمهور من بعض الافراد الذين لاتساعدهم اعصابهم واخلاقهم على مقاومة اغراآت اليهود ، ومثل هؤلاء الافراد يوجدون في كل امة . ولهذا يجب منع انتقال الاراضي لليهود منعاً باتا

٣ ـ يجب وضع حد لهذه المأساة المؤلمة التي تمثل في هذ

البلاد المقدسة في سبيل تجربة فاشلة ليس من الاستمرار عليها الا استمرار الفتن والكوارث وذلك بالعدول نهائياً عن سياسة الوطن القومي اليهودي وانهاء الانتداب . وحل قضية فلسطين على الاسس التي حلت عليها قضايا الاقطار العربية الاخرى اي بعقد معاهدة بين العرب وبين بريطانيا تقوم بموجبها حكومة وطنية دستورية ، لان ذلك حق طبيعي للعرب في هذه البلاد الذين لا يقلون عن اخوانهم رقياً وتقدما والذين اشتركوا معهم في الجهاد في سبيل غاية واحدة ، وبهذا فقط يمكن توطيد السلام في هذه البلاد .

البيان المقدم الى اللجنة الملكية بالقدس

من عبد اللطيف بك صلاح عضو اللجنة العربية العليا

بتاريخ ١٥-١-٣٧

اتقدم للجنة الملكية لاداء الشهادة عن ثلاث نقاط

١ - السبب الاساسي للاضطرابات

٢ - وجوب تفسير صك الانتداب ضمن المبادىء الواردة في المادة ٢٢ من عصبة الامم وبتفسير اعم ضمن الروح التي سيطرت على المادة المذكورة

٣ - تفسير الحكومة صك الانتداب تفسيرا خاطئا واني اسعى لعدم تكرار ماسبق ذكره من بعض الزملاء الا بقدر الضرورة

خيبة الامال المعقودة على بريطانيا

النقطة الاولى - السبب الاساسي للاضطرابات خيبة الامال المعقودة على بريطانيا العظمى بنيل العرب حقوقهم واستقلالهم ولقوة التدليل اضرب مثلا مني ، تولدت من ابوين عربيين في نابلس سنة ١٨٨٤ ودرست في مدارس الحكومة الدروس الابتدائية ودرست الدروس الثانوية في استانبول في مدارس الحكومة ودرست

الحقوق في مدرسة الحقوق التركية في استانبول وتخرجت منها بعد اداء الدكتوراه . استخدمت في كتابة مجلس الشورى حتى اعلان الدستور سنة وانتقلت الى دائرة مجلس الشيوخ سنة ١٩٠٨ واشغلت هناك مديرية تحريرات هذا المجلس وهذه الوظيفة كانت تخولني الدخول بين عداد رجال الدولة الذين يدعون للتشريفات الملكية ولكني كنت اشعر بنقص : عدم السيادة العربية التامة

نعم كان العرب في الحكومة العثمانية شركاء في الحكم متساوين مع الترك في جميع الحقوق والوظائف (قانون الاساسي لممالك الدولة العثمانية ـ المادة ـ ١٧) وتساوي العرب والترك في الحقوق والوظائف كان يرجع الى زمن تأسيس الدولة العثمانية لان الاسلام منذ بدئه اوجد (وحدة سياسية) عوضا عن (الوحدة القومية) ايضا تعتبر العرب والترك واحدا يؤلفان الوحدة السياسية العثمانية . والعرب هكذا كانوا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الترك وزيادة على ذلك كانت الولايات العربية تدار على طريقة (توسيع المأذونية) التي يمكن ان تسمى بالاستقلال الاداري . ففي كل ولاية ولواء وقضاء مجلس ادارة مؤلف من موظفين ومنتخبين ورؤساء روحانيين وفي كل مركز ولاية ولواء مستقل

مجلس عمومي منتخب (المادة ١٠٨ و ١٠٩) من القانون الاساسي وقانون ادارة الولايات العثمانيين

وكانت الحكومة بالحكم العثماني مسؤولة امام البرلمان (المواد ٣٠ و ٣١ و ٣٨) وكان العرب يشتركون في مجلس النواب بانتخاب نوابهم بنسبة نفوسهم (المادة ٦٥) وكان منهم الشيوخ في مجلس الاعيان والوزراء وفرقا ومشيرون وولاة ومتصرفون ورؤساء دوائر

رغم كل ذلك ورغم محبتي للاتراك الناشئة عن ثقافتي في مدارس الدولة واشغالي مركزاً فيها كنت اشعر بنقص : هو عدم سيادة اللغة العربية وعدم استقلال البلاد . فكنت اشعر بشعور الاندفاع للاستقلال لاعادة المجد العربي الغابر وكانت لبريطانيا شهرة عالية منتشرة بين العرب شهرة بالعدل والوفاء منقوشة على فؤاد كل عربي فعلقت مع من علق الامل على بريطانيا . . . وبعد الهدنة قدمت استقالتي وتركت وظيفتي وركضت لبلادي لاشترك بتأسيس استقلالها . فاذا كان ؟.. خيبت آمالنا المعقودة على بريطانيا اذ سقطنا من مقام الحاكم الشريك الى محكوم ذليل محروم من قسم كبير مما كنا نتمتع به من الحقوق مقضي علينا بتسليم قسم من

آبائنا واجدادنا الي شعب غريب من جراء (وضع البلاد بحالة ادارية وسياسية تسهل انشاء وطن قومي لليهود)

فهذا العامل هو سبب مستقر في النفس للاضطرابات يحفزها اليه من وقت الى آخر فان لم تؤمن هذه الحقوق فيبقى العامل مستقراً

النقطة الثانية من شهادتي :

صك الانتداب وعهد العصبة

بحث بعض زملائي في اللجنة عن مخالفة صك الانتداب لعهد عصبة الامم ولذلك لن اكرر ما اعادوه ولكني اقول هنا كان على الحكومة ان تفسر صك الانتداب المبهم ضمن مبادىء المادة ٢٢ من عصبة الامم التي هي مستند هذا الصك . وهذه المادة تعترف (بان بعض الشعوب التي كانت ضمن السلطة العثمانية قد بلغت من الرقي درجة يمكن ان يعترف معها موقتاً بكونها امة مستقلة) وان ما تحتاجه هو الاسترشاد بنصائح دولة منتدبة) فان المادتين الثانية والسادسة من صك الانتداب لا يمكن تفسيرهما الا بملاحظة هذين الاساسين . ان الامة العربية في فلسطين امة مستقلة وان الدولة المنتدبة مكلفة بارشادها واسداء النصح لها بالادارة . ولذلك يجب

دائماً الانتباه الى انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين هو انشاؤه في بلاد امة معترف باستقلالها موضوعة تحت انتداب بريطانيا العظمى ولذلك لا يحق للوصية ان تأتي بما يخالف استقلال تلك الامة ولا بما يخالف مصالحها ولذلك فان المادة السادسة اشترطت تسهيل الهجرة لفلسطين بشرطين :

١ - وجود احوال ملائمة

٢ - عدم الحاق الضرر بحقوق ووضعية العرب

وهذان الشرطان يوافقان تمام الموافقة المبادئ المقررة في المادة (٢٢) من عصبة الامم

ب - اما كون اهالي فلسطين هم من (بعض الجماعات) الواردة ذكرها في الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ المذكورة امر لا يقبل الجدل لانه لم يكن معروفا بوجود جماعة تسمى (جماعة فلسطين) بل كانت امة معروفة بالامة العربية واهالي فلسطين جزء منها . ان سوريا كانت تشمل فلسطين وما يسمى الآن فلسطين هو عبارة عن جزء من ولاية بيروت (لواء نابلس وعكا) وعن لواء القدس (بما فيه اقضية يافا وغزة وخليل الرحمن وبئر السبع) فما دام نصف

هؤلاء الاهالي اعترف بدخولهم في الفقرة المذكورة فتكون فلسطين داخلة بها

ج - ذكرت المادة السادسة من صك الانتداب (الحقوق) بصورة مطلقة وشاملة وعليه لا شبهة بشمولها للحقوق الطبيعية والسياسية . واما ماقاله بعض الشهود اليهود من ان الحقوق المذكورة في هذه المادة هي (الحقوق المدنية) التي وردت في المادة الثانية وانها لاتشمل الحقوق السياسية فهو مردود جداً . لان (الحقوق المدنية والدينية) المذكورة في المادة الثانية هي العائدة (لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والاديان) هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الحقوق المدنية الواردة في المادة الثانية جاءت مقابلة للحقوق الدينية وعليه تشمل جميع الحقوق غير الدينية (والوضعية) انما ذكرها الواضع على حدة بعد ماذكر (حقوق العرب) تدل على انه قصد بها شيء خلاف (الحقوق) وهذا الشيء هي وضعية العرب اي كيانهم .ان هذه الحقوق والكيان لاشك تمنع اي هجرة تضربها انتقلت هذه الامة الى تحت هذا الانتداب من الحكم العثماني ، وكان تقرر فصل (سوريا والعراق وفلسطين وسائر بلاد العرب من الدولة العثمانية لسوء الادارة التركية) كما جاء في القرار

المتخذ في مؤتمر الصلح في بريطانيا وفرنسا وايطاليا واميركا واليابان ٣٠ يناير سنة ١٩١٩ ومن الطبيعي كان يقصد نقل هذه الشعوب الى حالة احسن مما كانوا عليه في الادارة التركية ولايكون حقا بنقلهم الى حالة تحرمهم من الحقوق التي كانوا يتمتعون بها والوضعية التي كانوا فيها

وعليه فان كل مهاجرة يمكن ان تخل بحقوق العرب وكيانهم الذي ثبت قبل انتقالهم للانتداب يكون غير جائز حقا وهكذا كل مهاجرة تحول دون تمتع العرب بتلك المؤسسات النيابية

بعد ذلك يمكن تفسير المادة الثانية التي تحتوي على ثلاث فقرات بكل سهولة . (فانشاء الوطن القومي) و (ترقية الحكم الذاتي) و (وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع السكان) امور مربوطة ببعضها . هنا سؤال : لماذا ذكر انشاء الوطن القومي اليهودي في هذه المادة ثم ذكرت مسألة الهجرة اليهودية على حدة في مادة اخرى (المادة السادسة) . هذا لايمكن تفسيره الا اذا لاحظنا ان هذه المادة اعتبرت انشاء الوطن القومي امراً معنويا اي اشارة لحق اليهود باعتبار فلسطين مركزاً يرجعون اليه . واما المسألة المادية وهي مسألة الهجرة فلم تذكر بهذه المادة التي بحثت عن امر معنوي

بل ذكرت في مادة اخرى على حدة مع الشروط الذي يجب تحققها لامكان وقوعها

هـ ـ هنا مسألة دقيقة : لم يقصد واضعو صك الانتداب جعل فلسطين وطناً قومياً لجميع اليهود في العالم وكذلك لم يقصدوا استمرار هذا الانشاء الى ما شاء الله ، فالمقصد هنا اقامة جماعة من اليهود لا يضر وجودهم بمصالح السكان العرب كي اذا استقرت الجماعة في هذا المركز يكون تم انشاء الوطن . وهذا حصل وتم منذ القديم قبل اضطرابات سنة ١٩٢٩

النقطة الثالثة

ادارة خاطئة وتشريع ظالم

للمدقق في اعمال الحكومة بالادارة والتشريع يظهر جليا انها فسرت صك الانتداب تفسيراً خاطئا . لان (مسؤولية الدولة المنتدبة عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية لتسهيل انشاء الوطن القومي اليهودي) سيطرت على افكار الحكومة فجعلتها تقوم بالتشريع وبالادارة لهذه الغاية ، دون ان تلتفت التفاتا حقيقيا للتفسير (الذي عرضناه اعلاه) والذي يوجب على الحكومة ان تعمل ذلك اذا لم يخل بحقوق ووضعية العرب . وكما انه نشأت

سياسة خاطئة فى امر الهجرة والاراضي عن ذلك نشأ عنه ايضاً تشريع خاطئ وعوضاً عن ان تكون الحكومة المنتدبة اخذت بالشعب للامام بتطبيق مبادئ التشريع رأيناها رجعت القهقرى

وهكذا فان الحكومة المنتدبة لم تعمل باسس التشريع ، بل جاءت في اكثر الامور تنقل الينا القوانين الانكليزية او القوانين المرعية في مستعمرات انكليزية باصلها وفرعها دون ان تلاحظ اسس التشريع الذي تقدمها وعادات ومميزات القوم الاخلاقية

من المعلوم ان القانون يجب ان يكون وليد الاحتياجات الاجتماعية وتعاملات الاهالي وهذه الاحتياجات والتعاملات تختلف باختلاف عادات الامم واخلاقها ومزاجها وتاريخها والاقليم الذي تسكنه .

ومعلوم ان الامم الانكلوساكسونية انفردت باوضاعها الحقوقية والاسس القانونية دون جميع اوربا وسائر دول العالم التي اخذت بالحقوق الافرنسية واما الاصول الانكليزية التي حافظت عليها انكلترا واميركا نشأت منذ زمن السلت ثم امتزجت بعد ذلك بالاصول الجرمانية والنورماندية وانتشرت في انكلترا فسار عليها الاهالي ثلاثة عشر قرنا وتحورت بمقتضى احوال مختلفة وتجارب

عديدة وتعامل مديدة اصبحت من عادات الانكليز ومميزات اخلاقهم وباتت احسن الاصول واعدلها للامة البريطانية

اما لأمة غير الامة البريطانية لاتكون اصولا عادلة لاختلاف احتياجاتها واخلاقها ومزاجها وتاريخها والاقليم الذي تسكنه ، ولا يخفى ان اهالي فلسطين الذين هم جزء من الامة العربية وقسم من الامبراطورية العثمانية التي اخذت منذ سبعين سنة بالاوضاع الافرنسية ومزجتها تدريجياً مع الحقوق الاسلامية في بعض فروع الحقوق قد اعتادوا على هذه الاصول الانكليزية اذ طبقت دفعة واحدة . وان كنا نعترف بان بعض الاسس والاصول في الحقوق الانكليزية هي واجبة الاقتباس لكل امة ترغب السير في اسعاد رعاياها ، الا ان تطبيق العادات والاصول الانكليزية باجمعها دون النظر للموافق وغير الموافق منها لاحتياجات الامة الفلسطينية وعاداتها واخلاقها يقف امام تلك الامة في رقيها الحقوقي والاجتماعي وان مضار ذلك في نشوء الامم ظاهر الآثار لتصادم اصول غير ملائمة مع مزاج واخلاق الامة وطباعها وعاداتها

ان الحكومة المنتدبة سارت على هذه الطريقة في التشريع ان المقام لا يساعدنا على البحث من جميع القوانين ولا لبيان جميع

المخالفات التي وردت في القوانين ولكننا نرغب ان نأتي ببعض الامثلة :

١ - تخويل الموظفين الاداريين حق القضاء

ان تفريق السلطات الثلاثة عن بعضها البعض وعدم مداخلة الادارة بالقضاء مبدأ انكليزي الاصل نشره مونتسكيو وعمل به جميع العالم المتمدن وكانت الحكومة العثمانية عاملة به . اما الحكومة في فلسطين فاخلت بهذا المبدأ اخلالا مريبا فخولت الحكام الاداريين والقائممقامين صفة القضاء . هذه بدعة لم تعرفها فلسطين في الحكم التركي . ان هؤلاء الموظفين يصدرون اوراق توقيف بحجز حرية الاشخاص وتفتيش المساكن واحكاما بالحبس الجزائي والتغريم . وهذا يقع على الاكثر في الاوقات التي لم تنجح ادارة البوليس او لم تعتقد على الاقل من الحصول على مثل هذه الاوامر والاحكام من قضاة الصلح النظاميين واتذكر في هذا الشأن كلمة لقاضي بريطاني (المستردي افرتش) ان وظيفة القضاء ليس اجراء العدل فحسب بل وجعل العامة يعتقدون بجريان العدل

ومن هذا القبيل قانون منازعات وضع اليد الذي خول الحكام الاداريين بالتدخل في امر التصديق

٢ ـ قد نظمت قوانين تقييد حرية الاشخاص

٣ ـ قانون منع الجرائم لسنة ١٩٢٠ الذي يخول ضابط البوليس ان يسجن اي شخص كان لمدة سنة او يقيده بالكفالة

ب ـ قانون منع الجرائم سنة ١٩٣٣ الذي الغى قوانين منع الجرائم لسنة ١٩٢٠ و١٩٢٦ و١٩٢٩ بقي مقيداً للحرية

د ـ المواد ١٢ و١٣ و١٤ من قانون البوليس المتضمن استخدام البوليس الاضافي على نفقة الافراد

٣ ـ قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٣٥ مخالف تماماً لمبدأ تدويب البلاد على قابلية حكم نفسها بنفسها

كان قانون المحاكم لسنة ١٩٢٤ يساوي بين القاضي البريطاني والقاضي الوطني فجاء هـذا القانون بجعل صلاحية اعلى للقاضي البريطاني من القاضي الوطني فهذا ينافي الاصول التي سارت عليها فلسطين ثماني عشرة سنة وامتياز ماس بشرف القضاة الوطنيين وهكذا اصبح

آ ـ قاضي الصلح الوطني يرى الدعاوى الحقوقية حتى مائة وخمسين جنيهاً وقاضي الصلح البريطاني يرى الدعاوى الحقوقية حتى مائتين وخمسين جنيها

قاضي الصلح الوطني يرى الدعاوى الجزائية الموجبة الحبس حتى سنة واحدة وقاضي الصلح البريطاني يرى الدعاوى الجزائية ويحق له الحكم بالسجن حتى سنتين

ب - المحاكم المركزية عندما تؤلف من عضوين وطنيين ترى الدعاوى الحقوقية من مائتين وخمسين حتى خمسمائة جنيه واما اذا كان احدها بريطانياً فترى الدعاوى من خمسمائة الى النهاية

ج - محاكم الجنايات ومحكمة الاستئناف الجزائية تتألف من اكثرية بريطانية عوضاً عن الاكثرية الوطنية

د - محكمة استئناف الحقوق من قاضيين على ان يكون احدهما بريطانياً ورد الاستئناف عند اختلاف الاثنين وزيادة على ذلك قد اسست مراكز قضاة صلح بريطانيين واعطي لهم امتياز اعلى مع ان هذا الصنف كان محصوراً بالقضاة الوطنيين فهل هذا نتيجة تدريب الحكام الوطنيين ثمانية عشر سنة ؟ وهل بعد تدريبهم هذه المدة يرجع بهم الى القهقرى

٤ - قانون الاراضي لسنة ١٩٢٠ وضع احكاما في مادته السادسة والسابعة تحافظ على الملك الصغير وتمنع المتاجرة بالاراضي فلم تلبث الصهيونية الا واثرت فالغيت هذه الاحكام بتعديل قانون

الاراضي لسنة ١٩٢١ ان المادة السادسة من قانون الاراضي لسنة ١٩٢٠ كانت وضعت قيوداً بخصوص انتقال الاراضي قيوداً على الشاري وهي (ان لايحصل على ارض زراعية تتجاوز مساحتها ٣٠٠ دونم) وانه (ينوي زراعتها واعمارها بنفسه حالا) والبائع كان مجبوراً على اثبات انه بقي له اراض كافية لعوله مع عائلته

٥ ـ قانون امتياز الكهرباء وهذا يقيد ويلغي حقوق الافراد والاهالي في نهر العوجاء والاردن خلافا للاحكام المدنية الاسلامية التي تنص على عدم نفاذ امر السلطان باعطاء مالايخص الاهالي من المنافع للاشخاص

٦ ـ قانون العقوبات العثماني كان يجعل للاشتراك درجات . الفاعل الاصل ، الشريك المعين ، في اشتراك الجرم ، يوجد شخص ارتكتب الجرم بنفسه فهذا الفاعل الاصل كمن حمل السكين وجرح المقتول وقتله وشريك اشترك معه وساعده وهذا قسمان فاذا كان فعل هذا الشريك هو فعل لو لم يحصل لما كان الفاعل الاصلي تمكن من اتمام ذلك الفعل . هذا قسم : والآخر لو كان فعله مساعدة بدونها ايضاً يحصل الفعل فالقانون العثماني اعتبر الشريك من النوع الاول معاقبا عليه الفاعل الاصيل واما في النوع الثاني اعتبره شريكا مساعداً

وعاقبه بعقاب اخف ، كما انه اعتبر (الآمر) نوعين آمر مجبر وآمر غير مجبر فاعتبر الآمر المجبر كالفاعل الاصيل واما الآمر غير المجبر فعاقبه بعقاب اخف كالتحريض والتشويق فان القانون الجديد يعاقب جميع هؤلاء بعقاب واحد. فان مخالفة ذلك لعادات الاهالي وامزجتهم ظاهر :

فان مساواة (السارق الذي دخل الدار وسرق فعلاً) مع (مساعده الذي وقف مثلاً في الطريق ليراقب المارين والعابرين) بالعقاب يأتي غريباً بالنظر لاخلاق البلاد وامزجة الاهالي وكذلك مساواة القاتل او السارق بمن جاء اليهم وحرضهم على ارتكاب القتل او السرقة او حسن اليهم ذلك وشوقهم لعمله

ب ـ والقانون العثماني فرق بين المحاولة التامة وغير التامة. فالمشروع في الافعال الاجرائية هو غير المشروع في الافعال التمهيدية وقد اعتبر هنا امر هام بالنسبة الى امزجة الاهالي وعاداتهم

ان العرب من الاقوام الذين يغضبون سريعاً ثم يزول غضبهم سريعاً ، وقد يحدث من ذلك ان يغضب الانسان فينوي الاعتداء على خصمه فيشرع باستحضار الافعال التمهيدية لذلك ، ثم يندم فيرجع من نفسه، دون ان يكون هنالك مانع يمنعه ..

فالقانون العثماني وكذلك الافرنسي لايعتبره مجرما وبذلك يكون شوق محاولي اقتراف الجرائم للندم والرجوع عن نواياهم الجرمية

فالقانون الحاضر يعاقب هؤلاء كمن حاول ارتكاب الجرم وقام به الا ان عدم اتمامه الجرم نشأ عن مانع لم يكن في اختيار المحاول كمن جرح المعتدى عليه بقصدقتله الا انه لم يمت بالنظر للاسعافات الطبية والمداواة ،فاعتبار الشخص الذي جاءليجرح خصمه ولكنه ندم قبل وصوله اليه فرجع لداره، مثل ذلك المجرم الذي جرح خصمه فعلا غير محاول وينافي اخلاق الاهالي وعاداتهم واحتياجهم وامثلة كثيرة اخرى

٢ ـ ولنأخذ مثلامن اصول المحاكمات الجزائية فالقانون العثماني اعتبر الاستئناف تظلماً من الحكم الصادر ضد المحكوم عليه ولذلك فلو استئنف المحكوم عليه ولم يستأنف النائب العام فمحكمة الاستئناف ليحق لها بالطبع زيادة العقوبة. ولكن القانون الحاضر يعطيها هذا الحق

ب ـ القانون العثماني لايسمح الا بمحاكمة المتهم بالجريمة المتهم بها ولكن القانون الحاضر يسمح للمحكمة في بعض الاحوال اضافة بعض التهم

٣ - قانون تعديل بعض البيانات جاء مخالفاً للتشريع الاسلامي والتشريع العثماني بمواد كثيرة

٤ - ان القوانين الجديدة الاخرى معظمها جاءت بعيدة عن اعتيادات الاهالي واحتياجاتهم الحقيقية هذه القوانين التي وردت بهذا البند لاعلاقة لها بفكرة انشاء الوطن القومي اليهودي الا انها دليل على مضرات استئثار الادارة بالتشريع دون رأي اهل البلاد ونتيجة ذلك تحكم الظلم بالقانون

٧ - ان لمحكمة العدل العليا صلاحية في اصدار الاوامر للسلطة الادارية باصدار الاوامر اليها باجراء عمل يتطلب القيام به منها او الامتناع عن بعض الاعمال التي قامت بها وهذا يؤمن جريان العدل في بعض الامور. اما اذا كانت تمت تلك الامور فتكون صلاحيتها قد انتهت

ففي هذه الحالة اقامة الدعاوى على بعض الموظفين لقيامهم باعمال مخالفة للقانون تحتاج دائماً الى اذن من المندوب السامي الذي يرفض في بعض الحالات السماح لذلك وهكذا يمنع جريان العدل (قانون الشكايات الاخبارية)

٨ - لا يوجد مرجع في فلسطين يمكن الاهالي من مقاضاة الحكومة او حق معترف به الاهالي بالاعتراف على القوانين الظالمة

والتي ترهق الاهالي بالضرائب والمخالفة لروح العدل ولصك الانتداب او لدستور فلسطين او للحقوق الطبيعية في البلاد الدستورية فان البرلمان هو المرجع وفي فلسطين لامرجع ولكن عدم وجود مرجع للتظلم من ذلك في فلسطين اوجد حالة يمكن اعتبارها وتسميتها (سياسة ارهاق الاهالي). ومن ذلك يظهر تماما ان اهالي فلسطين يحكمون الآن كمستعمرين لا اعتبار لعاداتهم واخلاقهم وامزجتهم واحتياجاتهم الاجتماعية

٩ — ان مرسوم الجنسية الفلسطينية لسنة ١٩٢٥ قد نظم بوضع يجحف بجنسية الفلسطينيين الموجودين في خارج فلسطين مع ان هؤلاء فلسطينيون متولدون من ابوين فلسطينيين محرومون من اكتساب الرعوية الفلسطينية بداعي انهم كانوا في اليوم الاول من شهر آب لسنة ١٩٢٥ خارج فلسطين. وان كان قد اعطى اليهم اختيار لمدة سنتين الا انه كان ذلك معلقاً على موافقة حكومة فلسطين فمن ذلك نشأ ان بقي بعض الفلسطينيين بدون رعوية ( )
وهذا ما لايجوز بعرف الحقوق الدولية. فان الاجحاف في ذلك ظاهر اعرف شخصاً كان مدير بريد في نابلس خلال سنة ٩٢٠ و ٩٢١ ثم ذهب لمصر قبل سنتين او ثلاث طلب الرعوية الفلسطينية وابواه فلسطينيان

ان حرمان هؤلاء الفلسطينيين من اكتساب جنسية آبائهم وجعلهم (بلا وطن) مغاير في كل الامور للعدل . وبعد ذلك ارغب في البحث من الامرين الآتيين :

١ - التحصيل الابتدائي - كان اجباريا في الحكومة العثمانية (المادة ١١٤) من القانون الاساسي العثماني ، وقانون المعارف العثماني وفي فلسطين اليوم قد رفعت هذه الاجبارية واصبح معظم الاطفال محرومين من مقاعد في المدارس الابتدائية نظراً لاخطاء الحكومة ان عدد الطلاب في السنة الاخيرة ستة وثلاثين الفاً بينما كانوا في سنة ١٩٢٢ فقط تسعة عشر الفاً وستمائة وستة وثلاثين . فان نسبة المحرومين من التحصيل من اطفال العرب عظيم جداً ويظهر لي انها اكثر من النسبة التي قدرها المستر بومن من انهم ثمانين بالمائة (اي الاطفال المحرومين من التحصيل)

في بلدي نابلس اعرف ان افواجا من الاطفال يرفضون عن القبول في المدارس لعدم كفايتها . ان الحكومة التي تصرف معظم ميزانيتها بسخاء على الامن العام وعلى امور غير منتجة تستجوبها الادارة المستندة على انشاء الوطن القومي اليهودي ، لم تخصص ميزانية المعارف في السابق اكثر من ٣ ٪. وفي السنة الاخيرة وصلت الى

٥,٢٢ ٪. وهذه النسبة دليل على اهمال الحكومة امر المعارف

المدارس الثانوية غير كافية والمدارس العالية مفقودة وهل تسير الحكومة على هذا البرنامج الذي يكثر من الجهل والامية

٢ - الطرق - من المفيد ان نرجو اللجنة الملكية الموقرة ان تطلب الارقام الصحيحة التي تبين كيف ان الحكومة اهملت تصليح الطرق العربية التي كانت معبدة في الدور التركي فانشأت عوضاً عنها طرقا يهودية . ولا اريد الا ذكر مثال صغير :

كانت طريق طولكرم - يافا ٣٥ كيلو مترا تقريبا وتمر عن قرى واراضي عربية فحولتها الى ٥٥ كيلومترا تقريبا لتمر من المستعمرات اليهودية واهملت تلك الطريق العربية والقرى والاراضي العربية . هذا قليل من كثير . فاهمال خطوط المواصلة (الطرق) بين المدن العربية مثل طريق يافا - غزة - بئر السبع من جملة الامثلة يبرهن على ضرورة تفريق السلطات عن بعضها واقامة برلمان ذات صلاحية واسعة وتشكيل حكومة دستورية تكون مسؤولة امام البرلمان

ولذلك فاني أؤيد المطالب الاربعة الواردة في مذكرة اللجنة العربية العليا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيان الاستاذ حسن صدقي الدجاني

القى الاستاذ حسن صدقي بك الدجاني المحامي وعضو بلدية القدس بيانا مطولا امام اللجنة الملكية بسط في مقدمته تفاصيل مفاوضات الحسين - مكماهون ووعود الحلفاء للعرب ثم قال :

وعد بلفور

والان ارغب ان اذكركم كيف كوفيء العرب في فلسطين على ثقتهم ببريطانيا والعهود التي قطعها مكماهون للحسين وعلى تلبيتهم لنداء الملك حسين بناء على تلك الوعود :

١ - في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ ارسل المستر بلفور الى اللورد روتشيلد الكتاب الذى اصبح يدعى بوعد بلفور

٢ - وقد اعطي هذا الوعد لليهود في وقت لم تكن بريطانيا صاحبة اي حق سياسي او حق فتح في فلسطين

٣ - واعطي بعد ان سبق للحكومة الانكليزية ان وعدت العرب في استقلالهم بما في ذلك فلسطين فيكون الوعد الاخير باطلا لانه اعطي بعد مرور ٢١ شهرا على عهد مكماهون

٤ - واعطي هذا الوعد دون استشارة العرب او اخذ رأيهم فيه وهم اصحاب البلاد

٥ - كتم هذا الوعد عن الحسين والعرب ولم ينشر بصورة رسمية في فلسطين الا في سنة ١٩٢٠

٦ - ان هذا الوعد يحتوي على شقين متناقضين يستحيل التوفيق بينهما :

فالاول لليهود (ويعدهم به بانشاء وطن قومي لهم في فلسطين) والثاني للعرب ويعدهم به(بعدم السماح باجراء اي شيء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي لهم)

واذا كانت الحكومة الانكليزية واليهود يعتقدون ان من مقتضيات وعد بلفور تسهيل الهجرة اليهودية لفلسطين ووضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي كما جاء في المادة ٦ من صك الانتداب لفلسطين فلست ادري كيف يمكن التوفيق بين هذا الوعد وبين حقوق العرب الدينية والمدنية التي تعهدت الحكومة بصيانتها

وها قد مضت ١٨ سنة على الاحتلال رأينا في اثنائها ان الحكومة لم تستطع التوفيق بين هذين الوعدين المتناقضين

فاليهود كانوا اقلية صغيرة لا يتجاوز مجموع نفوسهم ٥٠ - ٥٤ الفاً واصبحوا الآن ما يقرب من ٤٠٠ الف

واذا دامت مساعدة الحكومة لهم على هذا الشكل فقد يصبحون اكثرية في القريب العاجل ويصبح العرب اصحاب البلاد اقلية . ومتى اصبحوا اقلية لااعرف كيف يجوز للحكومة الانكليزية ان تدعي انها صانت حقوق العرب المدنية بان جعلتهم اقلية بعد ان كانت اكثرية

ومتى اصبحوا اقلية اصبحت امورهم الدينية ومعاهدهم ومعابدهم تحت رقابة حكومة يهودية ، ولا اعرف كيف تستطيع ان تدعي انكلترا بعد ذلك بانها صانت حقوق العرب الدينية

ويمكنني ان اؤكد لحضراتكم ان وعد بلفور هذا كان وما يزال اصل البلاء وسبباً لجميع هذه الفتن والثورات التي حصلت في فلسطين لا سيما وانه لم يعين حداً للوطن القومي اليهودي بل تركه مفتوحا بحيث اصبح اليهود يعتقدون بان في الامكان حشد جميع يهود العالم اذا امكن في فلسطين ، وجعل هذه البلاد يهودية كما ان انكلترا انكليزية وفي هذا اجحاف عظيم بحقوق ابناء البلاد الاصليين .

لقد قرأت اقوال الدكتور وايزمن امام لجنتكم الموقرة فرأيته يضرب على وتر انساني حساس يطلب للشعب اليهودي المضطهد من قبل الشعوب الاخرى ارضاً يعيش فيها بسلام وامان ، وفي الواقع فان طلب الدكتور وايزمن هذا يستحق كل العطف والمساعدة لو انه كان يطلب ارضاً خالية من شعب له حضارته ومدنيته وهو كائن في بلاد هو صاحبها المطلق

ان اليهود الذين يطلبون العيش مع العرب بامان وسلام هم انفسهم الذين يسعون لان يصبحوا اكثرية في البلاد ليؤسسوا وطنهم القومي على انقاضنا فنضطر الى ان نصبح اقلية ثم الى ترك البلاد فنصبح مشتتين كما هم اليوم ونضطر بعد ذلك الى الالتجاء الى العالم الاوربي فنطلب منه ان يجد لنا وطناً نعيش فيه بامان وسلام كما يطلب اليهود اليوم

فاليهودي الذي كان يعيش مع العرب بامان وسلام قبل وعد بلفور اصبح اليوم موضع الاحتقار والاهانة مع العرب لان العربي اصبح يعتقد انه يرغب في الاستيلاء على وطنه وطرده من بلاده

ومن اهم الاسباب التي دفعت العربي الى هذا الاعتقاد هو ما نراه من كبرياء اليهود وغطرستهم وتأثيرهم على الحكومة وطلبهم في تمييزهم عن العرب حتى اصبحوا لا يرضون ان يعاملوا كما يعامل

العربي في بلاده خذ مثلا : يقف المستر شرتوك امام لجنتكم الموقرة ويقول انه يعتقد بان ليس لغير اليهود حق في الهجرة الى فلسطين . ومعنى هذا انه لا يرى مايبرر للعربي السوري او العربي الاردني او العربي الدرزي او اي عربي آخر ان يهاجر الى فلسطين واعتقد ان الذي دفع المستر شرتوك الى هذا الطلب هو اعتقاده بان وعد بلفور ميزه على العرب اصحاب البلاد

مثال آخر : يطلب اليهود من دوائر الحكومة والبلديات ان تستخدم العمال اليهود وان تدفع لهم اجوراً اكثر من التي يتقاضاها العامل العربي واني اذكر ان زميلي المستر بن زفي عضو المجلس البلدي بالقدس قد قدم الى المجلس البلدي طلباً يطلب فيه موافقة المجلس على وضع مادة في عقود التعهدات التي تعطى للمتعهدين تفرض على المتعهد ان يستخدم في تعهداته ٥٠ في المئة من العمال اليهود مع علمه بان العامل العربي يتقاضى مايقرب من نصف الاجرة التي يتقاضاها العامل اليهودي ومع علمه ايضاً بان وضع مثل هذه المادة في العقود ستكلف المجلس البلدي مبالغ باهظة في عقودها اذا اصبح المتعهد ملزما باستخدام العامل اليهودي واذا سألت المستر بن زفي او الوكالة اليهودية عن المبررات التي تجيز لهم تقديم مثل هذا الطلب اجابوك :

اولا ـ ان صك الانتداب فوض تسهيل المهاجرة اليهودية وان المهاجرة اليهودية تتوقف على مهاجرة العمال وان من واجب الحكومة مساعدة العامل اليهودي

ثانياً ـ ان حالة العامل اليهودي الاجتماعية والفرق في العيش بينه وبين العامل العربي تضطر الى زيادة اجور العمال اليهود

اضف الى ذلك انه ثبت لدى دوائر الحكومة والبلديات والمتعهدين الافراديين بان العامل العربي ينتج بالرغم عن قلة معاشه من الاعمال اليومية وباتقان ضعفي ماينتجه العامل اليهودي

ومن هنا ترون ان اليهود لاينظرون الى العرب بانهم اصحاب البلاد وان من الضروري ان يعيش اليهود مع العرب بامان وسلام بل يرغبون فى اهمال الشعب العربي وتأسيس وطنهم القومي مهما كانت نتائج ذلك سيئة للعرب

ومن اهم الاسباب التي تخيف العربي على مستقبل بلاده هو مايراه من رغبة اليهود في العيش في هذه البلاد كيهود لا كفلسطينيين يعيشون في بلاد عربية مع العرب مثال ذلك ان اليهودي لايستخدم في مصانعه او معامله او مكاتبه الا اليهودي واذا صادف ان احد المتعهدين اليهود اشغل احد العمال العرب في تعهداته قام عليه اليهود

واخذت الحاميات اليهودية تهجم على العمال وصاحب العمل فتطرد العمال العرب ، وقد وقعت حوادث كثيرة من هذا النوع

كما وان اليهودي يتعمد في كثير من الاحوال ان يرغم العربي على احترامه والاعتراف بيهوديته ولو كان في ذلك مايسيء الى كرامة العربي مثال ذلك :

ان المجلس البلدي في القدس تشكل من اثني عشر عضواً ستة عرب وستة يهود وصادف ان الاعضاء اليهود منهم من يتقن اللغة العربية اتقانا جيداً ومنهم من يعرفها معرفة تمكنه من فهم ما يدور في الجلسات من الابحاث كما تمكنه من الاجابة والاعراب عن رأيه فيها باللغة العبرية . واما الاعضاء العرب فليس منهم من يعرف من اللغة العبرية شيئاً ومع هذا فان الاعضاء اليهود لا يقبلون بان تجري الابحاث باللغة العربية التي يفهمونها توفيراً للوقت ولكنهم يصرون على ان تترجم الابحاث من العربية الى العبرية فيجيب الاعضاء اليهود عليها باللغة العبرية ثم تترجم الى العربية بواسطة سكرتير وهكذا مما يضطرنا في كثير من الاوقات الى ان نؤخر كثير من الابحاث بسبب ضياع الوقت في الترجمة

وليس هذا وحده الذي يؤلم العربي وانما يهمنا كعرب ان نرى

ان اليهود الذين يدعون بانهم يرغبون في العيش معنا بسلام وامان لا يرغبون في احترام لغتنا واستعمالها بل يجبروننا على احترام لغتهم واستعمالها ولو كان الاعضاء اليهود لا يعرفون اللغة العربية لوجدنا لهم شيئاً من المبررات

ذكرت لكم كل هذه الاسباب وهي قليل من كثير لابرهن لكم على انه لو لم يكن هناك وعد بلفور لم يكن اليهود اخذوا يعتقدون بان هذا الوعد قد ميزهم على العرب ، وانهم بموجب هذا الوعد يجب ان يؤسسوا وطنهم القومي على انقاض العرب ولما استحكم العداء بين هذين الشعبين بشكل ادى الى جعل فلسطين مرسحاً للفتن والثورات

والمسألة بحسب اعتقادي مسألة موت وحياة او بالاحرى تنازع بقاء بين شعبين . فالعرب يريدون ان يعيشوا في بلادهم وان يحافظوا عليها ، واليهود يرغبون في تأسيس وطنهم القومي على انقاض العرب مهما كلفهم الامر . .

ما زال وعد بلفور هذا باقياً فلا سبيل الى تأمين السلام في فلسطين ، لقد كان بامكان الشعب اليهودي ان يعيش كما تعيش الشعوب الاخرى في فلسطين دون ان يتعرض لهم احد

واذكر بهذه المناسبة ما قاله المستر توماس هايكرافت في تقريره الذي قدمه عقب اضطرابات سنة ٩٢١ حيث قال :

وقد اكد لنا الكثيرون وتحققنا بانفسنا انه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين لما لاقت الحكومة ادنى صعوبة في ادارة الشؤون المحلية ، ونعتقد ان كره العرب للبريطانيين نشأ عن مساعدة الحكومة للسياسة الصهيونية ، ولو ظل اليهود اقلية كما كانوا ايام الترك وحافظوا على ادبهم واعتدالهم لما عكر صفو عيشهم احد

وعد بلفور

والغريب كما سبق وقلت ان الحكومة البريطانية لم تحدد لوعد بلفور رمدى ، مما يجعلنا نعتقد تمام الاعتقاد ان القصد من اعطائه لم يكن في الواقع تسهيل اسكان شعب مضطهد في فلسطين بل ان القصد منه تحويل هذه البلاد العربية الى مملكة يهودية والدليل على ذلك هو أن اليهود يسعون الى تحويل فلسطين الى مملكة يهودية ، ولست ابغي ان اتعرض الى ما تنشره الصحف من آن الى آخر من اقوال بعض المسؤولين من اليهود ولكن ارغب ان استند الى بعض وثائق رسمية

١ - لقد جاء في تقرير اللجنة الاميركية التي أتت الى فلسطين

في شهر يونيو سنة ١٩١٩ ما يلي :

اعلن يهود فلسطين تأييدهم الصهيونية بوجه عام واختلفوا في التفاصيل والطرق الموصلة الى تحقيقها ويمكن وصف الامور التي اتفقوا عليها فيما يلي :

جعل فلسطين وطناً قومياً بالحال وان يصير الحكم السياسي في البلاد عاجلا او آجلا معروفاً باسم الحكومة اليهودية والسماح لليهود بالمهاجرة الى فلسطين من كل مكان بالعالم ، وان يكون شراء الاراضي مباحا لهم وان تكون اللغة العبرية لغة رسمية وان تكون بريطانيا الدولة الوصية لتحمي اليهود وتساعدهم على تحقيق مشروعهم

وجاء في تقرير هذه اللجنة ايضاً ما يلي :

ليس من الممكن اقامة حكومة يهودية في فلسطين بدون اهتضام الحقوق الدينية والمدنية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين تلك الحقوق التي جاء في تصريح بلفور لزوم المحافظة عليها ، والحقيقة التي وقفت عليها اللجنة في احاديثها مع ممثلي اليهود هي ان الصهيونيين متوقعون ان يجلو السكان غير اليهود من فلسطين بشراء الاراضي منهم

وجاء في تقرير هذه اللجنة ايضاً مايلي :

لاينبغي لمؤتمر الصلح ان يتجاهل ان الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسوريا بلغ اشده وليس من السهل الاستخفاف به، فان جميع الموظفين الانكليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون ان البرنامج الصهيوني لايمكن تنفيذه الا بالقوة المسلحة فيجب ان لا تقل هذه القوى عن ٥٠ الف جندي وهذا في نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من اجحاف بحقوق غير اليهود

لابد من الجيوش في بعض الاحيان لتنفيذ القرارات، ولكن ليس من العدل ان تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة

هذا فضلا عن ان مطالب الصهيونيين الاساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلوها منذ الفي سنة . وهذه دعوة لا تستوجب الاهتمام والاكتراث

ويكفي ان اشير الى ماقاله المستر جابوتنسكي امام لجنة شو حيث لخصت اللجنة افادته بقولها :

وبعبارة اخرى ان مرمى حزبه - اي حزب جابوتنسكي ليس الا انشاء دولة يهودية في فلسطين وقد قالت لجنة شو ان جابوتنسكي فسر لها عبارة دولة يهودية بقوله :

« ليس من الضروري ان يفيد ذلك ان تكون تلك الدولة

مستقلة بمعنى ان يكون لها حق اعلان الحرب على اي كان بل انما يعني اولا ان يكون في البلاد اكثرية يهودية كي تسود وجهة نظر اليهود تحت حكم دمقراطي وثانياً ان تعطي البلاد حكومة ذاتية على شكل الحكومة القائمة في ولاية (نيراسكا) مثلا

ان ذلك يرضيني تماما طالما ان الحكومة هي محلية قادرة على تسيير شؤونها وطالما توجد في البلاد اكثرية يهودية

وتقول لجنة شو في تقريرها بان نظرية جابوتنسكي هذه تعرب عن آراء زعماء الصهيونيين المتطرفين والمعتدلين منهم

ولهذا فان جابوتنسكي. قد طلب من لجنة شو ان يدخلوا الى فلسطين من اليهود ثلاثين الف مهاجر في السنة في الستين سنة القادمة . وقد طلبت لجنة شو من المستر ملز آنذاك ان يقدم لها جدولا يبين لها بعض النظريات حول صيرورة سكان فلسطين العرب واليهود بالاستناد الى بعض افتراضات فجاء المستر ملز (صفحة ١٤٦) وقال اذا سمحت الحكومة بخمسة وعشرين الف مهاجر يهودي في السنة اصبح عدد اليهود مساويا لعدد العرب في سنة ١٩٤٨ واذا علمت لجنتكم الموقرة ان الهجرة اليهودية بلغت سنة ١٩٣٣ ٣٠ الف مهاجر وفي سنة ١٩٣٤ اكثر من ٤٢ الف مهاجر ثم سنة ١٩٣٥

بلغت مايقرب من ٦٢ الف مهاجر ادركت لجنتكم الموقرة الخطر المحدق بنا كعرب كما ادركت ان هذه الهجرة اذا لم تقف بدون قيد ولا شرط اصبحت حياتنا مهددة في هذه البلاد واصبحنا اقلية في القريب العاجل

وفي رأيي ان صك الانتداب الفلسطيني باطل وغير قانوني ويخالف المادة ٢٠ والفقرة ٤ من المادة ٢٢ من عهد العصبة والمادة ١٦ من معاهدة لوزان كما سيأتي البحث عنها

وفي رأيي ايضا ان من واجب انكلترا ان تتخلص من وعد بلفور والغاء صك الانتداب وقد يقول قائل ان معاهدة سيفر ايدت بالمادة ٩٤ استقلال سوريا والعراق وفقا للفقرة ٤ من المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم . واغفلت فلسطين مع انها مثل سوريا والعراق ثم وضعت فلسطين بحسب المادة ١٥ من معاهدة سيفر تحت ادارة منتدب اختاره الحلفاء دون استشارة اهل البلاد كما اشترطت الفقرة ٤ من المادة ٢٢ من عهد العصبة وجوابي على ذلك ان معاهدة سيفر وقع عليها في ١٠ آب سنة ٩٢٠ اي بعد صدور عهد العصبة والموافقة علية

وان المادة ٢٠ من عهد العصبة تمنع اعضائها من القيام باي

التزام يعارض احكام عهد العصبة وان التفريق بين سوريا والعراق وبين فلسطين بهذا الشكل هو غير قانوني وغير عادل . وقد كانت هذه النقطة موضع البحث بين الوفد العربي الفلسطيني وبين وزير المستعمرات

والغريب ان جناب وزير المستعمرات قد استند في وضع انتداب فلسطين بهذا الشكل على المادة ٤٥ من معاهدة سيفر الباطلة (راجع الفقرة ٤ من كتاب وزير المستعمرات للوفد العربي الفلسطيني المؤرخ في ١ اذار سنة ١٩٢٢)

واغرب من هذا ان المعاهدة التي وقع عليها ممثلان عن الملك حسين وهما عوني بك عبد الهادي ورستم حيدر وهي معاهدة فرسايل ، والتي اخذت عنها الفقرة ٤ من المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم لم يعمل بها رغم انها تطابق العهود المقطوعة للعرب ورغم انها تطابق ما اعلنه الحلفاء لدى خوضهم غمار الحرب في الشرق الادنى ووزعوه في جميع انحاء فلسطين وسوريا عام ١٩١٨ من ان غايتهم ، هي ضمان تحرير الشعوب التي ما زالت تعاني الاضطهاد على يدي الترك منذ ازمنة طويلة ، تحريراً تاماً نهائياً . وتأليف حكومات

وادارات تستمد سلطتها من ادارة سكان تلك البلاد الاصليين واختيارهم المطلق ،

وهناك امر اغرب مما مر ذكره هو ان معاهدة لوزان التي تم التوقيع عليها بتاريخ ٢٤ تموز سنة ٩٢٣ ابطلت العمل بالمواد ١٣٢ والمواد ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ من معاهدة سيفر التي استند عليها وزير المستعمرات في كتابه المذكور اعلاه . ومع هذا فما زال وضع فلسطين بالاستناد الى المادة ٩٥ من معاهدة سيفر جاريا

وبموجب المادة ١٦ من معاهدة لوزان تنازلت تركيا عن بعض اقطار للحلفاء ومنها فلسطين وجاء في هذه المادة ان مصير البلاد التي تنازلت عنها تركيا يجب ان يقرر بمعرفة ذوي الشأن بها وذوي الشأن هنا هم اصحاب البلاد

ويجب الملاحظة ايضاً ان صك الانتداب على فلسطين الذي وضع في لندن في ٢٤ تموز سنة ٢٢ لم ينفذ تنفيذاً قانونياً الا في ٢٩ ايلول سنة ٩٢٣ اي بعد تصديق معاهدة لوزان

ولا يسعني ان اترك هذا البحث دون ان اشير الى دستور فلسطين الذي صدر كقانون سنه جلالة الملك في مجلسه الخاص صدر الى حيز الوجود وذلك قبل انفاذ الانتداب الفلسطيني في ٢٩

ايلول سنة ٩٣٢ وهذا مما يجعل دستور فلسطين غير قانوني ايضا

وعلى الرغم من كل هذه الادلة القانونية ارى من واجبي ان ابحث بما في صك الانتداب الفلسطيني من المواد التي تضر بالعرب وتجعل لليهود ميزة عليهم

١ - المادة الاولى من صك الانتداب جعلت للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والادارة بدون قيد ولا شرط وبدون تحديد مدة معينة

فتكون هذه المادة حرمت اهل البلاد من حق التشريع وممارسة الحكم الذاتي والتمتع بالاستقلال الذي نصت عليه الفقره ٤ من المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم مع ان صك انتداب سوريا والعراق نص في مادته الاولى شرطاً على الدولة المنتدبة ان تضع دستورا اساسيا بالاشتراك والتداول مع السلطات الوطنية في مدة لاتتجاوز الثلاث سنوات وان يضمن هذا الدستور تطور كل من سوريا والعراق تطوراً مطردا كدولة مستقلة

٢ - ان المادة الثانية من صك الانتداب فرضت على الدولة المنتدبة ان تضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي

وهذه المادة علة العلل اذ ان الحكومة والجمعية الصهيونية يستندان عليها كلما ارادا تلبية طلب من مطاليب اليهود كتشجيع الهجرة واعفاء المهاجرين اليهود من الرسوم الجمركية على مايجلبونه معهم من أثاث واموال وايجاد اشغال عامة كفتح طرقات بين المستعمرات لتشغيل العمال اليهود وغير ذلك من الاعمال التي لا يستفيد منها الا اليهود

٣ - والمادة الثالثة من صك الانتداب فرضت على الدولة المنتدبة تشجيع الاستقلال المحلي بقدر ماتسمح به الاحوال

ويمكنني ان اقول ان الحكومة لم تشجع الاستقلال المحلي حتى الان باي شيء، حتى ان البلديات التي وضعت لها قانونا بتاريخ كانون ثاني سنة ٩٣٤ قيدت صلاحية المجالس البلدية بشكل انقص ما كان لها من استقلال في زمن الاتراك اذ انه لم يترك للمجلس البلدي اي عمل يتمكن من اقراره دون الحصول على موافقة الحاكم .

٤ - واما المادة الرابعة فهي من الغرابة بمكان فانها « تعترف لليهود بوكالة ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من

الشؤون التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد الخ ..

وهذه المادة كانت موضع شكوانا منذ ان صدر صك الانتداب .

ولا ارغب ان اترك البحث في هذه المادة دون ان اشير الى التقرير الذي رفعه السر لويز بولز مدير بلاد العدو المحتلة الى مركز رئاسة الجيش في القاهرة عن اضطرابات فلسطين حيث قال :

« استطيع ان اقول جازما ان اللجنة الصهيونية لما جد الجد ابت الانقياد لاوامر الادارة (الحكومة) بل انها اتخذت من اول الامر موقفا عدائيا خطيرا وسفيها وانها لحقيقة مرة ان يظهر لنا انه يستحيل ان نقنع صهيونيا (ومايستثنى الا واحد او اثنان) بحسن النية والصدق من الجانب البريطاني »

وليس من العدل مايبغيه للصهيونيون من المحتمل العسكري بل هم يتطلبون في كل امر فيه ليهودي دخل ، اعمال التمييز والمحاباة في جانب اليهودي وهم قوم يصعب التعاطي معهم صعوبة لاتفوقها صعوبة ، وبما انهم الاكثرية في القدس فما يقنعهم ولا يرضيهم مالهم من حماية عسكرية فانهم يظلبون ان يتقلدوا ازمة الامور بايديهم

وفي سائر الاماكن حيث هم اقلية يضجون ضجيجا في طلب الحماية العسكرية

وتابع السير بولز تقريره بقوله :

وقد لزمني ان الح في تبيان ما اعانيه من الصعوبة في ضبط أي موقف كهذا الموقف في المستقبل اذا كنت مضطراً الى التعاطي مع ممثل الطائفة اليهودية وكان المستر او سيشكين نائب الرئيس يهددني باقامة هياج الغوغاء مقام القانون ويرفض الرضى بقوات القانون والنظام

وبعد ان ذكر السير بولز عدة اسئلة عن غطرسة اللجنة الصهيونية قال في تقريره :

ومما تقدم يتضح ان اللجنة الصهيونية تدعي لنفسها سلطتي وسلطة كل دائرة من دوائر الادارة (الحكومة) وتتعدى عليها

وانني اقول بصورة الحزم ان دوام الحال على هذا المنوال من المحال من دون مجازفة بالسلام العام ، واجحاف بحقوق ادارة انا رئيسها

وعبثا ان نقول للمسلمين والنصارى اننا قائمون بما صرحنا به من المحافظة على الحال القديم ، مما عهدوه وعهدناه عند دخول القدس

فالحقائق تشهد بخلاف ذلك . فمن ادخال اللسان العبري كلغة رسمية الى اقامة قضاء يهودي الى تلك التشكيلات الحكومية التي تتألف اللجنة الصهيونية منها والامتيازات المخصوصة الممنوحة لاعضاء اللجنة الصهيونية في السفر والانتقال كل ذلك قد حمل العناصر غير اليهودية على الاعتقاد الثابت والاقتناع الراسخ باننا اهل محاباة . ومع ذلك كله فاللجنة الصهيونية تتهم موظفي وتتهمني انا ايضاً بمعاداة الصهيونية . فالحالة هذه حالة لا تتحمل الصبر ومن حق موظفي وحقي انا ان نجابه ونواجه بما ينبغي لها ولقد قامت هذه الادارة (الحكومة) بتنفيذ رغبات صاحب الجلالة وانما افلحت بذلك كله بفضل شرائع الضابطة لتصرفات المحتل العسكري لارض العدو . ولكن ذلك كله لم يكن ليرضي الصهيونيين الذين لا يفتأون يتوخون توريط هذه الادارة العسكرية الوقتية بسياسة محابيه حتى قبل ان يصدر الانتداب

وانه ليستحيل ارضاء ذوي فكرة مخصوصة ، لا يطلبون رسماً الا وطناً قومياً ، غير انهم بالفعل لا يقنعون بما هو اقل من حكومة يهودية بكل مقتضياتها السياسية

ولذلك فانني اوصي في سبيل السلام ، والتقدم الصهيونين

انفسهم ان تلغى اللجنة الصهيونية في فلسطين

٥ - واما المادة السادسة من صك الانتداب فانني توفيراً للوقت الفت نظركم الى ما كتب عنها في تقرير لجنة شو صفحه (١٨٠ و ١٨١) في الفصل الحادي عشر وازيد على ذلك بان ليس في وسع اي انسان منصف ان ينكر ان هذه المادة ليس فقط غير منطقية بل انها غير قابلة التطبيق بدون اجحاف بحقوق العرب .

اذ انها تركت بيد ادارة فلسطين وحدها تسهيل هجرة اليهود دون ان يكون لاهل البلاد الحقيقيين اي رأي في هجرة شعب غريب الى بلادهم ثم جعلت لادارة فلسطين بالتعاون مع الوكالة اليهودية تشجيع حشد اليهود في الاراضي بما فيها الاراضي الاميرية والاراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية

٦ - واما المادة السابعة فليست باقل اجحافا من المادة السادسة اذ انها تركت للادارة وحدها سن قانون الجنسية واخذت هذه الادارة تعمل انظمة وقوانين من شأنها تسهيل هجرة اليهود بشكل لا يقره العرب لان من شأن هذه القوانين المتعلقة بالهجرة ومساعدة اليهود مساعدة نعتقد كل الاعتقاد ان من شأنها ان تجعل منهم اكثرية في المستقبل . كما انها اخذت تتساهل في منح الجنسية

الفلسطينية لليهود بعد ان يقيموا في البلاد سنتين مع ان الجنسية في بلاد الانكليز لا تمنح لاحد الا بعد ان يكون قد اقام (٥) سنوات .

٧ ـ واما المادة الحادية عشر فقد اباحت للوكالة اليهودية احتكار جميع الاشغال العامة ومرافق فلسطين الطبيعية بدون ان يفسح مجال المنافسة للعرب بمفردهم او بالاشتراك مع الشركات البريطانية اذ ان احكام هذه المادة تستثنيهم من هذا الامر

واليكم ما يؤيد نظريتي هذه ما جاء في الفقرة الثانية من المادة المذكورة :

ويمكن لادارة البلاد ان تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على ان تقوم هذه (اي الوكالة اليهودية) بانشاء تسيير الاشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الادارة لا تتولى هذه الامور مباشرة بنفسها الخ . .

وكمثل من هذه الامثلة اورد لكم مشروع توريد كهرباء روتمبرغ ومشروع البحر الميت الذي اعطي الاول للمستر روتمبرغ والثاني للمستر توفوسكي دون ان يترك للعرب حرية المنافسة ، وفي

هذا منتهى الظلم والاجحاف بحقوق العرب

٨ ـ ومن اهم الاسباب التي يشكو منها العرب والتي وضعت في صك الانتداب خلافا لالتزامات الدولة المنتدبة نحو اليهود هو اعتبار اللغة العبرية واللغة الانكليزية لغات رسمية مع اللغة العربية .

واذا كانت لجنتكم الموقرة توافقني على ان صك الانتداب وضع على اساس وعد بلفور فانا لا اجد في وعد بلفور اي نص يبرر وضع لغتين اجنبيتين كلغات رسمية مع اللغة العربية لغة اصحاب البلاد ولغة الاكثرية الساحقة فيها

ولو سلمنا جدلا ان من مقتضيات الادارة ان تكون اللغة الانكليزية بجانب اللغة العربية لغة رسمية فانني لا ارى اي مبرر على الاطلاق لايجاد اللغة العبرية لغة رسمية

الهجرة

لست ابغي ان ابحث شيئاً عن الاستيعاب ، ولا عن عدد المهاجرين الذين دخلوا البلاد حتى الآن بطرق مشروعة او غير مشروعة ولا عن اساليب تسهيل الهجرة التي اعدتها الحكومة لمهاجري اليهود ، ولا عن اهمية هذا الموضوع الذي لاشك قط في

ان لجنتكم الموقرة استطاعت ان تفهم الشيء الكثير من افادات اليهود انفسهم التي ادلوها امامكم

وان الذي ارغب ان اقوله بصراحة تامة هنا هو اننا كعرب لا نقر لليهود بهجرة لا يكون لنا فيها رأي ولا يمكن ان نسمح لهم بان يصبحوا اكثرية في البلاد او ان يزاحمونا على الحياة والاعمال و اقول بصراحة تامة ان امر الهجرة يجب ان تقره حكومة تؤسس بحسب الفقرة ٤ من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم وان امر الهجرة هو من امورنا الداخلية التي يجب ان نقررها نحن لا غيرنا ، فاذا رأينا لزوما لها سمحنا بها والا اغلقنا الباب ولم نسمح لاحد بالدخول الى بلادنا لينازعنا فيها البقاء . ولنا اسوة بذلك دول اوربا واميركا كلها لا تسمح بالهجرة الا بشروط وانظمة وقوانين تضعها هي ولا يضعها شعب غريب عنها

وان ما جاء في صك الانتداب من النصوص التي تسهل الهجرة لا نعترف بها ولا يمكن ان نقرها ، كما اننا لم نعترف بها ولا بصك الانتداب حتى الآن

ومن العبث البحث في امر مفروغ منه ، واذا علمت لجنتكم الموقرة ان اضراب فلسطين ستة اشهر واعلان الثورة فيها كان ناتجاً عن رغبة العرب في ايقاف هجرة اليهود استطعتم ان تدركوا

اهمية هـذا الموضوع في نظر العرب . واننا نعتبر الهجرة مسألة موت او حياة

واؤكد لحضرتكم ان ليس هنالك قوة في العالم تقنعنا بفائدة الهجرة او بعدم خطورتها علينا فهذه عقيدة راسخة في دماغ كل عربي ليس في فلسطين فحسب بل في جميع انحاء العالم العربي والاسلامي

وما لم تترك لنا حرية التصرف بالهاجرة فلن يؤيد السلام ولا يتم الامن في هذه البلاد

الاراضي

وان ما نعتقده في امر الهجرة نعتقده في مسألة الاراضي وبيوعها ونعتقد ايضاً ان عدم سن قانون لمنع بيوع الاراضي من شأنه ان يحول البقية الباقية من الاراضي من العرب الى اليهود فنضطر الى النزوح عن بلادنا .

اضف الى ذلك ان تقرير جون هوب سمبسون فصل هـذه المشكلة تفصيلا يكفيني مؤونة الشرح فيه . وارجو ان تسأل لجنتكم الحكومة عن عدد الدونمات التي انتقلت لليهود بعد وضع تقرير سمبسون لتدركوا مبلغ الدونمات من الاراضي التي ظلت للعائلة العربية الواحدة التي قال سمبسون في تقريره انها في حاجة

الى ١٢٠ دونما لتتمكن من ادارة حياتها

فاذا طرحتم الدونمات التي انتقلت لليهود بعد تقرير سمبسون ادركتم ما بقي للعائلة الواحدة من الدونمات ثم اترك لضمائركم ان تحكم فيما اذا كان دوام هذا الحال يمكن ان يتحمله العربي المهدد بالفناء من ارضه والنزوح عنها ابديا

عدم تحقيق اماني العرب الدستورية

نحن كشعب نعتقد ان من حقه الحياة وكأمة بلغت من الرقي والحضارة ما لا يقل عن اخواننا العراقيين والسوريين والمصريين والاردنيين تتطلب حكما دستوريا في بلادنا ونرغب ان نحكم انفسنا بانفسنا وان يكون لنا رأي في الضرائب التي ندفعها وكيفية صرفها.

وقد ضمنت لنا الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم استقلالا لم نر له اثراً منذ الاحتلال حتى اليوم، فالادارة في فلسطين هي عبارة عن ادارة انكليزية تحت اشراف وانتداب ادارة انكليزية اخرى في لندن. وكم حاولنا ان نحصل على حكومة دستورية منذ الاحتلال حتى اليوم ولكن عبثا كنا نحاول فان الحكومة المنتدبة كانت تعارض في ذلك بحجة ان صك الانتداب

على فلسطين لا يسمح بذلك ، واذا تعمقنا في الحجج التي تدعيها الحكومة وجدنا ان الصهيونية ووعد بلفور هما سبب هذه الحجج وكل ما فعلته الحكومة هي انها عرضت علينا مجلساً تشريعيا سنة ٩٢٢ ثم وكالة عربية (راجع مادة ٧ من كتاب وزير المستعمرات للمندوب السامي صحيفة ٦) اما المجلس التشريعي الاول فقد رفضناه لاننا لم نر فيه ما يحقق امانينا ولم نر من السلطة المعطاة للمجلس التشريعي ما يمكننا من ادارة شؤوننا بشكل يضمن لنا حفظ بلادنا من التهويد .

واما الوكالة العربية فرفضناها لان صلاحيتها كانت منحصرة (في اسداء المشورة الى الادارة والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التي قد تؤثر في مصالح السكان غير اليهود . ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت رقابة الادارة .

اما فيما يتعلق بالهجرة فيكون للوكالة العربية الحق في ان تستشار في الوسائل التي تؤدي الى ضمان عدم الاجحاف بحقوق ووضع فئات السكان الاخرى (اي السكان غير اليهود) ويكون للوكالة العربية في الاشغال العامة الحق في استشارة الادارة لها

بنفس الصورة التي تستشار فيها الوكالة اليهودية بمقتضى نصوص المادة ١١ من صك الانتداب

فتصوروا حضراتكم كيف يعقل ان يقبل شعب مثل هذين الاقتراحين في حين يرى ان من حقه ان يؤسس حكومة دستورية تمكن سكان البلاد من حكم البلاد حكما مباشراً كما هي الحالة في العراق وسوريا

انني من الذين يعتقدون تمام الاعتقاد بان اهم اسباب استياء العرب واشتعال الفتن والثورات في فلسطين بين حين وآخر هو حرمانهم من الحكم الذاتي . وقد تأكدت لجنة شو ذلك عند ما بحثت في الفصل التاسع صحيفة ١٦٤ من تقريرها حول هذا الموضوع .

ولم تغفل لجنة شو ان تشير الى ما ذهبت اليه من ان حكومة جلالته لو لا تصريح بلفور لكانت حققت من آمال العرب وامانيهم ما يرضيهم

وقالت لجنة شو في الفصل التاسع صحيفة ١٦٤ :

« وقد دلت التطورات الدستورية الاخيرة في العراق وشرق الاردن على ان حكومة جلالته مستعدة ان تمنح درجة واسعة من

الحكم الذاتي للشعوب العربية التي عهد اليها مقاليد امورها متي كانت التزاماتها وتعهداتها تسمح لها باجراء ذلك ولذا فان الذين يودون الحصول على نفس هذه التطورات في فلسطين لديهم اسباب تدعوهم للاعتقاد بانه لو لا الالتزامات الملقاة على عاتق حكومة جلالته بالسياسة التي ينطوي عليها وعد بلفور لكانت آمالهم وامانيهم قد تحققت لدرجة ما »

لقد اراد فخامة المندوب السامي سنة ١٩٣٦ اي قبيل الثورة الفلسطينية الاخيرة بمدة وجيزة ان يمنح فلسطين مجلسا تشريعيا لا يحقق آمالنا القومية كاملة ولا يجعلنا في مصاف اخواننا ابناء البلاد العربية الشقيقة ومع ذلك فقد قبلته الامة ، وما كادت تعلن قبولها للحكومة حتى قامت قيامة اليهود وحملوا على الحكومة في البرلمان بواسطة مشايعيهم ومؤازريهم الى ان اضطرت الحكومة الى تأجيله وما كل هذا الا لان اليهود لا يريدون ان يقوم في البلاد اي نوع من الحكم الذاتي قبل ان يصبحوا اكثرية فيها

والغريب ان فخامة المندوب السامي اعلن عند ما عرض مشروع المجلس التشريعي الاخير بان حكومة جلالته عازمة اكيدا على تنفيذ مشروع هذا المجلس هذه المرة مهما كلفها الامر وانه

اذا رفضت طائفة من الطوائف الاشتراك فيه فان ذلك لن يحوله عن عزمه وانه سيعين من تلك الطائفة اعضاء تعيينا

فتصوروا حضراتكم كيف يمكن للعربي ان يثق باي وعد تصدره الحكومة اذا كان بعد مثل هذه التأكيدات يرى الحكومة تتراجع امام تأثير اليهود ونفوذهم ، بل كيف يأمل اليهود ان نأمن لهم او نتمكن من الموافقة على العيش معهم في بلادنا وهم يعملون على عدم منحنا اي قسط من الاحكام الذاتية .

الخلاصة

ابنت لكم الاسباب الاساسية للاضطرابات وابنت لكم الطريقة التي تطبق فيها الحكومة صك الانتداب بالنسبة الى الالتزامات نحو العرب واليهود كما ابنت لكم بعض ظلامات العرب الناجمة عن الطريقة التي اتبعت حتى الان في تطبيق صك الانتداب بناء على تفسيره تفسيرا صحيحا ويمكن ان اخرج بالنتيجة الاتية :

وهي ان صك الانتداب غير قانوني وانه مخالف لعهد جمعية الامم الفقرة ٤ مادة ٢٢

وان الادارة تطبق صك الانتداب على تفسير غير صحيح واصبح من حق لجنتكم الموقرة كما نأمل منها بحسب صلاحيتها ان تقول كلمتها في ظلاماتنا هذه وان توصي حكومة جلالته بلزوم انهاء الانتداب وتأسيس حكومة وطنية برلمانية كما هي الحالة في سوريا والعراق ونحن على استعداد تام لعقد معاهدة مع حكومة جلالته تحفظ دوام الصداقة والروابط المتبادلة كما هي الحالة مع اخواننا العراقيين والسوريين

وبعكس ذلك فاني جد واثق من ان السلام لا يخيم على فلسطين مهما حشدت فيها حكومة جلالته من قوة وعتاد

بيان الاستاذ فؤاد افندي سابا

سكرتير اللجنة العربية العليا امام اللجنة الملكية

بتاريخ ٣٧/١/١٦

الاضرار الاقتصادية اللاحقة لعرب فلسطين من جراء سياسة الانتداب

يعتقد العرب بانه من الاهمية بمكان ان يعبروا بجلاء وحرية تامة بان اسباب عدم الاستقرار في البلاد ليست سياسية فقط بل اقتصادية ايضاً والى حد بعيد وهم ينظرون الى الانتداب على فلسطين ليس كأداة ترمي الى سحقهم سياسياً واجتماعيا فحسب بل الى القضاء عليهم اقتصاديا قضاء مبرما وافنائهم افناء يتضح بانه مقصود يرمي الى زيادة العنصر اليهودي في البلاد بصورة غير محدودة . وليس في نص صك الانتداب ولا في روحه ما يمكن ان يزيل هذا الاعتقاد من نفوس العرب . وليس المقصود من افادتي هذه بحث وتحليل ما يتصل بحياة العرب الاقتصادية في فلسطين فحسب بل لاعطي خلاصة عن اختبارات العرب اثناء التسعة عشر سنة الماضية التي من شأنها ان تثبت عملياً اضرار السياسة الاقتصادية التي ينطوي

عليها الانتداب ، فانا اعبر عن اعتقاد العرب الراسخ بان سياسة الانتداب اذا استمرت كما هي عليه تؤدي حتما الى القضاء عليهم اقتصاديا قضاء تاما

وليس من الصعب ان يفهم كيف ان الاخطار الاقتصادية التي تهدد شعباً عظيما تكون مجلبة للاضطرابات وعدم الاستقرار ولا سيما عندما تكون تلك الاخطار مرتبطة بظلامات سياسية ، وحقوق الشعب في البلاد ليست سياسية فقط بل هي بكل تأكيد اقتصادية ايضاً ، وانه لمن حق اهل البلاد ان يعيشوا ويعملوا على ترقية بلادهم لصالحهم القومي الخاص ولصالح اجيال شعبهم المقبلة

انني اشدد على هذه النقطة باظهاري هذه الحقيقة وهي ان الحكومة في اي بلاد هي الهيئة المسؤولة بنوع خاص عن المحافظة على حقوق الشعب الاقتصادية ، وعن مساعدته لاصلاح حاله وعمران بلاده من اجل مصلحة الاجيال الحالية والمقبلة ، وعندما يقصر دستور الدولة في هذه الناحية ويصبح تطبيقه موجهاً ضد مصلحة الشعب تعد الحالة خطرة جداً وانه لمن المستحيل ان يتراءى لنا سبب لخلق روح الحقد والبغضاء والعداء وعدم الاستقرار اكبر من اصرار الحكومة على تنفيذ سياسة ترمي الى هدم كيان شعب

سياسياً واقتصاديا وهذه الناحية التي ارغب الى اللجنة الموقرة ان تدرسها، وللوصول الى هذه الغاية اود ان اتناول بالبحث ببعض مواد من صك الانتداب كانت دائما وما زالت تهددنا بهذا الخطر الاكيد.

لا اقصد ان ابني حجتي على الاجحاف الواضح الذي تنطوي عليه هذه المواد فقط بل ايضاً على الحوادث التي شهدتها مدة التسعة عشر سنة الماضية والتي كانت بلا شك نتيجة للسياسة التي ينطوي عليها صك الانتداب على فلسطين

ان الملاحظات التي تتعلق بالحيف الذي لحق بالعرب بالاضافة الى الظلامات السياسية الجسيمة الاخرى تعبر كما ارجوعن اعتقادي الصريح بان هذا الانتداب لا يمكن قبوله كدستور لفلسطين

ان القسم الاول من المادة الثانية التي هي الناحية الاولى المهمه في صك الانتداب على فلسطين تجعل الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في حالات سياسية وادارية واقتصادية تؤمن تأسيس وطن قومي لليهود، ومهما كان التعريف مطاط فانه يبرهن مبدئياً بان اليهودية العالمية هيئة ممتازة مفضلة باسداء لها قوة ومساعدة، وذلك بوضع البلاد في ظروف اقتصادية من شأنها ان تخلق الوطن

القومي اليهودي ، ولنا ان نتسائل ماهي هذه الظروف ؟ وعلى حساب من تعمل ؟ ان الاخطار الناشئة من هذه الظروف والحالات بادية للعيان والامثال عليها عديدة قد برزت اثناء تسعة عشر سنة الماضية بروزاً واضحاً وبينت نوعها والغاية المقصودة منها

دين الفلاح

لم تبدي الحكومة اي اهتمام لمساعدة الفلاح الذي خرج من الحرب العظمى فقيراً مثقلا بالديون وبوقوفها هذا الموقف اوجدت لليهود ظروفا صالحة تمكنوا بها من شراء الاراضي وارغام المزارعين على تخليتها

واذا ما عدنا الى سنة ١٩٢٠ نجد ان تقرير لجنة (جونسون - كروسبي) يقول في الصفحة ٤٢ منه بان فائدة ٣٠ ٪ سنويا ربما كانت الفئة الاكثر شيوعا بين اولئك الذين يلجأون الى المرابين ولكن فائده ل ٥٠ ٪ لمدة ثلاثة اشهر ليست امرا غير معتاد .

ويقولون ايضا في نفس التقرير « انصافا للمرابي » يجب الاعتراف بانه قام بنوع من الخدمات للزراعة نظرا لعدم وجود مصادر اخرى للتسليف ؛ وانه لمن ما يسيء بسمعة الحكومة حقا ان لا

تكون هي القائمة بمثل هذه الخدمات باتخاذها ترتيبات لتقديم قروض موافقة للفلاح .

الضرائب واثرها

وهناك مسألة اشد خطرا تتمثل في موقف الحكومة طيلة سني الانتداب تجاه موضوع الضرائب ، فالاطلاع على تاريخ الضرائب يرى الباحث بجلاء كيف ان سياسة الحكومة في هذا الامر الحيوي تتفق وسياستها الاقتصادية الانفة الذكر .

وقد كان معدل الدخل السنوي العادي لعائلة الفلاح بموجب تقرير لجنة (جونسون - كروسبي) سنة ٩٣٠ صحيفة ٢٣ (٣١٠٣٧٠) مل جنيه هذا قبل دفع الضرائب ولكن حينما تخصم معدل الفائدة البالغة ٣٠ بالمئة على معدل الدين البالغ ٢٧ جنيه اي (٨) جنيهات فائدة بموجب المعلومات الواردة في صحيفة ٢٠ ينزل الايراد الصافي الى (٢٣٠٣٧٠/) سنويا ، ولم يكن هذا الرقم الحقير الذي هو صافي ايراد الفلاح في السنة عرضة لضريبة واحدة فقط بل لجميع انواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة المعروفة في البلاد وطبقة الفلاح هي في الحقيقة الطبقة الوحيدة التي يتحتم عليها ان مل جنيه

تساهم في القيام بعبئ جميع انواع الضرائب في فلسطين

ان الفلاح كان يدفع خلاف ضريبتي العشر والويركو (ضريبة الاراضي) وهذه الضرائب لم توجد الا مؤخرا في ضريبة الاملاك في القرى ، وقد كانت الضرائب ولاتزال تفرض على حيواناته . وقد اظهرت الحكومة منتهى القسوة والظلم وعدم الشعور مع الفلاح الذي لايبين حيواناته حين التعداد لفرضها ضريبة مضاعفة عليها

قد برهن تقرير لجنة (جونسون - كروسبي) في صحيفة ٢٥ بان الفلاح يدفع (٣,٨٧٠ مل جنيه) تسديدا لهذه الضرائب الثلاث المباشرة تاركة رصيدا بالغا (١٩,٥٠٠ مل جنيه) كايراد سنوي صافي لاعاشة عائلة وعلى صحيفة ٢٠ من نفس التقرير ثبت بان المعدل اللازم لاعاشة العائلة يبلغ (٢٦) جنيه وهذا المبلغ يشمل المواد الضرورية الآتية فقط قمح وذرة عشرة جنيهات ، زيتون مكبوس وزيت زيتون ثلاثة جنيهات ، منتوجات قروية اخرى اربعة جنيهات ضروريات اخرى ليست من انتاج القرية ثلاثة جنيهات . البسة خمسة جنيهات مساهمة في مصاريف مشتركة جنيها واحدا ، ويجب ان لايغيب عن البال ان الحكومة لم تعتبر الفلاح مستحقاً لفتح طريق لقريته من اموال الميزانية العامة . وهكذا نجد الحكومة قد وضعت قانونا خاصا

تتمكن بموجبه من الحصول على خدمات الفلاح لفتح مثل هذه الطريق والا فلها ان تفرض ضريبة عليه سمتها ضريبة الطرق في القرى

وقد اجملت ذكر الضرائب التي يتكبدها الفلاح مباشرة غير انه لايجب ان يغرب عن البال انه يتكبد ضرائب اخرى غير مباشرة تتعلق بالجمارك والمكوس التي تفرض على المواد التي تشير بها ان معدل ضريبة الجمرك في فلسطين تبلغ (٦، ٢٦ ٪) بينما لم تكن سوى ١١ ٪. في بدء حكم الدولة المنتدبة ، وانه لما يكسر القلب اسى ولوعة بان اكثر المواد التي لامناص للفلاح من شرائها مفروض عليها ضريبة جمركية عالية

ان معدل الضريبة الجمركية المفروضة على السكر تبلغ ١٠٠ ٪. وعلى الدخان ١٤٩ ٪. والبترول ٥١ ٪. والبنزين ٢٠٨ ٪. والكبريت (الثقاب) ٤٠٠ ٪. والارز ١٥ ٪. والقهوة ٢٦ ٪. ان هذه الضرائب الممنعة في العلو والمفروضة على الضروريات قد فرضت بهذه الصورة لتغطي النقص الناشيء عن الاعفاآت المتعددة الناجمة عن تسهيل المهاجرة اليهودية بقطع النظر عما اذا كان المهاجرون عمالا او رأسماليين ، وقد بلغت قيمة البضائع الواردة سنة ٩٣٥ (١٧،٧٤٠،٠٠٠) جنيهاً فلسطينياً ومبلغ (٥،٨٢٠،٠٠٠) يمثل مجموع القيمة التي اعفيت

من الضريبة الجمركية ، وبينما يدفع الفلاح كافة الضرائب المذكورة اعلاه يشتمل قائمة الاعفاء من الضريبة الجمركية ، جميع حاجيات المهاجرين جديدة كانت او مستعملة

والآن يمكننا ان نزيد على رقم (جونسون - كروسبي) الذي يقدر الضريبة المباشرة التي يدفعها الفلاح ب (٣,٨٧٠ مل جنيه) على الاقل (٢) جنيهان فلسطينيان تدفع ضريبة جمركية على البضائع التي يشتريها الفلاح وهكذا يبلغ مجموع الضرائب التي يدفعها الفلاح ٥,٨٧٠ مل جنيه اي ٢٥ ٪ من ايراده السنوي الصافي وهو حين ينقص من ايراده السنوي الصافي البالغ ٢٣,٨٧٠ مل جنيه يبقى الرصيد بالغاً ١٧,٥٠٠ مل جنيه لشراء جميع حاجياته السنوية وقبل ان نسدل الستار على هذا المنظر المحزن يتحتم علينا ان نلقي نظرة على طبقات الشعب الاخرى في البلاد لنرى الى اي حد تتأثر بالضرائب لنتمكن من الوصول الى تكوين فكرة عن موضوع الضرائب واثرها في البلاد وطبقات الشعب التالية تصح ان تكون امثلة صادقة على هذه النقطة . العامل المستقل عن التاجر يربح مئة جنيهاً سنويا والملاك يربح ٢٥٠ جنيه ، اما التجار وذو المهن الحرة والموظفين فيمكن ان يقسموا الى ثلاثة اقسام يربحون ٢٥٠ و ٥٠٠ و ١٠٠٠ جنيه بالتالي سنويا

والجدول التالي يبين مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي يدفعها كل قسم من الاقسام المذكورة اعلاه :

جدول الضرائب المقدرة على الاصناف المختلفة

	الدخل الصافي	الضرائب	كم بالمائة من الدخل الصافي
معدل المزارع دفع العشر، ضريبة الاملاك			
ضريبة الحيوانات (الجمارك والمكوس)	٢٣،٣٧٠	٥،٣٧٠	٢٥ ٪
عامل التجارة (الجمارك والمكوس)	١٠٠ ،	٨	٨ ٪
الملاك (ضريبة الاملاك ، الجمارك والمكوس)	٢٥٠ ،	٥٣،٧٥٠	٢ ١،٢١ ٪
التاجر ، اختصاصي او موظف	٢٥٠ ،	٣١،٢٥٠	٢ ١،١٢ ٪
" " "	٥٠٠ ،	٦٢،٥٠٠	٢ ١،١٢ ٪
" " " "	١٠٠٠ ،	١٢٥	٢ ١،١٢ ٪

واعرف ان الحكومة اصلحت الحالة قليلا بان استعاضت عن ضريبة الويركو والاعشار بنوع من الضرائب يسمى ضريبة (الاملاك في القرى) وبهذه الواسطة نقص ما كان يدفعه الفلاح الى النصف

انه ليس محزنا فحسب بل مسبباً للاشمئزاز ان الضرائب في فلسطين تفرض على طبقات الشعب بالطريقة الآتية :

تسمح الحكومة بان يكلف الرجل الذي يكون معدل محصوله السنوي ٢٣ جنيها و٣٧٠ ملاً يدفع ٢٥٠. من الضرائب بينما التاجر وذوو المهن الحرة والمستخدمون الذين دخلهم الف جنيه في السنة يناهم ٢/١، ١٢ بالمائة من جميع ضرائب الحكومة . وهذه الوضعية تتجاهلها الحكومة ومئات الاحتجاجات التي قدمت اليها ذهبت عبثاً .

الضرائب وبيع الاراضي

ونحن مجبرون حسب نصوص الانتداب ان ننظر الى ان اسباب هذه التصرفات والسياسة التي تتبعها الحكومة ترمي الى وضع الفلاح في حالات اقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي .

والذي يدعو الى الحيرة اكثر هو ان تعلم اللجنة الملكية بان عدة تقارير وابحاث حبذت اعتبار ضريبة الدخل الا ان نفوذ اليهود عرقلها

وهذا دليل آخر على سيطرة الاقلية اليهودية فان اقتراحات خبراء محايدين وضعت لمصلحة الاكثرية في البلاد لم يعمل بها ومع هذا فان اليهود يستحجون بانهم لا يريدون السيطرة على البلاد عند مايصبحون الاكثرية

ومن هذا يتضح بان الحكومة لم تكتف بمنع مساعدتها للفلاح العربي فحسب ولكنها اتبعت سياسة رسمية لافقاره ولكي تجبر بعملها هذا العربي على بيع ارضه لليهودي

وحينما تتبع الحكومة التي في يدها وسائل الرقي والمساعدة ووسائل الافقار سياسية كهذه لا يأخذنا العجب حينما نرى ارض العربي تباع لليهود . وهذه الحالة لا تتطلب قوة عسكرية تجبر الفلاح على بيع ارضه بل اتباع هذه السياسة الاقتصادية شد فاعلية واعظم اثرا في اقتراف الجرم بصورة خفية وبطريقة معسولة

وفي نفس الوقت ارغب في تذكير اللجنة الموقرة ان الفلاح في جميع انحاء المعمورة وخاصة في الشرق ملازم لارضه ابا عن جد

وهذه الحقيقة تدعو الى عظم تقدير طبيعة الاسباب المباشرة التي تجبره على بيع ارضه وبالامكان اضافة الحقيقة التالية : وهي ان الفلاح بطبيعته ساذج بسيط الطباع ولا حول له امام الضربات الخبيثة التي يتقنها تجار الغرب ، واذا رغبت اللجنة في الحصول على معلومات ضافية بهذا الصدد ففي الامكان جلب شاهد خاص لهذا الغرض .

وهنالك ناحية من سياسة الحكومة الاقتصادية ترمي الى خلق حالة مصطنعة تبرر زيادة هجرة اليهود الى البلاد . وهي تتعلق بحالة قلب البلاد الى بلاد صناعية واريد ان ابرهن رغماً عن ان هذه البلاد بطبيعتها وبمركزها الممتاز لايمكن ان تكون بلاداً صناعية فان الحكومة اصرت على اتباع سياسة متطرفة في حماية الصناعات اليهودية ملحقة بسبب ذلك اضراراً جسيمة بعرب هذه البلاد . ولابدأ بالفات نظر اللجنة الى تعليق سر جون هوب سمبسون الخبير بمسائل الاراضي والهجرة والعمران على انه من الواضح بان اليهود ينظرون الى مشاكلهم العديدة من وجهة نظرهم الخاصة التي تنحصر في ايجاد الوسيلة التي يمكن بها ادخال اكبر عدد ممكن من اليهود الى البلاد . وقد كان دأبهم دائماً التأثير على الحكومة بتتبع سياسة

الحماية (حماية الصنائع) ولكن ذلك لم يظهر بصورة واضحة حتى سنة ١٩٢١ اذ اكتشفوا بان الاراضي بطبيعتها الزراعية لا يمكنها ان تستوعب عدداً عظيما من المهاجرين الجدد

حماية الصناعات اليهودية

ان الصناعة تتطلب بعض المواد الاولية التي لا غنى عنها لنجاحها . وعدا عن رأس المال الموجود بوفرة ، ولكنه غير قابل لاستخدامه اقتصاديا فاننا لا نجد هذه المواد الاولية متوفرة في فلسطين ، فالمواد الخام ورخص الايدي العاملة والاسواق الواسعة امام المنتوجات الصناعية لا وجود لها لدعم الاقتصاديات اليهودية

ان الحكومة تحمي صناعات كهذه القائمة على مثل هذه الاسس الواهية بينما ان الضرورة والعدالة في علم الاقتصاد تقضيان بان تكون الصناعات التي تحمى عظيمة لدرجة تعود منفعتها على جميع السكان وسبب ذلك ان فرض هذه الحماية يكلف الشعب ثمناً باهظاً

ولا يجوز ان تكون هذه الحماية متجاوزة للحدود المعقولة (حينما تأتي بعكس الغرض المقصود منها) كما انها يجب ان تبقى لمدة قصيرة لا تتجاوز المدة المطلوبة لتمكن القاصر من الاعتماد على نفسه .

اطلب الى اللجنة ان تدرس مع الحكومة تفاصيل واسباب التسهيلات المعطاة الى هذه المعامل اليهودية التي ذكر السر جون هوب سمبسون بانها لا تستخدم سوى بمعدل خمسة عمال في كل مؤسسة .

وتحمي هذه الصناعات بوسائل متعددة :

١ - فرض ضريبة جمركية باهظة على المنتوجات المستوردة

٢ - اعفاء المواد الخام والمواد المصنوعة صنعا اوليا كالفحم والاكياس والماكينات الخ من الضرائب الجمركية

ويمكن القول بان العرب قدموا احتجاجات عديدة على فرض هذه الحماية الزائدة وقد سألت الحكومة بنوع خاص سنة ١٩٣٠ لما لا تضع رقابة كافية على مالية الشركات لترى فيما اذا كان قسم من ارباحها يكتم ولكن الحقيقة الواهنة هي ان اكثر الضرائب الجمركية (ضرائب خاصة) ولعل هذه هي افضل الطرق لاخفاء النسبة المئوية الهائلة للثمن الاصلي لهذة المواد) ولكني استميح اللجنة عذرا حين قرائتي قائمة ضرائب جمركية تتعلق ببضاعة محمية اعتبرت فيها الضريبة الجمركية ضريبة نسبية (قائمة)

ومما لاجدال فيه أن الحكومة تجبر العربي على احد امرين

اما على دفع ضريبة جمركية هائلة على المنتوجات الاجنبيـة او على شراء البضائع اليهودية . وقد قدمت للجنة جـدولا يحتوي ارقام مقابلة بخصوص فابركة الاسمنت اليهودية واظن بانه يمكن استنتاج حقائق مفيدة من هذه الارقام التي تنطبق على معظم الصنائع المحمية في فلسطين . ثم ان مديريها الاوائل كانوا اغرابا اجانب ايضا اثنان منهم روسيان يهوديان والاخر انكليزي الجنسية ولكنه في الاصل روسي الجنسية . وقد كانت جميع العوامل لانجاح هـذه المؤسسة الصناعية موجودة ولا تكاد تحتاج الى حماية في ابتداء العمل وقـد بلغت ارباح هذه الشركة ٩٠٦٤ جنيها اي بمعدل ٣٫٧ ٪ من رأس المال وفي سنة ٩٢٨ بلغت الارباح الصافية ١٩٬٢٧١ جنيها فلسطينياً وفي سنة ١٩٢٩ - ١٧٬٩٧٠ جنيها فلسطينياً وفي سنة ٩٣٠- ١٧٬٧٨٤ جنيها فلسطينياً وفي سنة ٩٣١-٢٣٬٤٣٥ جنيها فلسطينياً وفي سنة ٩٣٢ ١٦٬٨٣٤ جنيها فلسطينياً وفي سنة ٩٣٣ ؛ ٤٤٬٠٨١ جنيها فلسطينياً اي مايعادل ١٧٬٦ من رأس المال المساهم به ٠ وفي سنة ٩٣٤، ٥٬٨٥٤ جنيهـا فلسطينيا اي بمعدل ٢٤ من رأس المال وفي سنة ٩٣٥، ٤١٬٠٤٦ جنيها فلسطينيا اي بمعدل ١٦٫٥ وقد كانت هذه الارباح الصافيـة التي ظهرت في الميزانيات النهائيه بعد ان خصصت الشركة منها

للاحتياط مالا لزوم له وبعضه وزع فيما بعد كزيادة عن رأس المال . وقد قدمت احتجاجات عديدة طيلة السنين الماضية ولا تزال تدفع ٨٥٠ ملا ضريبة جمركية على الطن الواحد من منتوجات هذه الشركة اي بمعدل ٧١ بالمئة على قيمة الاسمنت

ولي ان اقول بان العرب قدموا عدة احتجاجات على هذه الحماية الزائدة عن الحد المعقول وعلى الاخص في سنة ٩٣٠ حيث طلب الى الحكومة ان تجيب لماذا لا تعين رقابه شديدة على مالية الشركة لترى فيما اذا كان قسم من ارباحها مخفيا ولكن مع الاسف لم تتخذ الحكومة اية اجراآت بهذا الشأن

وقد تبين مؤخرا بان قسما من الارباح قد اخفي وان (٥٠٠٠٠) الف جنيه فلسطيني من المال الاحتياطي قد وزع بشكل زيادة رأس مال وهنالك ملاحظات مقيدة على هذه المؤسسة ظهرت على الصحيفة ١٠٨ و١٠٩ من تقرير سرجون هوب سمبسون يختتمها بقوله (ان زيادة التعريفة الجمركية الحامية من ٦٠٠ مل الى ٨٥٠ ملا على الطن الواحد بمناسبة الارباح التي نالتها الشركة بموجب التعرفة المنخفضة كثيرا ما اشغلت التفكير وذلك ليس بدون سبب) وهذا يوضح كيف ان الحكومة تبذل جهدها في سبيل ارضاء

اليهود وفتح ابوابا اصطناعية لاستمرار الهجرة . اهم استناد يعتمدون عليه على قوة البلاد الصناعية ينهار من نفس اقوال الوكالة اليهودية كما تلخص في تقرير السر جون هوب سمبسون حيث تعترف الوكالة اليهودية ان من بين ٢٢٧٤ مؤسسه صناعية ١٧٢٥ يشتغل فيها اقل من خمسة عمال و٤١٨ يشتغل فيها من خمس الى تسعة عمال و١٣١ يشتغل فيها من عشرة عمال فما فوق

فساد السياسة الاقتصادية

وعند الرجوع الى رأي الخبير السر جون هوب سمبسون في ذلك نرى انه اقترح بصراحة على الصحيفة ١١٧ انها سياسة سيئة وربما كانت خطرة ان ترصد اموال كبيرة في صناعات غير متحققة الفائدة في فلسطين لتبرير زيادة عدد المهاجرين وقد نصح ان تنحصر الهجرة في الصناعات التي ترى علائم حيوية ونجاح ومن العجيب ان الحكومة اخذت بعكس ذلك في السياسة التي كانت تتمشى عليها مؤخرا

وقبل الدخول في معاملة الحكومة بالمؤسسات العربية اودان اذكر باختصار لماذا لانستطيع ان نتحمل سياسة الحكومة فيما يتعلق بالصناعة في البلاد

١- لا تتمشي على مبادىء اقتصادية كما اعترفت الوكالة اليهودية بصورة غير مباشرة على الصفحة ١١٥ من تقرير السر جون هوب سمبسون الذي ابدى نفس الاقتراح

٢- هي حيلة لادخال مهاجرين اكثر الى البلاد

٣- حماية الصناعات المصطنعة تكلف العرب مبالغ طائلة التي لايجب ان يدفعها لمعاضدة مشاريع تتعلق باعدائهم السياسيين

٤- وضعيتها غير القائمة على غير اسس اقتصادية تهدد كيان البلاد بالخطر والدمار وتشعر الحكومة بخطورة الحالة وهذه من اهم الاسباب التي حدت بمدير خزينة فلسطين ان يقول ان الوفر سيحفظ لليوم الاسود ولانجد مبررا ان تكون السياسة متمشية على طرق تؤدي الى ذلك (اليوم الاسود)

الجلسة الثانية

لم يتسع لي الوقت في الجلسة الماضية لان اصل الى النتائج الرئيسية في موضوعي اعباء الضرائب وسياسة الحماية في فلسطين وهذان الموضوعان يتصلان بالعرب اتصالا مباشراً عظيم الاهمية وقد كنا ولانزال نرى فيها اسوأ الامثلة الناتجة عن تطبيق المادة الثانية من صك الانتداب

وسأعبر بكلمات قليلة عن ظلاماتنا البالغة فيما يتعلق بالضرائب وهنا لايغرب عن بال اللجنة الموقرة انواع الضرائب التي ذكرتها في الجلسة السابقة والتي تعطي صورة واضحة للكيفية التي توزع بها الضرائب

وبالاضافة الى ضريبة العشر وضريبة الاراضي (ويركو) (التي تطورت الان الى ضريبة سموها ضريبة الاملاك في القرى) وضريبة الحيوانات وضريبة الجمارك والمكوس التي تبلغ باجمعها ٢٣,٣٧٠ مل جنيه تستحق على مقدار من الدخل معدله ٥,٣٧٠ مل جنيه وبالاضافة ايضاً الى ضريبة الطرق اود ان اذكر اللجنة الموقرة بانه حينما يطلب سكان قرية تأسيس مدرسة في قريتهم تضم اولادهم يكلفوا من قبل الحكومة بتحضير بناية المدرسة وتأثيثها من مقاعد للتلاميذ ومناضد الخ... على نفقتهم الخاصة وقد اعطيت رقم جنيهان مقابل ضرائب الجمرك والمكوس التي يتكبدها الفلاح. وحيث ان لجنتكم الموقرة يهمها ان تعرف مقدار الضرائب التي يتكبدها الفلاح على ضروريات فانني اقدم الجدول التالي الذي يعطي مجموع ٧ جنيهات تمثل ماتصرفه عائلة الفلاح على الضروريات التي تستوفي عليها الحكومة رسوم جمارك او مكوس

	السعر		فئة الضريبة	الضريبة	
	مل	جنيه		مل	جنيه
ثمن ثياب مفروض عليها					
ضريبة جمركية	٠٠٠	٢	٢٥ بالمئة	٤٠٠	
ارز	٠٠٠	١	١٥ »	١٣٠	
كاز « بترول »	٥٠٠	٠	٥٠ »	١٦٥	
سكر	٨٥٠	٠	١٠٠ »	٣٧٥	
قهوة	٢٥٠	٠	٢٦ »	٥٠	
سجاير	٥٠٠	١	—	٥٢٥	
مفرقات تضم الكبريت والملح الخ ...	٠٠٠	١	٥٠ »	٣٢٥	
		٧٫٠٠٠		١٫٩٧٠	

وهذه الارقام تتكلم من نفسها ولا تحتاج الى تعبير

واريد ان ابين من النتيجة التي وصلت اليها فيما تقدم ، السبب الذي من اجله تعتبر هذه ظلامة عظيمة لاننا نعتقد بحق بان هذه السياسة التي اتبعت وطبقت مدة تسعة عشر سنة الماضية رغما عما قدمناه ضدها من الاحتجاجات الصارخة ان هي الا لوضع الفلاح في حالة اقتصادية ترغمه على بيع ارضه وليس في الامكان ان نجد

لها سببا غير هذا ، ونعتقد بان الحكومة لايمكن ان تكون عمياء لدرجة لاتقدر فيها عدم عدالة الضرائب التي تثقل كاهل الشعب الجدير بمساعدتها وعطفها ، ولان الفلاح الذي هو الاساس الذي تقوم عليه اقتصاديات البلاد فقد رحب حتى التجار العرب بفرض ضريبة الدخل لتخفيف العبء الملقي على كاهله وجعله في حالة اقتصادية احسن مما هو عليه الان . وقد عرفنا بحالة لاتدع مجالا للشك بان اليهود قاوموا هذه الضريبة بصورة شديدة ونأسف لاعتقادنا ان النفوذ اليهودي هو العامل الذي عرقل وضع هذه الضريبة ، وعلى كل فمن الظاهر الجلي بان توزيع الضرائب لايزال الى الان ابعد مايكون عن العدالة

الحماية :- واود ان ازيد شيئا على ما قلت عن سياسة الحماية التي تنتهجها الحكومة لحماية الصنائع والحرف اليهودية

قدمت في الجلسة الماضية قائمة ببعض المواد المحمية بضريبة هائلة والان اقول بانه رغما عن وجود ضريبة جمركية باهظة على الواردات فان الحكومة باعفائها المواد الخام المصنوعة صنعا اوليا من الضرائب الجمركية تساعد المؤسسات اليهودية الصناعية على حساب دافع الضرائب العربي فهي تعفي الفحم الحجري والاكياس

الفارغة والآلات الميكانيكية ومواد اخرى من هذا القبيل . وقد الخص اعتراضات العرب على سياسة الحماية التي نحن بصددها بالملاحظات المختصرة التالية :

١ - ان وضع ضريبة جمركية عالية على الواردات ترفع ثمن المواد التي يستهلكها العرب ومعدل العرب ليسوا من الاغنياء ومصلحتهم تدعو لان يستفيدوا من رخص الاسعار بجميع الطرق

٢ - ان سياسة الحماية هذه تستعمل بابا اصطناعياً لادخال مهاجرين يهود بكثرة وانا اصرح بان هذه السياسة نفسها ترى كيف ان البلاد لا تستطيع استيعاب اناس آخرين بدون ايجاد وسائل اصطناعية بذلك ، ونحن نستنكر بشدة هذه الطريقة والنظام يظهر عدم قانونيتها حتى بالاستناد الى المادة ٦ التي تتكلم عن (حالات ملائمة) فمن المحقق بان سياسة الحماية هذه ليست بحالة ملائمة للسكان

الامتيازات اليهودية - اما على موضوع الامتيازات فلا ارى ان اقول سوى كلمات قليلة . وكما اننا نعتبر ان المادة الثانية ترمي الى القضاء على اقتصادياتنا كذلك نعتبر المادة الحادية عشر وضعت لحرماننا من مواردنا الطبيعية

ان هذه الحقوق معتبرة في جميع العالم وكل حكومة متنورة

تحتفظ بمواردها الطبيعية لمنفعة الاهلين واعطاء الحكومة احسن الموارد في البلاد الى اعدائنا السياسيين والاقتصاديين سبب لنا امتعاضاً كبيرا ان هذه الامتيازات هي حق من حقوق السكان الاصليين وفي حالة عدم وجود شركة عربية للسير في العمل كان واجب الحكومة ان تساعد في تأسيس شركة لتلك الغاية ونحن نقول انه اذا كانت الحكومة مضطرة ان تستغل الامتيازات كان في مقدورها ان تسير بالعمل بنفسها او تؤسس شركة تكون هي فيها حائزة لاكثر الاسهم وفي هذه الحالة لاتكون الحكومة بحاجة الى ان تستغل الوفر في الميزانية بشراء اسهم اجنبية

لم تتخذ الحكومة اية طريقة من هذه الطرق بل اعطت احسن امتيازاتنا الى المؤسسات اليهودية . اننا نطلب من لجنتكم الموقرة ان تدرس ملفات الامتيازات هنا وفي مكتب وزارة المستعمرات لترى الى اي درجة وصلت المحاباة للمصالح اليهودية للحصول على تلك الامتيازات . ومع ان الحكومة تعلم ان اليهود يميلون الى جنسهم ولا يؤمل ان يحافظوا على المصالح العربية لم تجرب ان تدخل في اي امتياز (كامتياز البحر الميت) نصاً يحتم على آخذ الامتيازات ان ينتخب موظفيه بالنسبة الى عدد السكان من الطرفين

فهمى بك الحسينى

رئيس بلدية غزه واحد الرجالات الذين قدموا شهاداتهم خطيا امام اللجنة الملكية

مذكرة الاستاذ فهمي الحسيني

رئيس بلدية غزة

قدم الاستاذ فهمي بك الحسيني رئيس بلدية غزة المذكرة التالية الى اللجنة الملكية :

الحق والقوة

ان موقف حكومة جلالته في فلسطين لا يتعدى احد امرين ، اما انها تريد ان تؤسس وطناً قومياً لليهود في فلسطين عن طريق القوة والعنف مهما كلفها الامر وعندئذ لا حاجة بنا لان نتقدم امام لجنتكم الموقرة باية بيانات من شأنها ان تظهر الحق على القوة ، لان الحق في هذا الزمن للقوة ، وقد شهدنا مصيره في لجنتي كراين وشو وبكت معنا اللجنتان هذا الحق الصريع امام القوة ؛ واما انها تريد ان تتمسك بالحق وتقيم العدل في بلاد انتدبت عليها لتأخذ بيدها وتعينها على نوال استقلالها لا ان تشرد اهلها وتقيم على اشلائهم وطناً قومياً لم يرو التاريخ لمأساته مثيلا ، وعندئذ نتقدم مسلحين بالحق ، وقد كان هذا الحق سلاح العرب في اوج عظمتهم لاجئين الى العدل وقد كان شيمتنا يوم كنا سادة بين الامم

انني اعتقد ان لجنتكم الموقرة وقد جاءت تحقق في اسباب الثورة والاضطرابات ابعد ماتكون عن سياسة العنف والقوة ، واكثر ماتكون تمسكا بالحق والعدل، فاذا نحن تقدمنا لحضراتكم بحقنا صريحاً فتبينتموه جليا واضحاً فلن نكلفكم امراً اذا حالت القوة دون تنفيذ توصيكم كما فعلت مع اللجان السابقة بل يكفي ان تكونوا انصاراً لهذا الحق امام العالم ويكفي ان ترضوا ضمائركم الحية امام التاريخ

كانت فلسطين قبل الانتداب الانكليزي ووعد بلفور بلادا يخيم عليها السلام لاعهد لها بالثورات وقدظلت تتمتع بالسلام قرونا طويلة الى ان جاء الانتداب يجر وراءه وعدبلفور فقلب بلاد السلام الى ثورات طاحنة بسبب تطبيق سياسة الحكومة الجائرة لتنفيذ هذا الوعد

لاتصدقوا اليهود

لاتصدقوا اقوال اليهود بانهم جلبوا الخير الى اهالي هذه البلاد انما جلبوا لها الثورات الدامية والاضطرابات المؤلمة والقلق الدائم المستمر حتى بات اهلوها يضجون بالشكوى من هذا الخير الزائف ويتمنون زواله وفي الامثال : لايهرب قط من عرس

الحقيقة ان هذه السياسة التي تتمشى عليها الحكومة في فلسطين هي التي دفعت العرب الى الثورة ، بل ان الحكومة نفسها هي التي علمت العرب كيف يثورون وكيف يستميتون في ثورتهم ليس ضد وعد بلفور فحسب بل ضد الانتداب الذي يعتبره العرب العقبة الكؤود التي تحول بينهم وبين استقلالهم . ان شكل الادارة في فلسطين شكل شاذ فالبلاد تحكم بادارة اسوأ من ادارة المستعمرات المنحطة وقد حرم سكانها حتى من الحقوق التي يتمتع بها سكان تلك المستعمرات فالضرائب تجبى بلا تمثيل وتصرف في غير مصلحة اهل البلاد الذين اهملت مصالحهم بالمرة وطبقت بحقهم القوانين القاسية حتى اصبحنا نعيش في بلادنا كشعب غريب غير مرغوب في بقائه . ان نسلنا قد ازعج اليهود فقاموا بضجة في صحفهم من اجل ذلك فكانهم يطلبون من الحكومة تعقيم اهل البلاد حتى لا يتزايدوا فيضرون بسياسة الوطن القومي اليهودي. افلا ترون والحالة هذه اننا اصبحنا في بلادنا كالهنود الحمر في اميركا الذين يرغب الشعب الاميركي في انقراضهم ؟ أرأيتم المصير الذي تدفعنا اليه السياسة الانكليزية في فلسطين ؟ ازمن العادة ان تعمل الحكومات لخير الشعوب ولتحسين حالتها . اما حكومة فلسطين فترى من

واجبها افقار الشعب ، اذلاله ، حرمانه من التعليم ، حرمانه من حقوق البشرية ، منعه من الاتصال ببقية اخوانه في البلاد المجاورة تشريده في الصحراء وبناء مملكة يهودية على انقاضه . كل ذلك تقوم به الحكومة بوحي من وزارة المستعمرات التي يسيطر عليها اليهود بنفوذ عجيب .

ليرحل العرب للصحراء

يفسر اليهود وعد بلفور بانه يفتح ابواب فلسطين على مصاريعها ليهود العالم يدخلونها بسلام آمنين .. وان على العرب ان يواصلوا دفع الضرائب الباهظة للحكومة ليساعدوا عمليا في تأسيس الوطن القومي بطريق غير مباشر ، وعندما تتحقق امنيتهم هذه فللعرب ان يرحلوا الى صحرائهم هذا هو التفسير الذي تتمشى الحكومة عليه في اعماله وتطبقه بحذافيره الا اني لا اظن الـ ٥٢ دولة المتمدنة قصدت من قبولها وعد بلفور شيئاً من هذا ولا اتصور ان العدل البشري انحط في القرن العشرين الى هذه الدرجة ومن الصعب ان يخطر ببالي ان قاعدة اعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها قد مسخت الى هذا المعنى رغم عدم اعترافنا به - بل كان يقصد به التسهيل لفئة من اليهود وخصوصاً المتدينين منهم الذين يرغبون

التوطن في فلسطين ان يتمكنوا من ذلك بدون ان يلحق ذلك اي ضرر بسكان البلاد الاصليين . وهـذا مثل الحق لـكل مسلم في توطن الحجاز ، فالحجاز وطن مشترك لـكل المسلمين ويحق لـكل مسلم من اي جنس كان ان يتوطن فيه ولكن هذا الحق يشترط فيه بان لا يغير كيان بلاد الحجاز فلو اراد مثلا عموم مسلمي الهند ان يهاجروا من الهند ويتوطنوا في الحجاز باعتبارها وطناً اسلامياً فمن حق حكومة الحجاز منع تلك الهجرة التي تحول البلاد الحجازيه العربية الى بلاد هندية . هذا هو التفسير المعقول لوعد بلفور ولكن الحكومة تريد ان تعطي اليهود اكثر من وعد بلفور ، فهي تفسره باعمالها في فلسطين باكثر مما يفسره اليهود انفسهم فكانت في عملها هذا ملكية اكثر من الملك

تحيز الحكومة لليهود

انني لا اريد ان ابحث فيما سبق وشرحه لـكم الشهود العرب امام اللجنة ، وانما اود ان اقدر لـكم باختصار اعمال الحكومة او بعضها لتتبينوا مبلغ تحيز السلطة في فلسطين لليهود وكيف تسرع في تحويل فلسطين الى مملـكة يهودية

١ - صرفت ثلث ميزانية البلاد لاستخدام جيش من البوليس

مع انها لا تحتاج لعشر هذا العدد

٢ ـ صرفت مبالغ كبيرة لتشكيل الحكومة من الموظفين الانكليز ذوي الرواتب الضخمة

٣ ـ صرفت مبالغ كبيرة على الاشغال العامة اولا لايجاد اشغال لعمال اليهود العاطلين من المهاجرين وثانياً لتحسين اقتصاديات المستعمرات اليهودية بمد الطرق اليها وتعبيدها

٤ ـ قد سنت الحكومة قوانين صارمة وبعيدة عن قواعد العدل لتسهيل بناء الوطن القومي اليهودي

٥ ـ لم تطبق هذه القوانين عملياً على اليهود واختصت بها العرب .

٦ ـ لم تعمل الحكومة شيئاً ازاء تحدي اليهود لقوانينها ورضيت بهذه المذلة

٧ ـ تركت الحكومة حق الحكم لليهود في المستعمرات اليهودية ولم تستطع وضع اية سيطرة عليهم

٨ ـ قد كانت الحكومة سخية مع بلديات اليهود وشجيحة مع البلديات العربية ولقد كانت بلدية تل ابيب مستقلة استقلالا تاما عن الحكومة في جميع اعمالها ، وكانت الحكومة تنزل على ارادتها

كلما ارادت شيئا فسامحتها بقرض مقداره ٧٥ الف جنيه غير الاعانات الضخمة التي تقدمها لها بين حين واخر

٩ - الغت الحكومة البوليس البلدي في عموم البلديات ولكنها عجزت عن الغائه في بلدية تل ابيب

١٠ - حاربت الحكومة الفلاح والملاكين حربا عوانا ووضعت ضرائب على الاراضي كانت تزيد في الغالب على واردات الارض وهي سياسة يقصد بها ارغام الاهالي لبيع اراضيهم لليهود

١١ - قد ارهقت الحكومة الفلاح بتحميلها ديون البنك الزراعي العثماني القديمة وصرفها مرتبات لمأموري التحصيل

١٢ - قد اوقفت اعطاء القروض الزراعية بناء على احتجاج الهيئات اليهودية

١٣ - لم تقم بواجبها من ارشاد الفلاح وتدريبه وفتح المدارس الزراعية له كما تعمل الحكومات في البلاد الزراعية التي كبلادنا

١٤ - لم تشجع الحكومة انشاء مصارف لاقراض الفلاح بل وضعت عبارة غريبة على التسجيل في دوائر الطابو قالت فيها الحكومة لا تضمن الملكية فاخافت المصارف من معاملة الفلاح

ومن قبول الرهن منه وجعلت الثقة مفقودة بين اصحاب الاملاك وهذه المصارف

١٥ - لم تسعف الحكومة الفلاح في سنوات القحط الا بقروض طفيفة لم تفده شيئاً

١٦ - لم تقم الحكومة بتسوية الاراضي في فلسطين مدة خمس عشر سنة ولكنها قامت بذلك اخيراً بطلب من اليهود لتسهيل بيع الاراضي لهم . وكانت دوائر التسوية تنتقل معهم اينما ارادوا

١٧ - في الوقت الذي فتحت فيه الحكومة باب الهجرة على مصراعيه لليهود حرمتنا من الاتصال بالبلاد العربية حتى اصبح تزاور الاقارب بين البلاد العربية شاقا ان لم يكن مستحيلا وحرمتنا من الاستفادة من اصحاب الاختصاص في البلاد العربية

١٨ - قد منعت عودة الفلسطينيين المهاجرين واعتبرتهم اجانب مع ان كل بلاد العالم ترحب بعودة ابنائها

١٩ - قد استعملت الحكومة القسوة مع مهاجري العرب من الحوارنة الذين يدخلون البلاد في سنوات القحط في بلادهم ثم يعودون اليها ، بدلا من استعمالها هذه القسوة مع مهاجري اليهود المهربين المخطرين

٢٠ - قد ضنت على العرب بفتح مدارس كافية وحرمتهم من التعليم العالي مع انها سمحت لليهود ان يستقلوا بمعارفهم ومدارسهم وبذلت لهم الاموال الطائلة لترقية هذه المدارس

٢١ - سمحت لليهود بتشكيل حاميات تمنع اليهود بالقوة من استخدام العرب ولم تسن اي قانون وتطبقه عملياً لايقاف هذه الحركة التي هي احد اسباب هذه الثورات

٢٢ - اخذت العرب بالشدة عند ما ارادوا تشكيل حاميات مثل اليهود وشتتت هذه الحاميات

٢٣ - وقفت الحكومة مكتوفة الايدي امام الشيوعية لان اكثرهم يهود

٢٤ - حمت الحكومة البضائع الصهيونية بوضع ضريبة جمركية باهظة ولم تحم البضائع العربية

٢٥ - ارهقت الحكومة الصحف العربية وتساهلت كثيراً مع الصحف اليهودية

٢٦ - حولت الحكومة الطرق العربية لمنفعة القرى اليهودية كطريق غزة - يافا وطريق طولكرم - يافا

٢٧ - حابت ادارة السكك الحديدية اليهود فكانت تخرج لهم قطاراً خاصاً لمحطة (رخبوت) من اجل بضعة ركاب عندما يتأخر قطار المساء

٢٨ - وضعت الحكومة قيوداً صورية على الهجرة اليهودية وصدقت الحيل التي يستعملها المهاجرون لجعل انفسهم اصحاب اموال

٢٩ - عدلت الحكومة عن وضع ضريبة الدخل مع ان العرب قبلوا بها ، وذلك لكي تحمي اليهود اصحاب رؤوس الاموال من دفع الضرائب

٣٠ - ابقت الحكومة الضرائب التي سنتها الحكومة التركية كضرائب حرب وضرائب لانشاء سكك حديد الحجاز ، ورغم انتهاء الحرب قد استوفت الحكومة هذه الضرائب سنين عديدة

٣١ - ملأت الحكومة دائرة الاشغال ودائرة الجمارك ودائرة المهاجرة ودائرة الزراعة ودائرة الطابو بالموظفين اليهود واسندت اليهم اهم الوظائف حتى اصبحت هذه الدوائر يهودية

٣٢ - عاملت الحكومة زعماء اليهود كاصدقاء لها وانزلتهم ضيوفا عليها واعتبرت زعماء العرب اعداء لها ومنعت دخول بعضهم الى فلسطين في حين انها لم تمنع الا يهوديا واحداً

٣٣ - وضعت الحكومة قوانين تمس استقلال القضاء لمصلحة اليهود .

٣٤ - اضطرت الحكومة لاستخدام ثلاث هيئات من البوليس بسبب وضع فلسطين الشاذ

جناية فظيعة

افبعد هذه الاعمال التي فيها المحاباة لليهود الغرباء ضد ابناء البلاد تريدون سلاما في فلسطين ، افتريدون من العرب ان يقبلوا بالموت دون ان يصرخوا او يقاوموا ، ان عرب فلسطين يفضلون الموت على ان يقبلوا بهذه السياسة التي ترمي الى افنائهم

ان حوادث ١٨ سنة قدقدمت لكم الدليل تلو الدليل على عدم امكان تنفيذ وعد بلفور بهذا الشكل المزري ، وان التمادي في هذه التجربة الخطرة جناية فظيعة على البشرية في قرن الحضارة والتمدن ، فاذا كانت دول العالم القوية تريد التخلص من اليهود فلماذا تحملنا هذا العبء الثقيل ليست بلادنا اوسع من انكلترا والمانيا وبولونيا وفرنسا حتى نحمل هذا العبء عنها . .

كيف نستطيع العيش مع شعب مضاد لنا يفرح لنكبتنا ونكبة البلاد العربية ؟

كيف نعيش مع شعب يريد ان يبني على اشلائنا مملكة يهودية بالحراب الانكليزية .

اعذرونا اذا لم نقبل من انكلترا حليفتنا ومن الـ ٥٢ دولة هذه الهدية الضارة واننا نردها لتلك الدول مع الاعتذار والتصميم على المحافظة على كياننا والسعي لنيل حقوقنا المشروعة في الاستقلال حتى ننالها كما نالته العراق ومصر وسوريا

فهمي الحسيني
رئيس بلدية غزة

شهادة السيد جورج منصور

سكرتير جمعية العمال العرب بيافا امام اللجنة الملكية بتاريخ ١٦-١-٣٧

اريد ان ابحث في حالة العمال العرب عامة وارجو ان افي هذا هذا الموضوع حقه لاسيما وانا عامل اشتغلت خبازا مدة ثلاثة سنوات وحذاء سنتين واندمجت في الحركة العمالية منذ خمسة سنوات تقريبا ولذلك فانا من صميم العمال ورجل الشارع كما يقولون

واني ابدأ بتفصيل حالة اجورهم فاقول انها تختلف بالنسبة الى المكان فهي في الناصرة مثلا غيرها في يافا وقد قمنا باحصاآت لمعرفة اجور العمال مرتين الاولى في اواخر سنة ٩٣٥ والثانية في تشرين الثاني ٩٣٦ فحصلنا على الارقام التالية وهي اجور العمال اليومية

الناصرة

فاعل من (٤٠ - ٧٠) ملا ، سائق سيارة خصوصية من (٨٠ - ١٠٠) مل ، سائق سيارة اومنيبوس من ٢٠٠ - ٢٥٠) مل بناء من (١٠٠ - ٢٥٠) مل نجار من (٥٠ - ١٥٠) مل فران من (٥٠ - ١٢٠) مل ، كندرجي وحداد من (٥٠ - ١٠٠) مل ، والعامل

في شركة السجاير والتنباك العربية من (٢٠ - ١٥٠) مل

يافا

فاعل من (٤٠ - ٧٠) مل ، سائق سيارة خصوصية من (٨٠ - ١٣٠) مل سائق سيارة اومنيبوس من (٢٥٠ - ٣٢٠) مل بناء من (٢٠٠ - ٤٠٠) مل نجار من (١٠٠ - ٢٥٠) مل فران من (١٠٠ - ٢٥٠) مل

اما عامل البحر فانه يتقاضي حصة من دخل الماعونة التي يعمل فيها وقد اجرينا احصاء لمعرفة مدخول مواعين حسني ملاخة فتبين لنا ان العامل بلغ دخله الشهري خلال موسم البرتقال في سنة ٩٣٥ (٨,١٨٠ مل جنيه) والعامل المستخدم باجرة نصف حصة (٤,٩٠ مل جنيه) مقابل عمل سته عشر ساعة يوميا ، اما في غير اشهر الموسم فقد كان النقص يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ بالمئة)

والذي نعرفه ان البلديات هي شبه حكومية ورغم ذلك فقد كانت اجور عمال التنظيفات تتراوح بين ٦٠ - ٩٠ مل يومياً .

وفي الدوائر الحكومية لاسيما دائرة الاشغال العامة يستخدم العامل باجر يتراوح بين ٧٠ - ١٣٠ مل في اليوم

وكان اليهود يستخدمون الفعلة في يافا والضواحي باجور من ٧٠ ـ ١٠٠ مل يومياً اما الذين يشتغلون في المحاجر فقد بلغت اجورهم من ١٠٠ ـ ١٤٠ مل يومياً وفي شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ اي بعد الثورة تناقصت الاجور في الاعمال العربية بنسبة ٢٥٪. فسائق سيارة الاتومبيوس مثلا كان يتقاضى (٧,٥٠٠ مل جنيه) في الشهر فنزلت اجرته الى ستة جنيهات ، وفي بعض الشركات الكبرى كان يتقاضى عشر جنيهات فاصبح اليوم ثمانية جنيهات وفي غيرها زيدت ساعات العمل من (١٠ ـ ١١) ساعة

اما في بلدية يافا فقد جعل الحد الادنى مائة مل مقابل ثمانية ساعات ونصف وذلك بعد مفاوضات طويلة مع السلطة استغرقت نحو ثلاثة اشهر

وقد قمنا باحصاء آخر في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ لالف عامل في يافا لمعرفة معدل دخل العامل الشهري فحصلنا على النتائج الآتية :

٥٧٠ عامل دخل العامل منهم الشهري يقل عن ٢،٧٥٠ جنيه

٢٤٥ = = = = = ٤،٢٥٠ =

١٢٠ = = = = = ٦،٠٠٠ =

٤٥ عامل دخل العامل منهم الشهري يقل عن ١٠،٠٠٠ جنيه

١٥ = = = = = ١٢،٠٠٠ =

٥ = = = = = ١٥،٠٠٠ =

وهؤلاء الخمسة الآخرون هم من عمال السكب الفنيين الذين قضوا نحو ٢٠ سنة في عملهم ، وقمنا باحصاء آخر لمعرفة نسبة المديونين فوجدنا ان ٩٥ بالمائة من العمال مديونون اما لاصحاب الاعمال او لاصحاب الحوانيت .

وقد نزلت اجور عمال الصناعات الوطنية ، فان عمال صناعة الاصداف كانوا يتقاضون من ٢٥٠ ـ ٦٠٠ مل في سنة ١٩١٩ واستمرت هذه النسبة في الاجور الى سنة ١٩٢٥ ثم غدت الآن من ٨٠ ـ ١٣٠ مل بموجب شهادة اصحاب معامل الاصداف في بيت لحم (وقد ابرزت)

وان عمال المصابن يتقاضون اجورهم على (الطبخة) وكانت تتراوح من ٢٥٠ ـ ٥٠٠ مل فاصبحت الآن لا تزيد عن ١٢٠ مل مقابل عمل في الليل والنهار

وقد بحثنا في كيف ان العامل يتدبر امر معيشته رغم ضئآلة هذه الاجور فوجدنا ان في العائلة عدداً من الافراد المنتجين وهؤلاء

جميعاً يتعاونون في الانفاق على البيت واذا كانت العائلة خلو من الافراد المنتجين فان المرأة واطفالها يشتغلون خدماً في البيوت واجرة المرأة الشهرية تبلغ من جنيه الى جنيهين والولد ٢٥٠ مل الى الجنيه .

ورغم هذه الوظيفة فان طبقة العمال في حالة بؤس وفقر عظيمين ويسكن القسم المعدم منها في اكواخ حقيرة جداً خالية من كافة الوسائل الصحية مصنوعة من الخشب او التنك وتتراوح اجرتها بين ٣-٥ جنيهات سنوياو الفئة التي هي احسن حالا تسكن فى اطراف المدينة في اكواخ حجرية اجرتها السنوية من ٥ - ١٠ جنيهات ولا نعرف عاملاً يستأجر داراً تزيد اجرتها السنوية عن ثمانية عشر جنيها

ومن اوراق الانتساب التي لدينا ظهر لنا ان الامية منتشرة انتشاراً بنسبة ٩٣ ٪ ومن هؤلاء نحو ١٤ ٪ يتمكنون من توقيع اسمائهم وقد حاولنا تعيين احد عمالنا في وظيفة كتابية في الجمعية فلم نستطع ايجاد العامل اللائق

واما تكاليف المعيشة في يافا غالية جداوقد قدرت الحكومة النفقات التي تحتاجها العائلة المتوسطة من عشرين مادة غذائية ضرورية فوجدت انها بلغت في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ (٥،٠٥٩)

جنيها واذا اضفنا الى هـذه ثلاثة جنيهات للسكن وجنيه و نصف للملبس وجنيهين للنفقات الاضافية (التسلية والمرض والنقليات الخ..) وجدنا ان العائلة المتوسطة تحتاج الى (٥٠٠ مل، ١١ جنيه) على اقل تقدير وهذا يؤكد ان ٩٨٪ من طبقة العمال يعيشون في حالة هي دون الوسط بكثير، وهـذا الرقم يفسر ايضاً السبب في اتخاذ العمال السراديب والتخاشيب مسكناً لهم، والاكتفاء بالمواد الغذائية الفقيرة طعاماً لهم، واضطرارهم الى تشغيل اطفالهم خدمة السد بعض العجز في ميزانيتهم

ونحن اذا قارنا حالة عمال يافا بحالة العمال في دمشق نجد ان الاخيرين احسن حالا رغم ان اجورهم اقل وذلك لان تكاليف المعيشة في دمشق اقل من تكاليفها في يافا بنسبة ٥٠٪ تقريباً وان مظاهر الفقر في دمشق لاتبدو واضحة على طبقة العمال كما هي بادية في عمال يافا والمساكن التنكية و (الشرتحة) لاوجود لها هناك

انتشار البطالة

وان رخص الاجور ناشيء عن البطالة العامة في البلاد ومن البراهين التي نقدمها على استفحالها ما يأتي :

١ ـ في اواخر نوفمبر سنة ١٩٣٥ وجد بين عمالنا نحو الف

عامل عاطل عن العمل وقد طلبنا اقامة مظاهرة عمالية فرفضت الحكومة فارسلنا اليها مذكرتنا بتاريخ ٦-١٢-٩٣٥ اوضحنا فيها حقيقة الحال وذكرنا فيها ان الحكومة ان لم تعالج هذه المشكلة الخطيرة فان الايام المقبلة عندما يشتد يأس العامل العربي ستضطر هي حتما الى اطعام العمال خبزا او رصاصاً وقد حققت الايام مخاوفنا فكانت الثورة

٢ - اعلنت بلدية يافا في ٢٥-٨-٣٥ عن وجود ثمانية وظائف صغرى فتقدم لها ١٧٥ طلباً ضمن المدة المعينة ثم تقدمت طلبات متعددة من خارج يافا وتقدمت اضعاف هذا العدد بعد المدة التي ضربتها البلدية

٣ - في اواخر سنة ٩٣٥ طلبت الحكومة من مختاري يافا تقديم احصاآتهم عن عدد العمال العاطلين فبلغ العدد في يافا وحدها (٢٢٧٠) عامل وعاملة

٤ - رغم الوسائل التي لدى اليهود في معالجة البطالة بين عمالهم فقد اعترفت جمعية الهستدروت انه كان بين عمالها في اواخر ديسمبر سنة ٩٣٥ (٦٠٠٠) عامل عاطلين عن العمل

اما بين العرب فان الحكومة لم تستطع ان تعطي حتى الآن

ارقاماً تقريباً او بالاحرى لم تشأ اعطاء رقم ما لان البطالة كانت منتشرة بشكل فظيع

٥ـ اذا اعتبرنا ان ارقام البطالة التي اعطاها المخاتير (وهم موظفون حكوميون) كانت صحيحة وان يافا اقتصاديا كانت احسن حالا من المدن الاخرى عدا حيفا فان رقم العمال العاطلين بين العرب يجب ان يصعد الى (٢٥٠٠٠) في المدن فقط ، وهذا خلال موسم البرتقال

٦ـ اما في القرى فان البطالة عامة تقريباً الافي اشهر الحصاد وجد الزيتون

وقد تفاقمت البطالة بعد اشهر الثورة بشكل مريع جداً وقد بلغ عدد العمال العاطلين في يافا وحدها نحو (٤٠٠٠) عامل وفي حيفا بموجب احصاء جمعية العمال العرب الفلسطينية (٤٥٠٠) وفي قلقيلية بموجب احصاء فرعنا (١٣٠٠) عامل لقلقيليا وليست لقرى اخرى مجاورة .

وقد زرت رام الله وبيت لحم والناصرة فوجدت ان البطالة تقدر بنحو ٧٥ بالمئة وهذا رقم قياسي لاتعرفه اي بلاد في العالم ، وتلاحظ البطالة بشدة بين عمال البناء والصناعات المتصلة بها كالنجارة

والتبليط والدهان وهذا واضح اذا عرفنا ان عدد رخص البناء التي اصدرتها بلدية يافا .

بلغت مساحتها في العشرة الاشهر من سنة ٩٣٦ (٥٥٤٤٧) مترا مربعاً مقابل (١٧٨٩٧) في المدة نفسها من سنة ٩٣٥ فيكون النقص اذن ٦٩ ٪ في البناء اي ان ٦٩ في المئة من عمال البناء وعمال الصناعات الاخرى المتصلة بتلك الصناعة قد اصبحوا عاطلين عن العمل وهذه النسبة تزداد بازدياد الايام لان اعمال البناء في تأخر مستمر

اسباب انتشار البطالة

وهذه البطالة ناشئة عن اسباب كثيرة اهمها :

١ ـ الهجرة اليهودية

٢ ـ نزوح الفلاحين الى المدن

٣ ـ طرد عمال العرب من الاعمال

٤ ـ سوء الحالة الاقتصادية

٥ ـ تحيز الحكومة الشنيع للعمال اليهود واعتبارها العمال العرب كمية مهملة .

١ ـ فقد زاد عدد عمال الهستدروت في تسعة اشهر فقط (٤١٠٠٠) عامل ويثبت ذلك مقالة الادون فرومكن المنشورة في

العدد (٣٤٦٠) من جريدة دافار لسان حال الهستدروت فقد جاء فيها ان عدد عمال الهستدروت بلغ في اواخر سنة ٩٣٦ (١١٥٠٠٠) عامل بينما تقرير الحكومة الرسمي لسنة ٩٣٥ صفحة (١١٧) يقول ان عددهم كان في اواخر سنة ٩٣٥ (٧٤٠٠٠) عامل فقط) فتكون الزيادة (٤١٠٠٠) وهذا العدد يوجد ازمة عمالية في اكثر بلاد العالم صناعة فكيف في فلسطين ؟ .

٢ ـ يلاحظ كثرة القرويين في المدن ؛ وأن عمال تنظيفات يافا مثلاً اكثرهم من القرى (بربرة وخلافها) وشركة السجاير والتنباك العربية في الناصرة تقول بان اكثر عمالها قرويون او من اصل قروي.

٣ ـ ويطرد العمال العرب من الاعمال اليهودية بدافع جنسي وآخر اقتصادي ، فالاول لان مبدأهم يقول بضرورة الاستيلاء على الاعمال حتى ولو كانت عربية

والثاني لان البطالة بينهم تضطرهم الى اخراج العمال العرب واستبدالهم بالعمال اليهود وقد كان لنا في المستعمرات اليهودية الاربعة (ملبس وديران ووادي حنين والحضيرة) (٦٢١٤) عامل في فبراير سنة ٩٣٥ ونقص هذا العدد الى (٢٢٧٦) في آب سنة ٩٣٥ ، ثم الى

(٦٧٧) في سبتمبر سنة ١٩٣٦ وهذه الارقام منقولة عن جريدة دافار العدد ٣٤٦٢.

وهناك محاولة يقومون بها الان وقد ارسلنا برقية عنها للجنتكم الموقرة وهي ان جمعية الهستدروت وجمعية تشجيع المصنوعات اليهودية قد اكرهت اصحاب معامل الشيد والمحاجر في مجدل الصادق على طرد العمال العرب واستبدالهم بالعمال اليهود وقد رضخ اصحاب المعامل بالامر وطردوا العمال العرب بالرغم من انهم هم الذين افتتحوا تلك المعامل وقتل منهم ثلاثة في اثناء العمل واصيب كثيرون بعاهات مستديمة وهكذا اضاعت جميع تلك الاعتبارات واعتبار عروبة تلك المنطقة وطرد العمال لانهم عرب وان العمال العرب الان ناقمون اشد النقم وهم قائمون وقاعدون لهذا الاعتداء الصريح على حقوقهم وسيقاومون عملية اخراجهم مهما كلف الامر

وان حوادث الحاميات اليهودية قد اشتهر امرها ولا يمكن تعدادها لانها تقع في كل يوم وفي جميع انحاء فلسطين وانا نذكر احدى حوادثها وهي انها اكرهت مقاولا عربيا وعماله على الانسحاب من عملهم في عمارة الادون بروتنسكي بعد ان وقعت تعديات دموية

عليهم وكان ذلك في حيفا في اواخر سنة ٩٣٤

الرخاء الاقتصادي المزعوم

٤ ـ اما سوء الحالة الاقتصادية فان لها اثرها الكبير في البطالة وما تزعمه الحكومة واليهود من وجود الرخاء الاقتصادي في البلاد ما هو الا دعاية فارغة يراد بها تغرير العالم المتمدن واقناعه بفائدة الهجرة والوطن القومي وتضليل العالم واستغلال الشعب اليهودي لمصلحة الرأسمالية اليهودية والاستعمار البريطاني . فقد كان لنا في صناعتنا العربية نحو (١٥٠٠) عامل يشتغلون في صناعة الاصداف في بيت لحم وقد غدا هذا العدد الآن الى (١٥٠) تقريباً ، وهذا طبيعي جداً اذا عرفنا ان الصادر من الصناعات الصدفية بلغ كما هو مبين في الجدول الآتي المنقول عن تقرير الحكومة لسنتي ٩٣٤ و٩٣٥

في سنة ٩٣٠ كان قيمة الصادر ١٥٣٢١ جنيه

« « ٩٣١ نقص الى ١٠٦٦٢ «

« « ٩٣٢ « ٩٥٦٩ «

« « ٩٣٣ « ٨٦٣٤ «

« « ٩٣٤ « ٦٨٧٧ «

« « ٩٣٥ « ٣٧٧٨ «

وقد قدر اصحاب هذه الصناعة ان الانتاج بلغ في سنة ٩٢٥ (٧٠٠٠٠) جنيه بينما هو لا يتجاوز الآن ٥٠٠٠ جنيه

وكان عند العرب اثني عشر معملا للصابون في يافا في سنة ٩٢٩ بموجب الاحصاء الاقتصادي صفحة ١٠٦ فاصبح الان عددهم اربعة فقط . وكان قيمة الصادر من الصابون كما يأتي :

سنة	٩٣٠	٢٠٦٢٥٩ جنيه
«	٩٣١	١١٩٩٤١ «
«	٩٣٢	١٠٨١٠١ «
«	٩٣٣	٧٩٣٤٢ «
«	٩٣٤	٧١٥٣٢ «
«	٩٣٥	٧٩٣١١ «

وهكذا اثر تدهور الصناعة الوطنية في العمال وكان من نتائجها السيئة ازدياد عدد العاطلين وتناقص الاجور

تحيز الحكومة لليهود

٥ ـ اما تحيز الحكومة لجانب عمال اليهود واهمالها لشؤون العمال العرب واعتبارها اياهم كمية مهملة من حشرات الارض التي لا يجب ان تعيش فهذا يقوم عليه الف دليل ودليل وهذه بعضها :

١ - يعطى العامل العربي في دوائر الحكومة لاسيما في دائرة الاشغال العامة اجوراً تتراوح ما بين ٧٠ - ١٣٠ مل

٢ - اعطت الحكومة في اوائل سنة ٩٣٦ تعهد انشاء طريق بين محطتي العفولة وبيسان طولها ٢٥ كيلو متراً بمبلغ ٨٥ الف جنيه لمكتب المقاولين اليهود بينما تأكد المهندسون الاخصائيون ان نفقات انشاء تلك الطريق لا يمكن ان تتجاوز ٢٧ الف جنيه وهكذا خسر المستهلك الفلسطيني ٥٨ الف جنيه في سبيل العمال اليهود

٣ - خسر المستهلك الفلسطيني في اعمال مرفأ حيفا نحو ١٦٠ الف جنيه زيادة اجور للعمال اليهود

٤ - تفتح الحكومة الطريق بين المستعمرات اليهودية وتعبدها بالاسفلت وتفرشها بالحصى الناعمة بينما هي تسخر العمال العرب في فتح الطرق التي تصل قراهم بالطرق العامة ، والطرق الى القرى لا تعبدها ولا يتجاوز عرضها اكثر من مترين الا اذا كانت تؤدي الى المستعمرات اليهودية او كان للحكومة غاية بها مثال ذلك طريق رام الله - يافا فان موظفي الحكومة الرسميين كانوا يضغطون على اهل القرى ويجبروهم على العمل سخرة في تلك الطريق لان تلك الطريق تحتاجه الحكومة لغايات حربية

٥ - كنا اعلمنا الحكومة في ديسمبر سنة ٩٣٥ عن وجود عدد كبير بين عمالنا عاطلين عن العمل وكنا نريد اقامة مظاهرة رغم منع الحكومة للتعبير عن استيائنا من تلك الحالة ولكننا امتنعنا عن ذلك خوفا من ان يفرقها البوليس بقوة النار كما حدث في سنة ٩٣٣ مادامت السلطة هنا تحول دون اظهار شعورنا في ابسط الوسائل المتبعة في اوربا وبالرغم من ان الحكومة كانت تعرف مبلغ استيائنا فانها عمدت الى النكاية بنا فاعطت في اوائل سنة ٩٣٦ تعهد انشاء ثلاث عمارات في يافا الى مقاول يهودي بالرغم من ان تلك المدارس للعرب وواقعة في منطقة عربية نعتقد انه لم تدسها قدما يهودي منذ ان خلق اليهود . وعندما قامت قيامة العمال العرب على هذا العمل الغريب المستهجن وتظاهر مئات العمال العاطلين امام تلك الابنية على ايام متوالية سمحت الحكومة للعمال العرب بالعمل في تلك الابنية بنسبة خمسين بالمائة من العدد وليس من الاجور

٦ - والعمال العرب يطردون من كل عمل له صلة بيهودي مهما صغرت تلك الصلة والحكومة كانها ليست في هذه البلاد

٧ - لم تعمل الحكومة شيئا خلال الثمانية عشر سنة من حكمها لمصلحة العمال العرب وهي تقاوم جمعياتهم وتسجن رؤسائهم ويكون

نصيب مخابرات الجمعيات العمالية دائما الى سلة المهملات .وقد اعتقل البوليس في حوالي مدارس يافا ٢٨ عامل لم تجد لهم المحاكم سببا لسجنهم اولتغريمهم وفي حادثة مجدل الصادق الاخيرة اعتقل البوليس ٩٧ شخصا وكان هناك غيرهم في القائمة . وان حالة العمال الصحية والاجتماعية تابعة لحالتهم الاقتصادية ولذلك فهم ضحايا الاستعمار البريطاني والرأسمالية اليهودية وعلى الاول تقع مسؤولية ايصالهم الى هذه الحالة المحزنة انا من حسن الحظ ان يكون العرب قد عرفوا الحقيقة كلها واصبحوا الان يعتنقون مبدأ (ان لم تكن ذئباً اكلتك الذئاب)

مناقشة اللجنة الملكية للسيد جورج منصور

لما تقدم للشهادة السيد جورج منصور سكرتير جمعية العمال العرب بيافا ، قال له اللورد بيل : نريد ان نتعرف عليك ، فما اسمك وما صنعتك ؟ فاجابه اسمي جورج منصور سكرتير جمعية العمال العرب بيافا .

اللورد بيل - كم مضى على اشغالك سكرتير الجمعية وكم عدد اعضائها ، ومتى اسست ؟

ج - منذ ١٧ آب سنة ٩٣٥ وعدد اعضائها ٤٧٠٠ وقد اسست في ١ ايلول سنة ٩٣٤

بيل - من هو رئيس الجمعية ؟

ج - هو المرحوم ميشيل متري وقد اغتيل سياسياً

س - الا يوجد لها رئيس ؟

ج - نعم يوجد لها رئيس موقت وهو السيد محمود سمسم

س - ماهو موضوع شهادتك ؟

ج - العمال والبناء والنجارة والصناعات وما يتصل بها وحال العمال .

س – تريد ان تتحدث عن شؤون العمال ؟

ج – نعم وسأستعرض حالة العمال السيئة في فلسطين ، وبدأ تقريره المنشور اعلاه حتى وصل لبحث اجور العمال وذكر ارقاما

موريس – هل انت متأكد من هذه الارقام

ج – نعم كل التأكيد وانا مستعد لاثباتها

بيل – سائق الباص العربي يسوق ١٠ ساعات باليوم

ج – نعم هو كذلك وخصوصا سائقي شركة باصات الرملة فهم يشتغلون ١١ ساعة في اليوم

س – هل يشتغل السائق العربي ستة ايام في الاسبوع

ج – يشتغل سبعة ايام بلا راحة

السر رامبولد – عجيب ! كيف لاتحدث مصادمات

ج – دوائر البوليس ادرى بذلك

موريس – هل لديك احصاء عن الحدادين والحذائين

ج – لا

موريس – اشكرك

اجور العمال العرب

ثم تكلم عن اجور عمال البحر العرب واوقات عملهم ومقدارها

بيل - هل يشتغلون بالميناء ١٦ ساعة يومياً ؟

ج - نعم

بيل - هل يأخذ العمال العرب علاوة في مقابل اشتغالهم زيادة عن ساعات العمل

ج - لا ! فان عامل البحر يأخذ اجرته حصة من دخل المعونة

ثم قال : والبلديات وهي دوائر معترف بها ومعروفة بانها شبه رسمية فانها لا تدفع لعمالها الذين يقومون بالتنظيفات الا اجرة تتراوح بين ستة قروش وتسعة يومياً

بيل - اتريد ان تقارن بين هذه الاجور التي يتقاضاها العمال وبين الاجور التي يتقاضاها العمال اليهود

ج - نعم سأبين ذلك

بيل - ما القصد من هذه الارقام ؟ اتريد ان تقول ان سياسة الحكومة هي سبب تناقص الاجور

ج - اريد ان اظهر حالة العامل العربي السيئة

ثم ذكر ارقاما عن العمال ونسبة اجورهم الهزيلة وانهم مدينون اما لاصحاب الاعمال واما لاصحاب الحوانيت

بيل - ماذا تعني بهذه الارقام ؟ اتريد ان تقول ان سياسة

الحكومة اثرت بحالة العمال وانه كان يجب على الحكومة ان تساعدهم .

ج — انا اريد ان اثبت بالارقام ان بطالة العمال في البلاد منتشرة انتشاراً فظيعاً وان العمال العرب لا يجدون ما يعتاشون به ولا يمكنهم ان يعيشوا في هذه البلاد

بيل — هل لديك ارقام تثبت بها البطالة

ج — نعم

كارتر — هل بسبب وجود العمال العاطلين تناقصت اجور العمال الغير العاطلين

ج — طبيعي ، وشيء واحد اريد ان اقوله ، وهو اننا عندما سألنا شركة السجاير والتنباك العربية عن عدد عمالها قالت ان عددهم ٢١٠ فسألناها كم دفعت لهم اجوراً اسبوعية فاجابت ٦٢ جنيهاً ، فاذا قسمنا هذا المبلغ على ٢١٠ نحصل على رقم ٢٩ قرشاً ونصف وهذا معدل اجرة العامل الاسبوعي وهذا دليل عدم الرخاء في فلسطين

حالة العمل في البلاد

موريس — تريد ان تبحث حالة العاطلين بالمرة او الذين يشتغلون نصف الاسبوع مثلاً

ج ـ اريد ان اقول ان نحو ٩٠ بالمائة من العمال بطالتهم جزئية فيمكن العامل ان يشتغل يوما او يومين في الاسبوع على الاقل وذلك في القرى والمدن الصغيرة ، وفي اكثر الصناعات العربية في المدن الكبرى كالقدس وحيفا ويافا نشاهد هذه الظاهرة بكثرة بين العمال العرب

والعمال الوحيدون الذين يشتغلون بالبيارات في موسم البرتقال وهؤلاء اشغالهم موسمية تنتهي في آذار . واذا كانت اللجنة تريد ان تعرف كيف يعين العمال اسرد عليها المعلومات اللازمة

رامبولد ـ انت متصل رأساً بالعمل في يافا

ج ـ جمعيتنا متصلة بالعمال في يافا وما جاورها من القرى

رامبولد ـ ولكنك اعطيتنا لمحة عن حياة العمال في البلاد كلها

ج ـ لاني متصل بجمعية العمال العرب في حيفا والقدس ومتصل اتصالا وثيقا بالعمال في اكثر انحاء فلسطين

رامبولد ـ لذلك نريد ان تعطينا هذه المقارنة

ج ـ اعطيت هذه المقارنة لاننا نقسم فلسطين الى قسمين القرى والمدن الصغرى والمدن الكبرى فالناصرة مثلاً تماثل الخليل وغزة وصفد . ويافا تماثل القدس وحيفا

وهذه المعلومات استقيتها واستحصلت عليها بواسطة جمعية العمال العرب في حيفا والمدن الاخرى ثم استطرد في تقريره الى ان وصل الى وصف حياة العامل حياة البؤس والشقاء

رامبولد - بالطبع هذا يدل على بؤس حالة العمال

ج - هذا ما نريد ان تعرفه اللجنة وتتأكده

بيل - ولكن ما السبب في ذلك ، وهل يرجع الى عمل الحكومة ؟

فاجاب الشاهد : طبعاً ونحن العمال نتهم الحكومة في ذلك واخذ يسرد الاسباب المؤدية لذلك وذكر منها السبب الاول وهو الهجرة اليهودية

اسباب انتشار البطالة

بيل - هل تريد ان تقول انه بسبب الهجرة اليهودية وجدت منافسة بين العمال العرب واليهود

ج - نعم

ثم ذكر باقي الاسباب فقال : السبب الثاني هو نزوح القرويين الى المدن والثالث طرد العمال العرب من الاعمال والرابع سوء الحالة والخامس تحيز الحكومة الشنيع للعمال اليهود

بيل -هل لديك مثال على تحيز الحكومة للعمال اليهود

ج- نعم سآتي به حالا ولكنني سأتم الشطر الاخير من السبب الخامس وهو ان الحكومة تعتبر العمال العرب كمية مهملة وقال ان عدد عمال الهستدروت زاد ٤١ الفا في ٩ اشهر فقط ويثبت ذلك مقال الادون فرومكن المنشور بالعدد (٤٣٩٠) من جريدة دافار لسان حال الهستدروت في فلسطين وقد جاء فيها ان عدد عمال الهستدروت بلغ في سبتمبر سنة ٩٣٦ مائة وتسعة عشر الف عامل

بيل -- هل تعني وجودهم كاعضاء في الجمعية

ج - نعم . بينما تقرير الحكومة كان يقول ان عددهم ٧٤٤٠٠ وهذا يوجد اكبر ازمة في العالم ، ويطرد العمال اليهود العمال العرب من الاعمال بدافع جنسي وآخر اقتصادي

بيل - من اين يطردونهم

ج - من البيارات ومن معامل السجاير والمحاجر والبناء ومعامل الكلس وغيرها لان مبدأهم يقضي بضرورة الاستيلاء على الاعمال في البلاد حتى ولو كان ذلك عند العرب ، ثم عندهم عمال عاطلون كثيرون فيريدون اخراج العرب واستبدالهم بهم

رامبولد - هل تعلم كم عدد العمال العاطلين من اليهود ؟

ج - نعم بوجه التقريب . ان الحكومة تقول بتقريرها الرسمي المنشور بالوقائع الرسمية ان عددهم بلغ ستة آلاف وهذا العدد هو المسجل لدى الهستدروت ؛ ونعتقد انه يوجد سوى هذا العدد مما لا يقل عن ثلاثة آلاف

تدهور الصناعة الوطنية

(وهنا انصرف العضو السر هاموند وغادر الجلسة) ثم تابع الشاهد وذكر الحاميات اليهودية والمشاجرات الدموية التي تقع بسبب تدخلها بالاعمال وانتزاع العمل من العرب ، وذكر من الاسباب تدهور الصناعة الوطنية فقد ادت الى تدهور الحالة بين العمال

بيل - تريد ان تقول انه لو حميت الصناعة الوطنية لتحسنت حالة العمال

ج - نعم لو حميت الصناعة الوطنية من قبل الحكومة لكانت البطالة اقل ؛ فمثلا كان لدينا ١٥٠٠ عامل في سنة ١٩٢٥ في بيت لحم يشتغلون بالاصداف فاصبحوا اليوم ١٥٠ تقريباً

وكان لدينا ١٢ معملا للصابون في يافا فاصبحت ٤ فقط ، وكان القادر ٢٠٦٢٥٩ جنيها من الصابون سنة ١٩٣٠ وفي سنة ١٩٣٥ صار ٢٩٠٠٠ وهذا يدل على تناقص العمال

تحيز الحكومة لليهود

ثم تحيز الحكومة للعمال اليهود واهمالها العرب واعتبارها اياهم كمية مهملة من حشرات الارض التي لايجب ان تعين فهذا يقوم عليه الف دليل ودليل

١ - العامل العربي يأخذ في دائرة الاشغال بين ٧٠ و ١٣٠ ملا واليهودي يأخذ ٢٥٠ و ٣٠٠ مل

السر رامبولد - هل هذا بين العمال الماهرين ؟

ج - اتكلم الآن عن العمال غير الماهرين

بيل - ولنفس العمل

ج - كلا لان العمال العرب اكثر انتاجا ، اعطت الحكومة تعهداً لانشاء طريق بين العفولة وبيسان طولها ٢٥ كيلو متراً بمبلغ خمسة وثمانين الف جنيه لليهود بينما يؤكد المهندسون الاخصائيون بان التكاليف لاتزيد عن ٢٧ الف جنيه والفرق خسره المكلف الفلسطيني في سبيل تأسيس الوطن القومي

ومسألة اخرى وهي ان الحكومة تفتح طرقات بين المستعمرات اليهودية وتعبدها بالاسفلت وتضع فوقها التراب الناعم بينما تسخرنا نحن لنفتح الطرق للقرى العربية وهذه الطرق لاتتجاوز المترين

عرضاً ولاتعبد الطرق الا اذا كانت تصل بين المستعمرات

وهناك مثل آخر ؛الطريق بين يافاورام الله فقدكان موظفو الحكومة يذهبون للقرى العربية ويجبرون اهلها على العمل في اصلاحها ويطلبون منهم الاسراع في العمل لان الحكومة تريد اتمام هذه الطريق وتحتاجها لمصالحها الخاصة

سياسة الحكومة السبب

حالة العامل الصحية والاجتماعية تابعة للحالة الاقتصادية وحضراتكم تعرفون الحالة تماما

بيل - لاي شيء تنسب هذه الحالة اي حالة العامل هل للهاجرة او بسبب الحكومة

ج - انسبها لسياسة الحكومة

بيل - هذا اختصار شامل

ج - استطيع التفصيل

موريس - ذكرت خمسة اسباب للحالة وهي :

١ - الهجرة

٢ - كثرة نزوح العمال العرب من القرى والمدن

٣ - ان العمال اليهود طردوا العمال العرب وشكلوا حاميات

يهودية لمنع العامل العربي من العمل

٤ - حالة الصناعات العربية السيئة بسبب عدم حمايتها

٥ - تحيز الحكومة للعامل اليهودي واعتبار العامل العربي كمية مهملة

ومن هذه الاسباب يرجع بعض الخطأ للحكومة والبعض لليهود .

ج - نحن ننسب الخطأ كله للحكومة

موريس - ولاشيء لليهود

ج - لا

موريس - والحاميات اليهودية هي الحكومة

ج - انها ناشئة عن سياسة الحكومة

شهادة الاستاذ عيسى البندك

رئيس بلدية بيت لحم

عقدت الجلسة في الساعة الخامسة مساء ولم يحضر من اعضاء اللجنة العربية العليا غير الاستاذ عوني بك الذي غادرها في الساعة السادسة والربع ثم عاد.

وحضر بعض موظفي العرب وغاب من اعضاء اللجنة الملكية المستر هاموند والمستر كوبلاند وقد سأل اللورد بيل عن اسم الشاهد وصفته فاجاب بانه رئيس بلدية بيت لحم.

اللورد بيل - اليست لك صفة اخرى

الشاهد - انني سكرتير لجنة الدفاع عن المهاجرين العرب ثم اخذ الشاهد يتكلم عن تاريخ هجرة العرب في فلسطين الى انحاء العالم منذ مئة سنة وخصوصاً الى اميريكا. وسبب الهجرة عرض مصنوعات البلاد المقدسة في المعارض الدورية وكان المهاجرون يعتبرون عثماني التبعة رغم امتداد هجرتهم ٢٥ سنة بحسب القانون العثماني. وفي مدة الحرب اراد قناصل المانيا الاتصال بالمهاجرين

للدعاية ، وكان هؤلاء مخلصين للدولة العثمانية الى ان قامت ثورة الملك حسين فاتصلوا بممثلي فرانسه وانكلترة وروجوا الدعاية للحلفاء كما انخرط بعضهم في الجندية . وكانوا يدعون للحفلات في دور القنصليات ويكتتبون في الصليب الاحمر . وكان لدى قناصل المانيا وحلفائها لائحة سوداء لتدوين اسامي العرب الذين يعملون مع الحلفاء

لورد بيل - هل تذكر عدد المهاجرين العرب الذين يستحقون الجنسية الفلسطينية

الشاهد - اربعون الفاً

الحكومة تقيم الصعوبات

لورد بيل - كم عدد الذين يرغبون في المجيء الى هنا

الشاهد - جميعهم يريدون ذلك في النهاية

لورد بيل - ماهي الصعوبات التي يلاقونها في سبيل اكتساب الجنسية .

الشاهد - اعتبرت الحكومة جميع المهاجرين الذين غادروا البلاد قبل سنة ١٩٢٥ ولم يعودوا انهم قطعوا كل صلة بفلسطين وفقدوا جنسيتهم وظلوا عثماني التبعة وهذا غير جائز لان الدولة العثمانية قد زالت

من الوجهة الدولية يعتبر كل مهاجر لم يغير جنسيته انه محتفظ بها كذلك له الحق في التمتع بحماية الممثلين السياسيين لكن حكومة فلسطين تقيم صعوبة في عودة المهاجرين الى بلادهم هذه ومن المتناقضات ان المهاجرين العرب يبذلون كل مافي وسعهم للحصول على الجنسية الفلسطينية باعتبار انهم من ابناء البلاد وهذا حق طبيعي لهم في حين أن قسما كبيرا من اليهود لم يتجنسوا بالجنسية الفلسطينية دخلوا هذه البلاد وبقوا فيها

رامبولد - اليس للعرب المهاجرين قبل الحرب اية جنسية

الشاهد - كلا

رامبولد - هل حاول بعضهم العودة

الشاهد - يأتي بعضهم ثم لا يلبث ان يعود بسبب اعماله ولكنه يعتزم العودة نهائياً

رامبولد - ولكن باية تأشيرة (فيزا) يأتون البلاد

الشاهد - كان موضوع عودتهم صعبا ، لكن الحكومة بعد مخابرات بين لجنتنا ووزارة المستعمرات والمندوب السامي تمكنا من التغلب على كثير منها

(وقام حوار بين السر رامبولد والشاهد حول موقف الحكومة

من عـدم التسهيل للمهاجرين بالعودة و كيف نصت المادة ٣٤ من معاهدة لوزان على ذلك

رامبولد - كنت احد الذين وقعوا المعاهـدة لكن نسيت المادة (ضحك) (الشاهد يقرأ المادة)

رامبولد - ألم يتمكن الـ ٤٠ الفا من اخذ الجنسية الفلسطينية

الشاهد - وضعت معاهدة لوزان للتنفيذ في ٦ اغسطس ١٩٢٤ وحددت سنتين للمهاجر لاختيار الجنسية وصدر قانون الجنسية في ٦ ايلول سنة ١٩٢٥

ظلم المهاجرين العرب

رامبولد - اذن نقصت المدة ١٥ شهرا

الشاهد - نعم ، والقانون لم ينشر في اميركا ، واذاعت لجنتنا بيانا بتسجيل اسماء المهاجرين عند القناصل فتقدم ٩ الاف لكن لم يقبل منهم مئة

رامبولد - ماهو السبب

الشاهد - وقع سوء تفاهم في نماذج الطلب التي يملؤها الشاهد وقد تلافيناه بمراجعة الحكومة فوعدت باعادة النظر

رامبولد - حسب علمي كانت الحكومة مستعدة لتلافي خطأها

الشاهد - لكنها حتى الآن لم تفعل . وفي اميركا تقع ثورات فيتعرض المهاجرون للنهب والسلب بسبب عدم حماية القناصل لهم كما انه لا جواز سفر لهم للتنقل والسفر

رامبولد - اليس من الصعب اعطاء الحكومة الجنسية لهذا العدد الكبير .

الشاهد - هذا حقهم الطبيعي

لورد بيل - هل تقترح سن قانون لمنح الجنسية للجميع وكيف يمكن اثبات هويتهم ومكانهم

الشاهد - هذا ما كان يجب ان تعمله الحكومة اولا

لورد بيل - ولكن ما ذا يجب عمله اليوم

الشاهد - القضية نفسها تظهر ظلامتهم ومقدار تحيز الحكومة لليهود .

لورد بيل - لم اتلق جوابا بعد ، ماذا تقترح أن يعمل

الشاهد - ذكرت بايجاز ظلامتهم واترك للجنة الموقرة الحكم العادل .

رامبولد - نقول انه بمقتضى معاهدة لوزان كل فلسطيني في الخارج يعتبر حامل هذه الجنسية

الشاهد - كان يجب ان يصدر قانون الجنسية للجميع ، ويعمم على القناصل ليسجلوا الذين يرغبون العودة كما فعلت فرنسا مع المهاجرين السوريين ، وربما حالت سياسة الوطن القومي دون ذلك

رامبولد - لتنفيذ هذه المادة صعوبات (وذكرها)

موريس - هل كانت الحكومة التركية تصدر جوازات سفر .

الشاهد - كانت هناك ورقة هوية وقت الحرب ، وكان الممثلون السياسيون يسجلون اسماء المهاجرين « وسأل المستر موريس عن هذه السجلات فقيل ربما ضاعت . واجاب على سؤال بان وفداً من المهاجرين قابل سفير بريطانيا في سلفادور وطلبوا حماية السفير فقال هذا : ان حكومة الانتداب منتدبة من الاراضي لا على الناس . واستفسر المستر موريس عن اجراءات المهاجرين فكان الجواب بان لجنة الدفاع عنهم اذاعت نداء »

رامبولد - فهمت ان الحكومة كانت تفكر في اصلاح الحال .

الشاهد - حتى الساعة وهي لاتعترف بكل مهاجر لم يكن في البلاد قبل ١٩٢٥

لودد بيل - لكنك تلطفت بجعل الحل في يدنا (ضحك)

الشاهد - اذا كانت مهمة اللجنة الملكية حل القضية بوجه عام فهذه مسألة ضمنها

لودد بيل - هذا مقنع جدا (ضحك) . في اي البلاد يكثر هؤلاء المهاجرون

الشاهد في اميركا الجنوبية والوسطى

وانتهت الشهادة في الساعة الخامسة والدقيقة ٥٠

بيان السيد الفرد روك

عضو اللجنة العربية العليا

ننشر فيما يلي البيان المقدم الى اللجنة الملكية من السيد الفرد روك عضو اللجنة العربية العليا

سبق لحضرات من سبقني من اخواني الشهود العرب ان بسطوا للجنتكم الموقرة النقاط الاساسية التي كانت من اسباب الاضطرابات المتوالية في فلسطين

ولست اقصد من تقديم تقريري هـذا تكرار ما بسطوه ولكني ارغب في اطلاع لجنتكم الموقرة على ناحية من نواحي استمرار الحكومة المنتدبة في فلسطين على سياسة من شأنها ان تزيد في مشاكل هذه البلاد المقدسة وتجعل منها دائماً مصدراً للقلاقل والفتن . وتقريري هذا يتعلق بسماح الحكومة بانشاء ميناء جديد في تل ابيب مجاور لميناء يافا القديم وانشاء مثل هذا الميناء تعد بليغ على حقوق السكان العرب الاصليين للاسباب التالية :

أ - يرجع تاريخ ميناء يافا الى اجيال عريقـة في القدم ، ولقد كان هذا الميناء ميناء فلسطين الوحيد وقد اكسبته اقدميته صفة خاصة

وجعلت وجوده حقاً من حقوق البلاد الاساسية الثابتة ولهذا فان اية محاولة ترمي للقضاء على هذا الميناء او التقليل من اهميته بالسماح باقامة ميناء مجاور له يعد ولا ريب اعتداء صريحاً على حقوق البلاد الاساسية وخرقاً واضحاً للحالة الراهنة التي لازمته منذ القدم

ب - ان العرب لا يطمئنون مطلقاً لانشاء مرفأ يهودي بعد ان ظهر مبلغ عبث اليهود واجترائهم على تهريب الاسلحة والمهاجرين وقد دلت الحوادث العديدة على ان العرب محقون في تخوفهم هذا

ج - ان جميع اهالي يافا الذين يزيد عدد نفوسهم عن الخمسين الفاً يضاف اليهم ما ينوف عن العشرين الفاً ممن يقصدون يافا بصورة دائمة للارتزاق قد اركزت معايشهم وموارد رزقهم فعلاً على ميناء يافا، ويقدر عدد العمال الذين يشتغلون في هذا الميناء بما يربو عن ٢٦٠٠ عامل بين بحري ومكار واستفادور وعتال وغيرهم، فاذا حصل اي نقص في مورد من موارد هؤلاء جميعهم او قسم منهم فان ذلك يسبب ارتباكاً اكيداً ملموساً لاقتصادياتهم وبذلك تتهيأ وتخلق لهؤلاء جميعاً اسباب الذعر والقلق وتكون الحكومة في سماحها بايجاد ميناء تل ابيب قد اوجدت في فلسطين مشكلة اخرى زيادة عن مشاكلها الحاضرة.

د - ان اليهود مازالو من القديم يرمون الى خلق هـذا الميناء وقد حاولوا مراراً التوصل الى تحقيق غرضهم هذا الذي يقصدون منه تبديل المظهر العربي في البلاد واحـلال آخر يهودي صرف محله . ومثل هذه المحاولات تدل دلالة واضحة على مطامع اليهود التي ترمي الى تهويد هـذه البـلاد فتدعو العرب الى التخوف على مصيرهم .

هـ - ان وجود ميناء تل ابيب يضاعف عدد الموظفـين فتحمل المـكلف الفلسطيني حملاً جديداً لافائدة منه وهـذا علاوة عن المبالـغ الجسيمة التي انفقت على ميناء يافامن المـكلف الفلسطيني

و - ويعتقد العرب ان سماح الحكومة بانشاء ميناء تل ابيب عمل سياسي محض تمشياً منها على رغبات اليهود وتحـديا للعرب في حركـتهم السياسية المحفة بحقوقهم عن طريق تقليل موارد ارزاقهم الموروثة

كلمة حضرة القس الياس مرمورة

راعي الطائفة الانجيلية العربية

اؤيد ما قاله سيادة المطران حجار وازيد علاوة ان اوجه نظر اللجنة الى ان تجربة الوطن القومي تجربة خطرة اذانها تحاول الجمع بين عقليتين مختلفتين متناقضتين اولا من جهة المقاصد ، وثانيا من جهة الاخلاق والآداب وثالثاً من حيث القوة والضعف مالا وكفاءة وستظل مسألة الوطن القومي مصدر خطر وقلاقل ، كما برهن على ذلك تاريخ البلاد وطالما السياسة الحاضرة سائرة ستظل الاتعاب للحكومة والعرب واليهود معاً

وعلاوة على هذا ان ماقد شاهدناه حتى الآن من المهاجرين ينذر بخطر على الآداب ، وهذا معلوم من انتشار المبادئ الشيوعية واللادينية وفساد الاخلاق وتأثير هذا الامر الاخير معلوم

كلمة السيد فراج

عضو اللجنة العربية العليا

ان الغرض الوحيد من تقدمي امام لجنتكم الموقرة هو ان ابين واذكر بصفتي ممثلاً المسيحيين في اللجنة العربية العليا ان جميع المسيحيين العرب سكان فلسطين على اختلاف طوائفهم على تمام الاتفاق مع اخوانهم العرب المسلمين الذين يؤلفون معهم كيانا قومياً واحداً في جميع امانيهم ومطاليبهم الوطنية والاقتصادية والمدنية وانهم يؤيدون جميع البيانات والتظلمات التي تقدمت من اعضاء اللجنة العربية العليا امام اللجنة الملكية الموقرة فيما يتعلق بسياسة انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين وعدم تأسيس حكومة ذاتية في هذه البلاد تستمد سلطتها من مشيئة وارادة الشعب ..

بيان الدكتور خليل طوطح

مدير مدارس الفرندز برام الله

ما يشكو منه العرب بشأن المعارف

ليس للعرب رقابة على معارفهم

« يشرف على ادارة المعارف مدير ونائب مدير ، وضابط على ومراقب للتعليم الفني ، كلهم بريطانيون »

تقرير المعارف سنة ١٩٣٤

أ - يشعر العرب انهم اهل لادارة معارفهم بانفسهم كما هي الحالة في العراق

(تقرير سنة ١٩٣١ عن المعارف في العراق الى جامعة الامم)

ليس هناك ما يبرر عدم ارجاع ادارة المعارف للعرب

ب - تدار المدارس اليهودية رأساً من قبل جمعية الفادها لومي

تقرير المعارف صفحة ٢

لماذا لا يدير العرب مدارسهم كما هي الحالة بين اليهود

ج - العرب لا يستطيعون ان يقرأوا حتى تقرير مدير المعارف عن معارفهم بلغتهم

د) يضع الانـكليز بانفسهم برامج التعليم والكتب المدرسية للعرب .

هـ) لاتستعين الحكومة بابناء العرب الذين حصلوا علومهم في الخارج

و) التعليم في شرق الاردن يديره العرب

تنافر التعليم الصحيح مع السياسة القائمة في فلسطين

أ ـ بما ان الحكومة تعمل لتحقيق غاية رئيسية هي وضع البلاد في حالات سياسية واجتماعية واقتصادية من شأنها ان تساعد على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين تجد ان التعليم بـين العرب موضوع في اساليب تساعد على تـكييف العرب لتلك الحالات التي ذكرناها ، او في اساليب لاغايات معينة لها بحيث لاتتعارض مـع غايات السياسة المعروفة

ب ـ يقوم التعليم بين اليهود على اساس خلق الصهيونية وتشجيـع الثقافة العبرية

المعارف بين العرب سلبية ، ولا غاية معينة لها بما يتعلق بالثقافة العربية . ولا في العرب

ج - توالي الاضراب في المدارس العربية دليل سوء الجو الذي يحشر فيه الطلاب

د - تراقب الكتب المدرسية مراقبة تامة

تقرير المعارف

هـ - يجوز لمدير المعارف ان يطرد اي معلم لوحظ عليه انه ينشر تعاليم من النوع غير الامين

تقرير المعارف سنة ١٩٣٣

وغير امين هنا هو كل ما كان غير امين لسياسة الوطن القومي

و - تعارض كل صلات ثقافية مع العالم العربي

فشل المعارف في خدمة الشعب

الامية بين المسلمين ٨٩ في المئة

بين المسيحيين ٥٢ في المئة

بين المجموع ٨٥ في المئة

ب - لم تعمل المعارف شيئاً لرفع المستوى الاجتماعي بين الفلاحين .

ج - لم تساعد على تحسين الحالة الاقتصادية

(ملحوظ اقرأ في هذا الشأن صفحتي ٦٤ ، ٦٥ من تقرير سمبسون)

المالية

كانت نسبة النفقات على المعارف في فلسطين سنة ٩٣٥ الى سنة ١٩٣٦ ٤،٨ في المئة

وكان في العراق العربي ٩،٨ في المئة لسنة ١٩٣٣ الى سنة ١٩٣٤ وهي في ميزانية المجلس الاسلامي الاعلى سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٣٩ ١٩ في المئة فتامل

وانفق على المعارف بين العرب سنة ١٩٣٤ الى سنة ١٩٣٥ - ١٨٣،٧٢٩ جنيها منها ٢٢،٤٩٠ جنيها انفقت على الادارة لوحدها . . اعني بنسبة ١٢،٣ في المئة ، ونفقات الادارة في المعارف بين اليهود تبلغ ٤،٩ في المئة فقط

اهمال التعليم في القرى

تبلغ نسبة سكان القرى ٧٦،٥ بالمئة من عدد سكان البلاد كلها والامية بين النساء في القرى هي ٩٣ بالمئة

عدد البنات في القرى اللواتي في السن المدرسية يبلغ ٣٩،٢٠٠ بنت منهن ١١٤٥ بنتاً فقط في المدارس بنسبة ٨ - ٢ بالمئة

يوجد في البلاد ٨٠٠ قرية عربية ، فيها ١٥ مدرسة للبنات و ٢٦٩ للصبيان

ويوجد ١٥ قروية فقط وصلت الى الصف السابع الابتدائي

ويوجد ١٧٨ قروية يهودية في المدارس الثانوية

تقرير المعارف صفحة ٦٣ و ٦٩

لا توجد ولا قروية واحدة في المدارس الثانوية

توجد ٥١٧ قرية عربية لا مدارس فيها للذكور ولا للاناث

لا توجد مدارس ثانوية في القرى العربية

توجد ٣٧ مدرسة ثانوية في القرى اليهودية

عدد العرب في سن التعليم ٢٣٧،٦٣٤

عدد العرب الموجودين في جميع المدارس الحكومية منها ٦٤،٠٦٩ وغير الحكوميين

عدد العرب في سن التعليم ١٧٣،٥٦٥ ولكن ليس لهم مدارس تأويهم .

اعني ان نسبة غير الملتحقين بالمدارس هي ٧٣ في المئة

الرغبة في التعليم

يثبت الاستاذ في هذا الباب شدة رغبة العرب في التعليم مما جاء في تقارير المعارف عن هذا الشأن

فشل الحكومة في سد الحاجة للتعليم

يقول تقرير المعارف عن سنة ١٩٢٩ ان الحاجة الى انشاء مدارس لايواء الطلاب تزداد خطورة ، وقد بلغت الان حالة خطيرة حقا

وقال التقرير في سنة ١٩٣٥ :

مازالت مشكلة الحاجة الى المدارس تزداد خطورة

وفي سنة ١٩٣٥ :قبل ٥٩ بالمائة من طلبات الالتحاق بالمدارس ورفض ٤١ بالمائة منها

وفي سنة ١٩٣٠ اعني بعد ١٣ سنة من ابتداء الحكم المدني في فلسطين ، قال مدير المعارف في تقريره

« لم تتكفل الحكومة منذ الاحتلال حتى اليوم بنفقات كافية لبناء اي مدرسة في البلاد

مايدفعه العرب للتعليم

المجلس الاسلامي الاعلى ١٠،٣١٥ جمعية المدارس الارثوذكسية ٣،٠٠٠ المجموع ١٣،٤١٥

رسوم تعليم

١٥٥٠ تلميذ داخلي رسم سنوي ٣٨٧٥٠ ، ٢٥ جنيها

٢٠٠٠ تلميذ برسم ٨ جنيهات ١٦،٠٠٠ «

٢٨٠٠٠ تلميذ برسم جنيه ونصف ٤٢،٠٠٠ المجموع ٩٦،٧٥٠

٣٠٠ تلميذ في سوريا برسم ٣٠ جنيها المجموع ٩٠٠٠

رسوم للمدارس الحكومية ٣٠٤٩ لمجموع ١٠٨٧٩٩

ماتدفعه القرى ١٦٩٢٢

تبرعات حسن عرفة بيافا ٢٠٠٠ . تبرع زهدي بك ابو الجبين ٥٠٠٠ . المجموع ١٦٦،٠٣٥ جنيها

مدرسة المعلمين

ينحصر التعليم فيها على عدد قليل ويجب ان يكون لدينا ٤ مدارس للمعلمين ، ولليهود ٤ كليات عدد طلابها ٤٢٩

التعليم الثانوي

تكلم الاستاذ عن نقص هذا الفرع

التعليم الفني

لا توجد لدى الحكومة مدارس فنية

تقرير المعارف

ب - في يافا يوجد فصل واحد لبعض الدروس التجارية استعيض به في سنة ١٩٣٥ عن فصل ثالث ثانوي

ج - التعليم الزراعي لسنتين لا قيمة له وكان عدد المحاضرات

١٢ في سنة ١٩٣١ فانقص الى ٤ في سنة ١٩٣٦

المدارس لم تخرج مزارعين بعد ، والتعليم الزراعي فيها من الصنف الاولى قليل

نوع التعليم

التعليم في القرى اولى جداً لدرجة انه يخشى على من يلتحق بمدارس القرى ان يعود الى الامية حين يخرج منها

أ - ٢٠ - ٢٥ في المئة من تلامذة مدارس القرى لا يقرأون ابداً بعد ترك المدارس

تقرير المعارف سنة ١٩٣١

ب - مدرسة القرية عادة عبارة عن غرفة فيها اربعة فصول .. عدد تلامذتها ٥٠ - ٧٠ لها معلم واحد . ويسمون هذا تعليما ..

ج - لا يستشار المعلمون حين توضع البرامج

د - الحكومة لا تشجع الكتب المدرسية الموضوعة محلياً ، وتستعير المؤلفين من سوريا

هـ - لا رقابة ولا معونة تقدمان للمعلم وارشاده كيف يعلم

و - لا يوجد مفتشون للمواضيع المختلفة ، اعني مفتش للتاريخ وآخر للجغرافيا ، وثالث للحساب وهلم جرا

شهادة الاستاذ جورج بك انطونيوس

اتكلم مستقلا ، غير منتم لحزب ما . واعتبر نفسي مسؤولا عما اقوله وكنت في خدمة الحكومة قبل ست سنوات « وبمقتضى وظيفتي كنت مطلعاً على اشياء ابقيها سرية . وفي الوقت الذي ادلي بشهادتي لا اكون متاثراً بهذه المعلومات

لورد بيل - احتفظ لنفسك بالمعلومات الطيبة ام السيئة الشاهد - السيئة طبعاً (ضحك)

ثورة العرب جميعاً

مع ان الثورة العربية قامت اولا في الحجاز الا انها كانت ثورة العرب جميعاً ، لاسيما سوريا والعراق وفلسطين ، وعهد بالقيادة للشريف حسين . وكان هناك جمعيتان سريتان ، واحدة عسكرية والثانية مدنية على اكتافها قامت الثورة . واعضاء الجمعية العسكرية محددون جداً . وقامت جمعية الفتاة سنة ١٩١٥ كان فيها ستة اعضاء اربعة سوريون ، واثنان فلسطينيان . ولا اذيع سراً اذا قلت ان احد هذين هو عوني بك عبد الهادي . وعندما قامت الثورة انتقمت الحكومة التركية من زعماء فلسطين وسوريا والعراق على

الاكثر . لاسيما اولئك الذين اتهموا بالاتصال ببريطانيا اوفرنسا وهم ابناء عائلات معروفة ، مسلمة ومسيحية وشنق منهم في دمشق وبيروت والقدس ، فقد كانت هذه بمثابة البلد الواحد في طموحه واماله ومستقبله . وانضم العرب الى الحلفاء لتعهدهؤلاء باستقلالهم لكن بعد الحرب تقسمت سوريا الكبيرة وكان هذا العمل ليس فقط مخالفا للوعود ، ولكن لتقاليد البلاد وعاداتها واوضاعها ، وقبل الانتداب كان المراد وضع فلسطين في حالات سياسية واقتصادية واجتماعية تكفل انشاء الوطن القومي

نظام الادارة الجامد

موريس : قبل الانتداب تريد او وعد بلفور

الشاهد : قبل الانتداب وعند سردي الاسباب الرئيسية اشير اولا الى نظام الادادة في حكومة فلسطين وهي التي تأسست في ١٩٢٠ وكان هذا النظام غير ملائم لايجاد حكومة تتفهم طبيعة الشعب ، وهو ربما يسير في المستعمرات التي مشاكلها قليلة جدا واكثريتها تدين للحكومة بالطاعة . اما في فلسطين فان ثقافة البلاد ومسائلها تجعل ذلك النظام غير ملائم بالمرة

اما الموظفون فان اكثريتهم كانت من الذين عملوا في الجيش

ولم يكونوا خاضعين لنظام خاص

لورد بيل : اي نظام تعني

الشاهد : نظام وزارة المستعمرات الذي يستمد سلطته من انظمة وقوانين جامدة ، ولو قورن هذا بما في مصر والعراق لوجدنا وزراء وطنيين عندهم مستشارون فقط من البريطانيين وفي العراق جرت الحكومة البريطانية على نفس الاسلوب هنا فقامت الثورة التي انتهت بزوال ذلك النظام والنظام القائم هنا اوجد صعوبات كثيرة بدل انقاصها وعزل الشعب عن الحكومة

وتقدم الى الارض ، كان يسن لها تشريع من وقت لآخر لم يكن يحمي المزارعين اما في المهاجرة فاستندت الحكومة دائما على قوة الاستيعاب لكنها لم توجد دائرة تقرر مدى هذه القوة ، وعلى اي اساس تقوم

والموظفون يعملون تحت نظام غير ملائم كما قلنا ، ويستمرون في سياسة خاطئة . والادارة تكلف الميزانية كثيراً . وتميز الحكومة بين الموظف البريطاني والفلسطيني . فالبريطاني يجد تسهيلات ومساعدات لسفره الى الخارج على حين كان الواجب مساعدة الفلسطيني للاستفادة من السفر . فهذه المعاملة على اساس مختلف

زاد في استياء العرب، وتنظر الادارة الى العربي والصهيوني باختلاف، اما الاول فانها تعتبره ثائر ، مشكوك به ، يجب مراقبته، واليهودي رجل وديع كامل

الفرق في المعاملة

كوبلاند - اليس لان اليهود قبلوا الانتداب والعرب رفضوه

الشاهد - مؤكداً

كوبلاند - اذن فهناك عذر للحكومة

الشاهد - لكن الموظفين لايذكرون في كل لحظة الانتداب وهل رفضه العرب وقبله اليهود

لورد بيل - ويشكو اليهود لتحيز الحكومة مع العرب (ضحك)

الشاهد - ويشعر العربي انه مراقب جداً

لورد بيل - لقد سبق ان ثاروا مرة واثنتين (ضحك)

الشاهد - وينطوي سبب التفرقة في المعاملة على الشكوى من الهجرة غير المشروعة التي ازدادت اخيراً بالالوف فماذا فعلت الحكومة ؟ جعلت تقبض على بعض مئات من الحوارنة يجيئون البلاد عادة ليس للاقامة فهي تقبض على عرب كثيرين وتترك اليهود، ولاسباب خفية تتراجع عن القبض على اليهودي

موريس - اليس ذلك لانهارات القبض على العربي اسهل (ضحك)

المبدأ لا يختلف

ونتقدم الان لموضوع الاراضي ، وقد نشرت الصحف الغربية مقالات كثيرة عن الاجراآت التي تتخذ في مستعمرات اخرى فسبب ذلك الفارق هو طبعاً سياسة الوطن القومي وضرب الشاهد مثلاً على ذلك كينيا ودراسة وزير المستعمرات قانون سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وهو يقول بانه عندما تؤخذ الاراضي لمشاريع عامة يعوض عنها لاصحابها بمثل مساحتها

الا فلسطين دائماً

وقد طبق هذا المشروع في كينيا في الوقت الذي كانت تبحث في وزارة المستعمرات مشكلة فلسطين . ربما اختلفت التفاصيل لكن المبدأ لا يختلف دائما ، وفي الهند قامت الحكومة لحماية المزارعين المسلمين من المرابين . وغرضي ان ما نشر عن هذه الاجراءات خارج فلسطين جعل العرب يشعرون بانهم يعاملون معاملة دون غيرهم

هاموند - تريد ان تقول هل يمكن تطبيق ذلك القانون في فلسطين

الشاهد - هذا شأن الخبراء الزراعيين

هاموند - واذا ناقض هذا الانتداب ؟

الشاهد - يدل عندئذ على نقص الانتداب ، ويجب اذن اصلاحه وتغييره . اريد ان لا تباع قطعة ارض حتى يعوض على مالكها بدلا منها واكثر البائعين الكبار كانوا خارج فلسطين . وليس احد يرضى عن السماح بهذا البيع اذا كان يعتقد ان ذلك يضر بشعب آخر

وفي جنيف ايضاً

وتقدم الشاهد فذكر زيارته جنيف ولجنة الانتدابات فيها ، قائلا : قابلت مدير المكتب لارى الطريقة التي يجمع فيها ما يجمع عن فلسطين وكيف يطلعون عليها ، فلم اجد في المكتب ولا جريدة عربية واحدة ولا مترجماً عربياً واحدا ووجدت مراجعات اليهود واوراقهم مرتبة منظمة هذا في الوقت الذي كانت فيه لجنة الانتدابات مسؤولة عن سوريا والعراق وسألت السبب لذلك فقيل لي انه يرجع لسبب مالي فقط مثل هذه الظاهرة جعلت العرب يعتقدون ان

قضيتهم تسير الى الوزاء سريعة وفي جو مضل

لورد بيل - ألم تر مترجماً عربياً هناك ؟

الشاهد - بالمرة وليست المسألة قضية ترجمة سطحية بل المهم حفظ روح الترجمة وهذا لايأتي الا عن توسيع دائرة الترجمة في الحكومة وعندما كنت موظفاً اقترحت ذلك واصررت ؛ لكن الحكومة لم تنفذ وظل المستوى منخفضاً

حادث اخفت سببه

تكلم الآن عن موضوع فقدان الثقة بالحكومة ان نظام الادارة القائم لايمهد للصلة بين العرب والحكومة بل على الضد لقد وضع على اساس ثمرة عدم التفاهم وقد شعر العرب ان الحكومة في معاملتها لهم قد انقصت كثيراً من صبرهم واضرب مثالين على ذلك اولهما انتخابات المجلس الاسلامي الاعلى: انتخب المجلس فى سنة ١٩٢١ على ان تكون المدة اربع سنوات وعندما اقترب موعد الانتخابات التالية ١٩٢٥ سن المجلس قانونا اجرت الحكومة فيه تعديلات بسيطة وبموجبه سارت الانتخابات . وتبين امام محكمة العدل العليا ان الانتخابات كانت لاغية فقد اجريت بطريقة مخالفة للقانون وكان السبب في ذلك مخالفة النص الانكليزي للنص العربي في

الترجمة واستنادالمحكمة على الاول ، وعينت الحكومة اعضاء المجلس لكن ورد في تقرير الحكومة ان سبب الغاء الانتخابات عدم موافقته للقانون مع ان السبب الاساسي اختلاف في الترجمة ولا ادري كيف تسمح حكومة مدنية بوقوع هذا الخطأ وتخفي السبب الحقيقي في تقريرها السنوي

ستة ملايين جنيه

مثال آخر يتعلق بالسياسة الاقتصادية :

بلغ الوفر ستة ملايين جنيه وبدلا من ان تلجأ الحكومة الى توسيع المشاريع اخذت في انقاصها ، وحجتها في ذلك انها تخشى يوماً تنقص فيه مواردها او وقوع اضطرابات في المستقبل وقد عالجت هذه الظاهرة الصحافة العربية وسمعتها في المجالس الخاصة فالحكومة كانت تتكلم بلسانين : من جهة تقول انني اقبل الهجرة على اساس المقدرة على الاستيعاب ومن الجهة الثانية تقول ربما نجم عن ذلك ثورة ، او تناقصت الموارد ،ولذلك فانا استعد !

هدم اخلاق الفلاح

ونجيء الى العوامل الاخلاقية والنفسية ، لقد قيل الشيء الكثير عن الماديات ، لكن الجانب المعنوي له تأثير كبير . ولنتناول مسألة

بيوع الاراضي فان هذه البيوع جعلت القرويين يهجرون قراهم الى المدن وقد وقع بنتيجة ذلك نتائج غير مرغوب فيها ، وهذه ليست خسارة تصيب الوفر فقط بل تصيب المجموع والاخلاق ، ولم تعالج الحكومة هذا الخطر بل جعلت تقويه

اثر الهدم الادبي

ويئس العرب لان حضارتهم اصبحت في خطر ، وهذا ما نستطيع ان نسميه بالهدم الادبي للتقاليد واللغة ، ويجب ان يفهم بان الحركة الوطنية بدأت ثقافية ، للغة العربية مكانتها الممتازة فحيثما نزحت تحل محل اللغة القائمة . لقد اختفت اللاتينية واليونانية بعد الفتح العربي من بلدان عديدة كسوريا ومصر وغيرهما . وللثقافة العربية اثرها القوي على عقل العربي وتعاونت الثقافة والحركة الوطنية في تحرير العربي من النير التركي لكي يصبح اهل البلاد سادتها وحكامها . بعد الحرب فقط اخذنا نسمع بان هناك حركة سورية واخرى عراقية ، هذا خطأ جداً . حركة العرب واحدة وعامة وما هو عام لسوريا كذلك هو لفلسطين ، ودمشق سواء والقدس في التفكير والامل والطموح

فرنسا ومعاهدة سوريا

وهناك عامل آخر في الثورة فان العرب في بلدان غير فلسطين سوريا والعراق مثلاً - استقلوا مع ان عرب فلسطين كانوا مشتركين في الحركة العربية العامة اشتراك السوريين والعراقيين فيها ومنهم من كان في مؤتمر باريس ١٩١٣

واجب بريطانيا ان تنهي عهد الانتداب في هذه البلاد. ولتنظر الى سوريا فانه رغم قسوة فرنسا في الحكم اقتنعت اخيراً ان الواجب والمصلحة يقضيان عليها بالغاء عهد الانتداب وامنت فرنسا مصالحها بمعاهدة عقدتها مع سوريا

فالعامل الاخلاقي والعامل النفسي كلاهما مهم في ثورة فلسطين وربما كانا اهم من مسألة الاراضي

تسامح العرب والاسلام

ولنعد الى موقف العرب وموقف اليهود فالحكومة دائماً تتهم الاولين وربما يعتقد اليهود بان شك العرب وريبتهم بهم لا اساس لهما. هذا غير صحيح ان العرب لا يكرهون اليهود لانهم يهود. اذ لا سامية في هذه البلاد. ان اللاسامية اختراع اوروبي، واقوال مسيحي، والعرب، لاسيما المسلمين لا يعرفون اللاسامية بتاتا

وقد لاقى اليهود اجمل ايام التسامح والانتعاش الذهبي والمادي زمن الحكم الاسلامي

ان روح الاتفاق والتفاهم موجودة عند العرب وابسط دليل ما ترونه الآن في مصر بعد المعاهدة وموقف النحاس باشا لكن التفاهم يتعذر لان العرب يصرون بحق على استقلالهم والانتداب يصر على غير ذلك وهكذا يستحيل الاتفاق

﴿ ليس على حسابنا ﴾

اننا نأسف كثيراً للمعاملة الخشنة التي يلقاها اليهود في بعض بلدان اوروبا المسيحية وواجب كل انسان متمدن ان يخفف من وطأة هذه المعاملة لكن لا يمكن ان يجيء هذا عن طريق القاء الحمل على شعب بريء وعلى حساب هذه الامة واخيراً اقول ان السياسة التي اتبعت في البلاد في ١٨ سنة كانت ثقيلة العبء جداً على شعب ذنبه الوحيد انه وطني وانه يريد بلاده له ويريد استقلاله وثقافته وحكم نفسه بنفسه ان ما عملته ايطاليا في الحبشة لا يفترق عن ما عملته بريطانيا في فلسطين وهنا طلب اللورد بيل اضاءة الانوار قائلاً للشاهد افعل ذلك لتستطيع القراءة (ضحك) فايطاليا قبلت مع الدول عضوية الحبشة وهكذا تعهدت بالدفاع عنها لدي كل

عدوان خارجي وانكلترا تعهدت للعرب باستقلالهم فنكثت ايطاليا بما تعهدت ونكثت بريطانيا ايضاً

رامبولد - بريطانيا انتصرت للحبشة لانها عضو في العصبة اما فلسطين فبحكم الانتداب هي غير عضو

الشاهد : اذا شئتم اجبت على هذه النقطة عندما قامت عصبة الامم لم تكن الحبشة عضوا فيها اما فلسطين فان رأي اهل البلاد لم يؤخذ في قبول الانتداب وجرت المخابرات السرية بين بريطانيا وبعض الدول وبعض ممثلي اليهود ونفوذ بريطانيا هو الذي اشرك بريطانيا في الامر

مذكرة المحامين العرب

فيما يلي نص المذكرة التي بعث بها المحامون العرب الى هيئة اللجنة الملكية :

تقدم اليكم اخواننا العرب في شهاداتهم وبياناتهم شفوياو كتابة بما يتعلق باسباب الاضطرابات وتذمر العرب من تطبيق صك الانتداب الى غير ذلك من الامور والوقائع التي تحقق فيها من نواحي عدة ولكننا نحن المحامين العرب الموقعين ادناه نتقدم اليكم ببعض مايتعلق بالمحاكم والقوانين والمحاماة والمحامين بقدر مايمس ذلك مصالح العرب وكيانهم في فلسطين وكان داعيا لتذمرهم من هذه النواحي وسببا من اسباب الاضراب والاضطرابات فنبدأ بالبحث اولا عن المحاكم والطريقة التي اتبعت في تشكيلها فنقول :

١ - ان الطريقة التي اتبعتها الحكومة الحاضرة في تشكيل المحاكم وادارتها في فلسطين منذ الاحتلال الى اليوم هي طريقة تؤدي الى سلب صلاحيات العرب وحقوقهم في المحاكم تدريجياً بخلاف ما كانت عليه الحالة زمن الحكومة العثمانية وما كانت عليه

ايضاً بزمن الانكليز فيما مضى مما استدعى تذمر العرب وتخوفهم على كيانهم من هذه الناحية ايضا

وبهذه المناسبة اننا نسرد اليكم بعض الامثلة على ذلك : منها انه كان من العرب زمن الحكومة العثمانية رؤساء محاكم نظامية بما فيها المركزية والاستئناف ولكن في زمن الانكليز سلبت منهم هذه الصلاحيات وحصرت في القضاء الانكليزي فقط

ومن ثم وان كان في الواقع ان الحكومة في زمن الانكليز كانت فيما عدا ذلك خولت القضاة والموظفين العرب في دوائر العدلية بعض صلاحيات وحقوق الا انها مافتأت بعد ذاك ان صارت تعمل على تغيير سياستها هذه والاتجاه الى طريقة نزع هذه الصلاحيات والحقوق من العرب واعطائها لغيرهم ..

ولاجل فهم مبلغ تأثير هذه التغييرات يكفي الرجوع الى قوانين المحاكم لسنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٣٤ والى قانون المحاكم المعدل لسنة ١٩٣٥ ترون في قوانين المحاكم لسنة ١٩٢٤ الى ١٩٣٤ ان محاكم الجنايات كانت تشكل من اربع قضاة اي قاضي القضاة ورئيس المحكمة المركزية القاضيين البريطانيين وقاضيين آخرين من قضاتها

وبعبارة من قاضيين وطنيين ولكنها بعد ذلك وضعت قانون المحاكم المعدل لسنة ١٩٣٥ الذي نصت المادة الرابعة منه على تأليف محكمة الجنايات من قاضي القضاة او القاضي الاول او قاضي بريطاني ومن قاضي فلسطيني واحد

وهكذا انقصت الحكومة في تشكيل محكمة الجنايات من القضاة الوطنيين بان جعلت في تشكيل محكمة الجنايات قاضياً فلسطينياً واحداً بدلا من اثنين كما كان في السابق

واشترطت بالوقت نفسه في تشكيل جميع المحاكم العليا والاستئنافية العليا والجنايات ان يكون رئيسها بريطانياً في جميع الحالات ولم يعط للعرب صلاحية ترأس جلسات المحاكم كما كان لهم مثل هذه الصلاحية في الحكومة العثمانية وفي بعض الحالات الجزئية المحدودة كما كان في السابق في زمن الانكليز انظر المادة ٥ فقرة ١ المعدلة من قانون المحاكم المعدل لسنة ١٩٣٥ وقوانين المحاكم لسنة ١٩٢٤ الى ١٩٣٤ وعدا هذا كانت محكمة الاستئناف العليا تؤلف من ثلاثة قضاة على الاقل يكون اثنان منهم قاضيين وطنيين هذا اذا كانت تتعلق القضية بالاجانب كما نصت المادة (٧) من قانون المحاكم لسنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٣٤ الا انه وضعت بعد

ذلك المادة (٢) من قانون المحاكم لسنة ١٩٣٥ وجعل بموجبها تشكيل هذه المحكمة في القضايا المدنية من قاضيين احدهما بريطاني وفي القضايا الجزائية من ثلاثة قضاة اثنان منهم بريطانيان والثالث فقط فلسطيني .

واما المحكمة المركزية فقد كانت تؤلف من القضايا الحقوقية بشكل غير مفيد للقضاة الوطنيين من حيث صلاحية النظر في اية قضية حقوقية مهما بلغت قيمتها ولكن المادة (٥) البند (آ) لقانون المحاكم المعدل لسنة ١٩٣٥ غيرت هذه الصلاحية وحصرتها في القضايا التي لا تتجاوز قيمتها الـ ٥٠٠ جنيه

وقد كانت المحاكم المركزية تؤلف عند النظر في قضايا محاكم الصلح بشكل استئنافي من ثلاثة قضاة اثنان منهم وطنيان فصارت تؤلف من قاضيين اثنين فقط احدهما بريطاني

هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الحكومة اوجدت وظائف لحكام صلح بريطانيين لم تكن موجودة قبلا فعينت عدداً كبيراً منهم لهذه الوظائف وفضلتهم على الوطنيين بصلاحيات واسعة ورواتب باهظة

وهذه بعض الامثلة التي تدلكم على مبلغ رجوع الحكومة

الى الوراء بالموظفين العرب بدلا من التقدم بهم الى الامام كدولة منتدبة من واجبها الاخذ بهم الى الحكم الذاتي لا الاقلال من صلاحيتهم وحقوقهم كما فعلت هذه الحكومة بالقضاة والموظفين العرب على ما ذكر . واحلال غيرهم فيها ولم تكتف بهذا بل عملت ايضا على اهمال اللغة العربية في المحاكم ودوائر العدلية خلافا لما كانت عليه الحال في زمن الحكومة العثمانية وفي زمن الانكليز في السابق وقامت تستبدلها باللغة الانكليزية الامر الذي يؤثر على مصالح العرب من نواح كثيرة منها اخراج الموظفين العرب الموجودين في العدلية الذين يجهلون اللغة الانكليزية وبالتالي الاستغناء عن خدماتهم واضاعة مستقبلهم والحيلولة دون توظيف اي عربي لا يعرف اللغة الانكليزية ، هذا عدا ما يلحق العرب بوجه عام من الحيف من اهمال اللغة العربية واحلال لغة غيرها في دوائر العدلية بسبب الصعوبات التي يلقونها وضياع الحقوق التي يتعرضون اليها . هذا قليل من كثير فيما يتعلق بالمحاكم

واما ما يتعلق بالقوانين فقد اصبح من المعلوم والظاهر عيانا بان الحكومة ادخلت على البلاد قوانين منها ما لا يتفق واخلاق وعادات العرب ، من القوانين الانكليزية وقوانين المستعمرات ،

ومنها ما يقصد منه مجرد الضغط على العرب كقانون منع الجرائم وقوانين العقوبات المشتركة وما ماثلها ومنها ما يرمي الى سلب حقوق العرب والاجحاف بمصالحهم كقانون نزع الملكية الذي لم يحدد (المشروع العمومي) وتقيده بشكل يمنع استعماله لامور لا تتفق ومبادىء قوانين نزع الملكية في العالم، ويكفي للدلالة على ذلك الاشارة الى انه نزع ملكية ارض عربية بالقوة على جبل الزيتون واعطيت لليهود فشيدوا عليها الجامعة العبرية وكذلك نزعت ارض عربية اخرى الكائنة في محلة البقعة بالقدس وملكت لشركة تجارية يهودية محضة وهي شركة شل

زد على ذلك ان الحكومة جعلت قوانين منع الجرائم والعقوبات المشتركة من صلاحية الحكام الاداريين الذين ليس لهم مؤهلات قضائية وجعلت احكامهم فيها مجردة عن حق الاستئناف الى المحاكم النظامية

وهنا لابد لنا من ان نسرد عليكم حادثة تدلكم وقائعها على مبلغ تأثير اليهود على الحكومة ومحاباتها لهم لاوستهتار بشأن العرب وتلك هي:

اغفل بعض اليهود بعض السذج من الفلاحين في قرية جبعة

من قضاء الخليل وتعاقدوا معهم على بيع الوف الدونمات من الاراضي واشترطوا عليهم غرامة ثلاثين الف جنيه فلسطيني عند النكول عن البيع وكان جميع مادفعه اليهود الى الفلاحين مقابل هذه الغرامة الضخمة (كسلفة) مبلغ عشرة جنيهات فلسطينية فقط ولما اطلعت الحكومة على هذه المسألة ومسائل اخرى من هذا القبيل مما اتبعه اليهود من الوسائل للحصول على اراضي الفلاحين العرب وبالنظر لان المحاكم مقيدة بمقدار الغرامة المعينة في العقود بحالة ذكر مبلغ معين بحسب نص المادة (١١١) من قانون اصول المحاكمات الحقوقية عملت على سن قانون يقصد فيه الوقاية من مثل هذا الغدر فاعلنت في العدد (٤٩٧) من الوقائع الفلسطينية عن مشروع لقانون يدعى قانون العطل والضرر لسنة ١٩٣٥ وهو قانون يرمي الى تخويل المحاكم الصلاحية في الحكم بعطل وضرر حيثما تقضي العدالة ذلك في اية قضية لسبب مخالفة عقد او وكالة تتعلق ببيع اموال غير منقولة وتقضي بدفع مبلغ معين لدى مخالفة شروطها

ولكن مشروع القانون هذا لم ينفذ ولا ريب ان ذلك كان بتدخل اليهود لانه لايوافق مصلحتهم من حيث هدفهم الذي يسعون اليه بشتى الطرق للاستيلاء على اراضي العرب

واما فيما يتعلق بالمحاماة والمحامين فقد اتبعت الحكومة طرقاً ادت الى اكتساح اليهود هذا النوع من المهن وذلك بان عهدت الانتساب الى هذه المهنة عن طريق قبول المحامين الاجانب الذين اكثرهم من اليهود حتى اصبح المحامون اليهود اكثر عدداً من المحامين العرب خلافا لما كانت عليه الحالة في السابق وقد فضلت بالوقت نفسه كل محام ينتسب الى (البار الانكليزي) عن المحامين الوطنيين باللباس أو المعاملة والصلاحية ولم توافق الحكومة على جعل (نقابة) المحامين العرب في فلسطين

مذكرة اللجنة العربية العليا

الى اللجنة الملكية بالقدس

مقدمة الى العالم العربي

والى العالمين الاسلامي والمسيحي

تذيع اللجنة العربية العليا في فلسطين في هذه الكراسة نص المذكرة التي قدمتها بالنيابة عن عرب فلسطين الى اللجنة الملكية البريطانية التي جاءت لدرس قضية فلسطين ومعرفة اسباب الاضطرابات الاساسية التي قامت فيها في صيف السنة الفائتة

وتود اللجنة العربية بهذه المناسبة ان تلفت انظار العالم عامة والعالمين الاسلامي والعربي خاصة الى خطورة المأساة التي تمثل في فلسطين العربية الاسلامية ! وهي حكم البلاد حكما استعماريا بحتاً وحشد شذاذ اليهود من انحاء الارض فيها ، وتسليطهم على اهلها وتسخير القوى التشريعية والادارية والسياسية لخدمة السياسة الصهيونية اليهودية الامر الذي هو مخالف لكل منطق وحق وعدل والذي اجحف بحقوق العرب وكيانهم كل الاجحاف ، والحق بهم

اشد الاضرار والاحظار

ولقد استنكر العرب هذه السياسة الظالمة بمختلف الوسائل طيلة ثمانية عشر عاما واحتجوا عليها وطلبوا العدل والانصاف فلم تأبه الدولة البريطانيـة لشكاياتهم وحقوقهم واستمرت في سياستها الغاشمة معهم حتى ادت الحال الى الفتن والاضطرابات التي كان آخرها واخطرها تلك التي وقعت في صيف السنة الفائتة ، التي عطل العرب فيها على مختلف طبقاتهم ومعايشهم جميع اعمالهم في المدن والقرى ستة اشهر كاملة تخللها كثير من الحوادث الدموية التي زهقت فيها الارواح وامتلأت بسببها السجون ، وتحمل العرب كوارثها الجسيمة بقلوب ملؤها الايمان والصبر للدلالة على عمق الجرح الذي جرحته نفوسهم وكرامتهم وعظم الخطر الذي هدد كيانهم وقوميتهم وشدة الجور الذي نزل بهم

لقد تكالبت على عرب فلسطين قوى الاستعمار البريطاني واطماع اليهودية العالميـة فقاوموا وصبروا ولم يهنوا ولم يستكينوا ولكنهم وهم القليل عددهم ، الضعفاء في عدتهم لن يستطيعوا على المقاومة والصبر اذ ظلوا بمفردهم وجه لوجه مع تلك القوى والاطماع .

ولذا فانهم يجددون استغاثتهم بالعالم العربي والاسلامي والمسيحي ليمد اليهم يد التعضيد والمؤازرة في ما وقعوا فيه من محنة وناالهم من اذى وحيف . حتى تكف بريطانيا عن الاستمرار في تمثيل هذه المأساة الظالمة والتجربة الفاشلة وتسلم للعرب بحقوقهم الطبيعية والسياسية وحتى تعلم اليهودية العالمية ان فلسطين ليست وحيدة في العالم وانها كانت وماتزال مهوى افئدة العرب والمسلمين فى مشارق الارض ومغاربها وان العالم العربي والاسلامي لن يهدأ حتى يراها تحتفظ الى الابد بصبغتها العربية الاسلامية وترتد عنها ايدي الكائدين والطامعين .

اللجنة العربية العليا

مذكرة مقدمة من اللجنة العربية العليا

الى اللجنة الملكية بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٣٥٥ وفق ١١ كانون الثاني سنة ١٩٣٧

تقدم اللجنة العربية العليا بالنيابة عن عرب فلسطين هذه المذكرة الى لجنتكم الملكية التي بسطت فيها القضية العربية الفلسطينية والتي تحتوي على الاسباب الاساسية لاضطرابات صيف السنة الماضية والاضطرابات المتوالية في فلسطين منذ سنة ١٩١٩

ان اسباب الاضطرابات الاساسية تلخص بالامرين الآتيين :

آ - حرمان العرب في فلسطين من التمتع بحقوقهم الطبيعية والسياسية .

ب - اصرار الحكومة البريطانية على اتباع سياسة انشاء وطن قومي يهودي في هذه البلاد العربية من شأنها في الواقع هدم الكيان العربي في البلاد وايضاح ذلك كما يلي :

اولا - ان القضية العربية في فلسطين هي قضية قومية استقلالية لاتختلف في جوهرها عن قضايا العرب في سائر البلاد العربية

وليست هذه القضية حديثة بل ترجع الى مدة طويلة قبل الحرب العامة .

لقد كان العرب يؤلفون جزءاً مهما من كيان الدولة العثمانية . ومن الخطأ ان يقال ان العرب كانوا تحت نير عبودية الاتراك وان حركتهم ومساعدة الحلفاء لهم انما كانت ترمي الى تحريرهم من ذلك النير . فقد كانوا في الحقيقة يتمتعون في كيان الدولة العثمانية بجميع انواع الحقوق التي كان يتمتع بها الاتراك سياسية كانت او غير سياسية ، وذلك بحكم الدستور العثماني الذي وضع اساس حكم واحد لجميع البلاد والعناصر التي كان يتألف منها كيان الدولة العثمانية

وكان العرب يشاطرون الاتراك في جميع مناصب الدولة المدنية والعسكرية الرئيسية وغير الرئيسية . فكان منهم رؤساء وزارات ووزراء وقواد فيالق وفرق وسفراء وولاة ومتصرفون كما انهم كانوا شركاء الاتراك في البرلمان العثماني بقسميه النواب والاعيان ممثلين فيه بعدد كبير من الاعضاء متناسب مع عدد نفوسهم وفقاً للدستور وقانون الانتخاب العثماني وفوق ذلك فقد كانت البلاد العربية تدار بحكم يستند على مجالس ادارية منتخبة في

الاقضية والالوية والولايات وعلى مجالس عمومية انتخابية للولايات والالوية المستقلة كالقدس والتي كانت تتمتع بصلاحيات واسعة في الادارة والمالية والتعليم والعمران

غير ان العرب ، كانوا بالرغم من ذلك كله يطمحون الى استكمال سيادتهم القومية في بلادهم طموحا يرمي الى استعادة المركز الممتاز الذي كان للشعب العربي في القرون الغابرة والذي قدم فيه للحضارة الانسانية خدمات عظيمة بادية الاثر في كل نواحي الحياة المدنية العالمية .فلقد اعتنق منذ زمن طويل ،رجالات العرب وشبانهم الذين كان منهم عدد كبير من فلسطين الفكرة الاستقلالية ونشروها بقوة في جميع اوساط البلاد العربية ونشطت هذه الحركة نشاطاً عظيما منذ سنة ١٩٠٨ (بعد اعلان الدستور العثماني الثاني) بنوع خاص الى العمل في هذا السبيل وتعرضوا في سبيلها الى الاضطهادات الشديدة وتحمل التضحيات الجسيمة بالخاصة بعد عقد المؤتمر الاول في باريس سنة ١٩١٣ والذي كان مظهر عظيما من مظاهر هذه الحركه . وكان آخر هذه الاعمال قيام شريف مكة الشريف حسين حينئذ (الملك حسين) بثورته الكبرى باسم العرب متحالفاً مع بريطانيا العظمى سنة ١٩١٥ للوصول الى تحقيق الغاية

المنشودة وهي استقلال البلاد العربية

ثانياً ـ قطعت الحكومة البريطانية للملك حسين بصفته ممثلاً للعرب عهوداً تأيدت مراراً تتضمن الاعتراف بقيام دولة عربية مستقلة . وقد شملت هذه العهود فلسطين كما شملت سائر البلاد العربية في الدولة العثمانية

وقد ادعى المستر ونستون تشرشل حينما كان وزيراً للمستعمرات في سنة ١٩٢٢ بان فلسطين لم تكن داخلة ضمن هذه الحدود في الرسائل التي تبودلت بين الملك حسين والسر هنري مكماهون ، دون ما جدوى ، اذ ان الاستثنا آت التي لم يسلم بها في ذلك الحين الشريف حسين (الملك حسين) انما اريد بها ماهو معروف اليوم بلبنان وذلك ثابت بدون اقل ريب بالدلائل الآتية :

١ ـ لقد اريد بهذه الاستثنا آت عدم التعارض مع مدعيات فرنسا بمصالح خاصة في الاقسام الغربية من اقضية دمشق وحمص وحماة وحلب ولم يكن لفرنسا مدعيات الا فيما يسمى اليوم لبنان

٢ ـ ان الاستثنا آت تشمل الاقسام الواقعة غربي اقضية دمشق وحماة وحمص وحلب وفلسطين ليست واقعة غربي هذه الاقضية

٣ - واما ماادعاه المستر تشرشل من ان المقصود من دمشق هو ولاية دمشق ، فخطأ من الاساس لانه لم يكن هناك ولاية تسمى ولاية دمشق بل كانت دمشق عاصمة ولاية سوريا وتشتمل على قضاء واحد من عدة اقضية داخلة ضمن هذه الولاية ولو اريد بقضاء دمشق ولاية سوريا التابعة لها اقضية شرق الاردن والتي تقع فلسطين في الغربي منها لما ذكرت اقضية حمص وحماة التي هي ايضاً اقضية داخلة في ولاية سوريا مثل قضاء دمشق . ولو عنيت فلسطين في هذا الاستثناء لذكر ايضا اقضية السلط والكرك

فالملك حسين . استناداً الى العهود المذكورة قام بثورته الكبرى ودعا اليها العرب في مختلف البلاد العربية فكان متطوعو فلسطين من اول الوافدين الذين انضموا الى جيوش الثورة العربية وقد كانت الطيارات تلقي في فلسطين المناشير العديدة للدعوة الى انضمام جنود وضباط العرب فيها الى الثورة العربية فاشترك عرب فلسطين فيها بمقياس واسع ضباطاً وجنوداً لاجل تحقيق غايات الحركة العربية التي كانت ترمي الى استقلال البلاد العربية ومنها فلسطين .

ثالثا - وضعت الحرب اوزارها على اساس مبادئ الرئيس

ولسون ومنها مبدأ تقرير المصير ولقد اصبح تنفيذ هذا المبدأ حقاً مقدسا

ولما تم النصر لجيوش الحلفاء اذاع اللورد اللنبي قائد جيوش الحلفاء في الشرق باسم الحكومتين البريطانية والافرنسية في تشرين الثاني ١٩١٨ في جميع مدن وقرى فلسطين وفي سوريا ولبنان بياناً جاء فيه ان القصد من حركة الحلفاء هو تمكين اهل البلاد من تقرير مصيرهم وانشاء حكومات وطنية منهم وانه لم يكن لفرنسا ولا لبريطانيا اي مقصد استعماري في هذه البلاد . وقد تلقى عرب فلسطين اذ ذاك هذا البيان بمثابة وثيقة عهد جديد مؤيد للعهود المقطوعة للملك حسين والمشار اليها آنفاً

رابعاً — ثم عقد مؤتمر الصلح في فرسايل وكان اهم ما انتجه هذا المؤتمر هو عهد عصبة الامم ، وقد تأيد في هذا العهد مبدأ تقرير المصير ومبدأ الاعتراف باستقلال البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية باعتبار ان سكانها العرب قد وصلوا الى درجة من النضوج السياسي يجعلهم اهلا للتمتع بالاستقلال بشرط ان يتلقوا الارشاد والنصح ، لمدة موقتة ، من دولة عرفت بالدولة المنتدبة وجعل لرأي اهل البلاد الاعتبار الاول في اختيارها

وعلى اثر ذلك تقرر ايفاد لجنة دولية للبلاد العربية لاستفتاء سكانها وجاءت اللجنة الاميركية المعروفة بلجنة كراين - كنغ وكانت نتيجة استفتاء هذه اللجنة برهاناقاطعاً على رغبة اهل هذه البلاد بالاستقلال والحرية والوحدة السورية والعربية ورفض السياسة الصهيونية رفضاً باتا

خامساً - وبالرغم من كل ذلك وبعد ان كان لعرب فلسطين كل الحق في كيان عربي مستقل ، فقد سلخت بلادهم عن سوريا وفرض عليها الانتداب البريطاني وادمج وعد بلفور في صك الانتداب ثم بالرغم عما ذكر في هذا الصك من انه مستند الى المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم فقد صيغ في قالب لوحظت فيه بالدرجة الاولى مصالح اليهود وقد جعل فيه للحكومة المنتدبة الحق المطلق في التشريع والادارة ونص فيه على وجوب وضع البلاد في حالات أدارية وسياسية واقتصادية من شأنها تسهيل انشاء الوطن القومي اليهودي . وقد سارت الحكومة البريطانية في ادارة البلاد طيلة التسعة عشر سنة الماضية على سياسة ترمي الى انشاء هذا الوطن اليهودي مهملة تماما الاهمال المحافظة على « حقوق » و « وضعية » العرب التي اخلت اخلالا فظيعاً . بحيث نزلت نسبتهم العددية التي

كانت ٩٣ ٪ في بداية الاحتلال البريطاني الى ٧٠ ٪ وبحيث خيب كل امل لهم في الحكم الذاتي وبحيث حرموا من كل مشاركة في مرافق البلاد ، وبحيث اصبح كيانهم القومي مهدداً بالهدم والفناء وبحيث مكن اليهود من الاستيلاء على قسم كبير من احسن الاراضي العربية واخصبها وتشريد مزارعيها عنها ومحو القرى العربية فيها ، هذا في حين ان البلاد العربية الاخرى المنسلخة عن الدولة العثمانية والمماثلة لفلسطين اي سوريا ولبنان والعراق قد قام بها منذ البدء حكم وطني ما لبث ان انتهى فيه عهد انتداب وتثبتت العلاقة بينها وبين بريطانيا العظمى في العراق وفرنسا في سوريا ولبنان على اساس معاهدة حلف وصداقة اخذت تتمتع بعدها هذه البلاد بحكم نفسها بنفسها

فمن الطبيعي جداً ان يعتقد عرب فلسطين الذين كانوا يأملون طوال السنين السابقة رجوع بريطانيا الى انصافهم ان كل حائل يحول بينهم وبين حقهم المقدس بالاستقلال والمحافظة على كيانهم القومي في بلادهم انما هو قائم على الظلم وان من واجبهم ان يظلوا مناضلين بجميع الوسائل المشروعة التي لديهم الى ان يزول هذا الظلم والى ان يصلوا بزواله الى حقهم المقدس

سادساً - جاء في تصريح المستر ونستون تشرشل سنة ١٩٢٢ ان المانع الوحيد لتأسيس حكومة وطنية في فلسطين اسوة بالبلاد العربية الاخرى ليس كون اهل فلسطين اقل رقياً وتقدما من سكان تلك البلاد وانما هو وعد بلفور . وفي هذا من الظلم والاجحاف ما لا يحتاج الى اسهاب ، اذ انه لا يمكن ان يبرر ذو وجدان اي كان حرمان العرب في فلسطين من التمتع بحقهم المقدس بالحرية والاستقلال ، لا لذنب اقترفوه ولا لتقصير وقعوا فيه ، ولكن لان الحكومة البريطانية وعدت اليهود بانشاء وطن قومي لهم في فلسطين .

على انه مهما قيل عن تصريح بلفور فان الحقيقة الناصعة انه تصريح باطل من اساسه لايقوم على اي منطق ولايستند الى اي حق . فقد اضمحل كيان اليهود بفلسطين منذ تشتتهم قبل نحو الف وتسعمائة سنة ولم يبق لهم فيها وجود الا بضعة آلاف لم يعيشوا في البلاد آمنين مطمئنين على ارواحهم وعلى اموالهم الا بعد الفتح العربي وبفضل التقاليد العربية السمحة . وقد استقر العرب في فلسطين منذ اكثر من الف وثلاثمائة سنة واصطبغت بهم بالصبغة العربية ومازالوا هم اصحابها الشرعيون ومنهم تتشكل اكثريتها الساحقة ولم

يكن عدد اليهود الذين دخلوا طوال زمن الحكم العثماني وما قبله ووجدوا عند الاحتلال الا نحو (٥٠٠٠٠) يهودي او ٧٪ من مجموع السكان عدد عظيم منهم اجانب

سابعاً - يرمي وعد بلفور الى غاية مبهمة ويحتوي على امرين ثبت بالتطبيق انهما متناقضان كل التناقض . اما ان غاية هذا الوعد مبهمة فلانه بالرغم من المحاولات الرسمية العديدة لتفسيره لم يزدد الا ابهاما واما ان الامرين اللذين جاء فيه والمتعلقين بانشاء الوطن القومي اليهودي والمحافظة على (حقوق) و (وضعية) العرب متناقضان تماما فلان اقل نتيجة طبيعية لانشاء هذا الوطن هو ضياع الحقوق والوضعية التي للعرب في البلاد

غير ان الحكومة البريطانية التي حادت عن طريق الحق والوفاء بالعهود المقطوعة للعرب بارتباطها بوعد بلفور ظلت مستمرة في حيدها عن طريق الحق والعدل . وحاولت ان تجعل المستحيل ممكناً بانشاء وطن قومي يهودي في هذه البلاد العربية المحاطة بالاوقيانوس العربي من جميع الجهات والتي هي موضع الاهتمام العظيم للعالم العربي والاسلامي ، فاساءت الى الحق والعدل وجعلت هذه البلاد المقدسة بلاد فتن دامية ليس من المستطاع ان تهدأ

مادام الشذوذ عن الحق والعدل هو الاساس الذي تقوم عليه ادارتها
ان التاريخ لم يرو حادثا مثل هذا كما ان الاصرار على هذه السياسة
ليس في مصلحة اي كان

ثامناً - ان اللجنة العربية العليا لا ترى فائدة كبيرة من الدخول
في تفاصيل وارقام واسعة لاثبات الاجحاف الذي اصاب العرب
من الادارة البريطانية وما لقيه اليهود ويلقونه من تعضيد وتحيز
ومحاباة وتسليم للمرافق الحيوية في البلاد وما هي الروح الاستعمارية
والصهيونية المسيطرة على فروع الادارة والتشريع وما يقترف في
سبيل ذلك من اعمال وحوادث لا تقرها مبادئ الحق والعدل ،
كما ان العرب لا يرون اية فائدة وامل اصلاح في ادخال تغييرات
ثانوية لان الداء انما هو في الاساس وما لم يعالج الاساس معالجة
صحيحة وجريئة فان الداء يظل مستفحلا والشر متفاقما

اما هذه المعالجة الاساسية والصريحة فهي :

١ - العدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي الفاشلة التي
نشأت عن وعد بلفور

واعادة النظر في جميع النتائج التي نتجت عنها والتي الحقت
اشد الاضرار والاخطار بكيان العرب وحقوقهم

٢ ـ ايقاف الهجرة اليهودية ايقافا تاما وفورا

٣ ـ منع انتقال الاراضي العربية لليهود منعا باتا وحالا

٤ ـ حل قضية فلسطين على الاسس التي حلت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان وذلك بانهاء عهد الانتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستوري يتمثل فيها جميع العناصر الوطنية ويضمن للجميع فيها العدل والتقدم والرفاه .

محمد امين الحسيني — فؤاد سابا

رئيس اللجنة العربية العليا — امين السر

مذكرة الفلسطينيين في مصر

الى لجنة التحقيق البريطانية الملكية

حضرة

يتشرف مكتب الاستعلامات الفلسطيني العربي بالقاهرة بان يذيع مذكرة رئيس اللجنة الفلسطينية العربية بالقطر المصري الى اللجنة الملكية البريطانية لتحقيق مسألة فلسطين .وقد ارسلت هذه المذكرة الى حضرة اللوردبيل رئيس اللجنة عند مروره بالقاهرة وهي :

مصر ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧

حضرة صاحب الشرف اللورد بيل رئيس اللجنة الملكية البريطانية - بجراند اوتيل ٠ حلوان

سيدي اللورد ، اسمحو لفلسطيني بالقاهرة ان يبسط للجنتكم المحترمة طرفا عن حالة الفلسطينيين العرب خارج بلادهم ٠ وانني ابعث اليكم بشهادتي الى حلوان بعد ان اخفقت في الوصول اليكم لما كانت اللجنة بالقدس لاتقدم الى اللجنة شخصيا

ذلك لانني لاامتلك جواز سفر بسبب سياسة حكومة فلسطين البريطانية معنا نحن المهاجرين وقد سعيت للحصول ولو على تذكرة مرور مؤقتة فلم انجح . وهذه المقدمة تدلكم على ان هناك فاجعة نزلت بي وباخواني ابناء فلسطين في الخارج من السياسة البريطانية الصهيونية حتى اصبح الواحد منا لايملك جواز سفر ولا تذكرة مرور لان بلادنا لم تعد لنا

الموضوع

مقدم هذه المذكرة ، محمد علي الطاهر من نابلس - فلسطين ومن اصحاب الاملاك والاوقاف فيها ومن عائلة الطاهر بنابلس ويافا التي تعد نحو ٣٠٠ نسمة بينهم اشقائي وبني عمي ونحن نستوطن فلسطين منذ الازل الى الآن

ان حكومة فلسطين البريطانية لاجل سرعة تهويد بلادنا الفلسطينية العربية قدسنت من القوانين واتخذت من القرارات والحيل القانونية ماجعلنا نحن المهاجرين العرب في مصر واوروبا واميركا وسوريا ولبنان الخ ٠٠ غير فلسطينيين وقد انكرت الحكومة جنسيتنا ومنعت حقنا الطبيعي في اوطاننا الفلسطينية سواء بالعودة اليها او الانتساب لها . ويتجاوز عددنا في الخارج حوالي ٤٠ الف نسمة

يقابل ذلك ان الحكومة البريطانية في فلسطين تمنح الجنسية الفلسطينية لجميع يهود العالم وتسهل لهم القدوم والاستقرار في البلاد لامتلاكها وطرد المقيمين والحلول محلنا جميعاً . وهو ظلم فادح لم يرو التاريخ ان مثله نزل بامة منذ وجد الانسان

فذلكة تمهيدية

امامي وانا اسطر لسعادتكم هذه المذكرة برقية من فرسوفيا عاصمة بولونيا تاريخها ١٣ يناير الجاري نشرتها جرائد القاهرة وقد جاء فيها وصف رائع لتذمر البولونيين من اليهود وان البرلمان وضع تشريعاً لانقاذ الامة البولونية من اليهود ودسائسهم وسلوكهم المزري ، فهذا التلغراف قد وصف حالة سكان القسم الشمالي من الكرة الارضية مع اليهود ، واليكم بعض ما يعانيه اهل القسم الجنوبي من الكرة . فقد ورد تلغراف يوم ١٣ يناير ايضاً من جنوب افريقيا يصف الضجيج في برلمانها من اليهود وما يخشى من اهراق الدماء بسبب شرورهم وهجرتهم اليها وان البرلمان الافريقي منع هجرة اليهود ووضع قانونا لحماية البلاد منهم راجعوا جريدتي المقطم والاهرام في ١٤ و١٨ يناير الحالي ويوجد امامي الآن نسخة من تاريخ ملككم الكبير ريشارد قلب الاسد الذي يعرفه تاريخ فلسطين

جيداً فقد ورد فيه ان ملك بريطانيا ريشارد قد اصدر في سنة ١١٨٩ أمراً بتأديب اليهود بل وذبحهم واضطهادهم

فاذا كانت الامم الضخمة تضج منهم وهم اقلية طفيلية مسحوقة فكيف تكون حالتنا معهم وهم بهذه الاخلاق وقد بلغوا اكثر من اربعمائة الف في فلسطين الصغيرة ثم تحميهم دولتكم البريطانية وتتحيز لهم ضدنا وتضطهدنا وتبيدنا بقوة السلاح من اجلهم لتمكن لهم في بلادنا ، فكيف يجوز هذا . هذا فظيع ياصاحب السعادة . فظيع جداً لا يليق أن تحمل بريطانيا مسؤوليته امام العالم والتاريخ وهي امة متمدنة تعد من اهم اركان الحضارة

كيفية حرماننا جنسيتنا

في سنة ١٩٢٤ سمعنا ان حكومة فلسطين قد اصدرت قانوناً للجنسية ولكنه لم ينشر في الخارج بل اذيع على ما سمعنا في الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين التي لا يقرأها احد في نفس فلسطين سوى الموظفين ، فكيف يستطيع البعيد عن البلاد الانتفاع او الاحاطة بهذا القانون الذي اتضح فيما بعد انه عبارة عن مؤامرة على الانسانية لا يوجد افجع منها ، ثم بلغنا انه على من يريد اثبات جنسيته ان يراجع القنصليات البريطانية مع اننا غير تابعين لبريطانيا ، فهذا

الالحاق بالقنصليات يخالف منطوق الانتداب الذي هو كما يقال اشراف وارشاد للحكومة الفلسطينية التي لم توجد حتى الآن وبرغم هذا فقد ذهبت للقنصلية البريطانية بمصر وطلبت اثبات حقي فقيل لي انهم لم يتلقوا تعليمات وانهم سيذيعونها عند ورودها من فلسطين ولكنهم حتى الساعة منذ ١٢ سنة لم يذيعوا مسألة الجنسية في الخارج وعلى هذا بقيت في مصر احمل تذكرة مرور موقتة من ادارة الامن العام المصرية وقد نص فيها على انني فلسطيني مقيم بالقاهرة، ثم سحبت مني وبقيت بلا تذكرة ولا باسبور ولا اية وثيقة تثبت هويتي، لان الحكومة البريطانية المتحكمة ببلادي شاءت ان تهدر حقوقنا الطبيعية والانسانية من اجل خاطر اليهود الاجانب الغرباء الذين تجلبهم بريطانيا الى بلادنا بعد ان تتسوقهم من هنا ومن هناك، ثم تحميهم بالحراب البريطانية، مدعية امام العالم الشفقة عليهم فواعجباً لشفقة تقوم على حساب الغير وعلى تقتيلنا نحن وسلب وطننا منا باسم هذه الشفقة. وبذلك انقطعت في مصر واصبحت غير فلسطيني وغير مصري، وهذا المثال ينطبق على جميع المهاجرين العرب فكيف يجوز لدولة متحضرة ان تتجاهل الحق الانساني نحونا برغم التملك والوقف ووجود الاسرة تاريخياً حتى الآن. هذا

وحكومة فلسطين البريطانية لا تسمح لنا نحن الفلسطينيين بالعودة الى بلادنا وان سمحت لاحد منا بدخولها فهي تسمح له على انه سائح اجنبي ، وان تجاوز المدة اخرجته الحكومة البريطانية المسماة بحكومة فلسطين بواسطة البوليس

التحيز على العرب

اما اليهود فبلادنا مباحة لهم كما رأت لجنتكم عيانا وقد سبق لحكومة فلسطين قبل بضعة اعوام ان ارسلت موظفاً بريطانياً رسمياً من ادارة المهاجرة والجوازات الى بولونيا واواسط اوربا لتنشيط الهجرة اليهودية لفلسطين وتحريض اليهود على النزوح لبلادنا ثم اذا دخل لفلسطين مهربون من اليهود غضت الحكومة النظر عنهم ثم هي مع ذلك تفتش عن العرب كالحوارنة والمصريين والدمشقيين وتطردهم من البلاد . فبوليس فلسطين والحالة هذه اصبح عملاً بروح الانتداب واسلوب الحكم لا يرى عشرات الوف اليهود الذين يدخلون فلسطين بطرق غير قانونية بل يرى الآحاد من العرب ، واغرب من هذا ان الحكومة بفلسطين اهملت حراسة الحدود وتركت السواحل بلا رقابة فاضطر فريق من شبان فلسطين العرب وفتيان الكشافة سنة ١٩٣٣ الى القيام بحراسة

السواحل لارشاد الحكومة الى المهربين فاذا بالحكومة تمنع هذه الحراسة وتنذر القائمين فيها بالعقاب

ومن التحيز انه لم يشنق مجرم يهودي منذ الاحتلال الى الآن وقداخلي سبيل البوليس اليهودي خانكيز بعد حبس بسيط وكان قد ثبت عليه انه قتل بمسدس الحكومة وهو بلباسه الرسمي عائلة مسلمة في يافا وكانت العائلة مؤلفة من نساء وشيوخ واطفال فقتلهم جميعاً (راجعوا التقارير الرسمية عن ثورة سنة ١٩٢١ فاجعة عائلة عون بسكنة ابي كبير يافا) هكذا تعامل بريطانيا اليهود والعرب، ومثال آخر شنقت الحكومة البريطانية بفلسطين الشهداء الثلاثة حجازي والزير وجمجوم بتهمة التحريض على الثورة في سنة ١٩٢٩ بدون ان يثبت عليهم انهم قتلوا احداً. ولكن بريطانيا لم تشنق المتهمين اليهود الذين ثبت عليهم جرم القتل بل حبسوا حبساً بسيطاً ثم تركوا ومنهم الاورفلي اليهودي القاتل الجهنمي واما العرب فيشنقون بلا حساب

ومن افظع ما اصاب العرب من حكم بريطانيا في فلسطين ان الحكومة شنقت عربا في حادثة تشليح سيارة المطران الانكليزي وهم ابرياء لانه اتضح بعد شنقهم انهم كانوا ابرياء وما بطش بهم الا

كون بريطانيا بفلسطين وقد تعدت الحقوق الانسانية جميعاً ، تريد جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود ، ولذلك نرى المجرم اليهودي يظل بريئاً حتى ولو ثبتت ادانته ، والعربي يعتبر مجرماً ولو ثبتت برائته

فالاصل دائماً في نظر حكومة فلسطين هو البراءة لليهود والاتهام للعرب

والدليل على ذلك ايضاً ان السلطة البريطانية لم تدمر لليهود شيئاً من منازلهم في هذه الثورة مع انه ثبت ان رصاصهم وقنابلهم التي اطلقت من بيوت تل ابيب المدينة اليهودية قد اصابت مئات العرب وبعض قوات جلالته وخصوصاً في المحطة بتل ابيب

واما العرب فقد نسفت السلطة قراهم والعشرات من دورهم في الخليل واللد ونابلس والناصرة وصفد وحيفا ونسفت مدينة يافا القديمة بالديناميت بمجرد الاتهام بان الرصاص قد اطلق على دورية للبوليس من احدى الحارات العربية

واني متعجب كيف ان لجنتكم لم تبحث هذه المسائل مع الشهود العرب ؛ ومتعجب كذلك من الشهود العرب كيف سهى عليهم بسط هذه الفظائع امامكم

العرب وبريطانيا

لقد كنت اكتب وانشر عن هذه المسائل في جريدتي الشورى حتى سنة ١٩٣١ اي قبل ثورتي ١٩٣٣ و١٩٣٦ ولكن حكومة فلسطين كانت تمنعها من دخول فلسطين هذا بدلا من اجراء ما يقضي به العدل والواجب على كل حكومة في الدنيا وبدلا من ان تخجل مني ومن امثالي الذين كنا في ايام الحرب العظمى نشهر العداء لدولتنا العثمانية المسلمة وننادي بمحالفة الانكليز والاعتماد عليهم والوثوق بهم ليساعدونا نحن العرب على الاستقلال فاذا ببريطانيا تغدر بنا وتسلبنا كل حق منحه الله للناس ثم تحرمنا جنسيتنا الطبيعية لتقدم بلادنا هدية لليهود. ثم ترغمنا على ذلك بقوة السلاح واظنكم رأيتم بعيونكم الخراب والدمار والنسف الذي احدثته حكومة فلسطين البريطانية في المدن والقرى العربية في الثورة الاخيرة.

الخلاصة

وفي النهاية اتشرف بان اتقدم للجنتكم الموقرة برجاء التفضل بعقد جلسة قصيرة في القاهرة لاقدم فوق هذه المذكرة مستنداتي الرسمية التي تثبت لكم كل حرف بما سردته في هذه المذكرة

وسترون من بين الاوراق والاسانيد التي سأبرزها انذاراً رسمياً من حكومة فلسطين يقضي بطردي من بلادي بالقوة بحجة انني اجنبي ...وورقة اخرى رسمية كذلك تطالبني فيها حكومة فلسطين البريطانية بدفع الضرائب المستحقة على مزرعة البرتقال الصغيرة التي امتلكها هناك واالورقتان رسميتان صدرتا في شهر واحد في فبراير ٩٣٦

انني بطلبي من لجنتكم الموقرة عقد الجلسة لسماع شهادتي لا اكون قد تجاوزت حقي ولا اختصاصكم لانني علمت ان لجنتكم ستعقد جلسة في لندن لسماع شهادة الخواجة جابوتنسكي اليهودي الصهيوني ولكن سماعي انا وامثالي ياصاحب السعادة اولى واصوب لان لجنتكم المحترمة لم تتألف لتسمع باطل اليهود ومطامعهم في بلاد الغير بل تألفت لتسمعنا نحن العرب

وتفضلوا ياسيدي اللورد بقبول فائق الاحترام ،،

محمد علي الطاهر

رئيس اللجنة الفلسطينية العربية بمصر

وصاحب جريدة الشورى المحتجبة

مذكرة الامير عبد الله
الى اللجنة الملكية

فخامة الرئيس

حضرات الاعضاء الكرام

اني لاشعر بفادح النبعة التي تتحملونها وبالعقبات الكؤد التي تعالجونها وقد رأيت ان اجمع بين يديكم ما تفرق من آراء العرب وما تختلج به صدورهم ويدور في مجالسهم حول القضية الفلسطينية واذا قلت العرب وخصصت ابناء فلسطين منهم فلست لانسى اخوانهم الاخرين في جوارهم الى اقصى ما تمتد اليه ممالكهم وامارتهم فهؤلاء قاطبة يرقبون الحالة في فلسطين بدقة ويقظة لما بين العرب من وحدة الشعور والصلات القومية والدينية ورابطة المصير فيما يعتقدون

اني لارجو ان اكون اصدق ناقل عن العرب واصرح معبر عن امانيهم اما ما يخصني من الرأي فاني ارجيء الافصاح عنه الى فرصة اخرى على اني اود قبل كل شيء ان الفت نظر اللجنة الملكية الموقرة الى تعريف العرب لبلادهم وان اقول ان ذلك التعريف يرجع

الى ماقبل الف وثلاثمائة سنة ونيف ، ولست اخال امة تحت الشمس ورثت مثل ذلك التخطيط المدون لا مصارها وبيان شتى اقطارها من عهد يبلغ من القدم والايغال فيه ما يبلغ ذلك التحديد . وانصع ما يقدمه العرب من دليل على صدق قولهم ما ذكره عبد الله بن عباس عن بلاد العرب وابن عباس رضي الله عنه من صحابة رسول الله صلوات الله عليه وابن عمه لحما وحبر الامة الاسلامية قال بن عباس :

انما سميت بلاد العرب جزيرة لاحاطة الانهار والبحار بها من جميع اقطارها واطرافها فصاروا فيها في مثل الجزيرة من جزائر البحر وذلك ان الفرات اقبل من بلاد الروم فظهر في ناحية قنسرين ثم انحط على اطراف الجزيرة وسواد العراق حتى وقع بناحية البصرة والآبدة وامتد الى عبادان واخذ البحر في ذلك الموضع مغربا مطبقاً ببلاد العرب منعطفاً عليها فاتى منها على صفوان على قدر مرحلة من باب المربد بالبصرة وكاظمة الى القطيف وهجر واسياف البحرين وعمان والشجر ومال عنق منه الى حضرموت وناحية اليمن وانعطف مغربا منصباً الى دهلك واستطال ذلك العنق فطعن في تهائم اليمن بلاد حكم والاشعريين وعك الى جدة ساحل مكة والجار ساحل -

سمو الامير عبد الله
امير شرقي الاردن

المدينة ثم ساحل الطور وخليج ايلة وساحل رابة حتى بلغ قلزم مصر وخالط ببلادها واقبل النيل في غربي هـذا العنق من اعلى بلاد السودان مستطيلا معارضاً للبحر حتى دفع في بحر مصر والشام ثم اقبل ذلك البحر من مصر حتى بلغ بلاد فلسطين في عسقلان وسواحلها واتى صور - وسواحل الاردن وعلى بيروت وذواتها من سواحل دمشق ثم نفذ الى سواحل حمص وسواحل قنسرين حتى خالط الناحية التي اقبل منها الفرات منحطاً على اطراف قنسرين والجزيرة .

ثم اني لا اريد ان اتجاوز هذا التحديد الى ما يرويه العرب عن فلسطين قبل ذلك وانها كانت مأوى العمالقة من قبائلهم وحتى الملوك الرعاة « الهكسوس » الذين اغاروا على مصر واستولوا عليها مدة من الزمن . وانما اقول انه منذ تأسيس المملكة العربية بمعناها الصحيح الذي حدده ابن عباس قد سكن العرب في بلادهم هـذه فلسطين فلم يتحولوا عنها ولم تقدر الحروب التي طالت مئتين من السنين ان تنتزعها منهم او تطمس اثرهم فيها وما برحوا محكمة بها اسبابهم مشتبكة انسابهم من غير فترة ولا انقطاع

ان امة هذه عقيدتها في بلادها وتلك سيرتهم فيها ومدة حفظهم

لها لا يمكن ان تعترف بما يزعمه اي دخيل من حق له فيها كائنا من يكون

ان اليهود لم يثبتوا في فلسطين ولا كانت مهدا لهم ولكنهم طرؤا عليها من الخارج كغيرهم من الشعوب الاخرى الغريبة عنها — غزاة فاتحين — ولقد قاتلوا الفلسطينيين في حروب طاحنة فاغتصبوا قسما منها نزلوا فيه مدة محدودة ثم خرجوا كما دخلوا بقوة السيف وتداولت الامم الغالبة تلك البلاد حتى استرجع الحق اهله ولذلك فالعرب لا يجدون لليهودي اي مسوغ من ناحية التاريخ للمطالبة بالاقامة في فلسطين كامة لهم حق دائم فان العرب استرجعوا البلاد من الرومان وظلوا فيها حتى اليوم في اقامة متصلة غير منقطعة ولن يتزحزحوا عنها قيد انملة ثم ان العرب لا يفهمون كيف تصح المطالبة ببلاد كان فيها اليهود على الشكل الذى ذكرته ثم خرجوا منها قبل الفي سنة تقريباً ثم تأتي السياسة الاخيرة فتقول ان تلك المطالبة قانونية . وليت شعري اي قانون — من قوانين العالم يعترف بشرعية مثل هذه المدة السحيقة وكيف تكون حالة امم الارض لو اخذت بهذه النظرية حتى الامبراطورية البريطانية نفسها وحتى الشعوب التي تتألف منها عصبة الامم

واذا انتقل العرب من ناحية التاريخ الى الحالة الاجتماعية لم يسع فريقا من عقلائهم الا ان يعرب عن الاسف الشديد لما كان من تصرف اليهود الذي جر عليهم البلاء في كل زمن من الازمنة فلم يعظهم ذلك ولم ينتفعوا به قلامة واقرب شاهد عندهم على ذلك ماوقع لليهود في هذه الايام في المانيا وفي بولندا وماتتحفز لمثله امم اخرى عظيمة فاذا كان اليهود قد عجزوا من الامتزاج بالامم المتمدنة المثقفة التي عاشروها منذ مئات السنين وتكلموا بلسانها وسكنوا معها واختلط حتى دمهم بدمها فظلوا على الرغم من هذا كله جزءا منفصلا عن جسم الوطن حتى وقع عليهم الاضطهاد والجاءهم اخوانهم في ذلك الوطن ان يبحثوا عن ملجأ لهم آخر . فماهو ذنب العرب حتى يرضوا هم بما رفضه غيرهم ويحملوا ماعجز سواهم عن حمله ويضحوا بوطنهم وانفسهم اكراما لليهود ثم كيف يمكن لليهود ان يخالطوا العرب ويمازجوهم بعد ان ثبت لكل امة سكن اليهود معها ان الاتصال بهم باطل وان التآخي معهم مستحيل .

ان اليهود يحتجون بتصريح بلفور وان لهم بمقتضاه وطناً قومياً في فلسطين وقد كان ذلك يجوز شرعا وعقلا لو كانت فلسطين

قفراً بلقعاً خاليا من الناس . ولكن فلسطين كانت مأهولة يوم صدر ذلك التصريح ولها سكانها الاصليون فبأي حق تستبد امة بحق وطن آخر فتعطيه لآخرين واهله احياء يرزقون لقد قامت الحرب العامة العالمية على اساس ان القوة للحق وليس الحق للقوة ـ وما ادري كيف تتلقى الشعوب فيما يقبل من الزمن تصريحات الدول العظمى عن اغراضها من اية حرب اخرى قادمة يمكن ان تنشب وكيف يكون موقف تلك الشعوب من تلك التصريحات بعد هذه التجربة القاسية .

ان بلفور لم يجعل لتصريحه حداً البته بل جعله طليقاً من كل مدة ينتهي اليها وكأنه يريد ان يبقى الى ان تقوم الساعة او حتى لا يبقى عربي واحد في فلسطين كما يقول اليهود ويتم لهم طرد العرب من وطنهم وانشاء مملكة يهودية على انقاضه وذلك بفضل بلفور الذي تصدق من مال غيره وعلى غير علم منه او رأي له في الموضوع

ان عقلاء الساسة من العرب يعتقدون ان تصريح بلفور هذا اكبر مانع لما كان يمكن ان يقع في الوهم من امكان ائتلاف العرب واليهود وذلك ان اليهود قد ركبهم بسبب ذلك التصريح غرور ادى بهم الى الخروج عن كل حد معقول فملأوا الدنيا تهديداً

للعرب وتبجحا باحلامهم الصهيونية وكل ذلك اعتماداً على تصريح بلفور وعلى ان حراب انكلترا طوع امر اليهود وانهم بها يطعنون صدور العرب وانهم عليها يشيدون ملكهم المزعوم وقد نسي اولئك اليهود ان في فلسطين امة غيرهم وانها العرب وانها ذات شرف ودين وتاريخ مجيد وان تلك الاسطر المحدودة التي تصدق بها عليهم بلفور لا يمكن ان تمحوا ـ العرب من الوجود في فلسطين مهما نسبوا اليها من سحر ومن قوة. ولقد كان الاجدر باليهود التودد لتلك الامة واكتساب ثقتها وعدم تخويفها بصياحهم وكان عليهم ان يشعروا من الناحية الانسانية والمنطقية بثقل الضربة الموجهة الى العرب بمزاحمة اليهود لهم في عقر دارهم . ولكن اليهود طغوا طغيانا شديداً وجمدت لهم كل عاطفة حيال ذلك ولولا تصريح بلفور فيما يعتقد اولئك الساسة العرب لكان اليهود اقرب الى التفاهم وكانت بعض امانيهم ادنى الى التحقيق

وهنا يخلق بي ان استرعي انتباه اللجنة الموقرة الى ان البغضاء التي عومل بها اليهود في الاقطار الاوروبية لم تكن فاشية في الشرق الاسلامي ولا العربي وكان لهم فيهما المكان الرحيب , وانما بعد ان صدر تصريح بلفور يجر وراءه الاقاويل عنهم اضاع اليهود ما كان

لهم من عطف عليهم في نفوس العرب - والمسلمين وما ذلك كله الا بعض العواقب السيئة التي وقعت عليهم انفسهم من تصريح بلفور هذا وانها لنتيجة مؤلمة محزنة

ومن الغريب في تصريح بلفور انه اعطى لقوم لم يكن لهم اي وجود سياسي بعد في فلسطين فكان بمثابة شهادة الميلاد قبل حصول الميلاد واما الذي كان موجوداً في فلسطين فهو العرب لاغير فكيف يسوغ ان يمنح تصريح لاناس على ارض ليسوا فيها ويتجاهل صاحب التصريح المالك الشرعي لتلك الارض والمستقر فيها مع العلم ان فلسطين كانت في ذلك الحين لا تزال من الناحية الدولية « بلاد العدو المحتلة » لا يصح التصرف بها مع الهوى والمشيئة ولا يظن العرب ان ثمة في الارض تصريحاً بمثل هذه الغرابة وذلك الشذوذ .

وههنا يجدر بي ان اذكر اللجنة الملكية بامر جلل وهو ان العرب يطلبون انجاز الوعد الخطي الذى اعطي لهم عن طريق والدي الملك وبموجبه سفكوا دماؤهم في الحرب العامة من اقصى حدود الحجاز الى تخوم حلب وسهلوا لجيوش اللورد اللنبي حرية الزحف في بلاد كانت جيوشه آمنة فيها غير مكلفة بما تعانيه الجيوش

المقاتلة اثناء وجودها في بلاد اعدائها . ولا يزال العرب يعتقدون ان على عاتق بريطانيا الى الآن الكثير من الالتزامات الواجبة الاتمام نحوهم وانها فوق تصريح بلفور قوة يؤيدها التعاون الفعلي الذي قام بينهم وبينها منذ اول الحرب العالمية التي وضعت اوزارها ثم ان تلك العهود سابقة لتصريح بلفور ومعززة بعدها بغيرها وبالتصريح المشترك الذي اصدرته بريطانيا العظمى وفرنسا معا سنة ١٩١٨ فوقع ذلك التصريح البلفوري بين شقين من وعود سابقة واخرى لاحقة ولا يدري العرب كيف كتب له البقاء وهذا مكانه وتلك حاله بين حجري الرحى

ان لدى العرب عقيدة انبثت بينهم وزادتها الاحوال قوة الا وهي ان الحكومة البريطانية لاتنظر في ادارة فلسطين الا الى ناحية واحدة وهي « جعل البلاد في احوال سياسية وادارية اقتصادية — تكفل انشاء وطن قومي يهودي فيها » ولعمري ماذا يبقى للعرب من كيان اذا هددوا كما رأينا في شؤونهم السياسية والادارية والاقتصادية

ان العرب اذا التفتوا الى ما كانوا عليه في فلسطين قبل الحرب وما وصلوا اليه بعدها ونظروا الى ذلك الطوفان المتدفق

عليهم من اليهود وانهم بلغوا في نحو اربعة عشر عاما ما اقتضى العرب اربعة عشر قرنا ان لم يبلغوه حق لهم ان ترتجف اعصابهم امام هذا الموت الحثيث وان يسألوا الى اين هم سائرون

ان تلك النقطة من صك الانتداب هي التي برهنت للحكومة بالفعل وبالاعمال البينة على انها قامت بتحقيقها وركبت لذلك كل سبيل واما ما نص عليه صك الانتداب نفسه للسكان الاصليين فلا يزال حتى اليوم حبر على ورق فان صك الانتداب مثلاً يشير الى اقامة حكومة مستقلة عن الدولة المنتدبة يطلق عليها اسم « حكومة البلاد » فاين هي هذه الحكومة التي يجب ان تتفق في كثير من الامور مع الدولة المنتدبة « مادة ١٣ » ثم انظر الى ما تقول المادة ١٧ عن هذه الحكومة من ناحية الجيش والطيارات مثلا ثم هل نشطت الدولة المنتدبة الاستقلال المحلي والحكم الذاتي » المنصوص عليهما في ذلك الصك بمقدار ما نشطت الهجرة بجميع اشكالها وانواعها . ثم قالت المادة السادسة من صك الانتداب ان على الحكومة في فلسطين كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق ومركز جميع طوائف الاهالي وان تكون هجرة اليهود في احوال مناسبة فهل قامت الحكومة برعاية هذه المادة من ناحية الضرر بالاهالي

ومركزهم ومن جهة الاحوال المناسبة

ان الحكومة المنتدبة في رأي العرب قد بلغت اقصى التطرف في حماية مصالح اليهود الذين « سمتهم فلسطينيين بالقوة واعطتهم الجنسية الفلسطينية وهم بعد في مواطنهم البعيدة عن فلسطين اشد البعد وقبل ان تطأ ارجلهم فلسطين او تقع عيونهم على شيء منها المانا كانوا او روساً او بولونيين او غير ذلك ولا تزال الدولة المنتدبة ماضية في ذلك السبيل متفانية فيه ولما ضاق عنها حتى تصريح بلفور نفسه ابتكرت شيئاً جديداً جعلته ذيلا لذلك التصريح وذلك الذيل هو ماسمته « القدرة على الاستيعاب » وكما انها تولت اختراعه فهي التي تتولى تفسيره وحدها من غير ان يكون للعرب في ذلك اي رأي لانها تعد نفسها مقيدة برأي الوكالة الصهيونية المعترف بها ممثلة لليهود واما العرب فلم تفكر الادارة قط بمن يمثلهم ويعرب عن رأيهم وتركتهم تحت رحمة القضاء

وكيف لا يقنع العرب ان الحكومة المنتدبة لا يهمها من الامر الا قضية اليهود وحدهم ولديهم البرهان التالي وهو (ان عدد المهاجرين الذين دخلوا فلسطين في خلال اربع عشر سنة كان مائة الف مهاجر يهودي او اكثر قليلا . وكانت البلاد تئن من هذه

الكثرة فلما رفع العرب صوتهم بالشكوى وجاءت على اثر ذلك لجان بريطانية ثلاث للبحث في الاسباب التي حملت العرب على ما فعلوا - وعادت الى انكلترا وقدمت تقاريرها في مصلحة السكان الاصليين لم يكن من الحكومة الا انها سمحت بتدفق الهجرة في فلسطين فدخلها في خلال اربع سنوات فقط ثلاثمايه الف مهاجر يهودي آخر فوق المايه الف السابقة وذلك ما استفاده العرب من لجان التحقيق وانتهوا اليه)

ثم ان الهجرة التي تسميها الحكومة (غير مشروعة) وتقصد بها اليهود الذين يدخلون - فلسطين تسللا ومن غير ارادتها ومعرفتها قد تجاوزت الحدود المعقولة وقاربت « الهجرة المشروعة » فماذا فعلت الحكومة ازاء ذلك هل قللت من اعطاء الرخص للموازنة بين الهجرتين ام هل اخرجت المتسللين من البلاد . كلا بل ازدادت في اعطاء الرخص سخاء وكرما فانصب على البلاد من الناحية المشروعة وغير المشروعة سيلًا لا يزال متدفقاً ينهمر . فكيف يطلب من العرب ازاء هذه الحالة ان تحصل لهم طمأنينة ، اوتكون لهم ثقة بانهم لم يصبحوا بعد على عتبة الباب وانها انما هي عشية او ضحاها حتى تدفعهم يد القوة من تلك العتبة الى العراء

ان العرب قد ظالما لفتوا انظار الحكومة البريطانية وفي الاخص قبل الحركة الاخيرة في فلسطين الى ما اجمع عليه خبراء بريطانيون ولجان تحقيق بريطانية رسمية والى احترام التزامات بريطانية نحو العرب وحتى الضئيل المثبت منها في صك الانتداب وان تذكر ان للعرب حقاً طبيعياً في بلادهم وكيانا اصبح مهدداً بالزوال ثم ان العرب يعتقدون ان تصريح بلفور قد تم منذ امد بعيد فقد اصبح لليهود وطناً قومياً في فلسطين ولهم فيها مدنهم وقراهم ومزارعهم ولغتهم وطائفة هائلة من موظفيهم في جميع الدوائر الحكومية الصغيرة منها والكبيرة وان مجاوزة هذا الحد معناه جعل فلسطين كلها يهودية لا جعل وطن قومي فيها لليهود ولذلك لا يمكن لعربي مهما كان اعتداله ومهما شارك المؤيدين لوعد بلفور في شفقتهم على اليهود التي تجاوزت كل حد وعاطفة الا ان ينصح بكل ما اعطي من قوة للوقوف عند هذه الغاية وعدم التقدم فيها ولو خطوة واحدة .

ان العرب برهنوا في الحرب العامة وما بعدها الى اليوم على انهم اصدقاء لبريطانيا وان تطورات الظروف زادتهم ايماناً في ذلك واصبح ولاؤهم للامبراطورية البريطانية سياسية تقليدية ثابتة في

مملكتهم العراقية وامارتهم الاردنية ومملكتهم السعودية العربية ومملكتهم اليمانية وفي جميع اماراتهم الاخرى وفي الكويت والبحرين وعمان وسائر المشيخات العربية وانهم على سواحل البحر الابيض وسواحل البحر الاحمر ومن حولهم الملايين من العالم الاسلامي الذي يصح ان ينظر الى بريطانيا العظمى نظراً خاصاً ملؤه الاعتماد والثقة فهم يعتقدون ان هذه الامبراطورية لم تفرط بهذه العلاقات كلها بتضحية فلسطين لليهود الذين نالوا ماصبوا اليه من وطن قومي في فلسطين منذ امد سحيق في اسرع مدة ممكنة فتفتح بذلك جرحا عميقاً في نفس العالمين العربي والاسلامي لان بريطانيا في معالجة مشكلة فلسطين انما تضع بنانها على العرق الحساس للعرب والاسلام

واما الخوف على مصالح بريطانيا مما يشاع عن قوة اليهود وسعة حيلتهم فلا ادل على بطلان ذلك من عجزهم عن القيام باي عمل ضد اي امة اخرجتهم من ارضهم ولا تزال تشردهم في الآفاق

واما المصالح الامبراطورية ففي معزل عن ذلك ونجوة

والبرهان على صدق هذا القول قائم في كل مكان

واذا ذكر العرب المصلحة الامبراطورية فانما يعنين في ذلك

انفسهم في الوقت عينه لارتباطهم بها بعلائق متينة وانهم معها في هذا العالم الزاخر في القلق والاضطراب على صلة الموت والحياة بمقتضى الحلف الجغرافي والمصلحة المشتركة ... اني انا شخصيا لاازال اعمل على بقاء الصداقة العربية الاسلامية مع بريطانيا كما احب وكما يجب ان تكون مكانا وقوة وخلوصا من كل شائبة واني ادعو العرب الى الحرص عليها ولا اخلي اصدقاؤهم البريطانيين من دعوتي هذه ، وتفضلوا ياصاحب الفخامة والسعادة بقبول فائق التحية والاحترام

عمان — ١٠ يناير سنة ١٩٣٧

نقلا عن جريدة الكرمل الوطنية الغراء

تقرير عن قضاء بئر السبع

مرفوع الى اللجنة الملكية بواسطة اللجنة العربية العليا

حضرات السادة رئيس واعضاء اللجنة الملكية الموقرة :

بعد التقدير لشخصياتكم المحترمة ونزاهتكم المعترف بها اريد ان اضع امام حضراتكم باسم عربان بئر السبع تقريراً او شهادة كما تعتبرونه مفصلا في بعض النواحي عن حالة قضاء بئر السبع وفيه الماع الى حالة فلسطين التي بئر السبع قسم كبير منها . مكتفيا في النواحي الاخرى من بقية فلسطين بشهادات الشهود العرب الذين تقدمهم لجنتنا العربية العليا الموقرة وتنطق باسم الجميع ومؤيداً لهم في شهاداتهم وطلباتهم الحازمة . واريد ان ابدأ كلمتي الموجزة بالاشارة الى عروبة فلسطين وقدسية حقوق العرب فيها اذ قضاؤنا الفسيح بئر السبع جزء منها لا يتجزأ كما انها جزء لا تتجزأ من الجزيرة العربية التي تحد شرقا بالبحر الهندي وغربا بالبحر الابيض المتوسط وشمالا بجبال طوروس وبلاد الاناضول وجنوبا بالحبشة وافريقية الجنوبية .

يا حضرات القضاة المحترمين :

ان مطالب عرب فلسطين بالحرية والاستقلال ليست بدعا من المطالب العادلة بعد العهود التي قطعت لهم من دول الحلفاء الغربية وفي مقدمتها (دولة بريطانيا العظمى) على يد المغفور له الملك حسين شريف مكة المكرمة والجزيرة العربية . وبعد ان كان العرب انفسهم في الحرب العظمى حلفاء من اولئكم الحلفاء يقدمون اموالهم وانفسهم مع دول الحلفاء قرابين في سبيل الحرية والاستقلال التام غير المجزأ الى اجزاء .

وان الحاف العرب على حلفائهم وفي مقدمتهم بريطانيا العظمى بتنفيذ هذه العهود ليس عجباً بعد ان اكدت لهم تلك العهود بالمادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الامم وبالمادة العشرين من صك الانتداب القاضيتين بان للعرب الحق في ان يختاروا حكمهم بانفسهم وبان البلاد المنسلخة عن حكومة تركيا وخاصة البلاد العربية يجب ان يترك لها الاختيار في حكمها وادارة شئونها الداخلية والخارجية

وان شكاوي العرب وتذمراتهم واضطراباتهم ليست ناشئة عن خير بهم ولا تنبئ بخير لمستقبلهم بعد ارخاء الحبل على الغارب للصهيونيين وفتح الباب على مصراعيه امام الهجرة الصهيونية التي

منذ أن عرفت الانسانية العاقلة نتائجها الخطيرة وشرورها المستطيرة الى يومنا هذا لم تفتح لها بلاد من بلاد الله صدرها ولم تحمد امة من الامم عاقبة امرها حتى لقد لفظت الارض جمعاء طوائف اليهود وازورت وجودهم فيها اللهم الا في عصور العرب والاسلام الزاهرة حين كان اليهود اقلية وبنسبة ضئيلة لا تستحق الذكر وحين كانوا خاضعين بحكم قلتهم وتفرقهم لحكم العرب العادل ويكفينا دليلا على قداسة هذه المطالب وعدلها وعلى خطر اليهود على بلادنا فلسطين العربية ما جاء في تقارير اللجان السابقة في الزمان للجنتكم الموقرة من قبل دولة بريطانيا العظمى منذ عهد الاحتلال الى وقتنا هذا وهي جميعها تعترف بخطورة اليهود على حاضرنا ومستقبلنا وبان تخوفنا على مقدساتنا وعلى حياتنا في محلة ولا مبالغة فيه

ولقد ابان لكم الشهود العرب وفي مقدمتهم لجنتنا العربية العليا حقيقة ذلك الامر واوقفوكم على تفصيلاته بدقة وامعان . فلا حاجة بي الآن بعد ذلك البيان الى زيادة الايضاح والبرهان غير ان قضائنا بئر السبع وهو القسم الجنوبي من أراضي فلسطين يحتاج الى افراد ببيان آخر لعدة اسباب سآتي في اثناء بياني هذا عليها . ويحسن بي ان ابدأ ببعضها وهو اهمها الا وهو استثناء نخامة المندوب السامي

لحكومة فلسطين اراضي بئر السبع في العام المنصرم من منع بيوع الاراضي اجابة لرغبة اليهود وجريا وراء مطامعهم السياسية في اراضي بئر السبع التي هي مع سعتها وفساحتها لاتفي بحاجة اهلها البدو ولا تسد حاجتهم واليكم بيان ذلك بايجاز

اراضي بئر السبع

١ - ان مساحة اراضي بئر السبع بناء على تقرير مدير المساحة بفلسطين المرفوع الى مندوب الاراضي بتاريخ تموز سنة ٩٢٦ المنشور في الصفحة (١٢) من تقرير السر جون هوب سمبسون سنة ٩٣٠ تبلغ ١٢٣٩٨٠٠٠ دونماً نظامياً اي ٤٥ ٪ من مجموع مساحة فلسطين التي تبلغ ٢٦١٥٨٠٠٠ دونماً تقريباً غير ان القسم الصالح للزراعة من اراضي بئر السبع قد قدر بعدة تقديرات رسمية منها تقدير السر جون هوب سمبسون البالغة على حسابه ١٥٠٠٠٠٠ دونماً . ومتوسط تلك التقديرات ١٥٤٧٠٠٠

٢ - ان هذه المساحة من الاراضي في بئر السبع لم تنتج النتاج المطلوب طوال الاعوام الخمسة عشر الفائتة بدليل ما يأتي :

ا) - ماجاء في تقرير السر جون هوب سمبسون من ان اراضي بئر السبع لم تثمر الثمرة المطلوبة بسبب قلة الامطار ولم تجر الى الان

اية تجارب عملية للبحث عن المياه التي يتوقف عليها نجاح هذه الاراضي الشاسعه

ب) - ماجاء في تقرير جون هوب سمبسون. كروسبي. وتنص الصفحة الخامسة منه على مايأتي : وتشتمل سهول قضاء بئر السبع على مساحات واسعة من الاراضي الزراعية غير ان قلة الامطار تؤثر كثيرا في الزراعة بدون ري . كما ان عدم وجود امل مشجع لايجاد المياه الكافية يجعل الري مشكلة من المشكلات

ج) - ما اشتمل عليه كتاب مدير المساحة الى السر جون هوب سمبسون بتاريخ ٣٠ تموز سنة ٩٣٠ وهو كما يلي :

ان التقدير الخاص ببئر السبع غير موثوق به . واي رقم يعطى في هذا العدد من شأنه ان يعمل وليس لدينا ارقام كافية يمكن الاعتماد عليها . وما يمكن القيام به هناك من اعمال زراعية متوقف على كمية من الامطار لا يعتمد عليها بالمرة .

د - المحول المتواصلة ورحيل العربان المتواصل الى الشمال والشرق والجنوب احيانا والاعفاآت من الاعشار والقروض الزراعية التي تمنحها الحكومة للمزارعين بين كل سنة واخرى

الري والامطار

١ - ان الامطار التي تسقط في قضاء بئر السبع اثناء كل سنة قليلة جداً . ان متوسط المطر الذي سقط في بحر الاعوام الخمسة عشر الاخيرة لم يزد (١٨٨ مليمترا). وواضح ان هذه الكمية لا تكفي للزراعة في بقعة كهذه البقعة قريبة من البادية او هي جزء منها. واذا نحن عملنا نسبة بين كمية الامطار التي تسقط في بئر السبع والكميات الاخرى التي تسقط في بقية اراضي فلسطين فاننا نجد البون شاسعا بين النسبتين فمثلا منطقة غزة وخانيونس المجاورتان لبئر السبع متوسط كمية الامطار فيها (٢٥٠ مليمترا) وفي منطقة صفد الواقعة على حدود فلسطين الشمالية يبلغ مقدار المطر فيها (٧٤١ مليمترا) كما يؤخذ من التقرير الفني لمصلحة الزراعة . ومن هذا يظهر التشاؤم الذي يبديه الخبيرون حول مستقبل الزراعة في قضاء بئر السبع

٢ - اضف الى ذلك ان هذه الكمية القليلة من المطر تأتي في اغلب الاحيان في فترات غير منتظمة وهذا يعزوه الخبيرون الى ندرة الاحراش وقلة الاشجار في البلاد وهو ناشيء عن ازدياد المساحات المعدة للزرع سنة بعد سنة من جهة وعن قطع الاشجار التي كانت في البلاد وجعلها وقود للجنود والقطارات اثناء الحرب

العظمي من جهة اخرى

٣-ومما لاريب فيه ان كمية الامطار التي تتساقط في هذه السنين اقل بنسبة كبيرة من الكميات التي كانت تتساقط في الازمنة الغابرة ودليل ذلك مايأتي

اولا - ماينقله الطاعنون في السن والباحثون عن حالة الامطار في العهود الغابرة

ثانيا - مايقاسيه اهل هذا القضاء في وقتنا هذا من اتعاب في سبيل الحصول على الماء اللازم لشربهم وشرب دوابهم هذا عدا عن الزروع والاشجار

٤ - بحث السرجون هوب سمبسون في الصفحة (٢٠) من تقريره عن المطر وتفاوت كميته من منطقة الي منطقة الى حد جعل المزارعين في تبلبل افكار واثارة خواطر

٥ - وهل من المستطاع تلافي هذا النقص الظاهر في كمية الامطار عن طريق حفر الابار الارتوازية

يقول السرجون هوب سمبسون في تقريره انه لم تجر الى الان اية تجارب عملية للبحث عن المياه التي يتوقف عليها نجاح المساحات الواسعة في اراضي بئر السبع وعلى اثر صدور تقريره هذا قامت

الحكومة ببعض التجارب واستحضرت آلة جديدة لاجل حفر آبار ارتوازية وفعلًا حفرت بئرين اثنين الاول في مكان يدعى بـ (ابي سمارة) والثاني بـ (ابي رقيق) وبالرغم من انها نزلت في الحفر الاول الى مسافة ٣٥٠ متر فانها لم تصادف الا كميات ضئيلة من المياه المالحة وهذه لا تصلح للزراعة

وتجري الآن تجربة اخرى في موقع (السقاطي) ولا ندري ماذا تكون النتيجة له . ولنفرض ان الماء الصالح للزراعة وجد في هذا الموقع وانه وجد او يوجد في مواقع اخرى . فهل يكون المشروع الزراعي حينئذ مجديا

وهل من الاقتصاد ان تثثمر اراضي يكلف ارواؤها مثل هذه النفقات الباهظة . فان عملية الحفر نفسها تكلف الآلاف من الجنيهات هذا فضلا عن نفقات الادارة في حالة النجاح ونفقات التسوية ومد المواسير والاقنية وصيانة الآلات وما الى ذلك من النفقات التي لا يظن انها تتناسب مع الارباح المتوخاة من اراضي بئر السبع

اذاً فطمع اليهود في اراضي بئر السبع طمع في غير محله واستثناء فخامة المندوب السامي لهذه الاراضي من منع البيوع الى اليهود انما هو تغرير بهم . هذا اذا قلنا ان المندوب السامي مقدر نتيجة

استثمار هذه الاراضي وتكاليفها الباهظة . وهذا بعد تأمين حياة بدو بئر السبع واقتطاع اراضي لهم عوضاً عن الذاهب من اراضيهم (كنتيجة لحرق السياسة الاستعمارية) اذا كان لدى الحكومة اراضي اخرى ...لا لا ايها الساسة المحترمون الامناء على مصالح الشعوب الذين انتدبتم للقيام على مصالحهم بالعدل والرحمة الانسانية دعو بدو بئر السبع في اراضيهم واعملوا معهم وانتم الوكلاء على اصلاح معيشتهم واستثمار اراضيهم لهم وحدهم لا (لامة اجنبية عنهم) ما استطعتم الى العمل والاصلاح سبيلا .

نفوس بئر السبع

١ ـ انه لمن الصعوبة بمكان ابداء رأي فاصل في احصاء نفوس قضاء بئر السبع ذلك لانه لم يجر حتى الآن احصاء فني لنفوس اهل هذا القضاء . واما الاحصاء الذي اجري عام ٩٣١ فما هو الا احصاء تمهيدي بني على بحوث سطحية وارقام يعتورها كثير من الشك بل الشك كله . كيف لا والمعروف بين القبائل والخبيرين ان بدو بئر السبع يربو عددهم على مئة وخمسين الفاً . واما الاحصاء المتقدم ذكره فانه جاء على احجام من البدو عن الدخول في عملية الاحصاء ذلك لانهم يظنون ان الاحصاء استدراج للدخول في سلك

الجندية الاجبارية التي كانوا يحاربونها في عهد الدولة التركية لما ظهر فيها اخيراً من ضغط على الجند واذلال منشؤها الظلم والجور في القيادة هذا من جهة ومن جهة اخرى يخشى البدو عملية الاحصاء فيها ارهاق المزارعين بالضرائب لصندوق الحكومة الذي لم يعد على البدو بفائدة تذكر . واما بعد ان علم البدو ان عملية الاحصاء لاتضر بصالحهم بل قد تعود عليهم بالفائدة لنظر الحكومة الى مصالحهم من حفظ اراضيهم ان تتسرب الى الاجنبي ومن تعليم اولادهم وتوظيف المتعلم منهم فانهم لايحجمون عن الانخراط في عملية الاحصاء بكامل عددهم وحينئذ يظهر للحكومة اسماء عشائر كثيرة كانت مختفية واخرى مجهولة وقد اعترفت سجلات الحكومة بان عدد دافعي الضرائب (٢٠٩٩٥) وكل اسم من هذه الاسماء يدفع الضريبة باسم عائلة بكاملها

٢ ـ فاذا اعتبرنا ان متوسط عدد افراد العائلة الواحدة خمسة اشخاص فيكون عدد النفوس (١٠٤٩٧٥) هذا اذا نظرنا الى الارقام المدونة في سجلات الحكومة على اعتبار ان العائلة الواحدة لاتزيد نفوسها عن خمسة . ولكن الحقيقة ان جل العائلات يربو عديدها عن هذا القدر فقد تبلغ العائلة الواحدة عشرة او خمسة عشر .

فيكون تقدير نفوس قضاء بئر السبع باقل من مئة وخمسين الف نسمة هذا ان لم نقل مئتي الف تقديراً عاريا عن الحقيقة

المزروعات

ان اهم المزروعات التي تزرع في بئر السبع هي : الشعير الحنطة، الذرة، البطيخ .وقد كان هذا القضاء في الاعوام الفائتة يزرع السمسم ايضاً الا انه اهمل في السنين الاخيرة لاسباب (آ) قلة الامطار (ب) ضعف المزارعين اذ ذراعة السمسم تحتاج الى حرات عميق وهذا يحتاج الى محاريب متينة وحيوانات قوية مع ان السمسم يحتاج الى مطر غزير اكثر من سواه

٢ ـ ان مساحة اراضي بئر السبع المعدة للزرع وان كانت بازدياد مطرد كما قدمنا الا ان نسبة المحصول فيها تتناقص بوجه عام وذلك لسبب قلة الامطار كما سيأتي البحث عنها وتفصيلها

٣ـ ان نسبة المحصول التي اشرنا اليها في البند المتقدم تختلف طبعاً بالنسبة لاختلاف المواقع ولذلك نرى ان اثناء البحث عن عشائر بئر السبع واراضيهم وزروعهم يجب التمييز بين الاقسام المختلفة ولهذا قسمت العشائر الى درجات ثلاث . اولى . وثانية . وثالثة وهو على الوجه الآتي : الاولى التي نسبة المحل فيها كانت في

السنوات الخمس عشرة السابقة تتراوح بين ٥١ ٪ الى ٦١ ٪ والثانية هي التي نسبة المحل فيها تتراوح بين ٦١ ٪ ـ ٧٠ ٪ والدرجة الثالثة هي التي نسبة المحل فيها كانت تتراوح بين ٧١ ٪ ـ ١٠٠ ٪ واستناداً على هذه النظرية التي ايدتها التجارب على مر السنين يمكننا القول ان هناك تسعا وثلاثين عشيرة تدخل في الدرجة الاولى وسبع عشرة عشيرة تدخل في الدرجة الثانية وعشرين عشيرة تدخل في الدرجة الثالثة والمجموع ٧٦ عشيرة . وسيجيء بيان لهذه العشائر عند البحث في نسبة المحل الذي اصاب زرعها واحدة بواحدة في مجرى السنوات الاخيرة

٤ ـ ان نظرة الى سجلات المالية في حكومة بئر السبع تدلنا على ان معدل الناتج (الحاصل والمحصول من الشعير والحنطة لدى كل مجموعة عشائرية تدخل في البيان المتقدم ذكره كان كما يأتي

الدرجة	عدد العشائر	معدل الناتج من الشعير بالكيلو	معدل الناتج الحنطة
الاولى	٣٩	٢٢٢٠٥٤١	١٣٢٧٤٩
الثانية	١٧	١٧١٨٣٠	١٤٩٠٨٩
الثالثة	٢٠	١٨٨٢٤٧	١٣٢٩٢٧
	٧٦	٣١٨٢٦١٨	٨٩٦٧٦٥

٥ - مما تقدم نستوضح النقطة التالية وهي هل تكفي هذه الحاصلات لمعيشة اهل هذه البلاد اذا هم اختصروا على استهلاكها وحدها ولم يفكروا في نفقات معيشة اخرى ... او هل يكفيهم ريعها اذا باعوها وتصرفوا بريعها ليعيشوا عيشة متوسطة . وهذا ما سنبحثه في البنود الآتية :

٦ - لنفرض ان الاحصاء الذي اجري عام ١٩٣١ هو صحيح (مع العلم الضروري بانه دون الحقيقة وبعيد عنها) ولنعتبر ان ثلث ذلك العدد صغار والثلث الباقي كبار يشتغلون والثلث الثالث كبار لايشتغلون قط وان الثلث الثاني يشتغل ثلث السنة فقط (اي ١٢٠ يوما) وهي الايام المخصصة للحراث والحصاد ويقعد عن العمل باقي ايام السنة (اي ٢٤٠ يوما) ان هذا العدد يحتاج الى الكمية الآتية من الخبز(١) وذلك على اقل تقدير

---

(١) يحتاج الشخص في ايام الراحة الى ثمانمائة غرام من الخبز وفي ايام العمل الى الف ومئتي غرام هذا للشخص الواحد من الكبار واما الصغار فيحتاج الواحد منهم الذي لا يقل عمره عن (١٢) سنة الى ما لا يقل عن (٤٠٠ غرام) وقد اعتبر الرجل يشتغل (١٤٠ يوما) في السنة ويقعد عاطلا ٢٤٠ يوما واما امرأته فلا تعمل معه الا بضعة اسابيع في ايام الحصاد وجل نساء البدو اللائي لا يعملن في خارج بيوتهن.

	العدد	غرام اقل غذاء يومي		كيلوغرام
الصغار السن	٢٠٠٠٠	× ٤٠٠	× ٣٦٠ يوما	= ٢٨٨٠٠٠٠
الكبار الذين يشتغلون ثلث الوقت اثناء عملهم	١٠٠٠٠	× ٨٠٠	× ٢٤٠	= ١٩٢٠٠٠٠
الكبار الذين يشتغلون ثلثي الوقت	١٠٠٠٠	× ١٤٠٠	× ١٢٠	= ١٦٨٠٠٠٠
الكبار الذين لا يشتغلون قط	١٢٠٠٠	× ٨٠٠	× ٣٦٠	= ٣٤٥٦٠٠٠
				٩٩٣٦٠٠٠

ولما كان بدو هذا القضاء لا يصنعون الخبز دوما من القمح البحت بل قد يمزج بالشعير والذرة بل ان (ثلاثة ارباع مؤونتهم) الخبز المصنوع من الشعير فحسب فاننا نرى ان نقسم هذه الكمية الى اقسام اربة . قسم منها الحنطة والثلاثة اقسام الباقية شعير فيكون ما يحتاج اليه اهل هذا القضاء من الدقيق لصنع الخبز كما يأتي:

	عدد كيلو
من الشعير	٧٤٥٢٠٠٠
من الحنطة	٢٤٨٤٠٠٠
	٩٩٣٦٠٠٠

اذاً يفهم من هذا ان الناتج من الشعير في هذا القضاء (وهو كما تقدم ٣١٨٢٦١٨) اقل من نصف الكمية التي يحتاج

اليها لتغذية اهل هـذا القضاء (وهي ٧٤٥٢٠٠٠) كيلو وكذلك الفائض من الحنطة (وهو كما تقدم ٨٩٦٧٦٥ كيلو) اقل من الكمية التي تحتاج اليها وهي ٢٤٨٤٠٠٠ بمقدار الثلثين. اذاً فيحتاج سكان قضاء بئر السبع الى افتلاح اراضي جديدة تعادل اراضيهم المفتلحة في الوقت الحاضر بمقدار مرة ونصف (١) مرة حتى يتمكنوا من العيش عيشة بسيطة مدارها الخبز فقط . فكيف بنا اذا فكرنا في انهم محتاجون الى نفقات اخر لا مفر منها

٧ ـ واذا نظرنا الى المسئلة من ناحية ما تحتاج اليه العائلة من الدونمات لا من حيث الحاصلات الفعليـة للاراضي المفتلحة (على اعتبار ان ارقام الحاصلات لا تخلو من الغلط وان التخمين ليس على مستند صحيح) لا بد وان ننتهي الى النتيجة عينها واليها البيان .

انا اذا دققنا النظر في الجدول المندمج في هذا التقرير والذي فيه العشائر حسب درجاتهـا الثلاث من حيث المحل والحصاب وكذلك اذا سلمنا ان كل عائلة من عائلات الدرجة الاولى لاتحتاج

(١) اذا اعتقدنا ان نفوس هـذا القضاء هي المداولة في جداول تحصاء عام ١٩٣١ واما اذا ايقنا ان تلك الجداول مغلوطة وان نفوس اهل هـذا القضاء لاتقل عن ١٥٠٠٠٠ نسمة كما قدمنا فتكون الحاجة ماسة الى اربعة اضعاف المساحات المزروعة في الوقت الحاضر او يزيد

الى اكثر من ٢٠٠ دونما ولا الثانية الى اكثر من ٣٠٠ دونما ولا الثالثة الى اكثر من ٥٠٠ دونما فاننا نجد ان عدد الدونمات التي يفتقر اليها اهل قضائنا لا يقل عن الآتي :

عدد الدونمات	الدرجة	عدد العائلات	عدد الدونمات التي تحتاج اليها العائلة
٦٨٤٤٠٠	الاولى	٣٤٢٢ ×	٢٠٠ ×
٩٧٢٦٠٠	الثانية	٣٢٤٤	٣٠٠ ×
١٧٣٦٥٠٠	الثالثة	٣٤٧٢	٥٠٠ ×
٣٣٩٣٥٠٠			

فاين هذا من ١٧٠٠٠٠٠ دونماً الموجودة في هذا القضاء

٨ - والان نبحث عن نفقات الزراعة وتكاليف الانتاج ومتوسط ايراد الحبوب والحيوانات حتى نرى ما اذا كان اهل قضائنا عائشين عيشة وسطى لا بذخ فيها ولا تقتير . وهذا ماسنبينه في الفصل التالي :

كلفة انتاج ٣٠٠ دونما

مل	جنيه	دونم	كيلو	كيلو	مل
٢٠٠	٧ - بذار شعير	٢٠٠ ×	٦	- ١٢٠٠ ×	٦

٤٠٠ ٥ = بذار حنطة ١٠٠ × ٦ = ٠٦٠٠ × ٩

٦٠٠ ٠١٢ المجموع

٥٠٠ ٠٠٠ محراث وادوات حرث اخرى وتميرها وكلف للحراثات

كيلو مل

٠٨٠ ١ = ٢ جمل × ٣٠ ايام الحراث × ٣ كيلو قمح شعير ١٨٠ × ٦

٨٨٠ ٢ = ٢ جمل × ١٢٠ يوما × ٦ كيلو حنطة تبن ١٤٤٠ × ١

٩٦٠ ٣ المجموع

هذا على اقل تقدير لثمن الكيلوات من القمح والشعير وما يحتاج اليه الدونم الواحد من الكيلوات وما تحتاج اليه الحراثات من العلف

٠٠٠ ٢٠ = ضرائب للحكومة

٠٠٠ ٢ = اجرة عمال للمساعدة في الحصاد

٩٤٠ ٠ = نفقات اضافية اخرى

٩٤٠ ٢٢ هذا على اقل تقدير للنفقات التي يتكلفها البدوي في انتاج (٣٠٠ دونما) وهي تعادل نفقات (١٠٠ دونما) تقريبا في القرى.

مقدار ناتج (٣٠٠) من الدونمات

آ

مل	جنيه	دونم شعير		كيلو		كيلو		مل
٧٥٠	١٨	١٥٠	×	٢٥	=	٣٧٥٠	×	٥
٠٠٠	١٥	٧٥٠ حنطة	×	٢٥	=	١٨٧٥	×	٨
٧٥٠	٣٣ المجموع							

الغنم

١ - ان الحد الوسط لعدد الاغنام في قضاء بئر السبع في كل سنة من السنين المتأخرة يقارب (٣٩٦١٧) من السمار و(٤٨٨٥١) من البياض اي ان متوسط ما تملكه العائلة الواحدة من السمار(٤) ومن البياض (٥) وهناك عائلات كثيرة لا تملك من الغنم شيئاً كما ان بعض العائلات تملكت عدداً من الغنم يتراوح بين الخمسين والمئة

٢ - واما الصوف الذي تعطيه النعجة الواحدة في كل سنة فانه يتراوح بين (٤ اواق) الى (٦ اواق) اي متوسط كيلو وربع كما تعطي الماعز اوقيتين من الشعر اي نصف كيلو فقط

(١) ان سعر الحبوب بعد الحصاد اقل من سعرها اثناء الحراث

٣- اذاً يكون ريع العائلة الواحدة من الغنم كما يأتي :

مل جنيه		نوع	عدد	كيلو		كيلو مل	
١٢٠	٠٠	= سمار	٤	× ½	= ٢	× ٦٠	(اي ثمن الرطل ١٨٠ ملا)
٤٣٧½	٠٠	= بياض	٥	× ١¼	= ٦¼	× ٧٠	(اي ثمن الرطل ٢٢٠ ملا)
٠٠٠	٠	حليب (لا يباع اذ بيعه عيب في نظر البدو بل يبقى للاستعانة به في مرافق الحياة)					
٠٨٠	٠١	= سمن	٩	× ١	= ٩	× ١٢٠	(اي ان ثمن الرطل ٣٦٠ ملا)
٥٠٠	٠١	= اولاد غنم صغار ٩ يولد- ٣ يموت = ٦		× ٢٥٠			
١٣٧½	٠٣	المجموع					

هذا والاكثرية الساحقة من البدو لا يبيعون الذكور من اولاد الغنم بل يقرون بها الضيوف بما طبعوا عليه من كرم نزل. وكثيرهم الذي لا تكفيه اولاد غنمه للقرى بل انه يشتري لهذا الغرض الانساني ضعفها او اضعافها وكذلك الحال في السمن. فيكون الناتج من الغنم اقل مما تقدم بكثير او انها لا ربح فيها ابداً بل يزاد على هذا الناتج في ذلك السبيل الانساني الشيء الكثير

٤- واما مصروف الغنم التي تملكها العائلة الواحدة في السنة فهو كما يلي :

مل	جنيه		عدد
٤٣٢	٠٠	=	رسم حيوانات للحكومة ٩ × ٤٨ ملا
٧٥٠	٠٠	=	راعي (يأخذ ثلث الاولاد اي ٣ × ٢٥٠ ملا)
٣٢٠	٠٤	=	علف الى مدة ١٢٠ يوما فقط (لان الغنم تعيش من المرعى ومن بقايا الحصاد بقية ايام السنة الاخيرة)
٥٠٢	٥٠		المجموع

٥- يفهم من البندين الثالث والرابع ان اقتناء الغنم ايضا غير مربح في هذا القضاء وذلك للمحول المتواصلة واضطرار اصحاب الغنم الى شراء العلف في اكثر السنين والى مبلغ الخسارة في كل عائلة

مل	جنيه		
٥٠٢	٥	=	النفقات
١٣٧½	٣	=	الواردات على فرض بيع السمن واولاد الغنم (وقد بينا ان شيئا من هذا لا يباع في جل العشائر
٣٦٥½	٢٠		مقدار الخسارة على اقل تقدير

٦ – ويمكن تعليل الخسارة المتقدم ذكرها بالقروض التي منحتها الحكومة لاصحاب المواشي باسم (قروض) اذ لولا هذه القروض لما تمكنوا من اعاشة حيواناتهم واليكم بيان قروض العلف التي وزعت في المدة الاخيرة على اصحاب المواشي

	مل جنيه
عام ١٩٣١	٨٩٩٦٠٠٠
عام ١٩٣٢	٣٦٤٠٠٠٠

ولقد رفع الى الحكومة طلب في الشهر الفائت (تشرين اول سنة ١٩٣٦) بان توزع على اصحاب المواشي عشرة الاف جنيه كقرض علف وذلك ليتمكنوا من اعاشة مواشيهم التي اصابها الجعام من جهة والهزال من جهة اخرى والتي لولا جوعها لقاومت المرض الذي فتك بما يقرب من نصف الاغنام التي عدت في هذا العام وفي كثير من الجهات فتك بـ ٧٥ في المئة

الابل

١ – لقد ثبت من تعداد سنة ١٩٣٦ من عدد الابل الموجودة في هذا القضاء كما يأتي :

عدد	
١٢٤٥٨	جمال حراثات
١٠٧٩	ـ للنقل
١٣٥٣٧	المجموع

وفي سنين متقدمة كان عدادها يتراوح بين هذا العدد وبين (١٥٧٩٢) وقد امكن ان يؤخذ لتلك الاعداد حد وسط وهو (١٣٣٨٢) وهذا قريب من احصاء هذا العام وهو (١٣٥٧٧).

٢ ـ يؤخذ من هذا ان العائلة الواحدة في قضاء بئر السبع لاتملك اكثر من جمل واحد . وان كان هناك من يملك عشرة من النياق او اكثر في وقت واحد . غير ان هذا نادر لاحكم له وهذا العدد من الابل ثلثاه جمال ذكور (٩٥٣٧) وثلثه نياق (٤٠٠٢) ـ ١٣٥٣٩

٣ ـ تلد الناقة مرة في كل سنتين . وسعر ولدها في السنة الاولى جنيهان فيكون ناتجها من حيث الاولاد جنيها واحدا في السنة واما من حيث الوبر فانه يقص في السنة مرة واحدة ويتراوح وزن الوبر المقصوص من الجمل الواحد او الناقة الواحدة بين الكيلو

الواحد او الكيلوين ونصف او كيلوان بالحساب المتوسط وسعر الكيلو اذا عرض للبيع في السوق يساوي خمسين مـلا (اي ان الوطل يساوي خمسة عشر قرشاً)

٤ – يؤخذ من هذا ان ايراد العائلة الواحدة من الجمال في السنة كما يأتي :

مل	جنيه	
...	١٠	ولد الناقة
١٠٠	..	ثمن وبرها
١٠٠	١٠	المجموع

(واما حليب النياق فلا يستفاد منه الا شرب الرعيان وتغذية الفصلان)

٥ – تتكبد العائلة في سبيل بعيرها مايأتي :

مل	جنيه	
١٢٠	..	رسم حيوانات
٤٤٠	١٠	علف الى مدة ١٢٠ يوما فقط هذا بالنسبة الى جمال الفلاه التي تعيش من الكلا والربيع اكثر ايام السنة
٥٦٠	١٠	

٦ - اذاً فيفهم من البندين الرابع والخامس ان خسارة البدو من النياق ال (٤٠٢) الموجودة في هذا القضاء كما يأتي :

جنيه	مل	
٦٢٤٠	...	المصروف في سبيل هذه النياق على حساب جنيه واحد و٥٦٠ ملا كما جاء في البند الخامس
٤٤٠٠	...	الوارد من هذه النياق على حساب جنيه واحد و١٠٠ مل كما جاء في البند الرابع
١٨٤٠	... /	الخسارة من قضية الابل على اقل تقدير . واذا انعمنا النظر وقدرنا التكاليف قدرها فاننا نجد الخسارة تفوق هذا القدر اضعاف مضاعفة

٧ - ولنبحث الآن عن الجمال وعن ايرادها ونفقاتها كي يتبين لنا هل ربح البدو في بئر السبع من هذه الناحية

ذكرنا في البند الاول من هذا الفصل ان الجمال تقسم الى قسمين : قسم للحراث وآخر للنقل والحمل اما جمال الحراث فلا

يشتفاد منها سوى الحرث .واما القسم الآخر فهو الذي يمكن الاستفادة منه وهذا عدده (١٠٧٩) وهذه الجمال تستخدم لنقل ما يحتاج اليه اثناء الاقامة ولنقل الامتعة والبيوت والاولاد اثناء الرحيل من مكان الى آخر وفي كلتا الحالتين لاتدر هذه الجمال اي ربح كان واما اذا رحل بعض افراد او عائلات من العشائر الى الشمال فيمكن ان يستخدموا بلهم في البيارات وفي نقل البرتقال .والعدد الذي يمكن استخدامه في هذا السبيل لايزيد عن (٥٠٠) ذلك لان العدد الاكبر من الجمال يبقى حين الرحيل ولايذهب مع الراحلين الا القادر منها على الرحيل من جهة والذي يمكن تشغيله في النقل من جهة اخرى وهذا العدد يبقى في الشمال (١٥٠) يوما تقريباً وايجار الجمل المتوسط (١٥٠ ملاً) فيكون الوارد منها مايلي

مل	جنيه		جمل		يوم		اجرة يومية للجمل بحساب المل
٧٠٠	٣٢٣	=	١٠٧٩	×	١٥٠	×	١٥٠

اذا يؤخذ مما تقدم انه لاربح من الجمال في هذا القضاء بل يعتبر اهل هذا القضاء انفسهم سعداء اذا كان لديهم العدد الكافي من الجمال للقيام باودهم من حرث اراضيهم حين الحرث ونقل بيوتهم وامتعتهم وعيالهم حين الرحيل .ويكونون سعداء ايضاً اذا سلمت

ابلهم من العاهات والامراض كالجعام الذي اصاب الابل في هذا العام وسبب فيها موتا كثيراً

كلفة العائلة البدوية المؤلفة من خمسة اشخاص

لنفرض ان العائلة مؤلفة من رجل وامرأة ومن اولاد صغار ثلاثة وهؤلاء يحتاجون من الخبز الى الغرامات الآتية . ومن الحنطة والشعير الى الكيلوات الآتية . بالسعر المبين ادناه والى الحاجيات الضرورية الآتي بيانها ايضاً :

مل	جنيه	غرام شعير	كيلو
٨٩٦	٠٤	٨١٦٠٠٠ —	٨١٦× ٦ ملا
٧٠٠	٠٢	٣٠٠٠٠٠جنيه—	٣٠٠× ٩ملات
٥٩٦	٠٧		

	مل	مل	جنيه
زيت نصف اوقية — ١٥ رطلا × ١٤٠ —		١٠٠ ،	٠٠٢
للعائلة في النهار			
غماس تين مجفف اوقية — ٣٠ رطلا × ٣٠ —		٩٠٠	٠٠٠
في النهار للصفار			
عدس للطبيخ — ٥٠ رطلا × ٤٠ —		٠٠٠ ،	٠٠٢
بصل اوقية في اليوم — ٣٠ رطلا × ٢٠ —		٦٠٠	٠٠٠

قليل من الخضرة	...	٠٠٢
والضروريات الاخرى على مر السنة		
سكر — ٥ ارطال × ٥٠ —	٢٥٠	...
بن نصف اوقية في اليوم — ١٥ رطلا × ١٤٠ —	٠٠	٠٠٢
هال — ٠٥ اواق × ١٥٠ —	٧٥٠	...
شقات من الشعر — × جنيهين —	٠٠	٠٠٤
لتأليف البيت عدد (٢) كل سنة		
حطات واغطية رؤوس ٥ ×	١٠٠ — ٥٠٠	...
احزمة وما الى ذلك —	...	٠٠٢
عباءتان كبيرتان + ٣		
للصغار — ٥ × متوسط ١٠٠٠ —	٥٠٠ ، ١	٠٠٧
نفقات اخرى ضرورية	...	٠٠٢
المجموع	٦٠٠ ، ٢٦	٠

هـذا ما تستهلكه العائلة البدوية المؤلفة من خمسة اشخاص على اقل تقدير وابلغ اقتصاد

استنتاجات

١ ـ لا نشك في ان حضراتكم قد اقتنعتم بعد قراءة الفصول المتقدمة بالحقائق التالية :

اولا ـ ان اراضي بئر السبع المفتلحة لا تكفي لسكانها الحاليين فكيف بها متى ازدادوا

ثانياً ـ ان سني المحل فيها اكثر من سني الخصاب . وهذا ناشئ عن قلة الامطار

ثالثاً ـ ان الزراعة غير مجدية وانه لا يؤمل استغلالها من الاراضي الواسعة الا اذا حلت مشكلة المياه . وهي مشكلة المشاكل في هذا القضاء . والا اذا كثر عدد المتعلمين في البدو بتكثير المدارس فان المدارس الحكومية في العشائر لم تزد الى الآن عن اربع وليس في مدينة بئر السبع سوى مدرسة واحدة

رابعاً ـ ان الاغنام والابل التي كانت في السنين الغابرة مصدر ربح اوفر للبدو اصبحت مصدر نقمة وخسارة

٢ ـ ويمكن تفسير الاستنتاجات المتقدمة بالحقائق التالية :

اولا ـ ما يرى بين بدو بئر السبع من فقر مفقع

ثانياً ـ وما يشاهد على وجوه اكثريتهم الساحقة من علائم الجوع والفاقة

ثالثاً ـ ديونهم للحكومة . فقد بلغ مقدار القروض التي منحتهم اياها الحكومة في بحر الخمس سنوات الاخيرة ٥٠٠٠٠ الف جنيه لم يستطيعوا ان يدفعوا منها حتى الآن اكثر من ١٠٠٠٠ جنيه

رابعاً ـ ديونهم للتجار وتقدر هذه بما لا يقل عن ٣٠٠٠٠ جنيه

خامساً ـ المبالغ التي تنفقها الحكومة كل سنة في سبيل تعمير الطرق والتي لا يقصد منها سوى مساعدة البدو

سادساً ـ الاعفاءآت من الاعشار ومن بعض الضرائب الاخرى التي تمنحهم اياها الحكومة في كل سنة فقد بلغ مجموع الاعفاءآت من الضرائب في بحر السنوات السبع الاخيرات ٤٣٦٥٧ جنيهاً

سابعاً ـ عدد العمال العاطلين وهذا العدد ينقص ويزداد تبعاً للمحل ولكن الذين يمكثون عاطلين عن العمل في سنة لا يقل عددهم عن ١٣٠٠٠ عامل في السنة . وقد ورد في التقارير الرسمية المرفوعة الى الحكومة ان متوسط عدد العمال العاطلين كان كما يأتي :

سنة	نوع العمل	نوع العمل	عدد العمال
	عمال للنقل	عمال مزارعون	العاطلين
١٩٣٢	٢٥٠٠	٢٢٥٠٠	٢٥٣٠٠
١٩٣٣	٧١٠٠	٠٦٤٠٠	١٣٥٠٠
١٩٣٤	٢٣٠٠	٠٩٠٠٠	١١٣٠٠
١٩٣٥	١١٥٠	٠٢٣٥٠	٠٩٠٠٠
١٩٣٦	٣٠٠٠	٠٦٠٠٠	١٥٠٠٠

هذا واختم بياني هذا بما بدأته به (١) من وجوب العناية بقضاء بئر السبع واهله والعدول عن القرار القاضي باستثناء هـذا القضاء من منع البيع لليهود (٢) ومن تأييـد بدو بئر السبع جميعاً للشهود العرب في شهادتهم عن قضية عرب فلسطين امام لجنتكم الموقرة (٣) ومن تأييدهم في طلباتهم الى بريطانية العظمى بوساطة لجنتـكم الموقرة وخاصة طلبات سماحة رئيس اللجنة العربية العليـا في شهادة سماحته الموفقة امام حضرتكم وهي :

(١) ـ العدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي في الحال

(٢) ـ ايقاف الهجرة ايقافا تاما وحالا

(٣) ـ منع انتقال الاراضي العربية الى اليهود منعاً تاما وحالا

(٤) ـ انهاء عهد الانتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا العظمى وبين فلسطين وانشاء حكومة وطنية ذات حكم دستوري

في ١٥ ـ ١ ـ ١٩٣٧ عن قضاء بئر السبـع

علي النجدي

امام القضاء وواعظه العام

شهادة اليهود

كان جابوتنسكي الزعيم الاصلاحي المتطرف المعروف طلب الى اللجنة الملكية قبول شهادته امامها فاجابته اللجنة الى طلبه ولكن حكومة فلسطين منعت دخوله الى فلسطين خوفا من مشاغبته ولكن اللجنة الملكية عندما ذهبت الى لندن واخذت افادات كثير من الانكليز واليهود استدعته اليها واخذت افادته وقد رأينا من الضروري نشر افادته هنا ومناقشته ليطلع عليها كل عربي ليفهم مقاصد اليهود وما استتر منها في هذه البلاد واليك هي :

شهادة زعيم الاصلاحيين جابوتنسكي

امام لجنة التحقيق الملكية في ١١ فبراير ١٩٣٧

كانت غرفة اللجان في مجلس اللوردات مزدحمة بجمهور ضاقت به على رحبها اكثره من اليهود وقد تعذر على مئات آخرين دخولها وعندما عقدت لجنة فلسطين الملكية اولى جلساتها في لندن

وقد ترأس اللجنة اللورد بيل وكان جابوتنسكي اول الشهود الذين سمعت اقوالهم فادلى بشهادة طويلة قال فيها آن ما سيقوله قد لا يكون محبوبا بين اخوانه في الدين فان ابناء ثلاثة اجيال من اليهود قد فكروا كثيراً في مسئلتهم الصعبة وانتهوا الى الاستنتاج بان آلامهم ومتاعبهم مسببة عن انهم اقلية في كل مكان . اننا نواجه زلزالاً اجتماعياً واريد ان اريكم صورة لما هي عليه جهنم على اني ارجو ان يجيء يوم يكون فيه باستطاعة اليهود ان يقفوا في هذا المجلس وفي مجلس العموم ويخبروا الشعب الانكليزي ماذا قاسينا ويطلبوا نصيحتهم . ولكن لا احد غير الله يستطيع ان يخرجهم من ضيقهم

واليهود لا يطلبون شيئاً كثيراً وكل ما يطلبونه هو ذلك الشيء القليل الضروري لتمكينهم من الحياة - الحد الادنى الذي لا بد منه للبداية لا الحد الاقصى - وهم قد جعلوا مركز اليهود الاقتصادي في فلسطين تحت الاستعمار اليهودي موضوع حسد البلدان المحيطة بهم .

ثم سأل جابوتنسكي عن معنى كلمة « وطن » وقال ان الدول المتحالفة اعترفت بالحاجة لانشاء وطن قومي يهودي في فلسطين . والمستر تشرشل وضع اسمه على وثيقة رسمية اطلق عليها اسم

« كتاب ١٩٢٢ الابيض » وتلك الوثيقة لا تتضمن عبارة واحدة او كلمة واحدة يمكن تفسيرها بانها تحول دون تحويل فلسطين الى بلاد ذات اكثرية يهودية وهو ما يسميه دولة يهودية

ثم ان قرار عصبة الامم المختص بشرق الاردن لا يتضمن شيئاً يمنع ادماج تلك المنطقة في الاستعمار اليهودي وذلك بصرف النظر عن مسألة ما اذا كان التدبير الموقت لادارتها ادارة غير مباشرة يجب ان يستمر بوقت معين ام لا

ومجيء انكلترا وهي بلاد متمدنة ذات حكومة متمدنة لتتصرف في مقدرات شعب تألم طويلا وله امال مقدسة في نظر كل انكليزي جعلني اتوقع ان الحكومة ستهتم باعداد الخطة اللازمة لذلك

ثم قال جابوتنسكي انه كان يجب وضع مشروع للاستثمار الصناعي من شأنه ان يوجد مادة لزيادة الهجرة الى حد معين ولفرض رسوم واتخاذ تدابير جمركية لحماية ذلك الاستثمار ووضع نظام الضرائب يتفق مع احتياجات المهاجرين المستجدين واتخاذ تدابير لضمان الامن العام . ولا اراني بحاجة لان اخبركم كم كانت خيبة امالنا عظيمة

لقد قاسينا كثيراً من عدم وجود هذا النظام ومن هذا الامتناع

المقصود عن وضع الخطط

ثم قال جابوتنسكي ان العرب لم يبلغوا ما هو معنى تصريح بلفور والحاح بان اية خطة توضع يجب ان تنص على شدة العناية باختيار الموظفين وقال انه قد سمح للادارة الفلسطينية بان تملأ باشخاص خطتهم نحو الصهيونية بل نحو اليهود ايضا بعيدة عن العطف كل البعد

ولقد رجونا الحكومة عدة سنين ان لا تخفض عدد الجنود في فلسطين ولكنها واصلت التخفيض بعد التخفيض واني في الحقيقة لا اعلم كيف استطاعت الحكومة ان تسمح بهذه الامور ولا كيف رضيت بها وصبرت عليها . ثم بعد هذه الاختبارات نراها قد خفضت عدد الجنود الى اقل كثيراً من الحد الادنى اللازم لضمان الامن وقالت اخيراً ان دافع الضرائب البريطاني غير مستعد لان يعطي ماله واولاده لهذا الغرض

ذلك طبيعي ولكن لماذا لاتسمحون لنا بان نعطي رجالنا واموالنا تحت القيادة البريطانية والقانون البريطاني . وكما كان في الحرب العالمية الاي يهودي ادى خدمات نافعة طيبة لماذا لايكون لهم الان الاي كهذا للدفاع عنهم اذا كنا مهددين بالخطر ولابد من اراقة دماء فلتكن دماؤنا لادماء البريطانيين ولكن طلبنا هذا

كان دائما يقابل بالرفض وقد ارسل تحذير الى المندوب السامي بتاريخ ٦ ابريل بان الاضطرابات وشيكة الوقوع ولكن قيل لمرسليه ان وسائل الدفاع في فلسطين كافية : هل هو اهمال ؟ هل هنالك خطأ او عمل مقصود اوماهو السبب ؟ لماذا تركت الحكومة البريطانية اليهود يسامون الهوان الى هذا الحد في عيون العرب والبريطانيين ان لدينا طائفة من خيرة الشبان في فلسطين ولو استخدموا من البداية لما اتخذت الاضطرابات هذه الخطورة ولو عبئ ٥٠٠٠ من شبان اليهود في ابريل ومايو لامكن اجتناب كل المتاعب

لقد طاب اليهود ان يكون لهم الحق في تمثيل دورهم في حماية الشعب اليهودي في فلسطين

وهنا صاح جابوتنسكي متحمسا « اني ادعي بان التحذيرات قد اغفلت ولم يلتفت اليها وان هنالك من ارتكب تلك الجريمة. اكتشفوا المجرمين وانزلوا بهم العقوبات

واذا لم اكن مخطئا فانه لابد لاحد ان يؤدي حسابا لي عن هذا. وان خير مايعمل في اعتقادي هو ان تساعد بريطانيا العظمى على انقاذ الشعب اليهودي كما وعدت من قبل وعملها في ذلك يكون عاديا مثل اية نهضة اجتماعية عظيمة اخرى

«واننا ننفي بتاتا ان هذا يؤدي الى ايقاع بريطانيا في خصام مع العالم الاسلامي او في قتال مع الحكومات العربية المجاورة»

ان اليهود يطلبون ان يحقق الانتداب الاصلاح الزراعي واصلاح الضرائب والجمارك وفتح شرق الاردن للتغلغل اليهودي وضمان الامن العام بوضع تشريع يبيح لليهود الدفاع عن انفسهم بواسطة قوة يهودية

لا يمكن ان تقسم البلاد الى اقليمين

ثم قال : - لقد سمعتم حلولا تقترح للتوفيق منها قسمة البلاد الى مقاطعتين او مشروع المساواة بين الجنسين او ان يتنازل اليهود عن مطالبهم الى غير ذلك . فارجو ان تؤمنوا باخلاصي وهو اخلاص الحركة الصهيونية باسرها عندما اقول لكم اننا كنا نود لو ان ذلك ممكن ولكنه مستحيل تماما. وكيف نستطيع ان نسلم به ؟ وكيف يمكن ان نتسامح باي شيء ؟ اننا لا نؤمن باي حل وسط للتوفيق على هذا المثال ومن هذا النوع ان قسمة البلاد الى اقليمين حلم والمساواة اكذوبة وهنالك سبيل واحد لوضع حد لهذا الاشكال وهو « اخبروا العرب بالحقيقة فترون عندئذ ان العرب منصفون . ان العربي حاذق وعادل »

ادفعوا هذا الرطل من اللحم

وضرب جابوتنسكي المائدة بقبضة يده وصاح قائلا لقد وعدتم برطل من لحم فادفعوا هذا الرطل من اللحم - الاشارة هنا الى ما جاء في رواية تاجر البندقية المعروفة - واني اجيبكم باسم المتطرفين من الاحزاب الصهيونية انه اذا كانت بريطانيا لا تستطيع حقاً ان تقوم بهذا العمل فانني اتوقع ان بريطانيا ، ككل دولة منتدبة تشعر بانها لا تستطيع ان تنفذ الانتداب ، سترد الانتداب ، وسترده بطريقة لا تضر سلامة اليهود الذين وضعوا ثقتهم فيكم فجاؤا الى فلسطين .

واني لا اتطلع الى رؤية اسرة سعيدة مؤلفة من ثلاثة - اليهود والعرب ومستشار انكليزي

وفي اثناء مناقشة السر لوري هاموند ورد ذكر اخضاع الاقلية فقال المستر جابوتنسكي ان الاسكتلنديين شعب يمتاز بميزات طبيعية عظيمة ولكنهم اقلية ، فهل يقترح احد انه ينبغي اخضاعهم او التسلط عليهم

فقاطعه السر هورس رأمبولد قائلا « بالعكس انهم يتسلطون علينا » (ضحك)

اقوال النائب المستر ودجوود امام اللجنة

وسمعت اللجنة بعد ذلك المستر ودجوود النائب البريطاني الذي اشتهر بشدة انتقاده لحكومة فلسطين وقد قال في شهادته ان في فلسطين موظفين عموميين اكثر من اي بلد اخر تحت الادارة البريطانية بالنسبة الى مساحة البلاد ، فالبلاد غاصة بالموظفين . وفي السنين الاخيرة استبدل هؤلاء الموظفون من بريطانيين بموظفين من العرب . وعندي ان الاعمال التي قامت بها الادارة لتهدئة الخواطر في فلسطين قد تجاوزت الحد اللازم . فالفكرة القائلة بان تتخذ لك صديقاً باعطائه راتباً يعيش منه ، هي فكرة صائبة اذا اتبعت في البلاد الغربية ، ولكنها للاسف لا تنفع مع الشرقيين .

وصرح المستر ودجوود بانه ليس هناك تآلف اجتماعي بين اليهود والعرب في فلسطين فكل منهم يكره الاخر حتى ساءت الامور في الجانبين فالمرء يسمع بين الموظفين حكايات مضحكة عن اليهود ، ويسمع بين اليهود حكايات مضحكة كذلك عن البريطانيين فاذا لم يستطع المرء ان يضع حدا لهذا التنافر الاجتماعي فانني لا اظن

انكم تستطيعون ان تغيروا كثيرا من روح العداء ضد اليهود من جانب رجال الادارة

فقاطعه احد اعضاء اللجنة قائلا : هل ينطبق هذا التنافر الاجتماعي على المندوب السامي

فاجابه المستر ودجوود قائلا : كلا ، ففي المآدب التي تقام في في منزله حينا بعد آخر تجدون العرب واليهود مختلطين معا ولكن هذا لاينطبق لسوء الحظ على الخارج

واستطرد المستر ودجوود فقال ان في فلسطين قوانين كثيرة مختلفة تجعل التحزب الاداري كبير جدا ، وليس بين المستعمرات البريطانية مستعمرة كفلسطين يسيئون فيها الحديث عن العدالة فالناس في كل مكان يميلون الى الظن بان الانجليز اغبياء ولكنهم يجاهرون دائما بانك تستطيع ان تجد العدالة في ظل العلم البريطاني والعقبة الحقيقية التي تصادفنا هي ان اهم ميزة لنا واعني بها العدالة يقضى عليها هناك

واشار المستر ودجوود الى الشعور المشايع للعرب والمعادي لليهود فقال انهم منعوا النساء من حق الاقتراع لالسبب الا لان العرب يعترضون على ذلك . وهذا يدل على ان الروح التي

استرشدوا بها في قرارهم هذا كانت قائمة على التحزب اكثر منها على المبدأ

ثم تساءل قائلًا: هل هناك بلد آخر شق فيه الشعب عصا الطاعة ورفض الخضوع للاوامر ثم يعاد رجاله الى اعمالهم ويستمرون في وظائفهم كأن لم يحدث شيء

مناقشة اللجنة الملكية لجابوتنسكي

نشرت الصحف اليهودية تفاصيل اخرى عن شهادة جابوتنسكي امام اللجنة الملكية ونظراً لاهمية الاقوال التي سردها الشاهد ننقلها فيما يلي :

طلباتنا ثلاثة اولها انشاء حكم مستقل والسماح لمليون ونصف مليون يهودي بالهجرة الى فلسطين في خلال عشر سنوات والثالث تجديد نظام الوكالة اليهودية

وقد دارت مناقشة طريفة بين رئيس اللجنة وجابوتنسكي جاء فيها:

بيل : هـل هناك فرق كبير بين آرائك وآراء الفريق الصهيوني الآخر ؟

جابوتنسكي ـ يمكنك ان تسأل الفريق الآخر عن ذلك

بيل ـ ان موقفك شديد جداً حتى اني اخاف ان اسألك شيئا ولكن ماهو الفرق العام بين رأيك ورأي الفريق الصهيوني الآخر

جابوتنسكي ـ لا اريد الاجابة على هذا السؤال ولكنني ارى ان التهمة مشتركة بينهم وبين وزارة المستعمرات

بيل ـ هل تظن ان رأيك اصوب من آراء الآخرين

جابوتنسكي ـ طبعاً انني ارى هذا الرأي

بيل ـ هل تظن ان جميع الادمغة المفكرة والحكمة موجودة عندكم فقط

جابوتنسكي ـ ان الدماغ المفكر هو الذي يسير على طريق الصواب

رامبولد ـ ما رأيك في قلة اراضي فلسطين

جابوتنسكي ـ نحن نعترف ان الاراضي قليلة ولكن الزراعة على الطراز الحديث تسمح باستيعاب عدد كبير من السكان

هاموند ـ ما رأيك في هذه العبارة التي قالها هربرت صموئيل في احد تقاريره ايام كان مندوبا سامياً: ان مدى تقدم انشاء الوطن القومي يتعلق بمدى اقناع العرب بضمان حقوقهم

جابوتنسكي ـ اننا لا نهتم بهذه الفقرة فهربرت صموئيل كان انكليزيا ولم يكن يهوديا في ايام انتدابه. ان هناك دولا اخرى كثيرة تريد الانتداب على فلسطين لتنفيذ فكرة المملكة اليهودية

فاجابه اللورد بيل ضاحكا خير لك ان لا تذكر اسماء هذه الدول ولكن قل لي كيف تفسر المادة الثانية من صك الانتداب التي تطلب التدرج بالبلاد الى درجة الحكم الذاتي

جابوتنسكي ـ اذا ارادت انكلترا ان تنفذ هذه المادة فيجب

عليها ان تلاحظ ان تنفيذها لايجوز ان يتعارض ابداً مع انشاء الوطن القومي انا لا اطلب عدم تنفيذ هذه المادة ولكني اريد ان لايكون هذا التنفيذ حجر عثرة في سبيل المملكة اليهودية

وامبولد وكارنر معاً ـ هل تريد من ذلك ان ننتظر الى ان يصبح اليهود اكثرية

جابوتنسكي ـ طبعاً لان هذه هي الطريقة الوحيدة لتنفيذ الوعدين المتناقضين

هاموند ـ حينما تتكلم عن الهجرة اليهودية الا يهمك ان تعرف اذا كانت حالة العرب تسوء من هذه الهجرة

جابوتنسكي ـ امنحوناحكما ذاتياً وانا اثبت لكم ان البلاد تستوعب مليون عربي زيادة وعدة ملايين يهود

هاموند ـ الا تظن ان العرب لا يرضون بهذا

جابوتنسكي ـ طبعا لا يرضون لانهم طماعون يريدون مملكة عربية اخرى

بيل ـ ما رأيك فيما قاله المستر شرشل في كتابه من ان القصد هو انشاء وطن قومي في فلسطين لاجعل فلسطين كلها وطناقومياً

جابوتنسكي ـ هذا تلاعب بالالفاظ

شهادة الدكتور حايم وايزمن

رئيس الجمعية الصهيونية العالمية

المشكلة اليهودية

عقدت اللجنة الملكية صباح ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ جلسة علنية دامت ثلاث ساعات استمعت فيها الى شهادة الدكتور حايم وايزمن الرئيس الاكبر للجمعية الصهيونية والوكالة اليهودية العالمية شرح فيها المشكلة اليهودية فقال:

اريد قبل كل شيء ان يطلع حضرات رئيس واعضاء اللجنة الملكية الموقرة على المشكلة اليهودية كما هي عليه اليوم. ويمكن تلخيص هذه المشكلة بعبارة موجزة وهي: «عدم وجود وطن للشعب اليهودي». قد يكون لبعض افراد هذا الشعب اولبعض جماعات متفرقة منه اوطان وقد تكون هذه الاوطان في بعض الاحيان مرضية. واذا امعنا النظر في احوال الطوائف اليهودية الصغيرة في اوربا الغربية، اي في انكلترا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا

وهولاندا ، نراها على غاية مايرام بالنسبة لاحوال شقيقاتها في اوربا الوسطى والشرقية . وكذلك فان الطوائف اليهودية في البلدان الاميريكية على احسن حال من الناحية الاقتصادية كما ان لها مراكز معروفة في الناحيتين السياسية والادبية . ولكنا اذا نحن ملنا بالخط الجغرافي الى الناحية الشرقية من اوروبا نرى الطوائف اليهودية هناك في حالة سياسية واقتصادية يمكنني ان اقول عنها دون مبالغة انها لا تمت باية صلة لا الى الحياة ولا الى الموت

ولو دامت الحال في اوروبا على ما كانت عليه قبل الحرب العامة ، بمعنى انه لو ظلت الطرق والابواب مفتوحة امام اليهود لكنا نرى اليوم حركة هجرة يهودية واسعة جداً وأؤكد انها تكون اوسع من تلك الهجرة التي كانت قبل الحرب العامة مع ان تلك الهجرة كانت تعد في حينها كبيرة . ففي سنة ١٩١٤ هاجر من الروسيا التي كانت في ذلك الوقت تضم بولونيا ، زهاء ١٢٠ الف يهودي ذهب اكثرهم الى اميركا حيث استطاع عند وصوله اليها ان ينظم شؤونه ويؤمن معيشته في صناعات راقية . ولكن ماوقع بالامس لايمكن ان يتسنى لليهود اليوم لان ابواب العالم قد اوصدت امامهم .

لقد سمعنا في الاونة الاخيرة تصريحاً لحضرة وزير خارجية بولونيا ادلى به في جنيف ومفاده ان مليونا من اليهود الذين يقطنون بلاده الان قد اصبحت تلك البلاد لاتتسع لهم . ليس هذا بالمكان الذي يتسنى لي فيه ان اجادل الوزير ، الكولونيل بيك ، واسأله « لماذا تضيق بلاده بمليون من اليهود فقط ولا تضيق بغيرهم » . لقد استوطن اليهود بولونيا وارتبطوا بمقدراتها منذ الف سنة تقريباً — تحملوا مع الشعب البولوني بؤسه وعانوا ماعاناه من شقاء وشاطروه ضحاياه ، فلماذا والحالة هذه تضيق بولونيا باليهود فقط دون غيرهم من السكان ، كان من واجب الكولونيل بيك قبل ان يدلي بهذا التصريح ان يمعن النظر في حالة العالم اليوم وينظر هل في الدنيا بلاد بامكانها ان تستوعب مليون شخص بسرعة فائقة ، ويضاف الى ذلك انه عندما يسمع الفلاح البولوني الفقير مثل هذا التصريح من حكومته قد يفسره بان اليهودي حجر عثرة في سبيله ومن واجبه ان يتخلص منه .

لااريد ان اضيع على اللجنة الموقرة شيئا من وقتها لاصور لها ماأصاب اليهود في المانيا من شقاء لان امرهم معروف لدى الجميع ولكنا اذا علمنا ان في المانيا وبولونيا ٣٦٠٠٠٠٠ يهودي واذا اضفنا

الى هذا الرقم عدد اليهود في رومانيا وليتا ولتيفيا والنمسا يتجلى لنا مقدار شقاء اليهود باجلى صوره . ولا ابالغ اذا قلت ان في هذا الجزء من الدنيا يقطن نحو ستة ملايين يهودي وهذا عدا عن اولئك الذين يقطنون مراكش والعراق واليمن وهؤلاء في حالة لاتساعدهم على اظهار شخصيتهم . وهكذا فان نحوا من ستة ملايين من اليهود قدر لهم ان يعيشوا في بلاد غير مرغوب فيهم وينقسم العالم بالنسبة اليهم الى قسمين : قسم لايتمكنون من العيش فيه وقسم لايرغب فيهم .

يقطن الروسيا الان نحو ٢٠٠٠٠٠٠ يهودي وتكاد علاقاتنا بهم تكون معدومة وذلك لان الروسيا بلاد مقفلة الابواب . نعم ان حالة روسيا المادية قد تحسنت اليوم ولكن امر هذا التحسن بسيط ويعود الى موت او انقراض الاجيال التي لم تستطع ان تعتاد على احوال روسيا الجديدة . اما الناشئة اليهودية الجديدة هناك فهي موزعة بين ١٧٠ مليون روسي وقد شربت بالتدريج مبادىء البلاد الجديدة . ولكن اليهودية كما كنا نفهمها قد اندثرت تماما في تلك البلاد

اللورد بيل : هل ليهود الروسيا علاقة بالمؤتمرات الصهيونية وهل يرسلون اليها مندوبين عنهم ؟

الدكتور وايزمن : كلا! فالصهيونية ممنوعة في الروسيا وينظرون اليها كحركة معاكسة للانقلابات وخادمة للاستعمار . قد يستطيع صهيوني روسي الهرب من بلاده والالتجاء الى فلسطين او الى احدى البلدان الاخرى بين وقت واخر ولكن ليست هناك هجرة يهودية من الروسيا الى فلسطين بمعناها الصحيح ولعل اللجنة الموقرة تهتم بان تجتمع في احدى جولاتها بالبلاد الى احد هؤلاء اللاجئين الذين تمكنوا من ان يتخطوا كافة الاخطار وينجوا بانفسهم . لقد تمكنا بعد جهود كبيرة ومشقات كثيرة ان نخرج من الروسيا نحو ١٢٠٠ عائلة يهودية كادت تقضي نحبها في اعماق السجون والمنفى بسبب امانيها الصهيونية . ليست اليهودية الروسيه ايها السادة ، عضواً متصلا باليهودية العالمية بوجه من الوجوه او بحال من الاحوال

ان اللاسامية في الروسيا تعتبر جريمة وطنية وحركة معاكسة للنظام الجديد وهي غير موجودة بصورة رسمية ولكن هل هي موجودة فعلا ام لا - هذا امر لا نستطيع ادراكه لان الاراء في ذلك متضاربة . واذا تركنا البلاد الروسية جانبا فاظن ان الوصف الذي ادليت به امام حضراتكم عن احوال اليهود في سائر انحاء العالم -

ماعدا البلاد الواقعة غرب اوروبا - صحيح من حيث اساسه وربما كان ناقصا ايضاً .

السير كارتر : ان كنت قد فهمت ماتعني فاظنك تعني النمسا وليتا ولتيفيا ؟

الدكتور وايزمن : نعم . ونحن نظن ان المشكلة اليهودية لاتختص بالشعب اليهودي وحده وانما هي مشكلة عالمية لها خطورتها واهميتها انها بصورة رئيسية تختص بالشعب اليهودي وبصورة غير رئيسية تهم العالم باجمعه . ففي جزء العالم الذى تكلمت عنه آنفا نحو ستة ملايين من البشر حكم عليهم ان يعيشو بصورة غير مستقرة لايدرون ماذا يأتيهم به الغد ولست اتكلم الان حتى عن اللاسامية المنظمة . ولو فرضنا ان الامة البولونية صديقة لنا ففي هذا الجزء من العالم اسباب موضعية من شأنها ان تسلب اليهود مراكزهم وتحطم اقتصادياتهم . ما كنت اريد ياسيدي اللورد ان اضايقك وازعج حضرات اعضاء اللجنة المحترمين بهذا البحث ولكن دفعني اليه ان العالم يعرف اقل مما يجب ان يعرفه عما ينتظر هذه الملايين الستة من البشر من شقاء و كوارث

اما وقد نشأت في وسط هذا الفريق من اليهود فانا واقف على

احواله بعض الوقوف واريد على سبيل المثال ان اقارن بين نصيب رجاله ونسائه وشبابه ونصيب رجال ونساء وشباب بعض المناطق البائسة في انكلترا. في هذه المناطق جماعات من الشباب غير سعداء في حياتهم شباب في مقتبل العمر يعرفون انهم سوف لا يجدون لهم عملا وانهم محرومون من الحق الطبيعي الذي يتمتع به كل انسان في الوجود وهو ان يعمل وان يعيش من ثمرة عمله ان هذه الحالة صعبة ولا شك . ومع كل هذا فانهم يشعرون على الاقل ان من ورائهم حكومة تهتم بشؤونهم بقدر استطاعتها . وان ابواب الامل مفتوحة امامهم وان الفرصة لابد وان تواتيهم في احد الايام . انهم يرون ان البطالة آخذة في النقص وانه سوف تأتي ساعة يجدون فيها هم ايضا عملا يعتاشون منه ويلاقون سعادتهم فيه . ان باستطاعة كل انسان ان يتحمل البؤس مهما تعاظم والشقاء مهما اشتد اذا كان يعتقدان وراء العسر يسراً واذا كان يتسرب اليه شعاع من الامل بامكان زوال هذا الشقاء ان عاجلا او آجلا ولكن هذا الشعاع من الامل ، ايها السادة ، معدوم بالنسبة الى شباب ونساء ورجال اليهود في اوربا الشرقية فاليهودي في هذا الجزء من العالم لا يهتم به احد وهو محاط

بقوة هائلة من الخصوم . لقد صدر في حقه الحكم القاسي وهو في حالة اليأس

ان اصحابنا وراء نهر الرين (الالمان) قد انذروا العالم بان اليهود لايريدون النزوح الى فلسطين وان لاطريقة للخلاص منهم الا بافنائهم . لقد قاومت منذ الصغر الميول الهدامة بين اليهود ولكن يكاد يصعب على اليوم تصور استطاعة مقاومة هذه الميول بين الناشئة اليهودية في اوروبا الشرقية في ظروفها الحاضرة بعد ان ضاقت بها الدنيا ، وسدت امامها سبل العيش ومنافذ الامل ، وبعد ان رأت ان لاسبيل للخلاص ولو لخمسة اشخاص او عشرة او عشرين او اكثر من محنتهم الحاضرة ولو بعد زمن طويل والالتجاء الى اية بقعة من الارض يستطيعون فيها كسب قوتهم المفقود واسترداد شرفهم المسلوب ، ومجابهة العالم برأس مرفوع ، وكرامة موفورة . ففي مثل هذه الظروف والاحوال لايستطيع اي انسان ان يكفل هدوء هذه الناشئة ويضمن سكوتها . فلا عجب والحالة هذه اذا اعتبرت شهادة الهجرة الى فلسطين اكبر جائزة بالنسبة ليهود تلك الديار ومع ذلك فلا يستطيع الحصول على هذه الشهادة اكثر من واحد بين كل عشرين او ثلاثين شخصا وعلى كل حال فهي الفرج

الوحيد لهذه الفئة من البشر وذلك لانها تمنح حاملها الحرية وتفتح امامه ابواب العمل والحياة. ولذلك نرى هذه الفئة تراقب الحالة في فلسطين باهتمام زائد وتتوق كثيرا ان تعرف فيما اذا كانت ابوابها ستظل مفتوحة امامها أم ستوصد.

اظن اني قلت مافيه الكفاية لاظهار حاجة اليهود الماسة لمعاملة خاصة واريد ان اقدم لحضراتكم مثالا آخر او مثالين كي ابين الاسباب التي اوجبت خلق مثل هذه الاحوال

فلنأخذ بولونيا: حينما كان هذا البلد جزءا من القيصرية الروسية، الجزء الغربي الاكثر رقيا من الوجهة الصناعية، كان حلقة الاتصال بين المقاطعات الروسية الشاسعة وبين سائر البلدان الاوربية. ففي هذا الجزء كان يقيم اليهود ويزاولون في مقدمة اعمالهم التجارة والصناعة ولا ابالغ اذا قلت ان اكثر من ١٠٠٠٠٠ عائلة يهودية في وارسوفيا ولودز ولوبلين والبلدان المجاورة كانت تعيش على هذه الصناعات وكانت صناعاتهم اولية بالنسبة الى صناعات غربي اوربا ولكنها بالرغم من ذلك كانت ذات ثمرات. فصناعة الخياطة كانت موقوفة على اليهود كما ان صناعة الحياكة كانت صناعة يهودية وكذلك كانت صناعات اخرى كثيرة. وكانت الروسيا بجميع نواحيها

السوق الوحيدة لتصريف منتوجات هـذه الصناعات التي كانت رخيصة جدا ولا تكاد تكفي في اكثر الاحوال لسد رمق منتجيها لقد كان صاحب الصناعة اليهودي يرسل بمنتوجات صناعته حتى الى الحدود الشرقية من روسيا وحتى سيبريا كانت مفتوحة امام تلك المنتوجات. لم تكن هذه الحياة حياة ثراء ولكن اليهود وجدوا فيها ما يكفل لهم اسباب معيشتهم. وعند ما شبت نار الحرب العامة اوصدت ابواب هذه السوق امام هـذه الصناعات ولم تجد في الاسواق المحلية ما يكفل لاصحابها امور معاشهم ولم تستطع ان تنافس الصناعات الالمانية التي تغلبت عليها واكتسحتها في تلك الاسواق. وعند ما استقلت بولونيا بدأت الاوساط البولونية تنظم نفسها وتتناول بيدها تلك الصناعات. وهناك امر آخر هو ان الفلاح البولوني الذي اعتاد في مواسم معلومة ان يهاجر بجماهيره الى ماوراء الحدود اصبح مضطرا على اثر استقلال بلاده ان يلازمها وقد وضعت الحكومة البولونية نظام الحصر على تجارة المسكرات والاخشاب والحنطة واصناف اخرى...

اللورد بيل : هل معنى ذلك ان اليهود في بولونيا لايزاولون الان التجارة بهذه الاصناف ؟

الدكتور وايزمن: نعم. لقد سلب اليهود في بولونيا اقتصادياتهم بعد ان حل البولوني محلهم وهذا هو التفسير الباطني لتصريح الكولونيل بيك بان مليونا من اليهود زائدون في بلاده. وهذه الحالة، ولكن بدرجة اخف، تنطبق على يهود البلدان التي وردت في كلامي

سيدي اللورد، سادتي: هذه حالة قسم كبير من يهود العالم وانها لحالة بائسة. وفي كلامي عن غرب اوربا استطعت ان اقول ان ليس هناك ازمة يهودية مادية او اقتصادية شديدة كتلك التي في شرقها ولكن حتى في تلك الناحية الغربية ـ ماعدا بعض الاماكن ـ يسود شعور قلق. وحتى هذه الساعة يسهل على الانسان ان يكون يهوديا وان يقطن هذه الاماكن الا ان داء اللاسامية الذي كانت وطأته تقف عند حدود الويسلا قد تجاوزها حتى وصل الى الرين وهو آخذ في التقدم من يوم الى آخر. نعم ان هذا الداء لم يستفحل بعد الى درجة يجعل بها حياتنا صعبة او مستحيلة في تلك البلاد ولكن وجود اللاسامية ينذرنا باشد الاخطار وما وقع في المانيا هو بمثابة «انذار» للعالم. ان المأساة اليهودية في المانيا ضئيلة بالنسبة الى شقيقتها في بولونيا ومداها الضيق يساعد على التغلب

عليها لاسيما وان يهود المانيا اقوى بأساً من الوجهة الاقتصادية من يهود بولونيا وبقدرتهم ان يصمدوا للضربات والنوازل مهما اشتدت اكثر من يهود بولونيا الذين هاجمتهم النوازل في القرن الاخير وطحنتهم طحنا وغلبوا على امرهم

ان مأساة اليهود في المانيا تعود الى انه كانت تقيم طائفة غريبة في بلد مثقف وكانت هذه الطائفة جزءا لايتجزأ من الحياة الالمانية على اختلاف فروعها ونواحيها وحلقة كبيرة في سلسلتها الاقتصادية والعلمية.

ان الطائفة اليهودية على نهر الرين اقدم بكثير من المانيا البروسية ولا اريد ان ابين امامكم مدى اشتراك اليهود في تكوين المانيا الجديدة ولو فعلت ذلك لذكرت اسماء طائفة من الرجال البارزين اصحاب شهرة عالمية. ولكن كل هذا قد زال في يوم واحد واندثرت آثاره واصبح كأنه لم يكن. لقد هدموا في البداية موقف الطبقة المتعلمة ثم طبقة التجار ثم باقي الطبقات. وبما ان هتلر واصحابه لايتصرفون بعقل ورويه فانهم لن يستريحوا حتى يدفعوا باليهودية الالمانية الى الحضيض ويجعلوها فقيرة بائسة تحتاج حتى الى رغيف الخبز. وهذا كله بمثابة انذار الى سائر الاقطار الاوربية

بين وقت وآخر نسمع الناس يرددون امكان وقوع مثل هذه الامور الدنيئة في فرنسا وفي انكلترا ايضا ولذا فان القلق يسود اليهود في كل مكان وهم على حق في قلقهم هذا . انا ارجو خاتمة حسنة لهذا الحال . و كثيراً ما نخطىء الناس ونقول لانفسنا « لايمكن ان تقع مثل هذه الكوارث في فرنسا او في انكلترا . ولكن منذ مدة وجيزة، بعد اعتلاء المسيو بلوم كرسي الحكم في فرانسا ، سمعت وانا اتجول في شوارع باريس هذه العبارة : « فليسقط اليهود » . يجوز ان تكون هذه العبارة باطلة لا قيمة لها ولا اهمية لمرددها ولكنها على كل حال عبارة بعيدة عن اللطف والذوق لايرتاح اليهود الى سماعها . سادتي لايمكن للانسان ان يكون مرتاحا ، او ان يشعر في اعماق نفسه بالراحة ، مادام ابداً ، موضوع بحث وتدقيق وتشريح فيما اذا كان له حق في الحياة ام لا .

وهل تسمحون لي ان اذكر حادثا آخر جرى لي ايضا في شوارع لندن يقوم بنفسه بشرح وجهة نظري ؟

اللورد بيل : نعم

الدكتور وايزمن : عند ما وقع حادث الاعتداء المؤسف على

حضرة صاحب الجلالة البريطانية ولم تتمكن الحكومة الانكليزية في خلال ست ساعات معرفة اسم الجاني كنت اسمع من كل شخص صادفني في ذلك الوقت نفس هذه العبارة : « يا الله — اتمنى ان لا يكون الجاني يهوديا » . فهذا الحال يؤكد للجنة الموقرة قلقنا ويكشف لها عن حقيقة روعنا . لم يجهد اي انكليزي نفسه في التفكير فيما اذا كان اسم الجاني جونس او جورج ولكن نحن اليهود لا يمكننا ان نسمح لانفسنا ان يكون في وسطنا ولو شخص واحد مجنونا يقوم بارتكاب جريمة ما لاننا نعلم بان الشعب اليهودي باجمعه اينما كان وحيثما وجد سيتحمل نتائج هذه الجريمة وينال القصاص الصارم بسببها

سادتي ! كان باستطاعتي ان اطيل البحث والشرح لحالة اليهود الحرجة في العالم وهي طافحة بالوقائع أننا نسعى في كل بلد نعيش فيه ان نصبح جزءا لا يتجزأ من سكانه . نتمنى ذلك ونسعى ونجد للحصول عليه ولكننا لم نصل في الواقع الى هذا الهدف وهذا الشعور هو احد الاسباب التي دفعت اليهود في العالم ، في جميع العصور وخاصة في المائة سنة الاخيرة . ان يجدوا ويحاولوا عمل شيء يحل مشكلتهم ويؤدي الى تحسين حالتهم وتهدئة خواطرهم

وازالة قلقهم. ان لنا من القوى ما يساعدنا على حفظ طبيعتنا الخاصة بنا التي تختلف عن طبيعة سائر الامم والشعوب. اذا تكلم شخص عن الشعب الانكليزي او الالماني او الافرنسي فهو يتكلم عن شعب معروف وعن بلد مكون وعن جماعات منظمة وعن لغة واداب ومصير مترابطين. وهذا امر مفهوم. ويختلف الامر عند ما يتكلم عن الشعب اليهودي. فهنا شعب مبعثر بين الشعوب واقلية في كل بلد وبلد ولا يكون اكثرية في واحدة منها، شعب يتكافأ والشعوب التي يعيش بينها في العلوم والمعارف والواجبات ولكن لا يتكافأ معها في الحقوق، فهو والحالة هذه، اذا جاز لي ان اقول ذلك، شبه بنفس قد تجردت من وجودها او روح بغير جسد، وبسبب ذلك اصبح يثير الظنون من حوله والظنون تولد البغض والحقد

ان من الواجب ان يكون لنا مكان في هذا العالم، عالم الخالق عز وجل، نستطيع ان نحيا فيه حياتنا الهادئة، وان نضمن وجودنا بما يتفق وطبيعتنا وان نقدم نصيبنا من الخدمات الى الثقافة الانسانية بحسب طرقنا الخاصة بنا. ولعل العالم حينئذ يدرك ميولنا، ولعل علاقتنا مع بقية الشعوب تحسن وتتحول الى علاقات طبيعية كتلك التي تكون بين الشعوب بعضها البعض. وعندئذ لا نحتاج ان نكون

ابداً في موقف دفاع او حذر كموقف كل اقلية تشعر بخطر يتهددها ويلاحقها ، اعذروني اذا اطلت الشرح والبحث في هذه المشكلة ولكني اظن انه يجدر بي ، نظراً لاهميتها ، ان اشرحها بقدر طاقتي وقوتي

اللورد بيل : ارجوك . خذ من الوقت ماتشاء

الدكتور وايزمن : اشكركم . اذن ماهو مصدر هذه الذهنية الخاصة باليهود والتي جربت ان اصورها كروح بغير جسد لا هي حية ولا هي ميتة ؟! انا اعتقد ان السبب الاساسي لهذا الحال يعود الى تعلق الشعب اليهودي بتقاليده ، فهو شديد المراس . صاحب ذاكرة قوية ولا ينسى ابدا الامور التي تعترضه في حياته . قد تكون هذه الصفات نافعة له وقد تكون سبب مصائبه . وهذا الموقف الثابت الذي استطاع ان يحفظ الشخصية اليهودية خلال قرون طويلة مقرونة بسلسلة لاتتصور من العسف والارهاق ، قد لازمنا منذ البداية بسبب ارتباطنا المعنوي والنفساني بفلسطين . لم يسبق لنا ان تخلينا في وقت من الاوقات عن فلسطين . ان سبي بابل لم يستطع ان يحطم كياننا وقد عشنا زمنا طويلا بعد الرومانيين الذين حاولوا ابادتنا . لقد جرت بيننا وبينهم حروب شديدة

ولكن روما . التي اكتسحت نصف الكرة الارضية المتمدنة لم تتمكن من ابادة الشعب اليهودي في كل فرصة ومناسبة حتى ما كان ضئيلا منها كنا نؤلف جماعات فلسطينية - يهودية وكنا ننشيء ادبا فلسطينياً - يهوديا . وان كانت اللجنة الموقرة ترغب في ان تكلف نفسها بالبحث عن حياة اليهود بعد حروبهم مع الرومانيين فانها ستجد وتتأكد انه لم يمر يوم خلال الـ ١٩٠٠ سنة لم يحاول فيه اليهود العودة الى فلسطين ويخطيء من يستنتج ان الالف وتسعمائة سنة التي مرت كانت عصراً مقفراً في حياتنا . وحتى بعد انهيار الاسس المادية لمملكة اسرائيل استمر اليهود ، بقلوبهم وبعقولهم ، واينما حلوا وحيثما وجدوا في ترديد اسم فلسطين . واليهودي في شرقي لندن لايزال حتى اليوم يقيم الصلاة ويدعو الله في الصيف الندي وفي الشتاء المطر كانه ساكنا في فلسطين ولا تزال اعياده ودورة سنته حتى اليوم فلسطينية الصبغة

وعندما هبط الرومان فلسطين تقدم رئيس اليهود الروحاني في ذاك الوقت الى قائد الرومان قائلا : « لقد هدمت بلادنا فامنحنا على الاقل مكانا نتعلم فيه توراتنا » وقد اعطى لنا هذا المكان وسميناه باسم « يبنا » واصبح مركزنا الثقافي وفيه كانت لنا جامعة وفيه

تابعنا تقاليدنا وكان رؤساء هذا المركز بمثابة الرؤساء الروحانيين ليس ليهود فلسطين فحسب بل ليهود العالم اجمع . وهكذا اقمنا بدل فلسطين السياسية فلسطينا روحانية لم تستطع يد الفناء والهلاك ان تمتد اليها او تتناولها بسوء . واما التعلق بفلسطين فقد اعرب عنه اليهود في ادبهم المقدس وغير المقدس والديني وغير الديني

وبعد ذلك اخذت تقع حركات هجرة شعبية الى فلسطين عند سنوح كل فرصة . فعندما طرد اليهود من اسبانيا في نهاية القرن الخامس عشر قصد مائتا الف شخص منهم البلدان الشرقية وان ننس لاننسى تلك الحفاوة البالغة التي قابلنا بها العالم الاسلامي لقد قصدنا في بادئ الامر تركيا ومنها توجهنا الى فلسطين حيث انشأنا فيها طوائف يهودية فمدينة طبريا المقفرة قد شيدت في ذلك الحين بواسطة رجل يهودي كان له تأثير حسن في البلاط العثماني سمح له ان يبني خرابات طبريا فقام بهذا العمل واصبحت في عصرها تشبه مدينة تل ابيب اليوم : « مدينة يهودية مشيدة على طلال خربة » وبعد مرور مئة سنة قام العرب وهدموها - بصورة لاتختلف عما يقوم به العرب اليوم من هدم - فعاد اليهود بعد مائة سنة ثانية الى تشييدها من جديد وبذلوا في سبيل ذلك جهوداً كبيرة . اربع

بلدان تحولت منذ ذاك الوقت الى مراكز يهودية عظيمة: القدس صفد، طبريا وجيرون وقامت فيها جامعات دينية كبرى تقدمت واتسعت واصبحت الطوائف اليهودية فيها تعد في بعض الاحايين ٢٥٠٠٠ نسمة. ان العصر المظلم الوحيد في فلسطين اليهودية هو العصر الذي تلا الحروب الصليبية وما عداه لم يكن هناك زمن اكتفى فيه اليهود باقامة الصلوات وباماني دينية وادبية فقط اولم يحاول فيه اليهود عملياً الرجوع الى فلسطين

ان الحركات التحريرية التي قد يمكن ان تكون حركات شبه دينية وفي حقيقتها تشبه الحركة الصهيونية اليوم قد ظهرت في القرن السابع عشر. ففي ذاك الوقت قام شخص من بلدة ازمير واعلن عن نفسه انه المسيح المنتظر وقال انه رأى في الحلم انه الشخص الموعود الذي سيعيد اليهود الى فلسطين فالتف حوله يهود من اكثر اطراف العالم، بينهم الصيرفي والتاجر والعامل وغيرهم، وقد كان الاستعداد للسفر الى فلسطين عظيما، من بولونيا وحتى هولاندا لدرجة ان باع اليهود املاكهم ومتاجرهم وقطعوا كل علاقة لهم ببلدانهم. وحتى الشعوب اللايهودية قد آمنت عندئذ انه قد دنت ساعة عودة اسرائيل الى فلسطين تحت قيادة هذا الشخص. وهذا

الايمان كان السبب الجوهري الذي حدا بالمستر كرمويل في ذلك الوقت لان يدعو اليهود للمجيء الى انكلترا الان بموجب الاقوال المتوارثة انه لا يمكن للسيد المسيح ان يظهر على الارض الا اذا كان تشتت اليهود كاملاً وبما ان لم يكن حينئذ في انكلترا يهود فقد سمح لهم كرمويل بالمجيء الى بلاده ليتم بذلك تشتتهم . وقد كان هذا قبل تصريح بلفور بثلاثمائة سنة . وكثيراً ما اعرب الانكليز خلال هذه المدة عن ايمانهم بوجوب عودة اليهود الى فلسطين وقد نوه بهذه الفكرة في القرن الماضي اللورد شفطسبوري وبالمرستون وغيرهما من اكابر الانكليز ، وعندما تزور اللجنة الموقرة ريشون لصيون (عيون قارة) احدى مستعمراتنا المحبوبة المثمرة فانها ستجد هناك احد مؤسسي هذه المستعمرة وهو يحدثها عن الخطوات الاولى التي قام بها اليهود في سبيل اقامة هذه المستعمرة وعن المساعدات الكبيرة التي قدمها لهم القنصل البريطاني لاسيما بمشترى الارض لااريد ان اردد على مسامعكم تاريخ علاقات بريطانيا العظمى في خلال الثلاثمائة سنة الاخيرة بمبدأ رجوع اليهود الى فلسطين ولكن باستطاعتي ان اقول ان وعد بلفور ماهو الا الحلقة الاخيرة في سلسلة التجاريب والجهود التي بذلت لمساعدتنا في تحقيق هذا

المبدأ وهو : العودة الى فلسطين

قبل ختام الكلام اريد ان اذكر بعض الامور التي سبقت تصريح بلفور : ما كدنا نباشر عملنا في سنة ١٨٩٧ في المؤتمر اليهودي الاول حتى جرب الزعيم الاكبر للحركة اليهودية في ذاك الوقت الدكتور ثيودور هرتسل مفاوضة عظمة السلطان بشأن حقنا في العودة الى فلسطين الا ان عظمته ، على طريقته « التركية » التي اعتادها ، لم يجب ابدا بنعم او بلا . ولكن المشكلة اليهودية كانت تزداد خطورة من يوم الى يوم الى ان وقعت في النهاية سنة ١٩٠٢ اضطهادات دموية على اليهود في كيتشينوف وكانت بادرة لمذابح اخرى وقعت على اليهود في اماكن ثانية . ولما كان الامل في الحصول على شيء ملموس في يوم من الايام من الحكومة التركية آخذاً في الضعف كان يأمل الزعيم ان يأتي يوم تمد فيه انكلترا يد المساعدة الى اليهود ليعودوا الى بلادهم

في ذلك الحين عاد المستر تشمبرلن من رحلته في افريقيا وعرض على اليهود بلاداً كانت تسمى وقتئذ اوغندا . وبينما كانت حركتنا حينئذ لا تعتبر حركة واقعية وترى انها بعيدة جداً عن تحقيق امانيها اذ بنا نرى اكبر حكومة في العالم تنظر الينا بعطف واعتبار

وتعرض علينا بلاداً واسعة خصبة الاراضي تقرب مساحتها - على ما اعرف لانني لم ازر تلك البلاد - من مساحة بلاد حكومة الانتداب اي ٨٠٠٠ ميل مربع . ومع ذلك فانه حينما عرض هذا الاقتراح على المؤتمر الصهيوني احدث ضجة كبيرة واقام جدالا عنيفاً بين الاعضاء وفي النهاية وافق المؤتمر عليه باكثرية ضئيلة جداً ولعلها لاتزيد عن عشرة او خمسة عشر شخصاً وكانت الموافقة مربوطة بشرط هو ان يسافر وفد الى اوغندا للوقوف على صلاحها وجودتها واما نحن فقد رفضناه ، وقد كنت انا بين الاقلية ، وكان الرفض من اجل سبب واحد وهو ان هذه البلاد ليست فلسطين ولا يمكن ان تكون كذلك في يوم من الايام وقد اعتمدنا ان نرسل كتابا للمستر تشمبرلن نعلن فيه شكرنا لاقتراحه واسفنا لعدم امكاننا قبوله على امل ان يعرض علينا اقتراح آخر في احد الايام القادمة لقد صبرنا (٢٠٠٠) سنة وباستطاعتنا ان نصبر بضع سنين اخرى يحقق الرب فيها وعده للشعب اليهودي

لم يقبل الاقتراح السابق ولكن بعد ١٢ او ١٣ سنة عرض علينا السير جيمس بلفور كبير الوزراء في المجلس الاقتراح الثاني ومنحنا تصريح بلفور

لقد اراد السير بلفور ، الذي حظيت بمعرفته ؛ ان يعرف سبب رفضنا لاقتراح اوغندا والتفسير الوحيد الذي نال استحسانه هو قولي له : « ان هذه البلاد ليست فلسطين ولا يمكن ان تكون كذلك ابداً » ولعل معارضات اقلية كتلك التي قامت على اثر اقتراح اوغندا مؤذية لنا ولكن هذا هو الواقع وهذا نصيبنا .

في الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ اعلن وعد بلفور من قبل حكومة جلالته . لقد حاولت ان اوضح الدواعي التي دفعت بحكومة جلالته الى منح هذا الوعد وهي : حالة اليهود في العالم وتعلقهم الشديد بفلسطين ـ امران كانا معروفين تمام المعرفة لدى الساسة الانكليز عند اعطاء التصريح . يقال احيانا بان هذا الوعد وثيقة خفيفة الوزن بطبيعتها اعطيت ايام الحرب العامة وكانت عبارة عن خدعة حربية او مناورة اقتضتها الظروف . انني احترم البريطانيين لدرجة يصعب علي ان انسب اليهم مثل هذا العمل . لقد كان هذا الوعد عملاً فيه قدسية ورزانة وانه لوعد اعطي لشعب قديم يعاني الحالة التي ذكرتها آنفا ولا يمكن ان ينظر اليه كخدعة حربية ذات مهمة موقتة تزول بزوال الظروف التي اقتضتها

انا لااظن ذلك وليس هناك شخص يقول بهذا عن عقيدة ويقين واذكر اني كنت قرأت مقالة قصيرة تبحث في حادث وعد بلفور واسلوبها يدل على الاهمية التي علقها الانكليز على هذا الوعد. وكانوا يعلمون ان الامر ليس سهلا وبالعكس ينطوي على نتائج خطيرة ولكن بالرغم من الصعوبة التي احاطته فقد اعلن واعلانه لم يكن عن خفة وعدم روية . واستطيع ان اتكلم في هذا الصدد عن خبرة واطلاع : فالتصريح كان موضع بحث وتحقيق في مجلس الوزراء الانكليزي الذي خصص . بالرغم عن مهامه الكبرى في زمن الحرب زمنا طويلا لبحثه وتقليب نصه وقد اشترك عدد كبير من الرجال الانكليز في اختيار النص الاكثر ملاءمة له . ولذلك فمن الاهانة ان يقال ان حكومة جلالته قصدت بهذا الوعد اكتساب قلوب اليهود الرأسماليين في اميركا وانكلترا في زمن الحرب . واظن انه يهم اللجنة الملكية الموقرة ان تعرف وتتحقق ان مثيري اليهود الذين يعرفون بالرأسماليين كانوا في ذاك الوقت باغلبيتهم الساحقة من معارضي وعد بلفور

اللورد بيل : هل كان ذلك في انكلترا ؟

الدكتور وايزمن : نعم في انكلترا وفي اميركا. وللتدليل على

ذلك اقول ان في يونيو (حزيران) سنة ١٩١٧ اي قبل اعلان وعد بلفور ببضعة اشهر ، اعرب كبار اليهود في انكلترا وكلهم من اصحاب الشهرة والاحترام برسالة نشروها في « التايمس » عن عدم رضائهم عن كل عمل من هذا القبيل . وقد اطلعت على هذه الرسالة وانا في الدوفرلان الحكومة الانكليزية كانت اوفدتني في ذلك الوقت بمهمة الى جبل طارق . واسمح لنفسي ان اقول ان الرسالة اثارت من جديد جدالا طويلا في مجلس الوزراء الانكليزي واوجبت النظر من جديد في جوهر الوعد وادخال بعض التعديلات عليه وكذلك اوجبت تأخير اعلانه بعد ان كان منتظرا ان يعلن في شهر يونيو . وهذا كله يدل على انه لايمكن باي حال من الاحوال ان يقال ان هذا الوعد كان نتيجة دعاية حربية . انه حادث جدي امعن النظر فيه كل الامعان وهو في اعتقادي ملائم كل الملائمة لتقاليد متوارثة ولأمان شبه حيوية وشبه دينية يحملها الانكليز وتدفعهم الى المساعدة في حل المشكلة اليهودية

في ذاك الوقت ، اي في عام ١٩١٧ ، كنا باجمعنا نأمل ان يقوم في وسط عالم مملوء بالدماء والزفرات ، عالم اصلح منه ، عالم سلام وسعادة ، يدافع حتمي عن الضعيف ويلفت نظره الى شعب

قد يكون فيه بعض الرجال الاثرياء ولكنه قد يكون اضعف الشعوب وافقرها

ماذا كان يقصد من وعد بلفور ؟ المقصود منه بسيط واقول هذا عن تفكير زائد وهو : « احياء ارض يهوذا واعادتها لليهود » وباستطاعتي ان اقدم الى اللجنة الموقرة عدة اقوال فاه بها ساسة مسؤولون وشخصيات اجتماعية بارزة في انكلترا حول هذا الوعد الذي اعتبروه « رسالة الحقوق » اي الوثيقة التي تنطق بحق اليهود في فلسطين والتي اعطيت لهم قبله بالفي سنة عند ما سمح كوريش ملك الفرس عندئذ لفريق من الشعب اليهودي بالعودة من بابل الى فلسطين ليشيدوا فيها من جديد هيكلهم المقدس . هذا هو المقصود من وعد بلفور واذكر انه في الحفلة التي اقيمت اثر اعلانه في الاوبرا بلندن خطب اللورد سيسل فقال :

« ان البلاد العربية للعرب ، وبلد يهوذا لليهود ، وارمينيا للارمن » واذا لم تتحقق كافة هذه النبؤات فاننا مع ذلك قد اعتمدنا على النص الذي منحها اياه الساسة الانكليز وهو : « وطن قومي » وكلمة « قومي » تعني ان يتمكن اليهود من الحياة في فلسطين كشعب وكلمة « وطن » تعني التمييز بين الحياة الشقية في المهجر وبين الحياة

السعيدة في فلسطين. واظن اني لست بحاجة ان اوضح للساسة الانكليز ماذا تحمل وماذا لاتحمل كلمة «وطن» بين طياتها. فهي مفهومة عندنا وعند العالم باجمعه. واليهود في العالم باسره، في المانيا وفي مناطق الاضطهاد بروسيا وفي كل بلد آخر، قد رحبوا بتصريح بلفور اجمل ترحيب وقد مر عشرات الالوف من يهود اوديسا فرحين مغتبطين من تحت نوافذ القنصلية الانكليزية هناك، في نفس الوقت الذي كان فيه «الهياينة» يتقدمون الى الامام ويحطمون كل شيء تتناوله ايديهم، وقد اعربوا الى المعتمد الوحيد للحكومة الانكليزية هناك؛ الذي لم يسبق لهم ان شاهدوه او سمعوا بذكره او نطقوا بلغته، عن سرورهم وابتهاجهم. انهم قد شعروا ان هناك حادثا قد حدث بعد شقاء استمر ٢٠٠٠ سنة من شأنه ان يهيء لليهود مكانا يجدون فيه على الاقل راحتهم. واكتفي هنا بان الفت نظر اللجنة الموقرة الى المقالات الكثيرة التي صدرت في ذاك الحين في الصحف الانكليزية والامريكية في هذا الشأن. واما الحكومة الالمانية فقد اسفت الاسف المزيد على «اختطاف» الانكليز منها هذه الخطوة وقد حاول الالمان ان يفهموا ممثلينا في المانيا بانهم بطبيعة الحال كانوا سيخطون هذه الخطوة ولكنهم تمهلوا لاسباب قاهرة

قد تكون المانيا رأت في هذه الخطوة اداة لنشر دعايتها ولكن الشعب البريطاني وسائر الشعوب لم ينظروا الينا هذه النظرة الخاطئة

ان تصريح بلفور لم يأت بجديد الى اليهودي الغني الذي بقدرته بذل المساعدات المالية ولا الى الفقير القاصر عن كل مساعدة. ان الغاية من الوعد عند اعلانه كانت كما قلت انفا: بلد يهودية. وعند ما سئلت مفاجاءة في مؤتمر الصلح الدولي ما هي الغاية من الوطن القومي اليهودي قلت هي بناء وطن في فلسطين يكون يهوديا كما ان انكلترا انكليزية. وطبعا اننا لم نتس وقتئذ وكذلك مدربونا ومرشدونا الساسة الانكليز قد قالوا لنا اكثر من مرة في ذلك الحين ان تصريح بلفور ينص في جوهره ان لا يحدث اي شيء من قبل المهاجرين اليهود يكون من شأنه الضرر في مصالح الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين

انا ارجو اللجنة الموقرة ان تقوم بتحقيق واسع في البلاد فيما اذا كنا قد قمنا في خلال الـ٦٠ سنة الاخيرة بامر قد مس ولو بصورة ضئيلة كيان الطوائف غير اليهودية. بل انا اقول اكثر من ذلك فارجوا اللجنة ان تتوسع بقدر طاقتها بتفسير ما نص عليه وعد بلفور من وجوب المحافظة على الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير

اليهودية والتمس منها ان لاتكتفي بتفسيرها ضمن نطاق الحقوق المدنية والدينية بل لتتجاوزها بقدر ماتقضي به الظروف والاحوال واني لأعلن هنا على مسمع من اللجنة الموقرة ومن كل شخص في العالم انها سوف لاتجد بين طيات اعمالنا اي شيء يمس كيان الطوائف غير اليهودية بل الامر بالعكس فان اعمالنا قد عادت بطريقة غير مباشرة بالبركة والخير على سكان فلسطين اجمع واريد ان اكون صريحا فاقول اننا لم نأت الى فلسطين لنساعد سكانها بل جئنا لنقيم فيها وطنا قوميا للشعب اليهودي ولكن مما يسرنا ويسعدنا اننا استطعنا بالوقت نفسه ان نأتي بالبركة الى البلاد باسرها

لقد كانت ، ياسيدي اللورد ، فترة ما بين اليوم الذي اعلن فيه تصريح بلفور واليوم الذي ساد فيه السلام في العالم واصبح بقدرتنا ان نباشر عملنا في فلسطين وفقا لما نص عليه هذا التصريح واريد ان الخص للجنة الموقرة الاحوال والظروف التي باشرنا فيها العمل وانا متأكد بانها بعد ان تجول بالبلاد ستتحقق بنفسها انه لم يسبق في تاريخ المدنية ان قام مشروع كمشروعنا على عاتق جماعة خاصة ليس عندها خزينة تجرف منها الاموال او دولة تستمد منها القوة . وهناك امر آخر . فاننا قد باشرنا عملنا عندما كانت يميننا

مشلولة لان اليهودية الروسية ، التي هي بطبيعتها اشد اليهوديات ايمانا بمبدئنا بعد ان حملته وتعهدته مدة من الزمن ، كانت قد تحطمت ولان اغنياء اليهود ولا سيما اولئك الذين في غربي اوربا قد تطلعوا ، كما ذكرت آنفاً ، الى مشروعنا بامتعاض والبعض منهم عارضه . نعم انه قد شذ عدد قليل منهم ومد لنا يد المساعدة — وطبعاً قد سمعتم عن اسم واحد منهم وهو البارون ادموند دي روتشيلد — ولكن ماعدا هؤلاء فان جميع اليهود اصحاب القدرة المالية بعضهم قد استخف بنا والبعض الآخر عمل على معاكستنا . يخطيء من يقول ان العمران اليهودي في فلسطين قد قام على عاتق اليهود المثريين وذلك لاننا طرقنا ابواب اليهود في كافة اقطار العالم للحصول على الاموال اللازمة لنا للهجرة وللاسكان ولشراء الاراضي وكافة الاعانات التي جمعناها كانت من فقراء اليهود فقط . وعندما يتكلم الناس عن اليهود تتجلى امامهم صورة يهودي غني وقذير يقبض بين يديه على كل ما استطاع اليه سبيلا . فانا ارى غير ذلك حتى بالنسبة الى اليهودي الغني . فقد اشتركت بنفسي بجمع قسم من الاموال التي توظفت في هذه البلاد ، فزرت منذ سنة ١٩٢٠ وحتى اليوم ١١ مرة اميريكا ومرة جنوب افريقيا ومرات لاتحصى اما كن

مختلفة في اوربا ، واعلم ان المال الضروري انما نستمده فقط من الطبقتين الفقيرة والوسطى هذا وعلينا ان لانسى ان الفقير اليهودي في الحقيقة فقير مدقع . ولكن في سنة ١٩٢٩ عندما تأسست الوكالة اليهودية اخذت فلسطين عندها فقط تساهم بنصيبها من المساعدات .

عندما يفكر الناس في القيام بأمر عملي يفكرون قبل كل شيء بالمال ولا يدركون ان هناك امراً اجل بكثير من المال وهو المبدأ وان هناك عشرات الالوف من البشر على استعداد لتلبية اول نداء يوجه اليهم في هذا السبيل . لقد ردد بعض الموظفين البريطانيين هذه العبارة : « الدكتور وايزمن رجل طيب ولكن .. ماذا يمكنه ان يعمل في بلاد مليئة بالمستنقعات كهذه البلاد؟ » وفي سنة ١٩٣٠ قال لي اللورد باسفيلد : « الا ترى انه ليس في فلسطين مكان حتى « لقطة » واحدة ؟ » انا لا اريد ان اغيظ احداً ولكني احب ان اقول انه منذ ذاك الوقت وحتى اليوم قد استوعبت البلاد عدداً غير قليل من « القطط » لقد ارتفع عدد النفوس في هذه الفترة نحو ٢٠٠٠٠٠ نسمة

هذه هي الاحوال الشديدة التي لازمتنا عند قيامنا بمشروع

وطننا القومي : امة محطمة ، عديمة المال ، والخبرة ، والتجربة ، ظلت مدة طويلة بعيدة عن الزراعة ، وعن الاعمال التي تتطلب الجهود والتضحية . ومع ذلك لم نتقهقر وقد باشرنا بالعمل واليوم ، بعد مرور ١٥ سنة ، قد بلغنا الى نتيجة اظن انه يجدر ان ينظر اليها باحترام واعتبار . ومن المذكرات التي رفعناها الى لجنتكم الموقرة يمكنكم ان تحققوا هذه النتيجة على ضوء الارقام والوقائع . فعدد اليهود في فلسطين قد ارتفع من (٥٥) الف نسمة في نهاية الحرب العظمى الى (٤٠٠) الف نفس كما هو عليه اليوم بموجب الارقام الرسمية . لقد كنت في زمن الحرب العامة في فلسطين ، وكان لي الشرف ان اكون بمعية اللورد اللنبي ، ورأيت بام عيني اليهود الذين كانوا يقطنون وقتئذ في فلسطين : شيوخ في نهاية عمرهم اتوا الى فلسطين ليقيموا الصلوات فوق ترابها المقدس وليموتوا فيها ويحصلوا على قبر في ارضها المقدسة . واما الـ ٣٧٠٠٠٠ يهودي الذين يقطنون هذه البلاد اليوم فانهم يختلفون عن اولئك بكافة فروع حياتهم .

لقد حزنا على مساحة محدودة من الاراضي يخالها اصدقاؤنا العرب كافية لاقامة الوطن القومي اليهودي في وقت يوجد في

انكلترا واميركا وكندا مساحات خاصة تعادلها مساحة واتساعا والاراضي التي دخلت في حوزتنا منذ ٦٠ سنة الى اليوم تبلغ ١٦٠٠٠٠٠ دونم فقط يقال ان جميع الاراضي الصالحة للزراعة قد انتقلت لليهود . هي صالحة فقط الآن . وقد اصبحت صالحة لاننا اودعناها قوة شبابنا وجهودهم وانفقنا على اصلاحها مبلغاً وافراً من المال . لم تكن هذه الاراضي من قبل صالحة وهي نفس الاراضي التي قالوا لي عنها الضباط البريطانيون في سنة ١٩١٩ انني لا استطيع ان اعمل فيها شيئاً . ولو سئل اي انسان عن جودة الاراضي التي شيدت عليها مدينتا تل ابيب وريشون لصيون لاجاب انها لا تصح لشيء ولا يمكن السكنى فيها ولكننا بالواقع قد تغلبنا على كل الصعوبات وبرهنا على ان القول شيء وان العمل شيء آخر . هذا وقد ارغمنا على ان نساير امراً آخر وهو ان العوامل التي كان مفروضاً فيها ان تقوي الوعود التي انطوى عليها التصريح البلفوري قد سببت بنفسها المعارضة له . فالعرب لا يزالون ينظرون الى فلسطين كبلد عربي . ليس الآن بالوقت الذي يجب ان اعالج فيه هذا الامر ولكني سأحاول الرد على هذه الحجة :

بعد اعلان وعد بلفور بمدة قصيرة وقبل اعلانه ايضاً تقابل الساسة

الانكليز مع ممثلي العرب وحاولوا ان يفسروا لهم موقفنا . والصخرة التي ارتطموا فيها وقتئذ والتي لا يزالون - لمزيد اسفنا يرتطمون فيها اليوم أيضاً - هي ان عددا قليلاً من العرب فقط هم الذين في امكانهم التكلم باسم الشعب العربي ، ففي ذلك الحين كان شخص محترم واحد ، هو القائد الاعلى للمعسكر العربي الذي ساعد الجناح الايمن في قوات الجنرال اللنبي ، وعملاً باقتراح هذا الاخير توجهت الى حضرة القائد المذكور واوضحت له بصراحة امانينا وآمالنا ونوايانا ومشروعنا ويمكني ان اقسم - اذا كان قسمي يعتبر دليلاً عند معارضي العرب - اني وجدت نفسي على اتفاق تام مع سموه (جلالته) وان هذه المقابلة كانت سبباً لصداقة ابدية بينه وبيني ، لصداقة متينة اعربنا عنها فيما بعد باتفاق عقدناه سوية لم اكن عندئذ في الواقع فريقاً من صلاحيته التوقيع على اتفاق كهذا ولكننا وقعنا على وثيقة وضعت اسس الصداقة بين اليهود والعرب في فلسطين ووضحت العلاقات بين الشعبين بوجه عام . ومن جهتنا لم يحدث اي تبديل في هذه العلاقات حتى اليوم

اللورد بل : بما يختص بالاحاديث التي جرت لك مع الملك فيصل اين نستطيع ان نجد الاتفاقية

الدكتور وايزمن :في الصفحة ٦٩ من مذكرتنا كان الوسيط في توقيع هذه الاتفاقية الفريدة في نوعها المرحوم الكولونيل لورنس الذي اشترك في المفاوضات وساهم في وضع نصوص الاتفاقية وقام بالترجمة بيننا وقد اعلمت في نفس الوقت وزارة الخارجية البريطانية والمقامات الايجابية المختلفة التي اهتمت بالاتفاقية بكل ماحصل بيني وبين سموه (جلالته)

قد يجوز اننا جئنا الى هذه البلاد كشعب يعتبر بنظر الغير شعباً غريباً وقد يجوز اننا لم نعمل ما كان مفروضاً علينا عمله كي نجد سبيلنا الى مكاننا اللائق بنا بسبب انهماكنا في الواجبات الثقيلة الملقاة على عاتق كل واحد منا . ارجو اللجنة الموقرة ان تحكم بذلك ولكنا قد قمنا دائماً بتجارب في هذا السبيل في فلسطين وفي دمشق وبيروت والقاهرة وحاولنا ان نوضح للعرب نظريتنا وطلبنا منهم ان يشتركوا معنا بالعمل ويساعدونا على اتمام مهمتنا ولكنهم رفضوا دائماً مصافحة اليد التي ظلت ابداً ممدودة اليهم . نحن ندرك الموقف الذي تقفه اليوم اللجنة الموقرة وانه لموقف شاق ولكن جميعي وانا واصحابي على اتم الاستعداد لمعاونتها بقدر طاقتنا حتى تجد حلاً لهذه المشكلة الصعبة

لقد ختمت الكلام عن قسم المقدمة واريد الآن ان انتقل بالكلام الى القسم العملي :

المسائل العملية الاولى التي امامنا هي الهجرة: والاراضي والحكم الذاتي . لقد اجتهدت في توضيح المعنى الحقيقي لوعد بلفور وكيف تفسر بعد ذلك في الوثائق المختلفة كي اسهل على اللجنة ايجاد تفسير عادل له يتفق وصك الانتداب وايجاد تفسير للكتاب الابيض الذي صدر سنة ١٩٢٢ وكان سبيلًا الى الحكومة الفلسطينية لحل مشكلة قوة الاستيعاب . ليس في العالم يهودي واحد يستطيع ان يدرك ان في الامكان تفسير كل ذلك بصورة تتعارض مع حق كل يهودي في الهجرة الى فلسطين مادام بقدرتها ان تستوعبه واما نطاق قوة الاستيعاب فيمكن تحديده بتحقيق فني يقام بين وقت وآخر واظن ان هذه القوة لم تبلغ نهايتها بعد بوجه من الوجوه وبحال من الاحوال .

اما فيما يتعلق بالمهاجرين فانهم ينقسمون الى قسمين! ولا ننسى ان اليهود يقدمون اكبر عدد من المهاجرين الى العالم . فهناك مهاجر يسد طريق الهجرة امام رفيقه ومهاجر يمهدها بقدر طاقته فبينما نرى بين المهاجرين اليهود الى البلاد الاميريكية جماعات تسعى وراء

مصالحها الخاصة وتخشى منافسة الغير لها فتعمل على سد الطريق امامه نجد المهاجر اليهودي الى فلسطين يحمل بين طيات نفسه مقاصد اخرى اجل شأنا ويعمل ليس فقط على تقوية مركزه فحسب بل يجد ويهيء اسبابا من شأنها ان تمهد سبيل الهجرة امام يهود آخرين . وباستطاعتي ان اجيء الى اللجنة اذا كانت ترغب في ذلك بشهود من العمال والصناع والزراع وغيرهم لتتحقق ان بين كل الف شخص يوجد تسعماية شخص فرحون بنصيبهم ولا يرجون الا امراً واحدا هو ان تسمح الحكومة بهجرة يهود آخرين الى البلاد . انا لا اقول ، ولا يمكني ان ابرهن ، ان باستطاعة هؤلاء ابدا تهيئة عوامل تمهد دائما سبيل هجرات جديدة ولكن اذ اردنا ان نحكم على ذلك على ضوء الحالة في السنين الاخيرة فاننا نرى ان العوامل التي اوجدتها الزراعة والصناعة والتجارة بالبلاد كانت مرضية وساعدت على استيعاب اشخاص من طبقات جيدة

لا يجوز ان يفهم ان وعد بلفور يعني ان هجرة اليهود الى فلسطين يجب ان تتقيد بعدد العرب ولا تزيد عليه . يجب ان ندخل مهاجرين بقدر قوة البلاد على الاستيعاب . لقد سرنا بحسب نصوص الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ مع انه كان غير ملائم لنا ولم نأت باي عمل

مخالف له . انا اعني بكلامي اعضاء الوكالة اليهودية المسؤولين وقد وافقنا على سياسة الاستيعاب التي لم نكن راضين عنها واعتمدنا على الحكومة ان تفسرها تفسيراً عادلا . والقصد من انشاء وطن قومي لليهود هو تمكين كل يهودي من العودة الى فلسطين . قد تكون انكلترا مأهولة بعدد يزيد عن طاقتها وقد تكون بلجيكا كذلك ولكن عند عودة البلجيكي او الانكليزي الى بلاده لا يسأل اذا كان بطاقة بلاده ان تستوعبه ام لا . ومع ذلك فقد اسلفت القول اننا لا نعارض في هذه الناحية ونوافق على كل سياسة تقوم على قوة الاستيعاب بشرط ان تفسر هذه القوة بصورة عادلة وعلى اسس اقتصادية دقيقة ويجب ان نذكر انه لا يجوز عمل اي شيء من شأنه ان يمس بكيان سكان البلاد

واريد ان اقول كلمة بشأن المهاجرين الذين يأتون الى فلسطين وكنت افضل ان لا اضيع على اللجنة وقتها في بحث هذا الامر لاني اثق بعدلها وبعد نظرها لولا اني اقرأ بين وقت وآخر في المطبوعات الانكليزية سؤالا يوجه الى انكلترا وهو لماذا سمحت للصهيونيين ان يأتوا الى فلسطين بحثالة اوروبا ؟

لقد اتينا في الـ ٦٠ سنة الاخيرة الى فلسطين بنحو جيلين من

الناس بينهم رجال ونساء وشبان واغلبهم لا يملك شروى نقير واذا كان يجوز ان يقال عن هؤلاء الناس انهم « حثالة اوروبا » فلي الفخر ان اكون واحداً منهم

وقبل ان اختم كلامي . .

اللوردبيل : عندك وقت كاف .

الدكتور وايزمن : ارجوكم ان تمنحوني بضع دقائق اخرى اتكلم بها عن القضية العربية .

نحن نعلم ان الشعب العربي لم يكتف بما حاز عليه بعد الحرب العامة وقد يجوز انه لم يتوصل الى تحقيق مطالبه الكاملة مئة بالمئة واذا كنت افهم الامر كما ينبغي فيمكني ان اقول ان التنظيمات التي قامت بعد الحرب قد قصد اصحابها فيها الحركة العربية بصورة عامة ولم يقصدوا بها مكاناً معيناً

لقد خرج الشعب العربي من الحرب العامة وفي حوزته ثلاثة بلدان وهي الحجاز والعراق وشرقي الاردن ، ويمكن ان تكون هذه البلدان الثلاثة غير كافية لتحقيق امانيه ولكن اي شعب في العالم قد توصل الى تحقيق امانيه الكاملة ؟.

لقد اعطيت لنا فلسطين لنعمل فيها فقط ولم تعط لنا هذه البلاد

بكاملها وانا اظن ان التعاون التقليدي القديم الذي كان مستمراً بين اليهود والعرب في اسبانيا والذي قدم للبلدان الاوروبية جميعاً قسطاً وافراً من العلوم والفنون والاداب والمعارف خلال العصور المظلمة المعروفة ـ اقول ان هذا التعاون بين العرب واليهود في ذلك الحين من السهل ان يتجدد الان وان يكون اكبر مساعد على ايجاد حل مرضي للموقف الحاضر . اننا الى اليوم لم ننجح في تجديد هذا التعاون ولكن لم نصل الى درجة القنوط من ايجاده .

اشرت الى شرق الاردن فيما سبق ولست افكر في البحث فيما اذا كانت السياسة التي تبعتها الحكومة المنتدبة بشأن هذا البلد صائبة ام لا ـ ذلك لانه لا يوجد يهودي واحد يطلب الان اي تبديل او تحوير فيها ولكن يجدر باللجنة الملكية ان تعلم انه عندما صدر تصريح بلفور وفي خلال السنوات الخمس التي تلت صدوره عندما كنا منهمكين في العمل كانت شرقي الاردن الى ذلك الوقت جزءاً من فلسطين . وقد جرى التبديل بعد ذلك . لا اريد الان ان اتناولها وليس كذلك من شأني ان ابحث في السبب الحقيقي الذي دعا الى اخراج شرقي الاردن ـ التي تشكل القسم الاعظم من فلسطين ـ من خريطة فلسطين مع ان كلا البلدين متساو

في الجو حسناً كان او رديئاً ومتساو كذلك في سائر الامور ويصعب الان ان نعود ونتراجع الى الوراء فنقول ان فلسطين بلاد صغيرة الرقعة والمساحة لقد صرفنا النظر عن ذلك القسم الكبير وكان صرف النظر منا كبيراً

اريد ان الفت نظر سعادة اللورد وحضرات اعضاء اللجنة المحترمين الى ان انشاء مشروعات عمرانية اضافية في اراضي فلسطين هي موضع بحث مختلف الاراء والافكار وكل شخص يدلي برأيه الخاص حسب اجتهاده وتفكيره . لقد اطلعت على وصف الاراضي الصالحة للاستغلال ولا يحق لي ان ادخل في بحث تفاصيل هذه المسألة لان اللجنة الملكية قد تناولت هذا البحث مطولا في جلسة الامس ولكن اكتفي بان اقول ان الاراضي الرملية في البلاد يمكن ان تكون صالحة للاستغلال اذا حفرت فيها الآبار الكافية ونظمت فيها دورات الري . ويمكننا بعد التجارب الكثيرة التي قمنا بها في البلاد ان نشير الى قطعتين كبيرتين من اراضي البلاد في الاستطاعة تحويلهما الى اراض صالحة للزراعة والاستثمار دون ان يمس ذلك اي صالح من مصالح سكان البلاد .

مستنقعات الحولة : مضت الوف من السنين على هذه المستنقعات وهي في حالة البوار والموات ، وهي معدودة طبعاً من

اراضي فلسطين غير الصالحة للزراعة ولكن ارجو اذا جاء واحد من اعضاء اللجنة الملكية الموقرة الى فلسطين بعد ستة او سنتين في زيارة عادية ان يشاهد بنفسه مقدار التغييرات التي تناولت هذه المستنقعات . اننا نرجوا ان نتمكن من انشاء امكنة في هذه المستنقعات تصلح لاسكان الفي عائلة على الاقل وسنستمر في الاعمال الانشائية لتعمير الاراضي لان فلسطين ليست متسعة المساحة كما هي الحالة في كندا او في افريقيا الجنوبية ، وفي فلسطين متسع ومجال لاعمال التعمير والانشاء واعتقد ان هذا الامر مستطاع ، وارجو ان تصلكم وقائع وارقام في هذا الشأن . واظن كذلك ان النجاح في هذا الامر يتعلق بسياسة انشائية ديناميتية تقوم بها حكومة فلسطين.

وارى لزاما علي ان اوضح الى اللجنة الموقرة لماذا عدد اليهود الزراعيين في فلسطين لايزال ضئيلا :

يبلغ عدد اليهود الذين يمارسون الاعمال الزراعية في فلسطين ٥٥ الف يهودي وقد اسكنت الجمعية الصهيونية ٤٢٠٠ عائلة في الاراضي الزراعية ولكن نسبة اليهود المشتغلين في الزراعة قد تناقصت في السنوات الاخيرة بسبب نزوح عدد منهم الى المدن الكبيرة ان الاعمال الزرعية شاقة وبطيئة بحكم طبيعتها واحوالها الاقتصادية

وهي دائماً في حاجة الى المؤازرة والمعونة ولذلك فان من الضروري كما سبق ان اشرت الى ذلك ، قيام هيئة حكومية تتولى الاشراف على هذه الاعمال حتى تضمن لها النجاح والتوفيق كما وانه من واجب الحكومة ان تتبع سياسة قوية ايجابية وان تساعد على قيام استعمار متماسك في فلسطين — اقول ذلك وليس لي اى قصد في انتقاد حكومة البلاد . واما استعمارنا نحن فمضطر ان يكون بطيئاً .

واريد ان اتحدث عن العمل العبري والعمال اليهود . فنحن قد قررنا مبدءاً لعملنا وهو ان تقوم ايدينا وحدها بانشاء ما نريد انشاؤه في هذه البلاد وذلك لاننا نعتقد ان الانسان يعتبر صاحب الشيء اذا قام بنفسه بانشائه . وهنا في فلسطين سنحت لنا فرصة لم نصادفها في اي بلد آخر . لقد انتقلنا ، لاسباب قاهرة اقتضاها تسلسل التاريخ . من فلسطين الى بلاد اخرى وكل بلد حللنا فيه كنا نجده مبنياً وكان يتعين علينا والحالة هذه ان نزدحم في مسامات هيئات قد سبق لها ان تكونت وهذا الحال جعل الناس يقولون عنا اننا نعيش كطفيليين واننا نقصد دائماً ما نجده جاهزاً ونجني ثمرات اتعاب الغير

سادتي : لا تساعدنا الفرصة على انشاء كل شيء من جديد الا في فلسطين فقط . لقد حولنا اراض كانت ملأى بالمستنقعات

والرمال الى اراض صالحة للزراعة والعمران . لم تكن هناك بيوت ولكننا انشأناها ولم تكن هناك طرق ولكننا عبدناها وكان علينا ان ننشيء كل ذلك بايدينا . ولقيامنا بالاعمال بايدينا — لا ان نكتفي بان نكون مناظرين فقط على اتعاب العرب — اهمية معنوية كبيرة في نظرنا وارجو ان تسمح لحضراتكم الظروف فتطلعوا بذاتكم على ما انشأه اليهود بايديهم في هذه البلاد .

واريد ان ادحض تهمة يحاول البعض ان يلصقها بنا وهي أن المراكز التي تحت ادارة الجمعية الصهيونية لا تشغل عمالا من العرب في اعمالها اود قبل كل شيء ان اعلن اننا نكاد لا نشغل بصورة عامة عمالا مأجورين في هذه المراكز واذا صادف ان وجد عمال من هذا النوع في مراكزنا فعددهم قليل جداً وذلك لان المراكز ذاتها قائمة على اساس العمل الذاتي . اننا نمنح المستعمر اليهودي قطعة ارض على ان يستثمرها هو وعائلته . ان الاعمال التي في فلسطين قد تكون عربية او يهودية او حكومية . اما في القسم العربي فلا يشتغل احد من العمال اليهود وفي القسم الحكومي يوجد عدد قليل جداً منهم . نعم ان عدد العمال اليهود في الاشغال الحكومية قد ازداد في الايام الاخيرة ولكنه لا يزال قليلا جداً واقل مما يحق لنا حتى بالنسبة الى عددنا في البلاد

اللورد بيل : ماذا تعني بقولك بالنسبة الى عددكم

الدكتور وايزمن: اعني ان في الاشغال العامة التي تقوم بها الحكومة في البلاد كان يجب ان يكون عدد العمال اليهود فيها نحو ٣٠ في المئة

اللورد بيل : على اي اساس تطلب ذلك

الدكتور وايزمن : على اساس مقدار عدد نفوسنا في البلاد لست اتكلم عن نسبة اشترا كنا في ايراد الحكومة لان هذه النسبة تفوق بكثير نسبة عدد نفوسنا ولكني اطلب شيئاً اقل من هذا بكثير لقد تعدل نصيبنا في اشغال الحكومة ولكن هذا جرى بعد جهود كبيرة ومادمنا لم نحصل في اشغال الحكومة على ان يكون نصيبنا من العمال بنسبة عدد نفوسنا فلم يبق امامنا الا عملنا الخاص بنا وهو العمل العبري . وهذا العمل نفسه ينقسم الى قسمين : عندما يقوم يهودي ببناء معمل او مصنع او بغرس بيارة فانه يستخدم عدداً محسوساً من العرب وقد بلغ عدد العمال العرب الذين كانوا يشتغلون قبل الاضطرابات الاخيرة في اماكن يهودية نحو ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ عامل وفي شركة البوتاس وفي معمل الاسمنت وفي مشاريع يهودية اخرى عدد كبير من العمال العرب والاماكن الوحيدة التي لم تشغل فيها عمالا من العرب هي المزارع التي انشأناها مؤخرا بعد

الحرب العامة . وعلى كل حال فنحن في مأزق حرج : فاذا لم نشغل عمالا عرب يتهموننا بمقاطعتهم ويقولون انكم تأتون الى البلاد و لا تستخدمون العرب واذا استخدمنا عمالا منهم يقولون لنا — وقد سمعنا ذلك اكثر من مرة من الصحف العربية — انتم تأتون للبلاد وتكونون سادة ويقوم العرب وحدهم بالاعمال الشاقة، ولذا يفرض علينا ان ننشئ بايدينا مايساعدنا على تكوين ذاتنا من جديد . لم اقصد بما قلت ان تظل الاعمال في فلسطين ولاسيما العبري منها والعربي مفترقين ابداً ولكن تعديل ذلك متوقفاً على الحالة السياسية العامة التي جاءت لجنتكم الموقرة لتحقق فيها وعندما تزول الحواجز القائمة بين هذه الاعمال نستطيع عندئذ — وهذا ما ارجوه ان نرى العرب يستخدمون عدد اكبر من العمال اليهود يعادل عدد العمال العرب الذين يستخدمهم اليهود

ولا يفوتني ان اقول للجنة الموقرة ان لدى اليهود لائحة طويلة ملأى بالشكاوي ولا يقدمونها كانتقاد للحكومة لاننا نعترف بان الحكومة فعلت شيئاً ما لاجلنا واننا موجودون في هذه البلاد بفضل الحكومة البريطانية الحاكمة فيها ، وبالرغم من الاكدار التي تنتابنا من وقت لاخر فان كل يهودي يعترف من اعماق قلبه بالجميل للشعب الذي منحنا الفرصة للتجربة والعمل في

هذه البلاد ولكننا لا نستطيع ان نغمض طرفنا عن الاهمال الذي حدث من قبل الحكومة لقد كان بامكانها ان تقوم باعمال عديدة تتفق وروح صك الانتداب وفائدتها لا تعود على الوطن القومي اليهودي فحسب بل وعلى البلاد باسرها اعتدنا ان نقدم الى لجنة الانتدابات في جامعة الامم تقارير سنوية عن اعمالنا في فلسطين وفي التقرير الاخير اتينا على بعض الشكاوي واهمها واعمها ان الحكومة لم تتبع حتى الان سياسة فعالة قوية وواسعة النطاق تنطوى على بعض الفائدة للوطن القومي اليهودي ، باستطاعتي ان اقول ان الحكومة لم تقم بما فيه الكفاية مما يتعين عليها نحو العرب ولست اجمل بقولي السنوات الاربع الاخيرة مع السنوات الاثنتى عشرة التي سبقتها واظن ان وجود سكان عرب راضون عن حالتهم - مع انني لا اعلم اذا كنا سنصل في احد الايام الى مثل هذه الامنية - يكون باستطاعتهم ان يشعروا بان عمل شيء لفائدتهم معناه استتباب الامن بصورة ملموسة في الوطن القومي

اريد ان اقول كلمة اخرى وهي ان الحكومة باشرت بوضع مشروع للحكم الذاتي وارادت ان تقيم في البلاد مجلسا تشريعيا : لقد درسنا هذا المشروع ونظام المجلس فرفضناه مضطرين لاننا ظننا انه

جاء قبل اوانه وان مجيئه يجب ان يكون طبيعيا وذلك بعد تجربة دقيقة في الحكم الذاتي في المجالس البلدية. وقد وجدنا ان طريقة تأليف المجلس التشريعي والسبب الذي دفع بالعرب الى قبول مشروعه بعد ان سبق لهم ان رفضوه قبل عدة سنوات لم يكن الا لوضع عقبات جديدة في وجه الوطن القومي اليهودي ولكنني ارجو ان تتوفق اللجنة الموقرة في ايجاد احوال - واعلم ان طلبي هذا صعب جداً - تساعد على قيام مؤسسات للحكم الذاتي وقيام مجلس تشريعي يتفق مع مصالح البلاد.

ان مهمة اللجنة الموقرة معقدة وعليها ان تقوم بها في وقت فيه حالة اليهود في العالم مظلمة بصورة لم يسبق ان حصلت ابداً ومع ذلك فاني اتمنى ان تتمكن من ايجاد حل يرضي به الجميع.

خلاصة تقرير اللجنة الملكية

لفلسطين

بلاغ رسمي رقم ٩ - ٣٧

هذا نص البلاغ الرسمي رقم ٩ - ٣٧ في ٧ تموز ٩٣٧ المتضمن خلاصة تقرير اللجنة الملكية لفلسطين :

لقد كانت اللجنة الملكية لفلسطين مؤلفة من الاعضاء التالية اسماؤهم :

جناب النبيل الارل بيل . جي.سي . اس . اي . جي.بي.اي (رئيساً)

جناب النبيل السر هوراس رامبولد ، جي . اس . بي . جي سي . ام . جي . ام . في . او . (نائبا للرئيس)

السر لوري هاموند ، كي . سي . اس . آي . سي.بي . اي

السر موريس كارتر ، سي.بي . اي .

السر هارولد موريس ؛ ام . بي . اي . كي . سي .

الاستاذ راجينالد كويلاند ، سي . آي . اي .

وقد قام بمهام السكرتيرية المستر ج . م . مارتن .

وقد عينت اللجنة في شهر آب سنة ١٩٣٦ وانيطت بها الصلاحيات التالية :

التثبت من الاسباب الاساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين في اواسط شهر نيسان والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة لالتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود والتثبت ، بعد تفسير نصوص الانتداب تفسيراً صحيحاً مما اذا كان لدى العرب او لدى اليهود اية ظلامات مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اتبعت فيما مضى او التي تتبع الآن في تنفيذ الانتداب والقيام لدى اقتناعها باستناد اية ظلامة من هذه الظلامات الى اساس صحيح ، برفع التواصي لازالة تلك الظلامات ومنع تكررها .

فيما يلي خلاصة تقرير اللجنة :

الخلاصة

الباب الاول ـ المشكلة

الفصل الاول ـ الاستناد التاريخي

يتضمن هذا الفصل لمحة موجزة عن عهد اليهود القديم في فلسطين وعن الفتح والاحتلال العربي ، وتشتت اليهود ونشوء « المشكلة اليهودية » ونمو الصهيونية ومعناها .

الفصل الثاني ـ الحرب والانتداب

ان الحكومة البريطانية ، رغبة منها في نيل معاضدة العرب في الحرب الكبرى قطعت لشريف مكة في سنة ١٩١٥ وعداً مآله انه اذا قيض للحلفاء الغلبة والانتصار فان القسم الاكبر من الولايات العربية التي كانت حينئذ مشمولة في الامبراطورية العثمانية سيصبح مستقلا ففهم العرب من هذا الوعد ان فلسطين ستكون داخلة في نطاق هذا الاستقلال ولكي تتمكن الحكومة البريطانية من نيل معاضدة اليهودية العالمية اصدرت تصريح بلفور في سنة ١٩١٧ ففهم اليهود من هذا التصريح انه اذا قيض النجاح لتجربة انشاء الوطن القومي اليهودي وام فلسطين عدد كاف من اليهود فقد يتطور الوطن

القومي مع مرور الزمن وينقلب الى دولة يهودية .

وعندما وضعت الحرب اوزارها وافقت دول الحلفاء والدول المنضمة اليها على العمل بنظام الانتداب كوسيلة لتنفيذ السياسة التي ينطوي عليها تصريح بلفور وبعد مدة من الزمن اقرت عصبة الامم والولايات المتحدة صك الانتداب على فلسطين . وهذا الصك نفسه يتناول في الدرجة الاولى التزامات معينة متساوية في الاهمية وهي التزامات ايجابية فيما يتعلق بانشاء الوطن القومي ، والتزامات سلبية فيما يتعلق بحماية حقوق العرب ، وهو ينطوي ايضا على الالتزام العام - الذي ينطوي ايضا عليه كل انتداب والذي يرمي الى تحقيق الغاية الاساسية من نظام الانتداب المثبتة في الفقرة الاولى من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم .

وذلك يعني ان العمل على « رفاهية وتقدم الاهالي » ذوي الشأن هو اهم الاعباء الملقاة على عاتق الدولة المنتدبة ، كما انه يعني ضمنا تمكين اولئك الاهالي من « تولي شؤونهم بانفسهم » في الوقت الملائم .

ان اشراك السياسة التي ينطوي عليها تصريح بلفور بنظام الانتداب ينطوي على الاعتقاد بامكان التغلب عاجلا على موقف

العرب العدائي من تصريح بلفور بسبب الفوائد الاقتصادية التي كان يتوقع ان تجلبها الهجرة اليهودية الى فلسطين بوجه الاجمال

الفصل الثالث

فلسطين من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٦

وخلال السنوات الخمس الاولى من عهد الادارة المدنية، التي اسست في سنة ١٩٢٠، شرع من الجهة الواحدة في اعداد المصالح العامة التي تناول تأثيرها اكثرية السكان العربية وشرع من الجهة الاخرى في انشاء الوطن القومي اليهودي، وقد نشبت اضطرابات في سنتي ١٩٢٠ و١٩٢١، غير انه في سنة ١٩٢٥ تبادر للذهن ان الامل بوصول العرب واليهود الى توافق نهائي كان قويا الى درجة كبيرة مما ادى الى انقاص القوى المنوط بها المحافظة على النظام انقاصاً كبيراً.

ثم ظهر فيما بعد ان هذه الآمال لم تكن مستندة الى اساس ذلك لانه بالرغم من ان فلسطين على وجه الاجمال اصبحت اكثر رفاهية عن ذي قبل فان الاسباب التي ادت الى اضطرابات سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١، وهي مطالبة العرب بالاستقلال القومي واتخاذهم موقف العداء من الوطن القومي اليهودي لم يطرأ عليها ادنى تبدل

او تغيير والواقع ان وطأتها قد اشتدت من جراء العوامل الخارجية وهي تهافت يهود اوربا على فلسطين وانتشار الروح القومية عند العرب في البلاد المجاورة .

وقد كانت هذه الاسباب هي بذاتها التي ادت الى اضطرابات ١٩٢٩ و١٩٣٣ ولم تحل سنة ١٩٣٦ حتى كانت وطأة العوامل الخارجية قد اشتدت من جراء :

(١) المصاعب التي تعرض لها اليهود في المانيا وبولونيا والتي اسفرت عن زيادة الهجرة اليهودية الى فلسطين زيادة كبرى .

(٢) توقع بلوغ سوريا ولبنان في القريب العاجل نفس الاستقلال الذي نالته العراق والمملكة السعودية . ولقد كانت مصر في ذلك الحين على وشك الاستقلال ايضا .

الفصل الرابع

اضطرابات سنة ٩٣٦

لقد كانت هذه (الاضطرابات) (وقد تضمن التقرير وصفا موجزاً لها) شبيهة بالاضطرابات الاربعة التي سبقتها ، واذ كانت اشد خطراً واطول اجلا منها ، ولم يقتصر الهجوم فيها على اليهود وحدهم بل تناول حكومة فلسطين ايضا كما كانت الحالة في

اضطرابات سنة ١٩٣٣ ، وقد كانت الظاهرة الجديدة التي بدرت في هذه الاضطرابات الاخيرة الدور الذي لعبه ملوك العرب وامراؤهم في البلاد العربية المجاورة في انهاء الاضراب.

ولقد كانت (الاسباب الاساسية لاضطرابات) سنة ١٩٣٦ كما يلي :

(١) رغبة العرب في نيل الاستقلال القومي

(٢) كرههم لانشاء الوطن القومي اليهودي وتخوفهم منه .

وهذان السببان هما بذاتهما السببان اللذان اديا الى الاضطرابات السابقة ولقد كانا على الدوام متصلين معا بصورة لا تنفصم عراها وهناك كثير من العوامل الثانوية الاخرى التي ساعدت على نشوب الاضطرابات نذكر اهمها فيما يلي :

(١) انتشار الروح القومية العربية خارج فلسطين.

(٢) ازدياد هجرة اليهود منذ سنة ١٩٣٣

(٣) الفرصة المتاحة لليهود بالتأثير على الرأي العام في بريطانيا

(٤) عدم ثقة العرب في اخلاص الحكومة البريطانية .

(٥) فزع العرب من استمرار شراء الاراضي من قبل اليهود

(٦) عدم وضوح المقاصد النهائية التي ترمي اليها الدولة المنتدبة

الفصل الخامس ـ الحالة الحاضرة

ان الوطن القومي اليهودي قد خرج عن طور التجربة ولقد كان نمو سكانه مقرونا بتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية تطابق الاسس التي وضعت لها في باديء الامر . والحدث الرئيسي هو ما طرأ على المدن والصناعات من التقدم والتوسع وهناك فرق جلي يسترعي الانظار بين الصبغة الديمقراطية العصرية ، الاوربية في صميمها ، التي يصطبغ بها الوطن القومي وبين العالم العربي الذي يحيط به فالروح السائدة في الوطن القومي اليهودي هي ذات صبغة قومية شديدة وليس ثمة مجال للامتزاج او الاندماج بين الثقافة اليهودية والثقافة الغربية والوطن القومي لايمكن ان يكون شبه قومي .

فشكل الحكم القائم في مستعمرات التاج لا يلائم اناسا ديموقراطيين ومثقفين ثقافة عالية كجماعة الوطن القومي وحكومة كهذه من شأنها ان تغذي روح عدم الشعور بالمسؤولية غير المحمودة الاثر والوطن القومي يجنح الى اسراع الخطي في تقدمه لا لمجرد رغبة اليهود في الفرار من اوربا بل بسبب القلق السائد حول ما سيحل بفلسطين في المستقبل .

لقد ازداد عدد السكان العرب زيادة كبرى منذ سنة ١٩٢٠ ونالوا بعض النصيب من رفاهية فلسطين المتزايدة . فكثير من اصحاب الاملاك من بينهم استفادوا من بيوع الاراضي ومن استثمار الأثمان التي جنوها من بيعها استثماراً مربحاً . والفلاحون هم اسعد حالا على وجه العموم مما كانوا عليه سنة ١٩٢٠ ويرجع بعض الفضل في هذا التقدم الذي ناله العرب الى مادخل فلسطين من رؤوس الاموال اليهودية والى العوامل الاخرى ذات الصلة بنمو الوطن القومي . ولقد استفاد العرب بصورة خاصة من الخدمات الاجتماعية التي لم يكن ليتسنى ايجادها بالمقياس الموجودة فيه الان بدون الايرادات المستمدة من اليهود .

غير ان هذه الفائدة الاقتصادية التي جناها العرب من الهجرة اليهودية ستقل اذا استمرت شقة الخلاف السياسي بين العنصرين على الاتساع .

ان الروح القومية عند العرب هي شديدة القوة كما هي الحال عند اليهود وقد ظل مايطلبه الزعماء العرب من تأسيس حكومة ذاتية وطنية وقفل باب الوطن القومي اليهودي ثابتاً لم يطرأ عليه تغيير منذ سنة ١٩٢٠ والروح القومية عند العرب كالروح القومية عند

اليهود يغذيها النظام التعليمي ونمو حركة الشبان . ولقد كان للمعاهدة الانكليزية المصرية والمعاهدة الافرنسية السورية اللتين عقدتا مؤخراً تأثيرهما في اذكاء هذه الروح . ان شقة الخلاف بين العنصرين هي في حالتها الحاضرة واسعة وستستمر على الاتساع فيما لو ظل الانتداب الحالي معمولا به .

ان وضع حكومة فلسطين بين الشعبين المتنافرين ليس بالوضع الذي تحسد عليه فهنالك هيئتان متنافستان هما اللجنة العربية العليا المتساندة مع المجلس الاسلامي الاعلى من جهة . والوكالة اليهودية المتساندة مع المجلس الملي اليهودي من الجهة الاخرى ، وهاتان الهيئتان تستطيعان اكتساب ولاء العرب واليهود الطبيعي اكثر مما تستطيعه حكومة فلسطين . والجهود الصادقة التي بذلتها الحكومة لمعاملة كلا العنصرين بدون تحيز لم تؤد الى تحسين العلاقات بينهما ، كما ان سياسة استمالة المقاومة العربية لم تنجح ولقد اثبتت حوادث السنة الماضية ان الاستمالة لا تجدي نفعاً .

ان الشهادات التي ادلى بها زعماء العرب واليهود كانت متضادة كل التضاد ولم تترك املاً بامكان التوفيق بين وجهتي نظر الفريقين وقد كان الحل الوحيد للمعضلة الذي تقدمت به اللجنة العربية العليا

هو تشكيل حكومة عربية مستقلة في الحال وان يترك لهذه الحكومة امر معاملة الاربعمائة الف يهودي الموجودين في البلاد على الوجه الذي تستصوبه والجواب على ذلك ان الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية لن تزداد في اية ناحية من انحاء العالم فيما لو سلم الآن امر الوطن القومي للحكم العربي

وقد اكدت الوكالة اليهودية والمجلس الملي اليهودي ان في الامكان حل المعضلة عن طريق تطبيق الانتداب بحذافيره تطبيقاً حازما على اساس مطالب اليهود . وذلك بان لا يوضع قيد جديد على الهجرة وان لا يكون هنالك ما يمنع صيرورة اليهود اكثرية في فلسطين ، مع مرور الزمن والجواب على ذلك ان مثل هذه السياسة لا يمكن تنفيذها الا باللجوء الى القوة ثم انه ليس من المحتمل ان يورط الرأي العام البريطاني او الرأي العام لليهودية العالمية نفسه في اللجوء الى استعمال القوة على الدوام الا اذا اقتنع بعدم وجود وسيلة اخرى لاداء العدالة

الباب الثاني ـ تنفيذ الانتداب

لقد بحثت اللجنة بحثاً مستفيضاً فيما يمكن عمله لتنفيذ الانتداب طارقة كل النواحي الواحدة بعد الاخرى ، سعياً وراء فسح المجال

لتوطيد دعائم السلام في المستقبل وقد ادرجت نتائج تحقيقها هذا في القسم الثاني من التقرير وشرحت المشاكل التي تواجه مختلف فروع ادارة الدولة المنتدبة كما شرحت ظلامات العرب واليهود تحت كل باب . وفيما يلي المقررات الرئيسية التي توصلت اليها اللجنة:

الفصل السادس ـ الادارة

ان الموظفين الفلسطينيين الذين هم في خدمة الحكومة يحسنون العمل في الاوقات الاعتيادية اما في اوقات الاضطرابات فلا يعتمد عليهم وينبغي ان لا يكون ثمة تردد في الاستغناء عن خدمات الذين يرتاب في اخلاصهم او عدم تحيزهم .

اما فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين فالملاك (الكادرو) هو اصغر من ان يسمح بتشكيل خدمة مدنية منهم لفلسطين وحدها وعلى ذلك يترتب على الادارة ان تستمر على الاستعانة بموظفي المستعمرات غير ان مدة الخدمة الاعتيادية في فلسطين يجب ان لا تقل عن سبع سنوات وينبغي صرف العناية الفائقة في اختيار الموظفين وتدريب الذين يقع الخيار عليهم تدريباً تمهيدياً .

ب ان اللجنة تعترف بالمشاق التي تعانيها الادارة البريطانية التي كانت مسوقة منذ البدء على العمل تحت ضغط شديد دون ان تتسنى

لها فرصة للتفكير الهادئ فهنالك مركزية زائدة عن الحد والصلة الموجودة بين الرئاسات العليا للدوائر وادارة الالوية غير وافية بالمرام .

ان ظلامات العرب واليهود ومطالبهم فيما يتعلق بالمحاكم لا يمكن التوفيق بينهاوهي تكشف القناع عن التنافر العنصري الذي يتخلل فروع الادارة باجمعها . ومما يزيد في صعوبة ايجاد نظام قضائي يتفق واحتياجات شعوب فلسطين المختلطة وجود لغات رسمية ثلاث وايام عطلة اسبوعية ثلاث واعياد رسمية ثلاث ونظم قانونية ثلاثة اما فيما يتعلق بالشكوك التي تخامر اليهود حول كيفية تعقيب الدعاوى الجنائية فاللجنة تلفت النظر الى الصعوبات التي تجابه دائرة النيابة في بلاد تكثر فيها شهادات الزور ويتعذر فيها الحصول على البينات في كثير من الدعاوى . وهي ترى ان البغضاء المستحكمة بين العنصرين وعلى الاخص عند وقوع الازمات قد اثبتت ان لها تأثيرها السيء في اعمال تلك الدائرة . واللجنة توصي بان يكون محامي الحكومة الاول بريطانياً .

ومن الضروري انجاز تعبيد طريق يافا ـ حيفا بما امكن من السرعة .

ولا بد من القيام بتحقيق آخر بواسطة احد الخبراء للفصل فيما اذا كانت البلاد في حاجة الى مرفأ ثان عميق المياه ، ويفضل بناء هذا المرفأ ، فيما لو تقرر بناؤه ، في مكان متوسط بين يافا وتل ابيب بحيث يكون في متناول كل من البلدين على السواء .

ليس ثمة فرع من فروع الادارة لا تتدخل به الوكالة اليهودية غير ان الوكالة لا يصح ان تكون موضعاً للانتقاد بسبب ذلك ، فالمادة الرابعة من صك الانتداب تخولها حق ابداء المشورة والتعاون مع الحكومة في كل امر من الامور التي تمس مصالح السكان اليهود تقريباً وهي تشكل حكومة موازية تقوم الى جانب حكومة الدولة المنتدبة . والمركز الممتاز الذي تتمتع به يزيد في حدة خصومة العرب .

لقد كانت اللجنة العربية العليا مسؤولة لدرجة كبيرة عن مواصلة الاضراب في السنة الماضية وتمديد اجله ويجب ان يتحمل مفتي القدس بصفته رئيساً لهذه اللجنة قسطه الوافي من المسؤولية ومن سوء الحظ انه لم يكن في الامكان منذ سنة ١٩٢٩ القيام باي عمل لوضع انتخابات المجلس الاسلامي الاعلى ومركز رئيسه على اساس نظامي ؛ فالوظائف التي جمعها المفتي في نفسه واستعماله لتلك

الوظائف قد ادى الى انشاء حكومة عربية ضمن حكومة ويمكن وصفه بانه رئيس حكومة موازية ثالثة . وقد بحثت اللجنة في اقتراح يرمي الى انشاء وكالة عربية واسعة النطاق مؤلفة من ممثلي البلاد العربية المجاورة ومن ممثلي عرب فلسطين لحفظ التوازن مع الوكالة اليهودية فاذا ظل الانتداب الحالي قائماً فلابد من البحث في مشروع كهذا .

الفصل السابع ـ الامن العام

على الرغم من ان نفقات الامن العام قدارتفعت من ٢٦٥،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٣ الى مايتجاوز ٨٦٢،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٥ ـ ٣٦ (والى ٢،٢٣٠،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٦ ـ ٣٧ وهي السنة التي وقعت فيها الاضطرابات) فمن الثابت ان الواجب الاولي . وهو الواجب الذي يقضي بالمحافظة على الامن العام لم يؤد

واذا حدث ان نشبت الاضطرابات مرة اخرى بشكل يتطلب تدخل السلطات العسكرية فيجب ان لايكون ثمة تردد في تطبيق الاحكام العرفية على البلاد بكاملها تحت اشراف عسكري غير مجزأ . وفي مثل تلك الحالة ينبغي تجريد الاهالي من السلاح واقامة هيئة فعالة على الحدود لمنع التهريب والهجرة غير المشروعة

وتسرب الاسلحة واذا لم يعمد الى نزع السلاح فيجب الاحتفاظ بالبوليس الاضافي كقوة مدربة للدفاع عن المستعمرات اليهودية

لقد كانت الاستخبارات خلال الاضراب غير مرضية ان اكثرية ضباط البوليس الفلسطيني في دائرة التحقيقات الجنائية مخلصون كل الاخلاص لعملهم اما افراد البوليس الذين ينتمون الى الرتب الدنيا ، كغالبية افراد البوليس في الاقضية ، فهم ليسوا ممن يعتمد عليهم عند وقوع الاضطرابات وان كانوا نافعين في اوقات السلم وسيكون من الخطر بمكان عظيم تعريض البوليس العربي في فلسطين الى مثل ذلك التوتر العصبي الذي عرض له في الصيف المنصرم .

ينبغي تعيين ضباط بريطانيين في المناطق « المختلطة »

ويجب ان يكون هناك بوليس احتياطي مركزي ومحلي ، ومن الامور الاساسية ايضاً ان تكون هناك قوة كبيرة متحركة من الفرسان سواء كان ذلك عن طريق تشكيل قوة من الدرك ، او عن طريق زيادة افراد البوليس البريطاني الخيالة

عقب اضطرابات سنة ١٩٢٩ لم ينفذ حكم الاعدام الا في ثلاثة اشخاص من القتلة بينما ان احكام الاعدام المبرمة بلغت ٢٧ حكماً وفي

سنة ١٩٣٦ بلغت حوادث القتل التي تم التبليغ عنها ٢٦٠ حادثة وادين ٦٧ شخصاً ولم يحكم بالاعدام على احد . ان معاقبة المجرم بسرعة وانزال العقاب الملائم به هو عامل اساسي في حفظ القانون والنظام، لقد بلغ مجموع مافرض من الغرامات المشتركة في المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٦ ٦٠،٠٠٠ جنيها غير انه لم يجمع منها لغاية هذا التاريخ سوى ١٨،٠٠٠ جنيها . واذا كانت الغاية ان يكون للغرامات المشتركة أثرا رادعا فمن الواجب قصرها على المبلغ الذي يمكن جمعه واقامة قوة من البوليس التأديبي في القرية او المدينة . على نفقة اهلها ، الى ان تدفع الغرامة

ان العقوبات المنصوص عليها في قانون المطبوعات والاجراآت التي اتخذت بمقتضى القانون المذكور ليست كافية . فمن الواجب سن قانون يقضي بايداع تأمين (ديبو زيتو) نقدي يمكن مصادرته ويفرض عقوبة الحبس ودفع الغرامة ويجب ان ينص القانون ايضاً على مصادرة المطبعة ، وهناك ضرورة ماسة لانشاء ثكنات للبوليس في بعض المدن واقامة بيوت لسكن الافراد المتزوجين منهم

ان ايرادات فلسطين لايمكن ان تفي بجميع ماتتطلبه التدابير المقترحة من النفقات وسيستلزم الامر ان تدفع حكومة جلالته في

المملكة المتحدة اعانات سخية لتلك الغاية اما الاثر الفوري لهذه التدابير فسيكون توسيع شقة الخلاف بين العرب واليهود مقرونا ذلك برد فعل يتخطى اثره حدود فلسطين ويتجاوزها الى ابعد منها بكثير .

الفصل الثامن - الشؤون المالية

لم تكن الخزينة حتى السنين الاخيرة تبيح القيام باصلاح واسع النطاق في الشؤن والخدمات الاجتماعية ، فان تراكم وفر كبير في الخزينة امر انفردت به السنين الاربع الاخيرة التي بدأت بسنة ١٩٣٢ ولقد كان ثمة مايبرر اتخاذ موقف التحفظ والتؤدة في اجراء الاصلاحات المشار اليها اما الاستنتاج بان هذا الوفر الكبير ناشيء عن تقتير لاموجب له في الصرف فهو امر لم يؤيده التحليل الدقيق لان الوفر باجمعه مثقل بالرهون الى درجة لايبقى منه معها الا مايزيد قليلاً على المقدار المعقول لسد الذمم الحالية

واذا توقف تدفق رؤوس الاموال على فلسطين، وهو الامر الذي تمتاز بـه اقتصاديات فلسطين بصورة خاصة ، فليس هناك ما يستدعي ان يكون زوال هذه الميزة الاستثنائية مؤديا الى وقوع البلاد في الفاقة وان كان ذلك قد يؤدي الى خفض مستوى

المعيشة الى درجة ما ريثما تستقر اقتصاديات البلاد على اساس جديد غير ان امكان خروج رؤوس الاموال من فلسطين في حالة ركود الحالة الاقتصادية فيها ركوداً طويل الامد هو امر لايمكن تجاهله بالكلية

وبالنظر لعدم وجود احصاآت وافية يتعذر التثبت من درجة صحة الشكوى التي تقدم بها العرب بان حماية الصناعات يعود جل فائدتها على اليهود ويقع جل اعبائها على عاتق العرب. والمأمول ان تتمكن دائرة الاحصاآت الجديدة عن قريب من التحقيق في مسألة توزيع الضرائب، وان تفرض الضرائب الجديدة على اساس مجموع عبء الضرائب التي ستقوم البلاد بحمله لا بالنسبة لما تحدثه الضرائب من التأثير في اية صناعة خاصة من الصناعات

وليس هناك مجال للجدل في حاجة البلاد الى زيادة صادراتها وايجاد اسواق لما تنتجه من الاثمار الحمضية الاخذة في التزايد من سنة الى اخرى وقد وجدت اللجنة بعد امعان النظر في الوسائل المختلفة التي يمكن اتخاذها لتذليل الصعوبات الناجمة عن سياسة عدم التمييز في التعرفة المنصوص عليها في المادة ١٨ من صك الانتداب ان أحكام تلك المادة اصبحت لا توافق الزمن الحاضر فاذا لم تعدل

تلك المادة فان فلسطين ستستمر على تحمل الخسائر من جراء القيود التي تعيق التجارة الخارجية ولذلك ينبغي فتح باب المفاوضات بدون امهال لوضع تجارة فلسطين على قاعدة اعدل من القاعدة التي هي عليها الان .

الفصل التاسع ـ الاراضي

ان خلاصة من التشاريع المتعلقة بالاراضي التي سنت خلال الحكم المدني تكفي لاظهار ما بذلته الحكومة المنتدبة من الجهود لتنفيذ تعهداتها في هذا الباب . واللجنة تلفت النظر الى الصعوبات الخطيرة المحيطة بالقانون الذي اقترحت حكومة فلسطين سنه لحماية صغار الملاكين ومن الواجب تعديل دستور فلسطين ، وتعديل صك الانتداب ايضاً اذا لزم الامر بصورة تفسح مجالا لسن قانون يخول المندوب السامي سلطة منع انتقال الاراضي الى اليهود في اية منطقة معينة وذلك كي يصبح في قيد الامكان تنفيذ التعهد الذي يقضي بحفظ حقوق العرب ووضعيتهم ، وريثما تتم عمليات المساحة والتسوية ترحب اللجنة بمنع بيوع قطع الاراضي المنعزلة والصغيرة المساحة الى اليهود ، على انها ترجح اللجوء الى مشاريع اوسع مما سبق لاعادة تنظيم الملكية تحت اشراف الحكومة . وهي تحبذ

الاقتراح القائل بتشكيل شركات خاصة للمنافع العامة لتتولى القيام بمشاريع عمرانية كهذه خاضعة لبعض القيود.

وينبغي تعيين لجنة من ذوي الخبرة لسن قانون للاراضي وقد اوضحت اللجنة بلزوم الاسراع في عمليات التسوية (التي تحتاج اليها البلاد . حاجة ماسة) وتحسين الاصول التي تسير عليها عمليات التسوية .

ان النظام الحالي لمحاكم الاراضي من شأنه ان يساعد على البطء في سير الدعاوى وربما تتم عمليات المساحة والتسوية يجب تأليف محكمتين او ثلاث محاكم اراض مستقلة عن المحاكم المركزية بحيث تكون كل منها برئاسة قاض بريطاني منفرد .

لقد استفاد المزارع القروي بصورة عامة لغاية يومنا هذا مما قامت به الادارة البريطانية من الاعمال ومن وجود اليهود في البلاد الا انه ينبغي اتخاذ اقصى ما يمكن من الحيطة لتأمين حفظ حقوق المستأجرين والمزارعين العرب في حالة وقوع بيوع اراض اخرى وعلى ذلك يجب ان لا يسمح بانتقال الاراضي (الى اليهود) الا حينما يمكن استبدال الزراعة الواسعة بالزراعة الكثيفة ، وليس من المنتظر ان تتسع المناطق الجبلية لاية زيادة كبيرة تحدث في عدد

سكان القرى . ولذلك يجب على الحكومة ان لا تعمد في الوقت الحاضر ولا بعد مضي عدد كبير من السنين ، الى تسهيل حشد اليهود في المناطق الجبلية بوجه عام

ان عدم كفاية الاراضي يعود الى تكاثر السكان العرب اكثر مما يعود الى ابتياع الاراضي من قبل اليهود . ولا يمكن التسليم بما يدعيه العرب من ان اليهود قد حصلوا على نسبة زائدة من الاراضي الجيدة فكثير من الاراضي المغروسة الآن باشجار البرتقال لم تكن عند ابتياعها الا كثبان رمال او مستنقعات غير مزروعة . ومن الامور اللازمة اصدار تشريع يقضي باناطة المياه السطحية في المندوب السامي واللجنة توصي بزيادة عدد الموظفين الذين يقومون بالتنقيب والبحث عن المياه وبزيادة التجهيزات الموضوعة تحت تصرفهم بغية التوسع في الري وهي تحبذ المشروع الموضوع لاعمار منطقة الحولة .

واللجنة تدرك تمام الادراك ضرورة القيام بتحريج الاراضي على مقياس واسع ولزوم وضع برنامج بعيد الامد لانشاء الغابات ولكن بالنظر لما استنتجته من قلة الاراضي الميسورة للسكان الزراعيين في الجبال ، لا يسعها ان توصي ببرنامج ينطوي

على اخراج المزارعين من الاراضي بمقياس واسع الا اذا وفرت لهم اراض زراعية اخرى او اوجد لهم عمل مناسب على الارض على انه اذا اخذت البلاد كمجموع فان قسما كبيراً من ارضها يصلح للتحريج وليس للزراعة واللجنة تحبذ القيام بمشروع يرمي الى تحريج سفوح التلال الكثيرة الانحدار منعا لانهيار تربتها ومنع الرعي في الاراضي الصالحة للتحريج وانشاء غابات للقرى حيثما امكن لمنفعة المزارعين المجاورين لها .

الفصل العاشر ـ الهجرة

لقد ازدات مشكلة الهجرة خطورة من جراء عوامل ثلاثة وهي :

(١) القيود الشديدة التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على الهجرة الى بلادها . (٢) استلام الحكومة الوطنية الاشتراكية لمقاليد الحكم في المانيا . (٣) ازدياد الضغط الاقتصادي على اليهود في بولونيا

ان بقاء عنصر وافر الذكاء والنشاط مدعم بمقادير كبيرة من الاموال ، على اصطدام متواصل مع شعب متوطن في البلاد يعتبر فقيرا بالنسبة الى ذلك العنصر ويختلف عنه من حيث مستوى

الثقافة ، قد يؤدي مع الزمن الى رد فعل خطير ، وان مبدأ الاستيعاب الاقتصادي الذي مؤداه ان يتوقف مقدار الهجرة الى البلاد على اساس قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين دون ان يكون لغير هذه الاعتبارات الاقتصادية شأن في ذلك ، هو مبدأ غير ملائم في الوقت الحاضر وهو يضرب صفحاً عن بعض العوامل التي تنطوي عليها الحالة مما لا يسع السياسة الحكيمة ان تتجاهله او تهمله . فمن اللازم ان يحسب للعوامل السياسية والاجتماعية والنفسية حسابها في هذا الشأن وينبغي على حكومة صاحب الجلالة ان تضع حداً سياسياً اعلى للهجرة اليهودية . وهذا الحد السياسي الاعلى يجب ان يحدد بـ ١٢٠٠٠ في السنة للسنوات الخمس المقبلة . ويجب ان يطلق المندوب السامي الخيار في ادخال عدد من المهاجرين لا يتجاوز الرقم السابق كحد اعلى ، على ان يكون ادخالهم خاضعا على الدوام لمقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب

واللجنة توصي باجراء التعديل التالي في نظام الهجرة من ضمن التعديلات الاخرى التي توصي بها وهو ان يكون للادارة رقابة مباشرة على المهاجرين الذين ينتمون للصنف أ (١) اي الاشخاص الذين يملكون رأس مال قدره ١٠٠٠ جنيه فمن الواجب ان لا يكتفى

الشخص الذي يود الدخول الى فلسطين من هؤلاء ، باقناع سلطة المهاجرة بانه يملك ١٠٠٠ جنيه بل ينبغي عليه ايضا ان يقنع تلك السلطة بان في فلسطين متسعا لاشخاص آخرين من الذين يمارسون الصنعة او الحرفة او التجارة التي ينوي تعاطيها .

وينبغي ايضا اعادة النظر في تفسير اصطلاح « الاشخاص المعالين » بحيث يصبح هذا الاصطلاح شاملا لفريقين اثنين : (١) الاقارب الاقربين الذين يملكون حق الدخول بالنظر لان اعالتهم تتوقف على الشخص المقيم في فلسطين ، (٢) الاقارب الاخرين الذين يجب ان تقتنع سلطة المهاجرة بان في استطاعة المهاجر او المقيم الدائمي المختص ان يعيلهم ماداموا لا يستطعون اعالة انفسهم بانفسهم وينبغي ان يرفع الى المندوب السامي التوزيع النهائي لشهادات الهجرة الذي تجريه الوكالة اليهودية لاقراره .

ويجب زيادة الاستفادة من موظفي ادارة الالوية لدى اجراء البحوث فيما يتعلق باعداد جدول العمال النصف سنوي ثم ان مسألة منازل السكن هي من الاعتبارات الاقتصادية التي يجب ان ينظر اليها باهتمام اكثر من السابق لدى البحث في قدرة البلاد على الاستيعاب .

ومن حيث ان الهجرة كانت العامل الاكبر الذي اوصل الوطن القومي الى حالته الحاضرة من التوسع ، فالحكومة المنتدبة قد قامت تمام القيام بتنفيذ الالتزام المترتب عليها لتسهيل انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين كما يشهد بذلك وجود ٤٠٠،٠٠٠ من السكان اليهود فيها ولكن ذلك لا يعني ان الوطن القومي يجب ان يستقر على وضعه الحالي . واللجنة لا يمكنها ان توافق على الرأي القائل بان الدولة المنتدبة بعد ان سهلت انشاء وطن قومي ، لها ما يبررها في اغلاق ابوابه . فالوطن القومي تعتمد حياته الاقتصادية الى حد بعيد على دوام الهجرة وقد وظف فيه مقدار كبير من رؤوس الاموال بدافع افتراض دوام الهجرة .

ان وضع القيود على الهجرة اليهودية لا يحل مشكلة فلسطين فالعرب اصبحوا يعتبرون الوطن القومي ، وهو في حالته الحاضرة ، اكبر مما يجب ان يكون ويرون فيه حاجزاً يحول دون تحقيق امانيهم القومية في الاستقلال .

الفصل الحادي عشر - شرق الاردن

ان مواد صك الانتداب المتعلقة بالوطن القومي اليهودي لا تسري على شرق الاردن واحتمال توسيع الوطن القومي عن طريق

هجرة اليهود الى شرق الاردن يتوقف على افتراض وجود الوفاق بين اليهود والعرب . غير ان مقاومة العرب للهجرة اليهودية ليست اقل شدة في شرق الاردن منها في فلسطين ولا يسع حكومة شرق الاردن الا ان ترفض تشجيع الهجرة اليهودية ازاء المقاومة الشعبية التي تجابه تلك الهجرة .

الفصل الثاني عشر ـ الصحة العامة

لقد لخصت ظلامات اليهود في هذا الفصل بانها عبارة عن شكواهم من عدم صرف الحكومة المنتدبة لمقادير كافية من المال على مساعدة المصالح الصحية التي انشأوها من اموالهم الخاصة . فالمال الذي يصرف على اية مصلحة من المصالح يؤخذ حتما من حساب مصلحة اخرى وقد يغرب عن الذهن احيانا ان فلسطين لا تزال فقيرة بالنسبة الى غيرها بالرغم من تقدم الوطن القومي من الوجهة الاقتصادية والمسألة بمجموعها توضح صعوبة انشاء المصالح في دولة واحدة لشعبين اثنين يختلفان اختلافا بينا من حيث مستوى المعيشة

الفصل الثالث عشر

الاشغال العامة والمصالح الاخرى

اذا كان المفروض ان توزع الوظائف بين العنصرين بالنسبة

لعدد افراد كل عنصر منهما فان الحكومة قد حافظت على هذه النسبة بقدر الامكان في الخدمة المدنية عموما بالرغم من ان سرعة تزايد العنصر اليهودي قد جعلت هذا الامر من الصعوبة بمكان

وفي فلسطين ؛ حيث تختلف اجور العمال العاديين من العرب واليهود ويكثر تقلب الاجور ، يستحيل جعل الاستخدام في الاشغال العامة موقوفا دائما على اساس نسبة ثابتة بين العنصرين . واللجنة لم تتقدم باية توصية فيما يتعلق باستخدام اليهود وغير اليهود في دوائر الحكومة وفي الاشغال العامة والمصالح الاخرى. وهي تشير الى الصعوبات الناجمة عن استحكام روح التنافر بين العنصرين . والاختلاف بين مستوى معيشتهما والفرق بين معدل الاجور والصعوبات الاخرى الناشئة عن ايام العطل الثلاثة المختلفة . وتعرب عن اقتناعها بان الحكومة قد عالجت الحالة بسعة صدر وان القول بان موقف الحكومة من استخدام اليهود لا ينطوي على العطف قول لا يستند الى اساس .

الفصل الرابع عشر ـ المسيحيون

ان مصلحة المسيحيين الدينية فيما يتعلق بالاماكن المقدسه لاتقل شأنا عن مصلحة اليهود والمسلمين . ومسيحيو العالم لايسعهم

ان يقفوا موقف عدم المبالاة فيما يتعلق بانصاف ورفاهية اخوانهم بالدين في البلاد المقدسة .

ان المذكرة المتضمنة ظلامات الطائفة العربية الارثوذكسية وشكايتهم من الموقف الذي وقفته الحكومة بترك الامور تجري في مجراها قد وصلت متأخرة لدرجة ثالث دون درسها بالتفصيل غير ان اللجنة تشير الى ما قامت به اللجنة المالية المعينة بمقتضى قانون البطريركية الارثوذكسية لسنة ١٩٢٨ من الاصلاح الناجع في مالية البطريركية والى البحث الذي جرى بين الحكومة والبطريركية والعلمانيين حول اعادة تنظيم الشؤون الداخلية للبطريركية من جديد ، بما فيه تشكيل مجلس مختلط وتلك المسائل لا تزال موضع نظر الحكومة .

وقد اشارت اللجنة الى مسألة اشتغال الموظفين المسيحيين في ايام الاحاد بسبب محافظة اليهود الدقيقة على السبت واللجنة تميل الى الموافقة على ان الوضع الحاضر يلقي على كاهل الموظفين المسيحيين عبئا زائداً من العمل ويضر بالنفوذ الروحي للكنيسة المسيحية .

اما في المسائل السياسية فقد ربط المسيحيون العرب مقدراتهم بمقدرات اخوانهم المسلمين .

الفصل الخامس عشر

قانون الجنسية واكتساب الجنسية الفلسطينية

اما فيما يتعلق بظلامة اولئك العرب الذين غادروا فلسطين قبل الحرب (والذين يقال ان عددهم يبلغ ٤٠،٠٠٠) بنية العودة اليها فيما بعد ثم لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية الفلسطينية، فاللجنة تقترح ان تمنح الجنسية الفلسطينية لمن يستطيع ان يثبت منهم عدم انقطاع صلته الشخصية بفلسطين واستعداده لتقديم تأكيد رسمي صريح بنيته العودة الى البلاد هذا اذا لم تمنح الجنسية الفلسطينية الى جميع هؤلاء.

اما فيما يتعلق باليهود فالتشريع الحالي يفي بالالتزام الوارد في صك الانتداب حول هذا الموضوع. غير ان اليهود لم يقدموا على الاستفادة من الفرصة التي اتيحت لهم لاكتساب الجنسية الفلسطينية والسبب في ذلك هو ان مصلحتهم الاساسية مرتبطة بالشعب اليهودي نفسه. اما الاخلاص لفلسطين وحكومتها فمن الامور الثانوية في نظر الكثيرين منهم

واللجنة لا تؤيد النقد الموجه الى حصر حق التصويت في الانتخابات البلدية في الفلسطيني الجنسية. فمن المرغوب فيه جداً

ان يصبح جميع الاشخاص الذين ينوون الاقامة الدائمة في فلسطين فلسطيني الجنسية وتوفر هذا الشرط في الناخبين هو حافز مباشر من شأنه ان يحمل اولئك الاشخاص على السعي لاكتساب الجنسية الفلسطينية.

الفصل السادس عشر ـ المعارف

من دواعي الاسف ان لا تكون الادارة قد فعلت اكثر مما فعلته في سبيل نشر المعارف. فالتعليم يجب ان لا ينظر الى اهميته من حيث هو تعليم فقط، اذ ان ما يبذل من الجهود لتحسين حالة الفلاح المادية لن يقيض له النجاح الا اذا تلقى الفلاح تربية عقلية كافية تمكنه من الاستفادة من التعليم الفني. وبالنظر لعدم كفاية الاعتمادات الحالية المخصصة لتعليم العرب، يترتب على الادارة ان تعتبر ان النصيب الذي يستحقونه من الخزينة العامة لهذه الغاية هو الثاني في الاهمية بعد الاعتمادات المخصصة للامن العام ومع ذلك فان الامر الذي يفوق بتأثيره السيء نقص المدارس العربية هو الطابع القومي المحض الذي تصطبغ به مدارس كل من الشعبين وليس في وسع اللجنة ان تجد علاجا لهذا الامر على الاطلاق. قد يكون المثل الاعلى لنظام التعليم في هذه البلاد

جعل ذلك النظام نظاما واحدا ثنائي القومية للعنصرين معا ، غير ان ذلك يتعذر تحقيقه بموجب صك الانتداب الذي يخول كلا من الشعبين « حق صيانة مدارسه الخاصة لتعليم ابنائه بلغته الخاصة » ونظام المدارس العربيه واليهودية المعمول به الان يزيد حتما في توسيع شقة الخلاف بين العنصرين وسيظل ذلك شأنه في المستقبل ايضاً .

يجب تشجيع التعليم المختلط حيثما امكن ذلك اي في المدارس الفنية والصناعية التي تنشأ حديثاً مثلا . اما بصدد ما يطالب به اليهود من زيادة مقدار الاعانة التي تمنح لمدارسهم فاللجنة ترى انه ليس هناك ما يبرر زيادة هذه الاعانة مهما كانت تلك الزيادة مرغوبا بها في ظروف اخرى ، الا بعد ان يكون قد صرف على ترقية التعليم لدى العرب مبالغ تفوق كثيراً ما صرف عليه لغاية الان . بحيث يصبح مستوى التعليم عندهم موازيا لمستوى التعليم عند اليهود . ان مدى ما حمل اليهود انفسهم من الضرائب في سبيل نشر التعليم هو صفة من احسن الصفات التي يمتاز بها الوطن القومي اليهودي . ومثل هذه المساعدة التي يقدمها الانسان لنفسه حرية بكل تأييد . ولكن هذا التأييد يجب ان لا يأتي عن طريق تغيير النسبة الحالية

بين الاعانة الممنوحة لليهود والمبالغ المصروفة على العرب بل يجب ان يكون نتيجة لزيادة مجموع المبالغ المصروفة على التعليم

والتباين بين نظام التعليم عند اليهود وبين نظام التعليم عند العرب اكثر ما يكون بروزاً في درجات التعليم العليا. فلليهود جامعة من طراز عال والعرب ليس لديهم جامعة وليس في وسع الطبقة المثقفة من شبانهم ان يتموا تعليمهم الا اذا حملوا انفسهم عبء السفر الى الخارج. واذا وضع المشروع الذي يرمي الى تأسيس جامعة بريطانية في الشرق الادنى على بساط البحث من جديد فيجب ان ينظر بمنتهى الامعان في امكان انشاء تلك الجامعة في جوار القدس او حيفا

الفصل السابع عشر — الحكم الذاتي

ان نظام الحكم الذاتي الحالي الذي تمارسه (المجالس المحلية) في مناطق القرى يشتمل على نقصين، اولهما فقدان المرونة وثانيهما المركزية التي لاموجب لها ولا بد من القيام بمحاولة لتقوية المجالس المحلية القليلة التي لاتزال موجودة في مناطق القرى العربية غير ان اللجنة لاتجد في الوقت الحاضر اعادة تشكيل المجالس المنحلة او تشكيل مجالس جديدة الا اذا كان ذلك مقروناً بطلب جدي ولا يمكن ان يعود توسيع الحكم الذاتي في القرى بفائدة فعالة الا بعد

ان تكون التدابير المتخذة للتعليم الاولي قد اثمرت ثمرها بفعل الزمن

اما عيوب نظام البلديات الحالي فهي (١) فقدان روح التشبث في البلديات المتأخرة عن غيرها (٢) القيود الموضوعة على تشبثات البلديات المتقدمة على غيرها بموجب القانون الذي جعل جميع البلديات خاضعة على السواء لاشراف الحكومة والادارة المتمركزة ، ويرجع السبب في عدم الاهتمام الذى يبديه سكان المدن في اكثر المجالس البلدية الى تحديد السلطات والمسؤوليات

ان لمدينة تل ابيب مشكلاتها الخاصة وهي مشكلات فذة ناشئة عما حصل في سكانها من التزايد العجيب خلال السنوات الخمس الاخيرة فالاهداف التي وضعها سكان تل ابيب نصب اعينهم فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية بحد ذاتها موضع التقدير وقد اظهر دافعو الضرائب استعدادا يحمدون عليه لتحمل عبء الضرائب الباهظة بغية الوصول الى تلك الاهداف ، ولقد واجهت المدينة صعوبات استثنائية وتمكنت بدرجة كبيرة من التغلب على تلك الصعوبات دون ان تتأثر وضعيتها المالية تأثرا خطيراً

ومن الضروري سن قانون جديد يقضي بتصنيف البلديات واهم المجالس المحلية تصنيفاً جديداً وتقسيمها الى اصناف مختلفة

بحسب اتساعها واهميتها . وفي هذه الحالة يمكن تغيير مدى السلطة والاستقلال الممنوحين المجالس بحيث يكون ذلك ملائماً لكل صنف على حدته . فالسلطات الممنوحة للصنف الاول من البلديات بموجب القانون الحالي هي غير وافية ومن الضروري توسيعها .

ويجب استقدام شخص خبير في مسائل البلديات للاستعانة به على وضع صيغة القانون الجديد وتحسين واتساق العلاقات التي تربط بين الحكومة والبلديات ، سيما في البلدان الكبيرة ، على ان يتناول عمله بصورة خاصة ازالة اسباب التأخير الذى يحصل في الوقت الحاضر في تصديق ميزانيات البلديات .

ومن الضروري ان ينظر على الفور وبعين العطف في حاجة مدينة تل ابيب الى قرض كبير

ان الصلة العادية التي تقوم عادة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية هي في فلسطين غير ممكنة التحقيق .

الفصل الثامن عشر - مؤسسات الحكم الذاتي

ان الآمال التي كانت معقودة في سنة ١٩٢٢ على التقدم بخطوات سريعة نحو الحكم الذاتي قد اصبحت ابعد منالا من ذي قبل . فالحائل الواقف في سبيل تحقيقها - وهو موقف العرب

العدائي من الوطن القومي - قد اشتدت وطأته مع الزمن بدلا من ان تخف .

ان الزعماء اليهود قد يرضون بتشكيل مجلس تشريعي على اساس المساواة بين العرب واليهود غير ان اللجنة مقتنعة بان هذه المساواة ليست حلاً عملياً للمشكلة اذ من الصعب الاعتقاد ان مثل هذه الوسيلة الاصطناعية يمكن ان تطبق تطبيقاً فعالا او ان تدوم طويلاً ، وعلى كل ، فان الزعماء العرب لن يقبلوا بها .

واللجنة لا توصي بالقيام باية محاولة لبعث الاقتراح المتعلق بتشكيل مجلس تشريعي من جديد غير انه لما كان من المرغوب فيه ان يكون لدى الحكومة وسيلة منتظمة فعالة تستعين بها في سبر غور الرأي العام فيما يتعلق بسياستها فاللجنة ترحب بتوسيع المجلس الاستشاري عن طريق ضم اعضاء غير موظفين اليه ومن الممكن ان يشكل هؤلاء الاعضاء اغلبية المجلس وان ينتخبوا انتخابا. ويكون في وسع هؤلاء الاعضاء عرض ما يودون عرضه بقرارات يتخذونها في المجلس ولكنهم لا يعطون صلاحية تخولهم اقرار او رفض الميزانية او التدابير التشريعية الاخرى ، غير ان العرب ليس من المحتمل ايضاً ان يقبلوا بهذا الاقتراح .

ومن المسلم به ان عرب فلسطين يصلحون لحكم انفسهم بانفسهم كعرب العراق اوسوريا ثم ان يهود فلسطين يصلحون لحكم انفسهم بانفسهم كاي شعب منظم مثقف من شعوب اوربا . غير انه بالنظر لكون هذين الشعبين خاضعين معاً لانتداب واحد فمنح الحكم الذاتي لكليهما معاً امر غير عملي . ان الانتداب لا يمكن تنفيذه تنفيذاً تاما ، ولا انهاء اجله بصورة مشرفة عن طريق استقلال فلسطين كوحدة غير مجزأة ، الا اذا كان في الامكان تسوية النزاع القائم بين العرب واليهود .

الفصل التاسع عشر ـ الاستنتاجات والتواصي

لقد اجملت اللجنة في هذا الفصل ما توصلت اليه من الاستنتاجات الوارد بيانها في هذا الباب من التقرير ولخصت ظلامات العرب واليهود والتواصي التي تقدمت بها لازالة الظلامات المشروعة منها وقد اضافت اللجنة الى ذلك ان التواصي التي تقدمت بها هي ليست تلك التواصي التي تقتضيها الصلاحيات التي أنيطت بها فهي لن « تزيل » الظلامات ولن « تمنع تكررها » غير انها افضل المسكنات التي تستطيع اللجنة ان تصفها للداء الذي تعاني فلسطين آلامه وهي لا تخرج عن كونها مسكنات ليس الا ، ولا يمكنها ان

تستأصل شأفة هذا الداء ، فهو متأصل الى درجة حملت اللجنة على الجزم في الاعتقاد بان الامل الوحيد بشفائه لا يأتي الا عن طريق اجراء عملية جراحية .

الباب الثالث ـ امكان الوصول الى تسوية دائمة

الفصل العشرون ـ ضغط الظروف

لقد اعادت اللجنة تلخيص المشكلة الفلسطينية في هذا الفصل وذلك ان الحكومة البريطانية مدفوعة بضغط الحرب العالمية كانت قد قطعت بعض الوعود للعرب واليهود بقصد نيل معاضدتهم ؛ وقد علق كل من الفريقين بعض الآمال على هذه الوعود .

ان تطبيق نظام الانتداب بوجه الاجمال وصك الانتداب بصورة خاصة على فلسطين ينطوي على الاعتقاد بان الالتزامات التي تعهدت بها الدولة المنتدبة نحو العرب واليهود قد يثبت مع الزمن بانها قابلة للتوفيق بالنظر لما سيحدثه الرخاء المادي الذي تجره الهجرة اليهودية الى فلسطين عموما من التأثير الطيب على العرب الفلسطينيين ، لكن هذا الاعتقاد لم يتحقق وليس ثمة امل بتحقيقه في المستقبل

غير ان الشعب البريطاني لايستطيع التنصل من التزاماته بناء على هذا السبب ، وبغض النظر عن هذه الالتزامات فان الاحوال القائمة في فلسطين مازالت تتطلب بذل جهود مضنية من قبل الحكومة المسؤولة عن رفاهية البلاد

وفيما يلي بيان موجز للاحوال القائمة في البلاد

لقد نشأ نزاع مستعصي الحل بين شعبين مختلفي القومية يقيمان معا ضمن الحدود الضيقة لبلاد صغيرة واحدة وليس لهذين الشعبين اساس مشترك يجمع بينهما فامانيهما القومية لايمكن التوفيق بينها اذ ان العرب يطمحون الى احياء عصر العرب الذهبي واليهود يرغبون في اظهار مايمكنهم ان يقوموا به من جليل الاعمال عند مايعادون الى البلاد التي ولدت فيها الامة اليهودية وليس في آمال الفريقين القومية مايسمح بدمجها معاً في خدمة دولة واحدة

ولقد اخذت وطأة هذا النزاع تشتد تدريجياً منذ سنة ١٩٢٠ وسيكون ذلك شأنها في المستقبل ايضاً

والاحوال السائدة في فلسطين ولاسيما انظمة التعليم القائمة فيها تعمل عملها في تقوية الروح القومية لدى الشعبين وكلما ازداد عدد الشعبين وازدادت رفاهيتهما كلما عظمت امانيهما السياسية وازدادت

خطورة النزاع القائم بينهما بسبب ما يحيط المستقبل من الابهام فهنالك سؤال مآله «من الذي سيحكم فلسطين في النهاية ؟» وفي غضون ذلك تستمر العوامل الخارجية على عملها بقوة متزايدة فهناك من الجهة الواحدة سوريا ولبنان اللذان ستنالان سيادتهما القومية في اقل من ثلاث سنوات وبنوالهما ذلك يزداد مطلب العرب الفلسطينيين في نيل نصيبهم من الحرية التي تتمتع بها بلاد العرب الاسيوية باسرها شدة وقوة ، ومن الجهة الاخرى ليس من المنتظر ان يقل الضيق الذي يعانيه اليهود في اوروبا او ان تخف المخاوف التي تساورهم كما ان اثر الاستنجاد بحسن نوايا الشعب البريطاني وعطفه على الانسانية لن يفقد شيئاً من شدته ، ثم ان حكومة فلسطين ، التي هي الآن على شكل لا يصلح لحكم العرب المثقفين واليهود الديموقراطيين ، ليس في مقدورها ان تتطور مع الزمن الى شكل من اشكال الحكم الذاتي كما وقع في البلاد الاخرى وذلك لانه ليس ثمة شكل من اشكال هذا الحكم من شأنه ان يضمن العدالة لكل من العرب واليهود ، وعلى هذا ستبقى الحكومة غير تمثيلية وعاجزة عن ازالة الظلامات المتضاربة التي يشكوا منها هذان الشعبان المستاآن المجردان من المسؤولية ، اللذان هما تحت حكمها .

وفي مثل هذه الاحوال لا يمكن توطيد دعائم السلام في فلسطين تحت ظل الانتداب الا باللجوء الى القمع، ذلك لان القمع يستلزم اقامة مصالح للمحافظة على الامن تستنفذ من باهظ النفقات ما يحول دون التوسع في الخدمات التي ترمي الى تأمين «رفاهية السكان وتقدمهم» بل قد يؤدي الى انقاص تلك الخدمات وتخفيضها اما الموانع الادبية التي تلازم القمع فلا تحتاج الى برهان ولا حاجة للتدليل على ما يكون له من رد فعل غير مرغوب فيه على الرأي العام خارج فلسطين. وبالاضافة الى ذلك فان القمع لن يحل المشكلة بل يؤدي الى تفاقم الشحناء ولن يساعد على انشاء دولة واحدة في فلسطين تحكم ذاتها بذاتها. وليس من السهل السير في طريق القمع المظلمة اذا لم يكن من المأمول مشاهدة نور النهار في آخر تلك الطريق.

ان الشعب البريطاني لن يحيد عن مهمة الاستمرار على حكم فلسطين بمقتضى الانتداب اذا كان الشرف يقضي عليه بذلك غير ان له ما يبرره اذا هو بحث عن طريقة اخرى تمكنه من القيام بواجبه ثم ان بريطانيا لا تود ان تجحد التزاماتها غير ان موطن الصعوبة هو ثبوت عدم امكان التوفيق بين هذه الالتزامات ومما يزيد في

الم هذا التضارب وقعاً انه لو اخذ كل التزام من هذه الالتزامات على حدته ، لوجد انه يتفق مع ميول بريطانيا ومصالحها . فارتقاء الحكم الذاتي في العالم العربي من الجهة الواحدة يتفق والمباديء البريطانية والرأي العام البريطاني يعطف كل العطف على ما يمني به العرب انفسهم من احياء عصر جديد من الوحدة والرفاهية في العالم العربي ولقد كانت المصلحة البريطانية مرتبطة على الدوام باستتباب السلام في الشرق الاوسط وفي استطاعة السياسة البريطانية ان تثبت ان لها تاريخ صداقة غير منفصمة العرى مع العرب ومن الجهة الاخرى ان صداقة بريطانيا للشعب اليهودي هي صداقة تقليدية قوية ومن مصلحة بريطانيا الابقاء على ثقة الشعب اليهودي بالقدر الممكن .

ان دوام النظام الحالي سيؤدي تدريجيا الى اقصاء هذين الشعبين اللذين يرتبطان مع بريطانيا برباط الصداقة التقليدية .

ولا يمكن حل المشكلة بمنح العرب او اليهود كل ما يصبون اليه . واذا سئل من من الشعبين سيحكم فلسطين في النهاية فجواب هذا السؤال يجب ان تكون « لا هذا ولا ذاك » فليس ثمة سياسي منصف يسعه ان يفكر في تسليم الاربعمائة الف يهودي الذين

سهلت الحكومة البريطانية دخولهم الى فلسطين بموافقة عصبة الامم الى الحكم العربي، او في تسليم مليون من العرب الى الحكم اليهودي فيما لو اصبح اليهود الاغلبية في البلاد. غير انه وان كان ليس في مكنة اي هذين العنصرين ان يتولى حكم فلسطين بامرها بانصاف، فقد يكون في امكان كل عنصر منهما ان يحسن الحكم في قسم منها.

ولا ريب في ان فكرة التقسيم قد بحث فيها فيما مضى كحل للمشكلة الا انه يغلب على الظن ان هذه الفكرة قد اهملت في السابق باعتبار انها غير عملية فالتقسيم تلازمه بدون شك مصاعب جسيمة غير انه اذا درست هذه المصاعب درساً دقيقاً فلن تبدو بانها مما يتعذر التغلب عليه شأن المصاعب التي ينطوي عليها بقاء الانتداب او اي تدبير آخر فالتقسيم يفسح مجالا لتوطيد السلام في النهاية الامر الذي لا يتيحه اي مشروع آخر.

الفصل الحادي والعشرون

نظام المقاطعات

في الامكان تجزئ فلسطين تجزئة سياسية اقل شمولا من التقسيم وذلك بتقسيمها، على النحو المتبع في الحكومات التي تسير

على نظام الاتحاد ، الى ولايات ومقاطعات تتمتع كل منها بالحكم الذاتي فيما يتعلق بالمسائل المماثلة للهجرة وبيوع الاراضي والخدمات الاجتماعية وفي هذه الحالة تكون الدولة المنتدبة في مقام الحكومة المركزية او حكومة الاتحاد وتهيمن على العلاقات الخارجية والدفاع والجمارك وما شا كل ذلك .

ونظام المقاطعات هذا جذاب لاول وهلة لانه يحل بحسب الظاهر المشا كل الكبرى الثلاث وهي مشكلة الاراضي ومشكلة الهجرة ومشكلة الحكم الذاتي غير ان مواطن الضعف فيه ظاهرة جلية في الدرجة الاولى ، ان سير انظمة حكومة الاتحاد يتوقف على وجود مصالح او تقاليد كافية لتأمين بقاء التوافق بين الحكومة المركزية وبين المقاطعات ، اما في فلسطين فسينظر كل من العرب واليهود الى الحكومة المركزية كهيئة اجنبية دخيلة ، وفي الدرجة الثانية ان العلاقات المالية بين الحكومة المركزية والمقاطعات قد تؤدي الى بعث التنافر القائم حاليا بين العرب واليهود من جديد وذلك فيما يتعلق بكيفية توزيع الوفر الذي قد يحصل في ايرادات الحكومة المركزية او بتعيين المبلغ الذي يترتب على كل مقاطعة من المقاطعات ان تدفعه لسد ما قد يقع في ميزانية الحكومة

المركزية من العجز ثم ان فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه في المقاطعة اليهودية دون قيد او شرط قد يؤدي الى لزوم التوسع فيما تنشئه الحكومة المركزية من الخدمات على حساب المقاطعة العربية . وفي الدرجة الثالثة ، ان واجب المحافظة على القانون والنظام ذلك الواجب الكبير النفقات ، سيبقى موكولا الى الحكومة المركزية وفي الدرجة الرابعة ، ان نظام المقاطعات لا بد له ، كمشروع التقسيم ، من ان يسفر عن ابقاء اقلية من كل عنصر في المنطقة التي سيهيمن عليها العنصر الاخر وحل هذه المعضلة يتطلب اللجوء الى تدابير جريئة لا يصح التفكير فيها الا اذا كان ثمة امل بتوطيد دعائم السلم النهائي في البلاد ومشروع التقسيم يفسح المجال لمثل هذا الامل ، بينما ان نظام المقاطعات لا يؤمن ذلك ، ويمكن ان يقال بالدرجة الاخيرة ان نظام المقاطعات لا يحل مسألة الحكم الذاتي القومي فلن يشعر العرب ولا اليهود بان امانيهم السياسية قد تحققت لمجرد منحهم الحكم الذاتي في المقاطعات .

وبالايجاز ان نظام المقاطعات تلازمه جل المصاعب التي تعترض مشروع التقسيم ان لم يكن كلها دون ان تتوفر فيه الفائدة الكبرى المتوفرة في التقسيم الا وهي احتمال الوصول الى سلم نهائي

الفصل الثاني والعشرون

مشروع التقسيم

بالرغم من انه لاينتظر من اللجنة ان تعمد الى القيام بالتحقيق الاضافي المطول الذي يتطلبه وضع الاسس الضرورية لمشروع التقسيم باسهاب الا انه من العبث ان تتقدم بمبدأ التقسيم هذا دون ان تضعه في قالب جوهري محسوس ، اذ من الواجب كما يظهر جليا ان يقام الدليل على ان في الامكان وضع خطة تفي باهم ما تتطلبه الحال .

(١) نظام المعاهدات

ينبغي انهاء اجل الانتداب المفروض على فلسطين واستبداله بنظام معاهدات يتفق مع السابقة التي درج عليها في معاهدتي العراق وسوريا .

ويجب وضع انتداب جديد للاماكن المقدسة يكفل تحقيق الغايات المحددة في الفقرة (٢) ادناه

وينبغي ان تعمد الدولة المنتدبة الى المفاوضة مع حكومة شرق الاردن وممثلي عرب فلسطين من جهة ومن الجمعية الصهيونية من الجهة الاخرى لعقد معاهدة تحالف مع كل من الفريقين ، وفي

هاتين المعاهدتين يعلن عن تشكيل حكومتين مستقلتين ذواتي سيادة خلال اقصر مدة تسمح بها الاحوال ، احداهما دولة عربية تضم شرق الاردن ، مع ذلك القسم من فلسطين الذى يقع الى الجانبين الشرقي والجنوبي من الحد الذي اقترحناه في الفقرة « ٣ » ادناه والاخرى دولة يهودية تضم ذلك القسم من فلسطين الذي يقع الى الجانبين الشمالي والغربي من الحد المذكور .

وتتعهد الدولة المنتدبة ان تؤيد الطلب الذي قد تتقدم به اي الحكومتين العربية او اليهودية للانضمام الى عصبة الامم

وتتضمن المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الاقليات في كل من الدولتين ونصوصاً تتعلق بما سيشار اليه في الفقرات التالية من الشؤون المالية وغيرها وتلحق بهما مواثيق عسكرية تتعلق باقامة القوى البحرية والعسكرية والجوية والمحافظة على المرافق والطرق والسكة الحديدية واستعمالها وحماية خطا انابيب الزيت وماشاكل ذلك من الامور .

(٢) الاماكن المقدسة

ان تقسيم فلسطين لا بد له ان يكون خاضعاً للشرط الاساسي التالي وهو : المحافظة على قداسة القدس وبيت لحم وتأمين الوصول

اليهما بحرية وطمأنينة لمن شاء من كافة انحاء العالم ، تلك (امانة مقدسة في عنق المدنية) باوسع ما في الانتداب من معنى وهي ليست امانة شعوب فلسطين فحسب بل امانة الجماهير الوفيرة في البلاد الاخرى التي تنظر الى احد هذين المكانين او لكليهما معا كمكانين مقدسين .

ولذلك ينبغي وضع صك انتداب جديد بحيث تكون غايته الرئيسية حسن القيام بهذه الامانة ، وتخطيط حد لمنطقة خاصة تشمل هذين المكانين المقدسين بحيث تمتد حدودها من نقطة شمال القدس الى نقطة جنوب بيت لحم وان ييسر لهذه المنطقة امر الاتصال بالبحر بواسطة ممر يمتد من شمال طريق يافا الرئيسية الى جنوبي السكة الحديدية شاملا مدينتي اللد والرملة ومنتهيا في يافا

ان حماية الاماكن المقدسة هي امانة دائمية ، فذة في نوعها وغاياتها وهي غير واردة في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم . واجتنابا لسوء الفهم يمكن القول بصراحة ان هذه الامانة لن ينتهي اجلها الا متى رغبت عصبة الامم والولايات المتحدة في ذلك ، وانه في الوقت الذي يكون فيه من واجب القيم على تلك الامانة العمل على رفاه وترقية السكان المحليين المختصين فليس في النية ان يصبح

اولئك السكان مع مرور الزمن شعباً يحكم نفسه بنفسه حكماً ذاتياً تاماً .

ويجب ابقاء الضمانات المتعلقة بالحقوق التي تملكها الجماعات المختلفة في الاماكن المقدسة وبحرية الوصول الى تلك الاماكن (كما تنص عليه المادة ١٣ من صك الانتداب الحالي) وبمسألة المرور من منطقة الانتداب . وعدم التمييز في المسائل المالية والاقتصادية وغيرها ، وفقاً لمبادئ نظام الانتداب . ولا تطبق السياسة التي ينطوي عليها تصريح بلفور ولن يكون ثمة مجال للبحث في حفظ التوازن بين ادعاآت العرب ازاء اليهود او بالعكس لان كافة سكان المنطقة سيعاملون على قدم المساواة . وتكون « اللغة الرسمية » الوحيدة لغة الحكومة المنتدبة ويكون المبدأ الاساسي الذي تسير عليه الادارة اقامة حكم قويم عادل بغض النظر عن المصالح الطائفية .

ومما يتفق وعواطف المسيحيين في العالم اجمع جعل هذا الانتداب شاملاً ايضا الناصرة وبحر الجليل (بحيرة طبريا) فينبغي ان يعهد للدولة المنتدبة بادارة الناصرة وان تخول السلطة التامة للمحافظة على قداسة مياه وشواطئ بحيرة طبريا .

(٦٨)

ويجب ان يلقى على عاتق الدولة المنتدبة ايضاً عبء المحافظة على الاوقاف الدينية وعلى الابنية والمقامات والاماكن الواقعة في اراضي كل من الدولتين العربية واليهودية والمقدسة لدى العرب واليهود وللقيام بنفقات الحكومة المنتدبة ينبغي ان تمكن تلك الحكومة من الاستحصال على بعض الايرادات سواء عن طريق فرض رسوم جمركية او ضرائب مباشرة اخرى سيما على سكان المدن الكبرى الكثيري العدد والمطردي النمو المعهودة ادارتهم اليها غير ان هذه الايرادات قد لا تفي لسد نفقات الادارة العادية وفي مثل هذه الحالة ترى اللجنة ان البرلمان سيكون على كل حال مستعداً لتخصيص المبالغ اللازمة لسد العجز .

(٣) الحدود

ان المبدأ الطبيعي الذي ينبغي ان يتبع في تقسيم فلسطين هو فصل المناطق التي اشترى اليهود الاراضي فيها واستوطنوها عن المناطق التي كل سكانها او معظمهم من العرب وهذا المبدأ يشكل اساساً عادلا وعملياً للتقسيم على شرط ان تراعى فيه روح الالتزامات البريطانية وذلك : (١) بان يترك مجال معقول ضمن حدود المملكة اليهودية لنمو السكان والاستعمار (٢) وان تعطى

الدولة العربية تعويضاً معقولا لقاء ماتفقده من الاراضي والايرادات

ان كل اقتراح للتقسيم لن يجدي نفعاً اذا لم يتضمن اشارة ، ولو تقريبية ، الى كيفية حل المسألة الحيوية التي تلازم الموضوع كله وهي مسألة الحدود . وكحل للمشكلة نقترح فيما يلي خطاً تقريبياً للحدود باعتبار انه اقتراح عملي وعادل معاً ، على انه ينبغي على كل حال تعيين لجنة حدود لتخطيط الحدود بصورة قطعية

يبدأ الحد من رأس الناقورة و يسير محاذيا الحدود الشمالية والشرقية الحالية لفلسطين حتى يصل بحيرة طبريا ومن ثم يقطع البحيرة ويتصل بملتقى نهر الاردن بالبحيرة ويسير محاذيا مجرى النهر الى ان يبلغ نقطة تبعد قليلاً عن بيسان من جهة الشمال ثم يخترق سهل بيسان . ويسير محاذيا الحافة الجنوبية لوادي (جزرائيل) ثم يخترق مرج بن عامر لغاية نقطة تقع بالقرب من مجدو (تل المتسلم) ومن ثم يخترق سلسلة جبل الكرمل في جوار طريق مجدو (تل المتسلم) وبعد ان يتصل الحد بالسهل الساحلي على هذه الصورة ، يسير جنوبا محاذيا الحد الشرقي لذلك السهل ثم ينحرف غربا مجتنباً طولكرم الى ان يتصل بممر (القدس - يافا) على مقربة من اللد وفي جنوب الممر يستمر سيره محاذيا حد السهل الساحلي الى ان

يبلغ نقطة تقع على بعد ١٠ كيلو مترات جنوبي رحوبوت ومن ثم ينحرف الى الغرب حتى البحر

وفيما يلي بعض الملاحظات والتواصي المتعلقة بالحدود المقترحة والمسائل المتفرعة عنها .

(١) لايمكن ان يرسم حد يفصل العرب باجمعهم وكافة الاراضي التي يملكونها عن اليهود باجمعهم وكافة الاراضي التي يملكونها .

(٢) لقد ابتاع اليهود قطعاً وافرة من الاراضي في سهل غزة وبالقرب من بئر السبع واستحصلوا على حق الخيار بابتياع قطع اخرى في تلك المنطقة . والحدود المقترحة من شأنها ان تحول دون الانتفاع بتلك الاراضي لتوسيع الوطن القومي اليهودي في الجهة الجنوبية . ومن الجهة الاخرى ستكون الاراضي اليهودية في الجليل وبالاخص اراضي منطقة الحولة (التي تهيء فرصة حرية بالذكر للاعمار والاستعمار) داخلة ضمن المنطقة اليهودية .

(٣) ان الحدود المقترحة تستلزم ادخال اراضي الجليل الجبلية الواقعة بين صفد وسهل عكا في المنطقة اليهودية . وهذا القسم من فلسطين هو الجزء الذي احتفظ اليهود بمقام لهم فيه منذ بدء تشتتهم

حتى هذا اليوم بدون انقطاع تقريبا ان لم يكن باتصال ، وعواطف اليهودية العالمية باجمعها متعلقة كل التعلق بمدينتي صفد وطبريا (المقدستين) . ثم ان يهود الجليل كانوا فضلا عن ذلك ، يعيشون بسلام ومودة مع جيرانهم العرب حتى الاونة الاخيرة ، وقد اظهر فلاحو الجليل خلال سلسلة الاضطرابات التي حصلت في البلاد انهم اقل انقيادا للتحريض السياسي من فلاحي منطقتي السامرة واليهودية اللتين تتمركز فيهما روح القومية العربية . ولقد حدث في مدن طبريا وصفد وحيفا وعكا (المختلطة السكان) احتكاك متفاوت الدرجات منذ نشوب « الاضطرابات » في العام المنصرم ولذلك فمن أكبر العوامل التي تضمن نجاح مشروع التقسيم في مراحله الاولى وتساعد بصورة خاصة على تنفيذ الضمانات التي ستتضمنها المعاهدات بشأن حماية الاقليات ، ان توضع هذه المدن الاربع مدة من الزمن تحت ادارة الدولة المنتدبة

(٤) ان مدينة يافا هي في جوهرها مدينة عربية ويجب ان تكون جزءاً من الدولة العربية . اما اتصالها بالدولة العربية فلا تلازمه اية صعوبة لان حق المرور من ممر يافا — القدس سيكون مباحا للجميع . على ان هذا الممر يجب ان يكون له منفذه الخاص

الى البحر ولذلك يجب ان تستملك شقة ضيقة من الارض لهذه الغاية وان تخلي هذه الشقة في كل من الجانبين الشمالي والجنوبي للمدينة .

(٥) بالرغم من انه سيكون في امكان الدولة العربية الاتصال بالبحر المتوسط في كل من يافا وغزة فمن مصلحة التجارة والصناعة العربية ان تكون مدينة حيفا التي تملك المرفأ العميق الوحيد في البلاد ، في متناول الدولة العربية ايضاً من اجل الغايات التجارية . ولذلك يجب ان تشتمل المعاهدة اليهودية على نص يضمن حرية نقل البضائع (في الاستيداع) بين الدولة العربية وحيفا .

وعلى هذه الصورة ايضاً يجب ان تشتمل المعاهدة العربية على نص يضمن حرية نقل البضائع (في الاستيداع) في السكة الحديدية مابين الدولة اليهودية والحدود المصرية .

ويسري المبدأ نفسه على مسألة الاتصال بالبحر الاحمر من اجل الغايات التجارية فقد يظهر مع مرور الزمن ان استعمال ذلك المنفذ الى الشرق يعود بفائدة جزيلة على الصناعة والتجارة العربية واليهودية على السواء ، وبالنظر لهذا الاحتمال ، ينبغي ان تترك منطقة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية من شاطئ خليج العقبة

تحت ادارة الدولة المنتدبة وان تتضمن المعاهدة العربية نصاً يضمن حرية نقل البضائع بين الدولة اليهودية وتلك المنطقة .

ويجب ان تنص المعاهدتان ايضاً على توفير مثل هذه التسهيلات لنقل البضائع بين منطقة الانتداب وحيفا ، وبين الحدود المصرية وخليج العقبة .

(٤) الاعانة المالية بين الدولتين

ان مقدار ما يدفعه الشخص الواحد من اليهود لخزينة فلسطين يفوق ما يدفعه الشخص الواحد من العرب ، وذلك مما مكن الحكومة من ان تنشيء مصالح عامة للعرب تفوق في مستواها ما كان في امكانها ان تنشئه في غير هذه الحالة . وعلى ذلك يكون من نتائج التقسيم ان المنطقة العربية من الجهة الواحدة لن تستفيد فيما بعد من مقدرة المنطقة اليهودية على دفع الضرائب ومن الجهة الاخرى « ١ » يكتسب اليهود حق سيادة جديد في المنطقة اليهودية « ٢ » تكون تلك المنطقة حسب الحدود التي ذكرناها اكبر مساحة من المنطقة الحالية التي تضم اراضي اليهود ومستعمراتهم « ٣ » يتخلص اليهود مما هم ملزمون به الان من المساعدة على زيادة رفاهية العرب خارج تلك المنطقة . ولذلك يقترح ان تدفع الدولة اليهودية اعانة

مالية للدولة العربية عند ما يوضع مشروع التقسيم موضع التنفيذ ولقد كان لمثل هذه التسويات المالية العادلة سوابق حديثة العهد عند ما تم فصل السند عن بومباي وفصل بورما عن امبراطورية الهند ، فجريا على تلك السوابق يجب تعيين لجنة مالية لدرس مقدار هذه الاعانة المالية وتقديم تقرير بذلك .

ويترتب على اللجنة المالية ان تنظر ايضا في كيفيه تقسيم ديون فلسطين العامة التي تبلغ الان نحو اربعة ملايين ونصف مليون جنيه بين الدولتين العربية واليهودية وفي المسائل المالية الاخرى وان تعطي قرارها بشأنها وينبغي عليها ايضا ان تعالج مسألة التلغرافات والتلفونات في حالة وقوع التقسيم .

(٥) اعانة الحكومة البريطانية

ان الاعانة المالية التي ستقدمها الدولة اليهودية للدولة العربية سيكون من شأنها تقويم الاتزان المالي في فلسطين . غير ان المشروع يشتمل على ادخال شرق الاردن في الدولة العربية . وقدرة شرق الاردن على دفع الضرائب محدودة جداً وايراداتها لم تكن كافية قط لسد مصاريف الادارة فمنذ سنة ١٩٢١ حتى هذا اليوم مافتئت شرق الاردن تتلقى اعانات مالية من الحكومة البريطانية وقد بلغ

مجموع هذه الاعانات ١٢٥٣٠٠٠ جنيها اي بمعدل ٧٨٠٠٠ جنيها في السنة . وقد منحت شرق الاردن ايضا بعض الاعانات لسد نفقات قوة حدود شرق الاردن واقرضت مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيها لمساعدة منكوبي الزلزال وتوزيع البذار على المزارعين .

ويجدر ان لا يتم التنازل عن الانتداب على شرق الاردن الا بعد ان يضمن ، بقدر المستطاع ، عدم تدني مستوى الادارة فيها بسبب نقص الاموال اللازمة لسد نفقاتها ومن الانصاف ان يطلب الى الامة البريطانية ان تساهم في هذا المضمار ايضا التسهيل الوصول الى تسوية ، ان دوام الانتداب الحالي لابد له من ان يحمل الخزينة البريطانية عبئاً متكرراً مطرد التزايد فاذا كان التقسيم سيؤول الى توطيد السلام فالمبالغ المنفقة في سبيل تنفيذه وتحقيقه ستكون بدون ريب قد انفقت في محلها ، وبقطع النظر عن هذه الاعتبارات نعتقد ان الامة البريطانية ستوافق على دفع مبلغ كبير مرة واحدة بدلا مما هي ملزمة بدفعه الان سنويا بغية تنفيذ التزاماتها واستتباب السلام في فلسطين .

وفي حالة تنفيذ مشروع المعاهدة يجب ان يطلب الى البرلمان بان يوافق على دفع منحة للدولة العربية قدرها مليونا جنيه ،

« ٦ » التعرفة الجمركية والمرافئ

بما ان كلا من الدولتين العربية واليهودية ستكون دولة مستقلة ذات سيادة فسيعود لكل منهما امر تقرير التعرفة الجمركية في بلادها ، وينطبق هذا الامر على الحكومة المنتدبة ايضاً مع مراعات نصوص الانتداب .

ومن المحتمل ان تتضارب السياستان اللتان ستسير عليهما الدولتان العربية واليهودية في مسئلة التعرفة الجمركية ولذلك فمن اكبر العوامل التي تخفف من صعوبة الموقف وتضمن مصلحة الفريقين ان يتفق كلاهما على فرض رسوم جمركية واحدة على اكبر عدد ممكن من اصناف البضائع ، وان تدمج الحكومة المنتدبة ايراداتها الجمركية مع ايرادات احدى الدولتين اوكلتيهما معاً اذا كان ذلك ممكناً .

ويجب ان يكون من النقاط الاساسية في نظام المعاهدات المقترح . عقد اتفاق تجاري يرمي الى تقرير تعرفة جمركية واحدة على اكبر عدد من اصناف البضائع المستوردة وتسهيل تبادل البضائع بالقدر المستطاع بين المناطق الثلاث المختصة

«٧» الجنسية

ان جميع الاشخاص القاطنين في منطقة الانتداب (بما فيها حيفا وعكا وصفد وطبريا والمنطقة الخاصة في خليج العقبة ما دامت هذه الاماكن تحت ادارة الحكومة المنتدبة) والذين يعتبرون الان اشخاصاً يتمتعون بالحماية البريطانية يظلون محتفظين بحالتهم الشخصية هذه ، وفيما عدا هؤلاء يصبح جميع الفلسطينيين من رعية الدولة التي يقطنون في اراضيها .

(٨) الخدمة المدنية

ويلوح لنا انه من المحتمل ان تحتاج حكومتا الدولتين العربية واليهودية ، في حالة وقوع التقسيم ، الى استخدام قسم كبير من الموظفين العرب واليهود الذين كانوا مستخدمين في ادارة الانتداب السابقة ، بينما يخفض عدد الموظفين البريطانيين خفضا محسوساً ، فحقوق جميع هؤلاء الموظفين بما في ذلك حقهم في الحصول على التقاعد والمكافأة يجب ان تظل مضمونة بكاملها وفقاً للمادة ٢٨ من الانتداب الحالي وهذه المسألة ينبغي معالجتها من قبل اللجنة المالية

(٩) الامتيازات الصناعية

ان الاتفاقات المعقودة مع حكومة فلسطين بشأن ترقية وحماية

الصناعات (كالاتفاق المعقود مع شركة البوتاس المحدودة) ينبغي في حالة وقوع التقسيم ، ان تسلمها حكومتا الدولتين العربية واليهودية وان تقوما بتنفيذها . ويجب ان تشتمل المعاهدات على الضمانات اللازمة بهذا الشأن كما ان محطة التوليد الكهربائية في جسر المجامع يجب ان تضمن سلامتها على هذا المنوال

« ١٠ » تبادل الاراضي والسكان

اذا اريد ان يكون للتقسيم اثره الفعال في الوصول الى تسوية دائمية فيجب ان لايكون تطبيقه مقتصراً على رسم حدود وتأسيس دولتين . ومن الواجب ان يشرع اجلا او عاجلاً في تبادل الاراضي وان يشرع ايضاً في تبادل السكان بالقدر المستطاع

ويجب ان تنص المعاهدتان على انه اذا اراد احد افراد العرب ممن يملكون ارضاً في الدولة اليهودية او احد افراد اليهود ممن يملكون ارضاً في الدولة العربية ان يبيع ارضه وما عليها من الاشجار والمحصولات فتكون حكومة الدولة المختصة ملزمة بشراء تلك الارض والاشجار والمحصولات بثمن تقرره الحكومة المنتدبة اذا لزم الامر . وينبغي ضمانة قرض بمبلغ معقول لتلك الغاية اذا استوجبت الضرورة ذلك

اما الناحية السياسية لمشكلة الاراضي فهي اهم شأنا من ذلك وبالنظر لعدم اجراء احصاء للنفوس منذ سنة ١٩٣١ يتعذر تقدير عدد سكان المنطقتين العربية واليهودية تقديراً يصح الركون اليه على ان تقديراً تقريبياً اجري لهذا الغرض يبين ان المنطقة المخصصة للدولة اليهودية (باستثناء مناطق المدن التي ستبقى تحت ادارة الانتداب مدة من الزمن) يقيم فيها الآن ما يقرب من ٢٢٥٠٠٠ نسمة من العرب بينما ان المنطقة المخصصة للدولة العربية لا يوجد فيها سوى ١٢٥٠ نسمة من اليهود تقريباً غير انه يوجد نحو ١٢٥٠٠٠ من اليهود في القدس وحيفا مقابل ٨٥٠٠٠ من العرب . ومن الجلي ان وجود هذه الاقليات هو من اعظم العقبات التي تقف في سبيل تنفيذ مشروع التقسيم تنفيذاً مقرونا بالسهولة والنجاح . فاذا اريد ان تكون هذه التسوية تسوية نهائية لا شائبة فيها وجب ان تجابه هذه المشكلة بجرأة وان تعالج بحزم . وهي تدعو الى ابداء اقصى حد من الحنكة السياسية من قبل جميع ذوي الشأن .

واننا نجد سابقة لتبادل السكان فيما تم بين اليونان والاتراك عقيب الحرب اليونانية التركية سنة ١٩٢٢ . فقد عقدت الحكومتان اليونانية والتركية ميثاقا يقضي بنقل الرعايا اليونان الذي ينتمون

للمذهب الارثوذكسي ويقيمون في تركيا الى بلاد اليونان . وبنقل الرعايا الاتراك من المسلمين المقيمين في بلاد اليونان الى تركيا على ان يتم هذا النقل جبراً وتحت اشراف عصبة الامم . وقد كان عدد الذين تناولهم هذا النقل كبيراً اذ ان عدد الذين نقلوا على هذه الصورة لم يقل عن ١٣٠٠٠٠٠ نسمة من اليونان و ٤٠٠٠٠٠ نسمة تقريباً من الاتراك . غير ان ما بذل من الحزم والنشاط في تنفيذ هذه المهمة ادى الى اتمام عملية الاستبدال بكاملها في نحو ثمانية عشر شهراً من ربيع سنة ١٩٢٣ ولقد كانت النتيجة التي اسفر عنها هذا الاستبدال مبررة للجرأة التي ابداها رجال السياسة من اليونان والاتراك .

ولقد كانت الاقليات من اليونان والاتراك قبل اجراء هذا الاستبدال مصدراً دائماً للهيج والقلق ، اما الان فقد اصبحت العلاقات القائمة بين اليونان والاتراك على درجة من الود والصداقة لم يسبق لها قط ان سادت بين البلدين فيما مضى .

وقد حدث عندئذ ان كان في شمال اليونان ارض زراعية فائضة عن الحاجة ، ميسورة لاسكان الرعايا اليونان الذين نزحوا عن تركيا او في الامكان تهيئتها لذلك الغرض عاجلاً . اما فلسطين

فليس فيها مثل تلك الاراضي في الوقت الحاضر . فهناك ضمن الحدود المقترحة للدولة اليهودية مجال متسع لاسكان اليهود الذين يقيمون الان في المنطقة العربية او من الممكن فسح هذا المجال لهم في القريب العاجل غير ان المشكلة الكبرى تدور حول العرب الذين يتناولهم النقل والذين يفوق عددهم عدد اليهود كثيراً . فبينما يمكن اسكان البعض من هؤلاء العرب في الاراضي التي يخليها اليهود فلا مندوحة عن ايجاد ارض اوسع كثيراً لاسكانهم جميعاً والمعلومات الميسورة لدينا تحدو بنا الى الامل بان القيام بمشاريع كبيرة للري وخزن المياه وتعمير شرق الاردن وبئر السبع ووادي الاردن (الغور) قد يسفر عن اسكان عدد يفوق كثيراً عدد السكان الموجودين الآن في هذه المناطق .

ولذلك ينبغي فحص هذه المناطق وتقدير مايمكن ان يجري فيها من مشاريع الري والعمران بالسرعة الممكنة فاذا ظهر بنتيجة هذا الفحص ان في الامكان توفر مساحات واسعة من الاراضي لاسكان العرب المقيمين في المنطقة اليهودية ، فعندئذ يبذل اقصى مايمكن من الجهد للوصول الى اتفاق بشأن تبادل الاراضي والسكان وبالنظر للتنافر القائم الآن بين العنصرين ولما يعود به تضييق مجال

الاحتكاك بينهما في المستقبل من الفائدة الجلية للطرفين ويؤمل ان يبدي الزعماء العرب واليهود ما بداه الاتراك واليونان من الحنكة السياسية السامية ، وان يتخذوا قراراً جريئاً كالقرار الذي اتخذه هؤلاء

ثم ان نفقات القيام بمشروع الري والعمران المقترح قد تفوق ما ينتظر ان تتحمله الدولة العربية وهنا ايضاً سيكون الشعب البريطاني مستعداً لمد يد المعونة للوصول الى تسوية فاذا كان في الامكان وضع اتفاق لنقل الاراضي والسكان نقلاً اختيارياً او غير اختياري فينبغي ان يطلب الى البرلمان الموافقة على منح اعانة لسد نفقات هذا المشروع

واذا تم الاتفاق على انهاء اجل الانتداب وعقد المعاهدات على اساس التقسيم فلا بد من ان تكون هناك فترة انتقال قبل ان يوضع النظام الجديد موضع التنفيذ وفي غضون هذه المدة يظل الانتداب الحالي الدستور الذي تسير عليه ادارة فلسطين غير ان التواصي الواردة في الباب الثاني من التقرير بشأن ما يجب عمله في ظل الانتداب الحالي قد وضعت على افتراض دوام ذلك الانتداب مدة غير محدودة من الزمن ولا يصح تطبيقها على ما يقع

على الحالة من التغيير فيما لو طبق مشروع التقسيم .

وفيما يلي النواحي الموضوعة لدور الانتقال

(١) الاراضي - يجب اتخاذ التدابير لمنع شراء الاراضي من قبل اليهود في المنطقة العربية (اي في المنطقة المقترحة لانشاء الدولة العربية ولمنع شراء الاراضي من قبل العرب في المنطقة اليهودية اي في المنطقة المقترحة لانشاء الدولة اليهودية)

ويجب ان تتم تسوية ملكية الاراضي الساحلية الواقعة في المنطقة اليهودية خلال سنتين

(٢) المهاجرة - يجب ان تفرض على الهجرة اليهودية قيود اقليمية بدلا من العمل «بالحد السياسي الاعلى» وان لا يسمح بهجرة اليهود الى المنطقة العربية . وبما ان الهجرة اليهودية المقيدة على هذا الوجه، ليس من شأنها ان تؤثر في المنطقة العربية ، وبما ان الدولة اليهودية ستصبح في القريب العاجل مسؤولة عن نتائج تلك الهجرة فمن الواجب ان يقرر مقدارها على اساس قدرة الاستيعاب الاقتصادية لفلسطين باستثناء المنطقة العربية منها .

(٣) التجارة - يجب ان يفتح باب المفاوضات بدون تأخير بغية التوصل الى تعديل المادة الثامنة عشرة من الانتداب ووضع

تجارة فلسطين الخارجية على اساس اعدل من الاساس التي هي عليه الان .

(٤) المجلس الاستشاري - يجب توسيع المجلس الاستشاري اذا امكن عن طريق تعيين ممثلين للعرب واليهود فيه اما اذا رفض اي فريق منهم العمل فيبقى المجلس على حالته الحاضرة .

(٥) الحكومة المحلية - يجب اصلاح نظام البلديات والاستعانة على ذلك برأي رجل من اصحاب الخبرة .

(٦) المعارف - ينبغي بذل مجهود جدي لزيادة عدد المدارس العربية واعطاء المدارس المختلطة الكائنة في المنطقة التي ستدار بموجب الانتداب الجديد كل معاونة والنظر في امكان انشاء جامعة بريطانية لان هذه المعاهد قد تلعب دوراً هاماً بعد التقسيم في تقريب التوفيق النهائي بين العنصرين

الفصل الثالث والعشرون - الخاتمة

بالنظر للموقف الذي وقفه ممثلو العرب واليهود عند اداء الشهادات ترى اللجنة انه ليس من المحتمل ان يقبل اي فريق منهما لاول وهلة بالاقتراحات المعروضة للتوفيق بين مطالبهما المتضاربة فالتقسيم معناه ان كلا من الفريقين لا يمكنه ان ينال كل ما

يصبوا اليه . وهو يعني ايضا ان العرب سيضطرون الى الموافقة على ان تخرج من سيادتهم منطقة من البلاد استوطنوها اجلا طويلا وسبق لهم ان بسطوا سلطانهم عليها مدة من الزمن وان اليهود سيضطرون الى الاكتفاء باقل من ارض اسرائيل التي سبق لهم ان حكموها ومنوا انفسهم بحكمها ثانية . غير انه يلوح ان كلا من الفريقين سيدرك بعد امعان النظر والتفكير ، ان فوائد التقسيم تفوق مساوءه فانه وان لم يحقق لكل فريق كل ما يتمناه فهو يسهل له نيل ما هو في اشد الحاجة اليه الا وهو الحرية والاطمئنان .

ويمكن تلخيص الفوائد التي يجنيها العرب من مشروع التقسيم على اساس اقتراحنا كما يلي :

(١) ينال العرب استقلالهم القومي ويصبح في وسعهم ان يتعاونوا على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورقيهم .

(٢) يزول نهائيا ما يساورهم من الخوف من « اكتساح » اليهود لهم واحتمال خضوعهم في النهاية للحكم اليهودي .

(٣) ثم ان تقييد حدود الوطن القومي اليهودي تقييداً نهائيا

ضمن حدود معينة ووضع انتداب جديد لحماية الاماكن المقدسة بضمانة عصبة الامم سيزيل بصورة خاصة كافة ما يساور البعض من المخاوف بان تصبح الاماكن المقدسة يوما من الايام تحت هيمنة اليهود.

(٤) ومقابل ما يخسره العرب من البلاد التي يعتبرونها بلادهم تتلقى الدولة العربية اعانة مالية من الدولة اليهودية. وتنال ايضا بسبب تأخر احوال شرق الاردن منحة قدرها مليونا جنيه من الخزينة البريطانية واذا تيسر الوصول الى اتفاق لتبادل الاراضي والسكان تعطى الدولة منحة اخرى تستعين بها على تحويل ما يستطاع تحويله من الاراضي غير القابلة للزراعة، الى ارض منتجة يستفيد منها الزراع والدولة على السواء

اما فوائد التقسيم لليهود فيمكن تلخيصها كما يلي :-

(١) ان التقسيم يؤمن انشاء الوطن القومي اليهودي وينقذه من احتمال خضوعه في المستقبل للحكم العربي.

(٢) ان التقسيم يمكن اليهود من ان يعتبروا الوطن القومي وطنهم الخاص باوسع معنى، وذلك لان التقسيم يحوله الى دولة يهودية ويصبح في وسع رعايا هذه الدولة ان يدخلوا من اليهود

العدد الذي يعتقدون هم انفسهم بامكان استيعابه وبذلك يحققون هدف الصهيونية الرئيسي - الا وهو وجود امة يهودية متمكنة في فلسطين تمنح رعاياها نفس الوضع الشخصي الذي تمنحه سائر الامم في العالم لرعاياها ، وبذلك يتخلصون اخيراً من العيش (عيشة الاقلية)

ان التقسيم يفسح مجال الامل للعرب واليهود معا بنيل نعمة العيش في ظل السلام الامر الذي يتعذر توفره في اي مشروع آخر وهو بدون شك جدير بان يضحي الفريقان بعض التضحية في سبيل تحقيقه اذا كان في الامكان ان يقضي على الخصومة التي بدأت مع الانتداب عن طريق انهاء اجل ذلك الانتداب فهذه الخصومة ليست من الضغائن الطبيعية او القديمة العهد والعرب لم يكونوا طيلة تاريخهم مجردين من كره اليهود فحسب ، بل انهم برهنوا على الدوام على ان روح التساهل متأصلة في عروقهم . فاذا اخذنا بعين الاعتبار ما لاحتمال ايجاد ملجأ في فلسطين من القيمة لآلاف اليهود المضطهدين فهل تكون الخسارة التي يتكبدها العرب من جراء التقسيم ، على فداحتها ، فوق مايستطيع السخاء العربي ان يحتمله ؟ ان اهل البلاد هم ليسوا وحدهم الذين يجب ان يحسب حسابهم في هذه المسألة

وفي غيرها من المسائل الكثيرة المتعلقة بفلسطين فالمشكلة اليهودية ليست اقل شأنا من المشاكل العديدة الاخرى التي تعكر صفو العلاقات الدولية في هذه الاوقات العصيبة وتقف حائلا في سبيل السلام والرفاهية فاذا كان في امكان العرب ان يساعدوا على حل هذه المشكلة متحملين في سبيل ذلك بعض التضحية فانهم لا يكسبون بذلك ثناء اليهود فحسب بل ثناء العالم الغربي باسره .

لقد سبق لرجال السياسة العرب ان رضوا بالتنازل عن فلسطين صغيرة لليهود بشرط ان تكون بقية آسيا حرة غير ان هذا الشرط لم ينفذ في ذلك الحين وها هو الان على وشك التنفيذ . ففي غضون اقل من ثلاث سنوات تصبح كافة المنطقة العربية الواسعة الواقعة خارج فلسطين بين البحر المتوسط والاوقيانوس الهندي مستقلة كما ان القسم الاكبر من فلسطين سيصبح مستقلا ايضا اذا نفذ مشروع التقسيم .

اما فيما يتعلق بالامة البريطانية فمن المحتم عليها ان تحترم بكل ما في وسعها من قوة الالتزامات التي اخذتها على عاتقها نحو العرب ونحو اليهود مدفوعة اليها بمقتضيات الحرب فهي لم تقدر صعوبات المهمة التي القيت على عاتقها تمام التقدير عند ما ادرجت

هذه الالتزامات في صك الانتداب ولقد حاولت التغلب على تلك الصعوبات غير ان الجهود التي بذلتها في ذلك السبيل لم تكن دائما مقرونة بالتوفيق ، وقد ازدادت هذه الصعوبات حتى انه يكاد يتعذر التغلب عليها الان . والتقسيم ينطوي على احتمال شق طريق بين هذه الصعوبات والوصول الى حل نهائي لهذه المعضلة من شأنه ان يؤمن حقوق العرب واليهود ويحقق امانيهم ويؤدي الى تنفيذ الالتزامات التي ارتبطت بها الدولة المنتدبة نحوهم قبل عشرين سنة الى اقصى حد ممكن في الاحوال السائدة في الوقت الحاضر

خلاصة تقرير اللجنة الملكية

بلاغ رسمي رقم ١٠-٣٧

٧ تموز سنة ١٩٣٧

يتقسم تقرير اللجنة الملكية لفلسطين الى قسمين . ففي القسم الاول تتناول اللجنة البحث على اساس الافتراض بان الانتداب الحالي سيظل معمولا به ويتضمن ذلك القسم التواصي التي تتقدم بها اللجنة لتعديل نظام الحكم القائم الان وتحسينه . غير ان اللجنة لا

تعتقد ان في الامكان ايجاد حل حقيقي او دائمي للمشكلة على هذه الاسس ولذلك فهي تحبذ في القسم الثاني الغاء اجل الانتداب والسير على نظام جديد في فلسطين على اساس تقسيم البلاد بين العرب واليهود واقامة دولتين مستقلتين ترتبط كل منهما بمعاهدة مع بريطانيا العظمى

ان القسم الاول من التقرير يبحث بحثاً مستفيضاً في مختلف اعمال الحكومة غير ان مثل هذا البلاغ الموجز لا يتسع لاكثر من خلاصة مقتضبة للمقررات الرئيسية التي توصلت اليها اللجنة وفيما يلي التواصي الرئيسية التي تقدمت بها اللجنة :

فيما يتعلق ببيوع الاراضي . يجب ان يخول المندوب السامي اذا ظل الانتداب قائماً ، سلطة تمكنه من منع انتقال الاراضي في اية منطقة معينة ، من العرب الى اليهود واذا جرى بيع فينبغي ان يحافظ على حقوق المستأجرين والمزارعين العرب وان لا يسمح بتسرب الاراضي الا حيثما يكون في الامكان استبدال الزراعة الواسعة بالزراعة الكثيفة

اما بخصوص المهاجرة فينبغي اذا ظل الانتداب معمولا به ان يبقي مقدار الهجرة اليهودية مقيداً في الدرجة الاولى بقدرة

فلسطين الاقتصادية على الاستيعاب على ان يكون خاضعاً ايضاً لما تسميه اللجنة « بالحد السياسي الاعلى » اي ان يكون للهجرة اليهودية من كافة الاصناف حدا اعلى لا يجوز ان تتجاوزه وهذا الحد الاعلى يجب ان يحدد باثنى عشر الف مهاجر في السنة خلال السنوات الخمس المقبلة

واللجنة لا توصي بالقيام باية محاولة لبعث الاقتراح المتعلق بتشكيل مجلس تشريعي من جديد غير انها ترحب بتوسيع المجلس الاستشاري باضافة اعضاء غير موظفين اليه .

وقد اوصت اللجنة لدى بحثها في الامن العام بوجوب عدم التردد في تطبيق الاحكام العرفية فيما لو ثبت من جديد اضطرابات تتطلب تدخل السلطات العسكرية وبوجوب تجريد الاهالي من السلاح في مثل تلك الحالة ، واوصت ايضاً بوجوب تشكيل قوة احتياطية من البوليس ، مركزية ومحلية ، وبوجوب تشكيل قوة كبيرة متحركة من الفرسان ، وقد اشارت اللجنة ايضاً الى ضرورة اصدار قانون جديد للمطبوعات اشد صرامة من القانون الحالي .

وتعلق اللجنة اهمية كبرى على ضرورة تحسين التدابير المتخذة

الآن لتعليم العرب ومن رأيها ان الادارة يجب ان تعتبر ان النصيب الذي يستحقه العرب من الخزينة العامة لتعليمهم هو الثاني في الاهمية بعد مخصصات الامن العام .

ومن جملة مقترحات اللجنة التي تأتي في الدرجة الثانية من الاهمية , تواصيها القائلة بوجوب توسيع اللامركزية في الادارة والاسراع في انجاز طريق يافا ـ حيفا وتعديل المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب التي تنكر على فلسطين حق العمل على حماية تجارتها عن طريق فرض ضرائب جمركية متفاوتة واللجنة تحبذ ايضاً ضرورة الاسراع في عمليات تسوية ملكية الاراضي واتباع خطة انجع من الخطة المتبعة حالياً للبحث والتحري عن مرافق المياه في البلاد .

وتوصي اللجنة ايضاً باستقدام شخص خبير في مسائل البلديات للاستعانة بخبرته على وضع صيغة قانون جديد للحكومات المحلية « اي البلديات » وتحسين واتساق العلاقات التي تربط بين الحكومة والبلديات ومن رأي اللجنة ان الضرورة تقضي بان ينظر على الفور ويعين العطف في حاجة تل ابيب الى قرض كبير

تلك هي بالاختصار التواصي التي قدمتها اللجنة في حالة بقاء

الانتداب غير ان اللجنة كما سبق بيانه آنفاً لا تعتقد ان قبول هذه التواصي يحل المشكلة فقد سلمت لدى بحثها في مسألة الهجرة بان الاقتراح الذي قدمته يمكن اعتباره بمثابة مسكن ليس الا ، وتقول اللجنة ان منشأ الصعوبة هو ان الوطن القومي مهما كانت سعته يقف حائلاً في سبيل بلوغ العرب في فلسطين ما بلغه سائر العرب في آسيا او كادوا يبلغونه من السيادة القومية وانه اذا ظل الانتداب قائماً فستظل هذه الصعوبة ملازمة له وقد ابانت اللجنة ايضاً . لدى بحثها في مسألة الامن العام بانها لا تعتبر الاقتراحات التي ابدتها علاجاً دائمياً بل هي بمثابة تدابير مؤقتة من شأنها ان تحول دون تكرر الثورات العلنية وان تيسر لليهود الحماية التي من حقهم ان ينالوها بموجب الانتداب ثم ان هذه المقترحات تستلزم ايضاً صرف نفقات باهظة قد لا تستطيع البلاد تحملها وقد يكون اثرها الفوري توسيع الهوة التي تفصل بين العرب واليهود .

ومن رأي اللجنة انه ليس من السهل السير في طريق القمع المظلمة اذا لم يكن من المأمول مشاهدة نور النهار في آخر تلك الطريق .

وتختم اللجنة القسم الاول من تقريرها موضحة بان التواصي

الواردة في القسم المذكور هي افضل المسكنات التي تستطيع ان تصفها للداء الذي تعاني فلسطين آلامه وهي لاتخرج عن كونها مسكنات ليس الا فقد تؤدي الى تخفيض درجة الحرارة ولكنها لن تستأصل شأفة الداء اذ ان الداء متأصل الى درجة تحمل اللجنة على الجزم في الاعتقاد بان الامل الوحيد بشفائه لايأتي الا عن طريق اجراء عملية جراحية وتقول اللجنة « انه من الواضح ان المشكلة لايمكن حلها بمنح العرب او اليهود كل مايصبون اليه واذا سأل سائل من من الشعبين سيحكم فلسطين في النهاية فالجواب على هذا السؤال يجب ان يكون حتماً لاهذا ولاذاك » ثم تستطرد اللجنة قائلة: : « لسنا نعتقد ان سياسياً منصفاً يسعه بعد ان ثبت الان ان الامل بامكان التوفيق بين الشعبين غير ممكن التحقيق ان يفكر بان بريطانيا يمكنها بان تسلم الى الحكم العربي الاربعمائة الف يهودي الذين سهلت الحكومة البريطانية دخولهم الى فلسطين بموافقة عصبة الامم او ان تسلم مليونا من العرب الى الحكم اليهودي » غير انها تخرج من هذا البحث بالنتيجة التالية وهي انه وان كان ليس في مكنة اي هذين العنصرين ان يتولى حكم فلسطين باسرها بانصاف فلسنا نرى مايمنع اي عنصر منهما من تولي الحكم

في قسم منها ان كان ذلك ممكناً فالتقسيم يفسح مجالا لتوطيد السلام في النهاية ، الامر الذي لا يتجه اي مشروع آخر

وعلى ذلك توصي اللجنة في القسم الثاني من تقريرها بانهاء اجل الانتداب الحالي على اساس التقسيم وتضع لهذا التقسيم مشروعا نهائياً تعتبره عملياً وشريفاً وعادلا .

وفي ما يلي تفاصيل هذا المشروع ، الذي ورد في البلاغ الرسمي رقم ١١ - ٣٧ المؤرخ في ٧ تموز سنة ١٩٣٧ ان حكومة صاحب الجلالة قد وافقت على اسسه العامة :

ينتهي اجل الانتداب المفروض على فلسطين ويستبدل بنظام معاهدات يتفق مع السابقة التي درج عليها في معاهدتي العراق وسوريا .

وبموجب المعاهدتين اللتين ستتفاوض الدولة المنتدبة على عقدهما مع حكومة شرق الاردن وممثلي عرب فلسطين من جهة ، ومع الجمعية الصهيونية من جهة اخرى ، يعلن عن تشكيل حكومتين مستقلتين ذواتي سيادة بعد امد قريب ، احداهما دولة عربية تضم شرقي الاردن مع ذلك القسم من فلسطين المخصص للعرب والاخرى دولة يهودية تضم ذلك القسم من

فلسطين المخصص لليهود وتتعهد الدولة المنتدبة ان تؤيد الطلب الذي قد تتقدم به اي الحكومتين العربية واليهودية للانضمام الى عصبة الامم وتتضمن المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الاقليات في كل من الدولتين وتلحق بهما مواثيق عسكرية .

ويكون تقسيم فلسطين خاضعا للشرط الاساسي التالي وهو المحافظة على قداسة القدس وبيت لحم وتأمين الوصول الى هذه الاماكن المقدسة بحرية وطمأنينة لمن شاء من كافة انحاء العالم

ولذلك ينبغي وضع صك انتداب جديد غايته الرئيسية حسن اداء هذه الامانة ، وتخطيط منطقة خاصة خاضعة لهذا الانتداب تمتد حدودها من نقطة شمال القدس الى نقطة جنوب بيت لحم . ويهيء لهذه المنطقة امر الاتصال بالبحر بواسطة ممر يمتد من القدس الى يافا. اما تصريح بلفور فلا يسري على منطقة الانتداب هذه

ويعهد للدولة المنتدبة ايضا بادارة الناصرة وتخول السلطة التامة للمحافظة على قداسة مياه وشواطيء بحيرة طبريا ويلقى على عاتقها ايضا عبء المحافظة على الاوقاف الدينية وعلى الابنية والمقامات والاماكن الواقعة في اراضي كل من الدولتين والمقدسة لدى العرب او اليهود

اما الحدود التي توصي بها اللجنة للفصل بين الدولتين العربية واليهودية فهي كما يلي:

يبدأ الحد من رأس الناقورة ويسير محاذيا الحدود الشمالية والشرقية الحالية لفلسطين حتى يصل بحيرة طبريا ومن ثم يقطع البحيرة ويتصل بملتقى نهر الاردن بالبحيرة ويسير محاذيا مجرى النهر الى ان يبلغ نقطة تبعد قليلاً عن بيسان من جهة الشمال ، ثم يخترق سهل بيسان ، ويسير محاذيا الحافة الجنوبية لوادي (جزرائيل) ثم يخترق مرج ابن عامر لغاية نقطة تقع بالقرب من مجدو (تل المتسلم) ومن ثم يخترق سلسلة جبال الكرمل في جوار طريق مجدو (تل المتسلم) وبعد ان يتصل الحد بالسهل الساحلي على هذه الصورة ، يسير جنوبا محاذيا الحد الشرقي لذلك السهل ثم ينحرف غربا مجتنباً طولكرم الى ان يتصل بممر (القدس - يافا) على مقربة من البلد وفي جنوب الممر يستمر سيره محاذيا حد السهل الساحلي الى ان يبلغ نقطة تقع على بعد ١٠ كيلومترات جنوبي رحوبوت ومن ثم ينحرف الى الغرب حتى البحر

وتبقى مدن حيفا وطبريا وصفد وعكا تحت ادارة الدولة المنتدبة

مدة من الزمن اما يافا فتؤلف قسما من الدولة العربية وان كانت منعزلة عنها

وبالنظر لاحتمال تقدم التجارة في المستقبل يحتفظ بمنطقة خاصة على ساحل خليج العقبة من الجهة الشمالية الغربية تحت ادارة الدولة المنتدبة.

ويشتمل نظام المعاهدات المقترح على عقد ميثاق تجاري يرمي الى تقرير تعرفة جمركية مشتركة على اكبر عدد ممكن من اصناف البضائع ، وتسهيل حرية تبادل البضائع بين المناطق الثلاث بالقدر المستطاع.

وتنص المعاهدتان ايضا على حرية مرور البضائع بالاستيداع بين الدولتين ومنطقة الانتداب من الجهة الواحدة وبين حيفا ورفح وخليج العقبة من الجهة الاخرى

اما الاتفاقات المعقودة مع حكومة فلسطين لترقية الصناعات وحمايتها كالاتفاق المعقود مع شركة البوتاس مثلا فتستمر حكومتا الدولتين العربية واليهودية وتقومان بتنفيذها ويجب ان تشتمل المعاهدات على الضمانات اللازمة بهذا الشأن ، وان تضمن سلامة محطة توليد الكهرباء في جسر المجامع على هذا المنوال ايضا

وبما ان ذلك القسم من فلسطين الواقع في منطقة الدولة العربية لن يستفيد فيما بعد من قدرة المنطقة اليهودية على دفع الضرائب ، وبما ان مساحة منطقة الدولة اليهودية ستكون اوسع من مساحة المنطقة الحالية التي تضم اراضي اليهود ومستعمراتهم فينبغي ان تدفع الدولة اليهودية اعانة مالية للدولة العربية

ويجب تعيين لجنة مالية لتقرير مقدار هذه الاعانة وبيان الطرق الواجب اتباعها في تقسيم دين فلسطين العام والفصل في المسائل المالية الاخرى .

ويجب تدارك الاموال اللازمة لتأمين جعل مستوى الادارة في شرق الاردن كما ينبغي ، وان يطلب الى البرلمان البريطاني ان يوافق على اعطاء الدولة العربية منحة قدرها مليونان من الجنيهات لهذه الغاية .

وينبغي ان تنص المعاهدتان على انه اذا اراد احد افراد العرب ممن يملكون ارضا في الدولة اليهودية او احد افراد العرب ممن يملكون ارضا في الدولة العربية ان يبيع ارضه ، فتكون حكومة الدولة المختصة ملزمة بشراء تلك الارض بسعر عادل يعهد تقريره الى الحكومة المنتدبة اذا لزم الامر ، وينبغي ان تقدم

الضمانة لقرض بمبلغ معقول . اذا استوجبت الضرورة ذلك ، بغية توفير الاموال اللازمة لاجراء هذه المشتريات .

وينبغي ان يشرع فورا في اجراء البحوث لمعرفة مدى ما يمكن اجراؤه في شرق الاردن وبئر السبع ووادي الاردن (الغور) من مشاريع الري والعمران . فاذا اتضح بنتيجة هذه البحوث ان في الامكان توفر مساحات واسعة من الاراضي لاعادة اسكان العرب المقيمين في المنطقة اليهودية لدى القيام بمشاريع واسعة النطاق للري والعمران ، فمصلحة الفريقين تقضي بان يبذل اقصى ما يمكن من الجهد للوصول الى اتفاق بشأن تبادل الاراضي والسكان على ان نفقات تعمير المناطق المشار اليها قد يفوق ما ينتظر ان تستطيع الدولة العربية تحمله ، ولتسهيل الوصول الى ذلك الاتفاق يجب ان يطلب الى برلمان المملكة المتحدة الموافقة على منح اعانة لسد نفقات تلك المشاريع .

وينبغي ان تحفظ حقوق جميع موظفي الحكومة الحاليين بكاملها بما فيها حقهم في الحصول على التقاعد والمكافأة .

ان هذا النظام الجديد لا يمكن بالطبع ان يطبق فوراً . فالضرورة تقضي بان تمضي فترة انتقال قبل ان يوضع الانتداب

الجديد والمعاهدات موضع التنفيذ . وفي غضون فترة الانتقال هذه يظل الانتداب الحالي دستوراً تسير عليه ادارة فلسطين ، وفيما يلي التوصي التي وضعتها اللجنة لدور الانتقال :

يمنع اليهود من شراء الاراضي في المنطقة العربية ، ويمنع العرب من شراء الاراضي في المنطقة اليهودية .

لا يسمح بهجرة اليهود الى المنطقة العربية ، ويقرر مقدار الهجرة اليهودية على اساس قدرة الاستيعاب الاقتصادي لفلسطين باستثناء المنطقة العربية منها .

يفتح باب المفاوضات بدون امهال بغية الوصول الى تعديل المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب ووضع تجارة فلسطين الخارجية على اساس اعدل من الاساس التي هي عليه الآن

يوسع نطاق المجلس الاستشاري اذا امكن بتعيين ممثلين للعرب واليهود فيه

يعدل نظام البلديات على الاساس الموصى به ، بالاستنارة برأي رجل من اصحاب الخبرة

يبذل مجهود جدي لزيادة عدد المدارس العربية

واللجنة ترى انه بالرغم من ان هذه المقترحات لا تحقق كل

ما يتمناه العرب او اليهود فهي تسهل لكل فريق منهم نيل ماهو في اشد الحاجة اليه الا وهو الحرية والطمأنينة

ويمكن تلخيص الفوائد التي يجنيها عرب فلسطين من هذا المشروع بما يلي :

(١) ينال العرب استقلالهم القومي ويصبح في وسعهم ان يتعاونوا على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورقيهم.

(٢) يتخلصون نهائيا من الخوف (باكتساح) اليهود لهم واحتمال اخضاعهم للحكم اليهودي.

(٣) ان تقييد حدود الوطن القومي تقييداً نهائيا بتخوم معينة ووضع انتداب جديد لحماية الاماكن المقدسة بضمانة عصبة الامم يزيل بصورة خاصة كل قلق يساور الناس حول امكان صيرورة الاماكن المقدسة يوما من الايام تحت هيمنة اليهود.

(٤) ومقابل مايخسره العرب من البلاد التي يعتبرونها بلادهم تتلقى الدولة العربية اعانة مالية من الدولة اليهودية وتنال ايضاً من الخزينة البريطانية بسبب تأخر احوال شرق الاردن ، منحة قدرها مليونان من الجنيهات واذا امكن الوصول الى اتفاق بشأن تبادل

الاراضي والسكان تعطي الدولة العربية منحة اخرى تستعين بها على تحويل ما يستطاع تحويله من الاراضي غير القابلة للزراعة الى اراض منتجة يستفيد منها الزارع والدولة على السواء.

اما فوائد التقسيم لليهود فهي :

(١) ان التقسيم يؤمن انشاء الوطن القومي اليهودي وينقذه من احتمال خضوعه في المستقبل للحكم العربي.

(٢) ان التقسيم يمكن اليهود من ان يعتبروا الوطن القومي وطنهم الخاص باوسع ما في الكلمة من معنى. وذلك لان التقسيم يحوله الى دولة يهودية ويصبح في وسع رعايا هذه الدولة ان يدخلوا من اليهود العدد الذي يعتقدون هم انفسهم بامكان استيعابه. وبذلك يحققون هدف الصهيونية الرئيسي الا وهو وجود امة يهودية متمكنة في فلسطين تمنح رعاياها نفس الوضع الذي تمنحه سائر الامم في العالم لرعاياها فبذلك يتخلصون اخيرا من العيش عيشة الاقلية.

تواصي الحكومة البريطانية

تعريب نص القرار الصادر من حكومة جلالة ملك انكلترا

قد بحثت حكومة جلالة الملك بامر جلالته القرار الذي اتخذه القومسيون الملكي باتفاق الاراء ووافقت عموما على محتوياته

والنتيجة التي توصل القومسيون اليها .

وكما اعترف القومسيون في تقريره من الوجهة التاريخية فان حكومة جلالة الملك والوزارات السالفة من يوم ما قبلت مسؤليات الانتداب قد رأت ان مسؤولياتها تحت صك الانتداب نحو العرب واليهود لم تكن متنافية ومتباينة معتقدة ان الجنسين يتوصلان مع مضي الزمن الى التوفيق بين مطامحهم وغاياتهم القومية بحيث يتمكنون من انشاء دولة واحدة وحكومة واحدة

ورغما عن التجارب العديدة المثبطة للعزائم اثناء السبعة عشر سنة الماضية فان حكومة جلالة الملك قد بنت قرارها على هذا الامل وانتهزت كل الفرص السانحة لتشجيع التعاون والعمل المشترك فيما بين العرب واليهود وعلى نور هذه التجارب والادلة التي ادلى بها القومسيون لا يسعها الا الحكم بوجود تنازع غير قابل التوفيق فيما بين مطامح العرب واليهود في فلسطين وان هذه المطامح لا يمكن ارضاؤها تحت صك الانتداب الحالي وان مشروع قسمة البلاد الذي اوحى به القومسيون لهو اوفق حل يؤمل لحسم ذلك النزاع وعليه فان حكومة جلالة الملك ترتئي ان تشير به على جلالته ولذلك فان حكومة جلالة الملك ترتئي ان تتخذ الاجراآت

اللازمة والموافقة التي تتناسب مع تعهداتها الحالية بموجب ميثاق جمعية الامم والعقود الدولية الاخرى بملء رضاها واختيارها لتنفيذ مشروع القسمة ولها شديد الامل انها تلاقي قبولا ورضى فعالا من قبل الجماعات صاحبات الشأن .

وفي غضون انشاء هذا المشروع وتقريره فان حكومة جلالة الملك لا تتخلى ولا تتنازل عن مسؤوليتها للمحافظة على السلام والنظام العام وحسن سير الحكومة في انحاء فلسطين وهي متفقة عموما مع مقترحات القومسيون وتوصياته بشأن الامن العام فاذا حدث ايضاً اختلال هام يستوجب تدخل الجيش فان المندوب السامي يحول السلطة الممنوحة له في جميع انحاء البلاد بمقتضى قانون الدفاع لقيادة الجيش العليا .

وفي المستقبل القريب اثناء تدبير هذا المشروع وتقريره فان حكومة جلالة الملك تقترح اجراآت وقتية لمنع اي معاملات عقارية كانت من شأنها الاضرار بالمشروع وعلاوة على ذلك حيث ان المدة المصرح بها لليد العاملة بالدخول الى فلسطين تنتهي في آخر شهر تموز وحيث انه يجب اتخاذ تدابير بشأن المدة التالية فانها تقترح بان يكون مجموع الهجرة اليهودية من كافة الاصناف

ثمانية آلاف شخصا يصرح لهم في مدة الثمانية اشهر التي بدايتها شهر آب سنة ١٩٣٧ ونهايتها آذار سنة ١٩٣٨ بشرط ان حالة البلاد الاقتصادية تسمح بذلك .

وفي تأييدها لحل القضية الفلسطينية بقسمة البلاد فان حكومة جلالة الملك تؤثر المنافع التي تعود على العرب واليهود فالعرب ينالون استقلالهم القومي ويتمكنون من الاشتراك مع العرب في البلدان المجاورة في سبيل الوحدة العربية وتقدمها على قدم المساواة ويتخلصون بالنتيجة من مخاوف سيادة اليهود والهواجس التي صرحوا بها خشية ان تقع اوطانهم تحت سيطرة اليهود

وتنال الدولة العربية مساعدة مالية لا يستهان بها من حكومة جلالة الملك ومن الدولة اليهودية ومن الوجهة الاخرى فان القسمة تؤمن تشييد الوطن القومي لليهود وتريحه من اي احتمال كان لاخضاعه لحكم العرب في المستقبل وتحول الوطن القومي لليهود الى دولة يهودية لها السلطة المطلقة على المهاجرة ويكتسب رعاياها الصفة التي يتمتع بها رعايا البلدان الاخرى . واخيراً فان اليهود لا يبقون عائشين عيشة اقلية وينالون الغاية الاساسية التي ترمي اليها الصهيونية . هذا وان حقوق الاقليات في الدولتين تؤمن وتصان بالمعاهدات المنوى عقدها وفوق كل ذلك فان المخاوف والظنون تزول ويحل محلها الثقة والامان وينال الشعبان ما وضعه القومسيون بقوله عطية السلام التي لا تثمن .

فهرست الشهادات السياسية

امام اللجنة الملكية فى فلسطين

الموضوع	صفحة
نبذة تاريخية عن القضية الفلسطينية	١
تأليف اللجنة العربية العليا واللجان القومية	٦
بيان اللجنة العربية العليا	١٠
كتب ملوك العرب	١١
حضور اللجنة العربية العليا امام اللجنة الملكية	١٣
بيان سماحة الحاج امين افندي الحسيني	١٦
مناقشة اللجنة لسماحة الرئيس	٣٠
بيان سيادة المطران غريغوريوس حجار	٥٢
شهادة الاستاذ جمال بك الحسيني	٦٧
مناقشة اللجنة الملكية للاستاذ جمال بك الحسيني	١٠٦
شهادة الاستاذ عوني بك عبد الهادي	١١٣
« الدكتور حسين بك الخالدي	١٦١
« الاستاذ محمد عزة افندي دروزه	١٧٣
مناقشة اللجنة الملكية للاستاذ عزة افندي دروزه	١٧٨

صفحة	الموضوع
١٨١	بيان الاستاذ عزة افندي دروزه
٢٠١	« السيد عبد اللطيف بك صلاح
٢٢١	« الاستاذ حسن صدقي بك الدجاني
٢٥٢	« الاستاذ فؤاد افندي سابا
٢٧٥	مذكرة الاستاذ فهمي بك الحسيني
٢٨٧	شهادة السيد جورج منصور
٣٠٣	مناقشة اللجنة الملكية للسيد جورج منصور
٣١٤	شهادة الاستاذ عيسى البندك
٣٢١	بيان السيد الفرد بك روك
٣٢٤	كلمة حضرة القس الياس مرموره
٣٢٥	كلمة السيد فراج
٣٢٦	بيان الدكتور خليل بك طوطح
٣٣٤	شهادة الاستاذ جورج بك انطونيوس
٣٤٦	مذكرة المحامين العرب
٣٥٤	مذكرة اللجنة العربية العليا
٣٥٧	« « « «
٣٦٩	مذكرة الفلسطينيين في مصر
٣٧٩	مذكرة سمو الامير عبد الله
٣٩٤	تقرير عن قضاء بئر السبع
٤٢٤	شهادة زعيم اليهود الاصلاحيين جابوتنسكي
٤٣٦	« الدكتور حايم وايزمن

صفحة	الموضوع
٤٨٥	خلاصة تقرير اللجنة الملكية بلاغ رقم ٩ ـ ٣٧
٥٥٥	» » » » » ١٠ ـ ٣٧
٥٦٩	تواصي الحكومة البريطانية

DS
126
.A5
1938

AUG 24 1972

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU52895297
DS126 .A5 1938 al-Shahadat al-siyas